

الفتاوى النافعة لأهل الحضر

وهو مختصر فتاوى الإمام ابن تيمية الخمسة والثلاثين مجلداً

اخصار وتحقيق

حسين الجليل



دار ابن الجوزي

الطبعة الأولى للكتاب

١٤١١ - ١٩٩١ م

كافة حقوق الطبع والنشر محفوظة



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الدمام : شارع ابن خلدون ت : ٨٤٢٨١٤٦

ص . ب : ٢٩٨٢ - الرمز البريدي : ٣١٤٦١ - فاكس : ٨٤١٢١

الإحساء : الهفوف - شارع الجامعة

ت : ١٧٨٦ - ص . ب : ٨٢٤٦٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، وننحوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا . من يهدى الله فلا مضلّ له ومن يضلّ فلا هادى له .
وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَعْنَتْ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأُرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذَنْبَكُمْ وَمَنْ يَطِعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .
أما بعد .

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة
ضلاله ، وكل ضلاله في النار :

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للفتاوى مكانة بارزة في تاريخ الإسلام ، إذ هي السبيل إلى تطبيق أحكام الشريعة ، وصار لكل عالم من العلماء المحققين مجموعة من الفتاوى تتضمن إجابات على سؤالات في كافة فروع الشريعة ، وهي تختلف باختلاف مدارك العلماء وأنظارهم في فهم نصوص الكتاب والسنّة فمنهم مستكثر ومقصد ، فوجدت فتاوى في « الفقه » ، وأخرى في « الحديث وعلومه » ، وثالثة في « الاعتقاد » وغير ذلك من المعارف الدينية ، وكان بقاء تلك الفتاوى وانتشارها معتمداً على سببين رئيسيين هما :

١ - مدى تمكّن الفتى من معرفة مقاصد الشريعة .

٢ - معرفة الفتى للواقع الذي يعيش فيه .

لذا وجدت فتاوى واستمرت حتى عصرنا هذا ، بينما نجد فتاوى أخرى قد اندرت ، وذلك بسبب توافر أو عدم توافر السببين المذكورين

ومن بين تلك الفتاوى التي ذاعت وانتشرت في طباق الأرض ، وسار بذكرها الركبان ، وكانت ولازالت معيناً لا ينضب للمتعطشين للمعرفة القائمة على صحيح المنقول وصريح المعقول ، أقول من هذه الفتوى الجديرة بالإذاعة « فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله » فهو العالم الرباني ، مفتى الأمة ، الجامع بين العلوم النقلية والعلقية ، العارف بمذاهب أهل الملل والنحل ، وأراء المتكلمين ، ومقالات الفرق ، وهو الإمام الذي أراد أن يردد الأمة إلى أصلها الخالدين التليدين : الكتاب والسنّة ، وهو الإمام الذي أراد أن يعيد إلى الأمة الإسلامية ثقتها في قيادة البشرية والإنسانية إلى الحياة والهدى والنور ، وهو الإمام الذي أراد أن يزيل عن الأمة آثار التعصب المذهبى الذي

تمثلت آثاره في وضع أربعة محاريب في المسجد الواحد ، والذى تمثل أيضاً في إقامة أربع جماعات للصلوة الواحدة ، والذى تمثل في معاملة المرأة التى على مذهب مخالف لمذهب زوجها على أنها تنزل منزلة الكتافية؟! ثم زاد الأمر شدة بهجوم التتار على دار الخلافة الإسلامية من جهة الشرق ، وهجوم الصليبيين على الديار الإسلامية من جهة الغرب ، وساد الديار الإسلامية ظلام دامس ولم يكن الخرج من هذه الدهاية إلا بالرجوع إلى العروة الوثقى ، الكتاب والسنّة ، وتجديداً لهذه الدعوة ، دعوة العودة إلى تحكيم صريح الكتاب والسنّة ، وطرح أقوال الرجال المخالفه هذين المصدرين الأصليين ، قام العالم العامل العارف بالله الإمام أحمد بن تيمية رحمه الله ، ينادي في الأمة أن الهدى هو فيما جاء به الرسول الذى قال الله تعالى فيه : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ، وإيماناً منه بهذا المبدأ قامت فتواه على هذا الأساس الركين ، وليس أدلة على ذلك من أن كثيراً من المصلحين والقانونيين قد اضطروا إلى الأخذ ببعض «فتاوي» شيخ الإسلام ابن تيمية وترك ما سواها ، لأنها جاءت مبنية على صريح الكتاب وصحيح السنّة ، وتارة تأتي موافقة لروح الشريعة ومقاصدها ، لذا فينبغي لرجال الدعوة والإرشاد والإصلاح الاجتماعي أن يعتنوا عناية خاصة بفتاوي شيخ الإسلام ، ومن بشريات هذه العناية بفتاوي الإمام أن قام الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وولده الشيخ محمد ، الأستاذ في «معهد إمام الدعوة» في الرياض أن قاما بجمع المسائل والرسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية الخطوط منها والمطبوع من «المجاميع» الموجودة بالمكتبات العامة بالدول العربية والغربية ، وتم تجميع ذلك في مجلدات باسم «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» وت تكون من سبعة وثلاثين مجلداً ، يحتل الخطوط منها أكثر من ثلث هذا المجموع ، وتم ترتيب تلك المسائل والرسائل على حسب أبواب الكتب المتداولة بين العلماء والطلاب ، بداية من كتاب (توحيد الألوهية) وختماً بكتاب

(الإقرار)^(١)، ومن حرص على اقتناه هذا «السفر الجليل» فسيعرف من هو شيخ الإسلام ابن تيمية !!

ثم إنني حينما طالعت أكثر مجلداته عزمت على اختيار بعض المسائل من هذا المجموع الضخم ، التي تتف适用 المسلمين في عصرهم الحاضر ، والتي تشغل فكرهم ، ووقع اختياري هذا على الأسس التالية :

- ١ - أن تكون المسألة مما يهم المسلمين في الحاضر .
- ٢ - سهولة الإجابة مع الإيجاز غير الخلل بالجواب .
- ٣ - البعد عن مسائل المنطق والسلوك والتصوف .

ثم جاءت الخطوة الثانية في عملي هذا بعد اختياري السابق على النحو الآتي :

- ١ - ترقيم الأسئلة مع ذكر موضع المسألة في الأصل وهو «مجموع الفتاوى» لمن أراد أن يتعرّف على السؤال ، فمثلاً سؤال رقم (١٦) أمامه (٣٨٥ - ٣٨٨) أي أنه بالجلد الثالث عشر صفححة ٣٨٥ - ٣٨٨ .
- ٢ - ومجمل هذه المسائل المختارة هي (٣٣٦) في شتى الفروع .
- ٣ - تخرج الأحاديث المذكورة في الجواب بالهامش .
- ٤ - التعليق في مواضع يسيرة .
- ٥ - وضع فهرس عام للمسائل الواردة هنا .

ولعلني بهذا العمل قد قمتُ بتقرير «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» إلى عامة المسلمين فيما يحتاجونه من أمر دينهم ، فهو يعدّ - بحق - مختصراً لكتاب الكبير والسفر الجليل ألا وهو «مجموع الفتاوى» ..

(١) انظر مقدمة (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) الطبعة الثانية .

٦ - ثم إنني لحقت هذا «المختصر» بثلاث فتاوى مطولة ، والغرض منها هو إتاحة الفرصة للاطلاع على طريقة شيخ الإسلام في استبatement الأحكام من مصادر ، من صحيح المنقول وصريح المعمول ، وقد اختارت الثلاث فتاوى من كتاب «مجموعة الرسائل والمسائل» لشيخ الإسلام الجزء الرابع ، وعلق عليه الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله .

الأولى بعنوان : تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال
(ص ٣٨ - ٤٠) .

الثانية بعنوان : العبادات الشرعية ، والفرق بينها وبين البدعية
(٤٠ - ٤١)

الثالثة بعنوان : قاعدة أهل السنة والجماعة في رحمة أهل البدع والمعاصي
ومشاركتهم في صلاة الجماعة (٢٠٦ - ١٩٧)

وهذه الرسالة من أوضح البراهين على حرص شيخ الإسلام على وحدة الصف الإسلامي ، وجمع كلمة المسلمين ، والتحذير من الوقوع في ورطة التكفير ، والتبييع ، وقد قمت - والله الحمد - بتخريج الأحاديث الواردة في الرسائلتين الأولى والثانية ، وقام الأخ الفاضل أبو المنذر سامي أنور بتخريج الرسالة الثالثة والتعليق عليها .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل عملنا هذا صالحاً ، ولو جهه تعالى حالياً ، والله ولي التوفيق .

وكتب / حسين إسماعيل الجمل

الإسماعيلية / العاشر من محرم الحرام ١٤١٠ هـ

١٩٨٩/٨/١١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

● تعريف الفتوى في لسان العرب : (فتا)

ويقال : أفتیت فلاناً رؤيا رأها ، إذا عرّتها له ، وأفتیته في مسألته إذا أجبته عنها ، وفي الحديث : أن قوماً تفانوا إليه ، معناه تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتيا .. ويقال : أفتاه في المسألة يُفتى به إذا أجابه ، والاسم الفتوى ، ولفتاه في الأمر : أبانه له . » .

● تعريف الفتوى اصطلاحاً :

هي الإخبار بحكم الله تعالى في واقعة من الواقع .

● خطر الفتوى وذم من سارع فيها :

* قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أدركتُ عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المسجد فما كان منهم محدث إلا وَدَّ أن أخاه قد كفاه الحديث ، ولا مفتٍ إلا وَدَّ أن أخاه كفاه الفتيا .

* وقال ابن عباس : إن من أفتى الناس في كل ما يسألونه عنه مجئون .

* وقال ابن عيينة : أجسر الناس على الفتيا أقلهم علمًا .

* وقال حذيفة : إنما يفتى الناس أحد ثلاثة: رجل يعلم ناسخ القرآن ومنسوخه ، وأمير لا يجد بدأ ، وأحمق متكلف .

ولما كان المفتى هو الخبر عن الله تعالى لمعرفته بالدليل ، عَظِيمُ أمر الفتوى ، وقلَّ أهلها ، ومن يخاف إثمتها وخطرها ، ولكن تخاسر عليها الحمقى والجهال ، ورضوا فيها بالقليل والقال ، وغرهم قلة الإنكار عليهم والملامة . لذا فقد قرر العلماء بأن الفتوى تحرم على الجاهل بصواب الجواب .

يقول الإمام ابن حمدان - رحمه الله - في كتابه «صفة الفتوى» (ص

: ١٢)

«فمن أقدم على ما ليس له أهلاً من فتياً أو قضاة أو تدريس أثم ، فإن أكثر منه وأصرَّ واستمر فسق ، ولم يحل قبول قوله ولا فتياه ولا قضايه ، هذا حكم دين الإسلام . والسلام » .

● صفة الفتى وشروطه :

* من صفتة أن يكون مسلماً مكِلْفاً لأنَّه يخبر عن الله تعالى بحكمه فاعتبر إسلامه وتتكليفه .

* وأن يكون عدلاً ، والعدل هو من استمر على فعل الواجب والمندوب من الأحكام ، مع تركه الحرام والمكرور من المنافي الشرعية ، والتزام الصدق واجتناب الكذب ، فليس بعدل من قال في دين الله تعالى بغير علم ، قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا لَا تَصْفُ الْسَّتِّكُمُ الْكَذَبُ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَفَتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذَب﴾ [سورة النحل : الآية ١١٧]

قال السيوطي في الدر المثور (٤/١٣٤) في تفسير هذه الآية :
«وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي نضرة قال : قرأت هذه الآية في سورة النحل فلم أزل أخاف الفتيا إلى يومي هذا » .

وأخرج الطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : عسى رجل أن يقول : إن الله أمر بكذا ونهى عن كذا فيقول الله عز وجل له : كذبت . ويقول إن الله حرم كذا وأحل كذا فيقول الله عز وجل له : كذبت » . اهـ .

* وأن يكون فقيهاً : وهو من له أهلية تمكنه أن يعرف الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية التفصيلية ، مستنداً في حكمه بالدليل مع علمه بقواعد وقوانين علم أصول الفقه .

* وأن يكون مجتهداً : والاجتهاد هو بذل الجهد والطاقة في طلب الحكم الشرعي بدلبله فكل فقيه على الحقيقة مجتهد .

فمن أفتى وليس على صفة من الصفات المذكورة من غير ضرورة فهو عاصر آثم ، لأنه لا يعرف الصواب وضده ، ولكن من تفقه وقرأ كتاباً في الفقه وهو قاصر عن رتبة المفتين المذكورين المجتهدين ، فللعامي أن يسأله إذا لم يجد غيره في بلده ، أو قريباً منه ، فيذكر مسأله للقاصر المذكور فإن وجدتها مسطورة في كتب الفقه أفتاه بما هو مسطور فيصير القاصر حاكياً للفقه ، وإن لم يجدها فليس له أن يقيسها على ما عنده مسطوراً في كتب الفقه .

● هل يجوز لمن يملك كتب الحديث أن يفتى ؟

اختل了一ت أقوال أهل العلم فيما كان عنده الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسنن أبي داود والترمذى وغيرهما ، فهل له أن يفتى بما يجده فيه ؟
اختلافوا على ثلاثة أقوال :

* رأى المانعين :

قالت طائفة : ليس له ذلك لأنه قد يكون منسوباً ، أو له معارض ، أو يكون أمر ندب فيفهم منه الإيجاب ، أو يكون عاماً له مخصوص ، أو مطلقاً له مقيد ، أو يفهم من دلالته خلاف ما يدل عليه ، فلا يجوز له العمل ولا الفتيا بما في كتب الحديث حتى يسأل أهل الفقه والفتيا ، وأيضاً قد لا يكون له تمييز بين صحيح الحديث وسقمه - فيما عدا الصحيحين - فلا يستطيع أن يكون على بصيرة من أمره .

* رأى المجوزين :

وقالت طائفة : بل له أن يعمل بما صح من الحديث ويفتى به ، بل ويتبعين عليه كما كان الصحابة يفعلون إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسلم بادروا إلى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض .

* والرأى الصواب في ذلك :

قال الإمام ابن القيم في كتابه « إعلام الموقعين » (٤ / ٢٣٥) :

« والصواب في هذه المسألة التفصيل فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بَيِّنةً لكل من سمعه لا يحتمل غير المراد فله أن يعمل به ويفتى به ، ولا يتطلب له التزكية من قول فقيه أو إمام ، بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وإن خالقه من خالقه وإن كانت دلالته خفية لا يتبنى المراد منها ، لم يجز له أن يعمل ، ولا يفتى بما يتوهمه مراداً حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه ، وإن كانت دلالته ظاهرة كالعام على أفراده ، والأمر على الوجوب ، والنفي على التحرير ، فهل له العمل والفتوى به ؟

يخرج على الأصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض ، وفيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره : الجواز ، والمنع ، والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصوص ، والأمر والنفي فيعمل به قبل البحث عن المعارض ، وهذا كله إذا كان ثُمَّ نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصوليين والعربية ، وإذا لم تكن ثمة أهلية فقط ففرضه ما قال الله تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » اهـ .

● حكم العامي إذا لم يجد مفتياً :

سبق أن للعامي أن يسأل من هو قاصر لم يبلغ رتبة المفتين المجتهدin إذا لم يجد غيره في بلده ، فإن كان يقدر على السفر إلى مفت لزمه وقيل يحرم السكنى ببلد خلت عن مفت إذا شق عليه السفر إلى مفت يسأله .

إذا نزلت بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمها وعجز عن الانتقال من بلده وشق السفر عليه إلى مفت ، ففي هذه المسألة طريقان : أحدهما : أن له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في الحظر والإباحة والوقف .

الثاني : أن له أن يعمل بالأشد أو بالأخف أو يتخير .

والصواب في هذه المسألة - كما ارتأاه ابن القيم في المرجع المذكور - أنه يجب عليه أن يتقى الله ما استطاع ، ويتحرجى الحق بقدر طاقته ، لأن الحق سبحانه قد نصَّب على الحق أمارات كثيرة ، ولم يسو سبحانه بين ما يحبه وبين

ما يسخطه من كل وجه بحيث لا يتميز هذا من هذا ولا بد أن تكون الفطرة السليمة مائلة للحق مؤثرة له .

فإن قدر أن العامي لم يستطع أن يميز بين هذا وذاك ، وعدمت في حقه جميع الأمارات ، فهنا يسقط عنه التكليف ويصير كمن لم تبلغه الدعوة وإن كان مكلفاً بالنسبة إلى غيره ، فأحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن والقدرة والله أعلم .

● حكم من لم يتوافر فيه شروط الإفتاء ، هل يُفتى في المسألة الواحدة التي علِمَ دليلها من الكتاب والسنة ؟

نعم للقاصر عن شروط الإفتاء ، أن يُفتى في مسألة معينة إذا علم دليلها من الكتاب والسنة بشرط أن يكون الدليل واضح الدلالة ولا يتحمل غير المراد .

● هل يجوز للحى تقليد الميت والعمل بفتواه ؟

يجوز العمل بفتوى الميت وعليه جميع المقلدين في أقطار الأرض لأن الأقوال لا تموت بموت قائلها ، كما لا تموت الأخبار بموت روّاتها ونافقها . وهذا لو شهد الشاهدان ثم ماتا بعد الأداء وقبل الحكم بشهادتهما لم تبطل شهادتهما .

● أدب المستفتى مع الفتى ؟

ينبغي للمستفتى التأدب مع الفتى ، وأن يجعله في خطابه وفي سؤاله ، فلا يرفع صوته عليه ، ولا يوميء بيده في وجهه ، ولا يقل إذا أجابه الفتى : وهكذا قلت أنا ؟!

ولا يقل له : أفتاني فلان أو أفتاني غيرك بكل ذلك . ذكره الإمام ابن حمدان - رحمه الله - في « صفة الفتوى » (ص ٨٣) .

● العمل عند اختلاف المفتين :

إذا اختلف المفتون في المسألة الواحدة التي ليس فيها نص من الشارع الحكيم ، فعلى المستفتى أن يتبع طرق الترجيح الآتية :

- * أن يأخذ بالأشد من أقوالهم .
- * أو بأخفها .
- * أو يتخير .
- * أو يأخذ بقول الأعلم أو الأورع .
- * أو يجب عليه أن يتحرى ويبحث عن الراجح بحسب طاقته وهذا الأخير هو الأرجح والله أعلم .

● سقوط الفتوى إذا كانت تخالف نصاً من الكتاب والسنة :

يحرم على المفتى أن يفتى بضد لفظ النص وإن وافق مذهبـه ، فقد كان السلف يشتد نكيرـهم على من عارض حديث رسول الله صلـي الله علـيه وعلـى آله وسلم برأـي أو قيـاس أو قول أحد من الأئـمة كائـناً من كان ، بل كانوا عاملـين بقولـه تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَرْجُمَ مَنْ يَرَى مِنْ أَنْفُسِهِ إِذَا قُضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب : الآية ٣٦] .

ومن الخطأ الجسيـم اعتقادـ أن الإجماعـ منعقدـ على مخالفةـ حدـيثـ من أحـادـيثـ رسولـ اللهـ صـلـيـ اللهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـسـلـمـ وـهـذـاـ سـوـءـ ظـنـ بـجـمـاعـةـ المسلمينـ ؛ـ إـذـ يـنـسـبـهـمـ إـلـىـ مـخـالـفـةـ سـنـةـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـيـ اللهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـسـلـمـ ،ـ وـالـلـهـ الـمـسـتعـانـ .ـ

* * *

[الاعتقاد]

(١) سُئل رحمة الله (٣٦٩/١) :

فِي قَوْلِ الْقَائِلِ : أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ؟
الجواب :

أَمَا قَوْلُ الْقَائِلِ أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ : فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَسَلَّمَ رواهُ ابْنُ ماجَةَ^(١) ، لَكِنْ لَا يَقُولُ
بِإِسْنَادٍ حَجَّةً ، وَإِنْ صَحَّ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَسَلَّمَ كَانَ
مَعْنَاهُ :

أَنْ حَقَّ السَّائِلِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُبَيِّنُهُ ، وَحَقُّ الْعَابِدِينَ لَهُ أَنْ يُثَبِّتُهُ ، وَهُوَ
كَتَبَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ . كَمَا قَالَ : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَ عَبْدَنِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ
أَجِيبُ دُعَوةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٦]

فَهَذَا سُؤَالُ اللَّهِ بِمَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ كَقَوْلِ الْقَائِلِينَ : ﴿ رَبُّنَا وَأَنَا مَا
وَعَدْنَا عَلَى رَسْلِكَ ﴾ [آل عمران : ١٩٤]

وَكَدُعَاءُ الْثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْوَا إِلَى الْغَارِ لَمَّا سَأَلُوهُ بِأَعْمَالِهِمُ الصَّالِحةِ التِّي
وَعَدُوهُمْ أَنْ يُبَيِّنُهُمْ عَلَيْهَا .

(٢) وَسْأَلَ الْإِمَامُ الْعَالَمُ الرِّبَافِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ تِيمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ
تَعَالَى (٣٧٤/١ - ٣٧٦) :

عَنِ النَّهْوِ وَالْقِيَامِ الَّذِي يَعْتَدِهُ النَّاسُ ، مِنَ الْإِكْرَامِ عَنْ قَدْوَمِ شَخْصٍ

(١) ضَعِيفٌ . رواهُ ابْنُ ماجَةَ (٧٧٨) ، وَقَالَ الْبَوْصِيرِيُّ فِي « الزَّوَادِ » :
« وَهَذَا إِسْنَادٌ مُسْلِسٌ بِالضَّعْفَاءِ » . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢١/٣) .
وَانْظُرْ « السَّلِسَلَةُ الْمُضْعِفَةُ » (٢٤) لِلشِّيخِ الْمُحَدِّثِ الْأَلْبَانِيِّ .

معين معتبر ، هل يجوز أم لا ؟

وإذا كان يغلب على ظن المتყاعد عن ذلك أن القادر يتجاهل أو يتأنى باطناً ، وربما أدى ذلك إلى بعض وعداوة ومقت ، وأيضاً المصادفات في المحافل وغيرها ، وتحريك الرقاب إلى جهة الأرض والانخفاض هل يجوز ذلك أم يحرم ؟

فإن فعل ذلك الرجل عادة وطبعاً ليس فيه له قصد ، هل يحرم عليه أم يجوز ذلك في حق الأشراف والعلماء ، وفيمن يرى مطمئناً بذلك دائماً هل يأثم على ذلك أم لا ؟ وإذا قال : سجدت الله هل يصح ذلك أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . لم تكن عادة السلف على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخلفائه الراشدين أن يعتادوا القيام كلما يرونـه عليه السلام ، كما يفعلـه كثير من الناس ، بل قد قال أنس بن مالك : لم يكن شخص أحـب إليـهم من النـبي صلى الله عليه وـعلى آله وسلم وـكانـوا إـذا رأـوه لم يـقومـوا لـه ، لما يـعلـمـون من كـراـهـةـه لـذـلـك .

ولـكنـ ربـما قـامـوا لـلقـادـمـ منـ مـغـيـبـه تـلـقـيـاـ لـه ، كما روـيـ عنـ النـبـيـ صلى الله عليه وـعلى آله وسلم أنه قـامـ لـعـكـرـمـةـ .

وقـالـ لـلـأـنـصـارـ لـمـ قـدـمـ سـعـدـ بـنـ مـعـاذـ : « قـومـوا إـلـىـ سـيـدـكـمـ »^(١) وـكـانـ قد قـدـمـ لـيـحـكـمـ فـيـ بـنـيـ قـرـيـظـةـ لـأـنـهـ نـزـلـواـ عـلـىـ حـكـمـهـ .

(١) صحيح : رواه الإمام أحمد (١٤١/٦ - ١٤٢) وابن سعد في « الطبقات » (٤/٨-٣) وقال الهيثمي في « جمـعـ الزـوـائدـ » (١٣٨/٦) : « رواهـ أـحـمدـ وـفـيهـ محمدـ بنـ عمـروـ بنـ عـلـقـمةـ وـهـوـ حـسـنـ الـحـدـيـثـ ، وـبـقـيـةـ رـجـالـهـ ثـقـاتـ » . وـلـهـ شـاهـدـ عـنـ أـبـيـ سـعـيدـ : رـواـهـ الـبـخـارـيـ (١٤٣/٥) وـأـحـمدـ (٢٢/٣) . وـأـبـوـ دـاـودـ (٥٢١٥) .

والذى ينبغي للناس أن يعتادوا اتباع السلف على ما كانوا عليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإنهم خير القرون ، وخير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فلا يعدل أحد عن هدى خير الورى ، وهدى خير القرون إلى ما هو دونه .

· . وينبغي للمطاع أن لا يقر ذلك مع أصحابه بحيث إذا رأوه لم يقوموا له في اللقاء المعتاد^(١) ، وأما القيام من سفر ونحو ذلك تلقياً له فحسن .

· . وإذا كان من عادة الناس إكرام الجائى بالقيام ولو ترك لاعتقد أن ذلك لترك حقه ، أو قصد خفظه ، ولم يعلم العادة الموافقة للسنة ، فالأصلح أن يقام له ، لأن ذلك أصلح لذات البين ، وإزالة التباغض والشحنة ، وأما من عرف عادة القوم الموافقة للسنة فليس في ترك ذلك إيناء له ، وليس هذا القيام المذكور في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوا مقعده من النار »^(٢) فإن ذلك أن يقوموا له وهو قاعد ، ليس هو أن يقوموا بمحبيه إذا جاء وهذا فرقوا بين أن يقال قمت إليه وقمت له ، والقائم للقادم سواه في القيام بخلاف القائم للقاعد

وقد ثبت في صحيح مسلم : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما صلى بهم قاعداً في مرضه صلوا قياماً أمرهم بالقعود . وقال : « لا تعظموني

(١) في « مجموع الفتاوى » (٣٧٥/١) « بحيث إذا رأوه لم يقوموا له إلا في اللقاء المعتاد » وزيادة أداة الاستثناء يعكس مراد المصنف رحمه الله . والله أعلم .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٥٢٩) والترمذى (٢٧٥٥) وقال : « حديث حسن » .

وأحمد (٩١/٤) والبخارى في « الأدب المفرد » (٤٤١/٢) وانتظر « السلسلة الصحيحة » للمحدث الألبانى (٣٥٦) .

كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً^(١).

وقد نهاهم عن القيام في الصلاة وهو قاعد لثلا يتشبه بالأعاجم الذين يقومون بعظمةئهم وهم قعود.

وجماع ذلك كله الذي يصلح اتباع عادات السلف وأخلاقهم ، والاجتihاد عليه بحسب الإمكان ، فمن لم يعتقد ذلك ، ولم يعرف أنه العادة ، وكان في ترك معاملته بما اعتاد من الناس من الاحترام مفسدة راجحة فإنه يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهـما كما يجب فعل أعظم الصالحين بتفويت أدناهـما .

(٣) سُئلُ شِيْخِ الإِسْلَامِ رَحْمَةُ اللهِ (٤/٢٤٥ - ٢٤٩) :
عن قوله صلى الله عليه وسلم : « كل مولود يولد على الفطرة »
ما معناه ؟ أراد فطرة الخلق أم فطرة الإسلام ؟
وفي قوله : « الشقى من شقى في بطن أمه » الحديث هل ذلك خاص
أو عام . وفي البهائم والوحوش هل يحييها الله يوم القيمة أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « كل مولود يولد
على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه »^(٣) فالصواب أنها

(١) رواه مسلم (٤١٣) عن جابر مرفوعاً بلطفه : « إن كدم آنفأ لتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا ائتموا بأئمتكم إن صلى قائماً فصلوا قياماً وإن صلى قاعداً فصلوا قعداً » .

(٢) صحيح : رواه الإمام أحمد (٤٣٥/٣) عن الأسود بن سريع بنحوه و (٤/٤)
وقال المishiـى في « المجمع » (٣٦٥) : « رواه أـحمد والطبراني في الكبير
والأوسط ... وبعض أـسانيد أـحمد رجاله رجال الصحيح . . .
وفي الباب عن جابر وسمـرة بن جندـب وابـن عـباس - انظر « مـجمـع الزـوـائد »
(٧/٢١٨) وعن أـبي هـرـيرـة مـتفـقـ عـلـيـهـ وأـحمدـ وـسـيـأـنـ بـعـدـهـ .
ورواه أـيـضـاـ الحـاـكـمـ (٢ـ١ـ٢ـ/٢ـ) وـصـحـحـهـ عـلـيـ شـرـطـ الشـيـخـينـ وـوـاقـفـهـ الـذـهـبـيـ .
وانـظـرـ « السـلـسـلـ الصـحـيـحةـ » لـلمـحـدـثـ الـأـلـبـانـيـ (٤ـ٠ـ٢ـ) .

فطرة الله التي فطر الناس عليها ، وهي فطرة الإسلام ، وهي الفطرة التي فطرهم عليها يوم قال : ﴿ أَلست بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلٌ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] وهي السالمة من الاعتقادات الباطلة ، والقبول للعقائد الصحيحة .

فإن حقيقة « الإسلام » أن يستسلم الله لا لغيره ، وهو معنى لا إله إلا الله ، وقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مثل ذلك فقال : « كَمَا تَنْتَجُ الْبَيْمَةُ بِهِمْ جَمِيعًا هَلْ تَحْسُونُ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءٍ؟ » ^(١) بَيْنَ أَنْ سَلَامَةَ الْقَلْبِ مِنَ النَّفْصِ كَسْلَامَةُ الْبَدْنِ ، وَأَنَّ الْعَيْبَ حَادِثٌ طَارِئٌ .

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما يروى عن الله : « إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادَى حَنَفاءَ فَاجْتَالُوهُمُ الشَّيَاطِينُ وَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ وَأَمْرَتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِنِي مَا لَمْ أَنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا » ^(٢) .

ولهذا ذهب الإمام أحمد رضي الله عنه في المشهور عنه إلى : أن الطفل متى مات أحد أبويه الكافرين حكم بإسلامه لزوال الموجب للتغيير عن أصل الفطرة .

وقد روى عنه ، وعن ابن المبارك ، وعنهم ^(٣) : أنهم قالوا : « يولد على ما فطر عليه من شقاوة وسعادة » وهذا القول لا ينافي الأول فإن الطفل يولد سليماً وقد علم الله أنه سيكفر ، فلا بد أن يصير إلى ما سبق له في أم الكتاب ، كما تولد الببيمة جماعة وقد علم الله أنها ستتجدد .

وهذا معنى ما جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الغلام الذي قتله الخضر :

(١) رواه البخاري (١٥٣/٨) ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هريرة وأحمد (٧١٨١) .

(٢) رواه مسلم (٢٨٦٥) عن عياض بن حمار - بحاجة مهملة وآخره راء .

(٣) كذا في « الأصل » ولعله : « وغيرهما » .

« طبع يوم طبع كافراً ، ولو ترك لأرهق أبيه طغياناً وكفراً » يعني طبعه الله في أم الكتاب ، أى كتبه وأثبته كافراً ، أى أنه إن عاش كفر بالفعل .

ولهذا لما سئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عنمن يموت من أطفال المشركين وهو صغير قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين »^(١) . أى الله يعلم من يؤمن منهم ومن يكفر لو بلغوا . ثم إنه قد جاء في حديث إسناده مقارب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إذا كان يوم القيمة فإن الله يتحنهم ويعيث إليهم رسولًا في عرصات القيمة ، فمن أجابه أدخله الجنة ومن عصاه أدخله النار »^(٢) فهناك يظهر فيهم ما علمه الله سبحانه ، ويجزىهم على ما ظهر من العلم ، وهو إيمانهم وكفرهم لا على مجرد العلم .

وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين ، وعليه تنزل جميع الأحاديث .

(١) رواه البخاري (١٥٣/٨) ومسلم (٢٦٦٠) عن ابن عباس وزاد مسلم « إذ خلقهم » .

وعن أبي هريرة ، رواه أيضًا الشیخان .

(٢) صحيح : رواه الإمام أحمد (٤٤/٤) عن أبي هريرة ولم يسوق لفظه وأحاله على معنى حديث الأسود بن سريع (٤٤/٤) ولفظه مرفوعاً : « أربعة يوم القيمة : رجل أصم لا يسمع شيئاً ، ورجل أحقن ، ورجل هرم ، ورجل مات في فترة ، فأما الأصم فيقول : رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً ، وأما الأحقن فيقول : رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً ، وأما الذي مات في الفترة فيقول : رب ما أتاني لك رسول ، فياخذ مواثيقهم ليطيعنه فيرسل إليهم أن ادخلوا النار ، قال : فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانوا عليهم بردًا وسلامًا » .

زاد في حديث أبي هريرة : « فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا ومن لم يدخلها يسحب إليها ... » وقال الهيثمي في « الجمجم » (٧/٢١٦) : « ورجاله رجال الصحيح » رواه ابن حبان (٢٧٨) عن الأسود بن سريع .
وانظر « صحيح الجامع الصغير » للمحدث الألباني .

ومثل الفطرة مع الحق : مثل ضوء العين مع الشمس ، وكل ذى عين لو ترك بغير حجاب لرأى الشمس ، والاعتقادات الباطلة العارضة من تهود وتنصر ومجس ، مثل حجاب يحول بين البصر ورؤية الشمس ، وكذلك أيضاً كل ذى حس سليم يحب الحلو ، إلا أن يعرض في الطبيعة فساد يحرفه حتى يجعل الحلو في فمه مراً .

ولا يلزم من كونهم مولودين على الفطرة أن يكونوا حين الولادة معتقدين بالإسلام بالفعل ، فإن الله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً ، ولكن سلامة القلب وقوله وإرادته للحق الذى هو الإسلام ، بحيث لو ترك من غير مغيّر لما كان إلا مسلماً .

وهذه القوة العلمية العملية التى تقتضى بذاتها الإسلام ما لم يمنعها مانع : هي فطرة الله التى فطر الناس عليها .

وأما الحديث المذكور : فقد صح عن ابن مسعود أنه كان يقول : « الشقى من شقى في بطنه أمه ، والسعيد من وعظ بغيره » وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو الصادق المصدوق - « إن أحدمكم يجمع خلقه في بطنه أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ، ثم ينفح فيه الروح »^(١) .

وهذا عام في كل نفس منفوسه ، قد علم الله سبحانه - بعلمه الذى هو صفة له - الشقى من عباده والسعيد ، وكتب سبحانه ذلك في اللوح المحفوظ ويأمر الملك أن يكتب حال كل مولود ، ما بين خلق جسده ونفخ

(١) رواه البخارى (١٥٢/٨) ومسلم (٢٦٤٣) .

الروح فيه ، إلى كتب آخر يكتبها الله ليس هذا موضعها ، ومن أنكر العلم القديم في ذلك فهو كافر .

وأما البهائم فجميعها يحشرها الله سبحانه ، كما دل عليه الكتاب والسنة .
قال تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٨] .
وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا الْوَحْشُ حُشِّرَتْ ﴾ [التوكير : ٤٠]
وقال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَ فِيهِمَا مِنْ دَبَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ [الشورى : ٢٩] .
وحرف « إذا » إنما يكون لما يأتي لا محالة .

والآحاديث في ذلك مشهورة فإن الله عز وجل يوم القيمة يحشر البهائم ويقتضي بعضها من بعض ثم يقول لها : كوني تراباً ، فتصير تراباً . فيقول الكافر حينئذ : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَابًا ﴾ [النبا : ٤٠] .
ومن قال إنها لا تحيى فهو مخطيء في ذلك أصبح خطأً بل هو ضال أو كافر والله أعلم .

(٤) سُئِلَ عَنْ (الْمِيزَانَ) هُلْ هُوَ عَبَارَةٌ عَنِ الْعَدْلِ؟ أَمْ لَهُ كِفْفَانٌ؟
(٤/٣٠٢) :

فأجاب :

«الميزان» هو ما يوزن به الأفعال . وهو غير العدل كما دل على ذلك الكتاب والسنة مثلا . قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ،
[الأعراف: ٨]
﴿ وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [الأعراف: ٩] .
وقوله : ﴿ وَنَصَّعَ الْمَوَازِينَ الْقَسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنياء: ٤٧] .
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »^(١).

وقال عن ساقى عبد الله بن مسعود : « لهما في الميزان أثقل من أحد »^(٢).

وفي الترمذى وغيره حديث البطاقة ، وصححه الترمذى ، والحاكم ، وغيرهما : في الرجل الذى يؤتى به فىنشر له تسعه وتسعون سجلاً ، كل سجل منها مد البصر ، فىوضع فى كفة ، ويؤتى له ببطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله . قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « فطاشت السجلات وثقلت البطاقة »^(٣).

وهذا وأمثاله مما يبين أن الأفعال توزن بموازين تبين بها رجحان الحسنات على السيئات وبالعكس ، فهو ما به تبين العدل ، والمقصود بالوزن العدل ، كموازين الدنيا .

وأما كيفية تلك الموازين فهو منزلة كيفيةسائر ما أخبرنا به من الغيب .

(٤) سُئلَ شِيخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ تَقْىُ الدِّينِ بْنِ تَيْمَةَ (٤٠٧/٤) :
عن العبد المؤمن هل يكفر بالمعصية أم لا ؟
فأجاب :

لا يكفر بمجرد الذنب ، فإنه ثبت بالكتاب والسنن وإجماع السلف أن الزاني غير المحسن يجلد ولا يقتل ، والشارب يجلد ، والقاذف يجلد ، والسارق يقطع .

(١) روایة البخاری (٩٩/٩) وهو خاتم صحيح البخاری ، ومسلم (٢٦٩٤).

(٢) صحيح : روایة الإمام أحمد (٩٢٠) عن علي و قال المishi في « الجمجم » (٢٨٨/٩).
« روایة أَبْدَى وَأَبْوَيْلَى وَالظَّبِيرَانِي وَرَجَالَهُمْ رَجَالٌ الصَّحِيفَ غَيْرُ أَمْ مُوسَى وَهِيَ ثَقَةٌ » .

(٣) صحيح : روایة الترمذى (٢٦٣٩) وقال : « حسن غريب » وابن ماجة (٤٣٠٠)
وانظر « السلسلة الصحيحة » للمحدث الألبانى (١٣٥) .

ولو كانوا كفاراً لكانوا مرتدين ووجب قتلهم ، وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف .

(٦) سُئل (٣٠٩/٤) :

عن الشفاعة في « أهل الكبائر » من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وعليه وسلمه هل يدخلون الجنة أم لا ؟
فأجاب :

إن أحاديث الشفاعة في « أهل الكبائر » ثابتة متواترة عن النبي صلى الله عليه وعلىه وسلم ، وقد اتفق عليها السلف من الصحابة ، وتابعهم بإحسان ، وأئمة المسلمين ، وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج ، والمعزلة ، ونحوهم . ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، بل كلهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة ، ويقي في الجنة فضل ، فينشيء الله لها خلقاً آخر يدخلهم الجنة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٧) سُئل رحمة الله (٣١٦/٤) :

هل أهل الجنة يأكلون ويسربون وينكحون بتلذذ كالدنيا ؟
وهل تبعث هذه الأجساد بعيتها ؟
وهل عيسى حي أم ميت ؟
وهل إذا نزل يحكم بشرعية محمد صلى الله عليه وسلم أم بشرعنته الأولى أم تحدث له شرعة ؟
فأجاب رضي الله عنه :

أما أهل الجنة فأكلون ، ويسربون ، وينكحون ، متنعمين بذلك ، بإجماع المسلمين . كما نطق به الكتاب والسنة ؛ وإنما ينكر ذلك من ينكره من اليهود والنصارى .

وهذه الأجساد هي التي تبعث كما نطق به الكتاب والسنة .

وعيسى حى في السماء لم يمت بعد . وإذا نزل من السماء لم يحكم إلا بالكتاب والسنّة لا بشيء يخالف ذلك والله أعلم .

(٨) سُئل شيخ الإسلام (٢٦٢/٥ - ٢٦٧) :
عنمن يعتقد «الجهة» هل هو مبتدع أو كافر أو لا ؟
فأجاب :

أما من اعتقد الجهة ، فإن كان يعتقد أن الله في داخل المخلوقات تحويه المصنوعات وتحصره السموات ويكون بعض المخلوقات فوقه ، وبعضها تحته ، فهذا مبتدع ضال .

وكذلك إن كان يعتقد أن الله يفتقر إلى شيء يحمله - إلى العرش أو غيره - فهو أيضاً مبتدع ضال . وكذلك إن جعل صفات الله مثل صفات المخلوقين فيقول : استواء الله كاستواء المخلوق ، أو نزوله كنزول المخلوق ، ونحو ذلك فهذا مبتدع ضال ، فإن الكتاب والسنّة مع العقل دلت على أن الله لا تماطله المخلوقات في شيء من الأشياء ، ودللت على أن الله غنى عن كل شيء ، ودللت على أن الله مبادر للملائكة عالٍ عليها .

وإن كان يعتقد أن الخالق تعالى بأئن من المخلوقات ، وأنه فوق سمواته على عرشه بأئن من مخلوقاته ، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقات ، وأن الله غنى عن العرش ، وعن كل ما سواه ، لا يفتقر إلى شيء من المخلوقات ، بل هو مع استواه على عرشه ، يحمل العرش ، وحملة العرش بقدرته ، ولا يمثل استواء الله باستواء المخلوقين ، بل يثبت لله ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات ، وينفي عنه مماثلة المخلوقات ، ويعلم أن الله ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاتاته ، ولا أفعاله فهذا مصيبة في اعتقاده ، موافق لسلف الأمة وأئمتها .

فإن مذهبهم أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله

صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، من غير تحرير ولا تعطيل ، ومن غير تكيف ولا تمثيل ، فيعلمون أن الله بكل شيء عالم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، ثم استوى على العرش ، وأنه كلام موسى تكليماً ، وتجلى للجبل فجعله دكاً هشياً .

ويعلمون أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما وصف به نفسه ، ويذرون الله عن صفات النقص والعيوب ، ويثبتون له صفات الكمال ، ويعلمون أنه ليس له كفواً أحد في شيء من صفات الكمال ، قال نعيم بن حماد الخزاعي : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه ، والله أعلم .

(٩) سُئل رَحْمَةُ اللَّهِ (٥٨٤/٦ - ٥٨٦) :

هل العرش والكرسي موجودان ، أم مجاز ؟ وهل مذهب أهل السنة على أن الله تعالى كلام موسى شفاهاً منه إليه بلا واسطة ؟ وهل الذي رأه موسى كان نوراً أم ناراً ؟

فأجاب - رضي الله عنه :

الحمد لله . بل « العرش » موجود بالكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، وكذلك « الكرسي » ثابت بالكتاب والسنة ، وإجماع جمهور السلف . وقد نقل عن بعضهم : إن « كرسيه » علمه وهو قول ضعيف ، فإن علم الله وسع كل شيء كما قال : ﴿رَبَّنَا وَسَعَتْ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر : ٧] .

والله يعلم نفسه ، ويعلم ما كان وما لم يكن ، فلو قيل وسع السموات والأرض لم يكن هذا المعنى مناسباً ، لاسيما وقد قال تعالى : ﴿وَلَا يَؤْوِدُه حَفَظَهُمَا﴾ [البقرة : ٢٥٥] أي لا يثقله ولا يكرره ، وهذا يناسب القدرة

لَا العلم ، والآثار المأثورة تقتضى ذلك ، لكن الآيات والأحاديث في «العرش» أكثر من ذلك صريحة متواترة .

وقد قال بعضهم : إن «الكرسي» هو العرش ، لكن الأكثرون على أنها شيئاً .

وأما موسى فإن الله كلامه بلا واسطة باتفاق المسلمين أهل السنة وأهل البدعة ، لم يقل أحد من المسلمين إن موسى كان بينه وبين الله واسطة في التكليم لا أهل السنة ، ولا الجهمية ، ولا من المعتزلة ، ولا الكلابية ، ولا غيرهم . ولكن بينهم نزاع في غير هذا .

والذى رأه موسى كان ناراً بنص القرآن ، وهو أيضاً «نور» كما في الحديث . و«النار» هي نور والله أعلم .

(١٠) - سُئل (٦٧٧ - ٦٧٠/٧) :

عن معنى حديث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : «إذا زنى العبد خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظللة ، فإذا خرج من ذلك العمل عاد إليه الإيمان» . رواه الترمذى وأبو داود .

وهل يكون الزانى في حالة الزنا مؤمناً أو غير مؤمن ؟
وهل حمل الحديث على ظاهره أحد من الأئمة أو أجمعوا على تأويله ؟
فأجاب :

الحمد لله . الناس في الفاسق من أهل الملة ، مثل الزانى والسارق والشارب ونحوهم «ثلاثة أقسام» : طرفين ، ووسط .

(أحد الطرفين) : أنه ليس بمؤمن بوجه من الوجوه ولا يدخل في عموم الأحكام المتعلقة باسم الإيمان ، ثم من هؤلاء من يقول : هو كافر كاليهودى والنصراني . وهو قول الخوارج ، ومنهم من يقول : ننزله منزلة بين المترفين ،

وهي منزلة الفاسق ، وليس بمؤمن ولا كافر ، وهم المعتزلة ، وهؤلاء يقولون : إن أهل الكبائر يخلدون في النار ، وإن أحداً منهم لا يخرج منها ، وهذا من « مقالات أهل البدع » التي دلّ الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان على خلافها ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِن طَائِفَتَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا فَأَصْلَحُوهَا بَيْنَهُمَا ۚ ۝ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَجُوهُ فَأَصْلَحُوهَا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ ۝ ۝ [الحجرات : ٩ - ١٠] فسماهم مؤمنين وجعلهم إخوة مع الاقتتال ، وبغى بعضهم على بعض ، وقال الله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقْبَةِ مُؤْمِنٍ ۝ ۝ [النساء : ٩٢] ولو أعتقد مذنبًا أجزأ عتقه بإجماع العلماء .

ولهذا يقول علماء السلف في المقدمات الاعتقادية : لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل ، وقد ثبت الرزنا والسرقة وشرب الخمر على أنها في عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يحكم فيهم حكم من كفر ، ولا قطع الموالاة بينهم وبين المسلمين ، بل جلد هذا ، وقطع هذا ، وهو في ذلك يستغفر لهم ويقول : « لا تكونوا أعوناً للشيطان على أخيكم »^(١). وأحكام الإسلام كلها مرتبة على هذا الأصل .

(الطرف الثاني) : قول من يقول : إنما باق كا كان لم ينقص ، بناءً على أن الإيمان مجرد التصديق والاعتقاد الجازم وهو لم يتغير ، وإنما نقصت شرائع الإسلام ، وهذا قول المرجئة والجهمية ومن سلك سبيلهم ، وهو أيضاً مخالف لكتاب والسنة وإجماع السابقين والتابعين لهم بإحسان .

(١) رواه البخاري (١٩٦/٨) وأحمد (٧٩٧٣) وأبو داود (٤٤٧٧) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى برجل قد شرب فقال : « اضربوه » قال أبو هريرة : فمنا الضارب بيده ، والضارب ببنعلاه ، والضارب بشويه ، فلما انصرف قال بعض القوم : أخراك الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان ». لفظ أبي داود ، وزاد أحمد : « ولكن قولوا : رحمك الله » .

قال الله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يُرَتَابُوا وَجَاهُوهُ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات : ١٥].

وقال : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قوله : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا﴾ [الأنفال : ٢ - ٤].

وقال : ﴿فَزَادُهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [آل عمران : ١٧٣].

وقال : ﴿لَيَزَدُّ دَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح : ٤].

وقال : ﴿فَزَادُهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبَشِّرُونَ﴾ [التوبه : ١٢٤].

وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدنىها إماتة الأذى عن الطريق »^(١).

وقال لوفد عبد القيس : « أَمْرَكُ بِإِيمَانِ بَاللَّهِ . أَتَدْرُونَ مَا إِيمَانُ بَاللَّهِ ؟ شهادة أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ تَؤْدُوا خُمُسَ مَا غَنَمْتُمْ »^(٢). وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، ومعنى ذلك أنه قول القلب وعمل القلب ، ثم قول اللسان وعمل الجوارح .

فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

ثم الناس في هذا على أقسام : منهم من صدق به جملة ولم يعرف التفصيل ومنهم من صدق جملة وتفصيلاً ، ثم منهم من يدوم استحضاره وذكره لهذا التصديق ، ومنهم من يغفل عنه ويدهل ، ومنهم من استبصراً فيه بما قدف الله في قلبه من النور والإيمان ، ومنهم من جزم به لدليل قد تعترض فيه شبهة

(١) رواه البخاري (٩/١) ومسلم (٥٣) وسياقه أتم .

(٢) رواه البخاري (٢١/١) ومسلم (١٧) عن ابن عباس مطولاً

أو تقليد جازم ، وهذا التصديق يتبعه عمل القلب ، وهو حب الله ورسوله ، وتعظيم الله ورسوله ، وتعزير الرسول وتوقيره ، وخشية الله والإنابة إليه ، والإخلاص له والتوكيل عليه ، إلى غير ذلك من الأحوال ، فهذه الأعمال القليلة كلها من الإيمان ، وهي مما يوجبه التصديق والاعتقاد إيجاب العلة المعلول .

ويتبع الاعتقاد قول اللسان ، ويتبع عمل القلب الجوارح من الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحو ذلك .

وعند هذا فالقول الوسط الذي هو قول أهل السنة والجماعة أنهم لا يسلبون الاسم على الإطلاق ، ولا يعطونه على الإطلاق ، فنقول : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن عاشر ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبرته ، ويقال : ليس بمؤمن حقاً أو ليس بصادق الإيمان .

وكل كلام أطلق في الكتاب والسنة فلا بد أن يقترن به ما بين المراد منه ، والأحكام منها ما يترتب على أصل الإيمان فقط ، كجواز العتق في الكفار ، وكالموالة والموارثة ونحو ذلك ، ومنها ما يترتب على أصله وفرعه ، كاستحقاق الحمد ، والثواب ، وغفران السيئات ، ونحو ذلك . إذا عرفت « هذه القاعدة » فالذى في الصحيح قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « لا يزني الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينته布 نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه أبصارهم فيها حين ينتهبها وهو مؤمن »^(١) .

والزيادة التي رواها أبو داود والترمذى صحيحة ، وهى مفسرة للرواية المشهورة^(٢) فقول السائل : هل حمل الحديث على ظاهره أحد من الأئمة ؟

(١) رواه البخارى (١٩٧/٨) ومسلم (٥٧) واللفظ له .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٤٦٩٠) والترمذى (١٥/٥) معلقاً عن أبي هريرة مرفوعاً .

لفظ مشترك ، فإن عنى بذلك أن ظاهره أن الزاني يصير كافراً وأنه يُسلب الإيمان بالكلية ، فلم يحمل الحديث على هذا أحد من الأئمة ، ولا هو أيضاً ظاهر الحديث لأن قوله : « خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظللة » دليل على أن الإيمان لا يفارقه بالكلية ، فإن الظللة تضل صاحبها وهي متعلقة ومرتبطة به نوع ارتباط . وأما إن عنى بظاهره ما هو مفهوم منه ، كما سينفسره إن شاء الله فنعم ، فإن عامة علماء السلف يقرؤن هذه الأحاديث ويرونها كما جاءت ، ويكرهون أن تتأول تأويلاً تخرجها عن مقصود رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقد نقل كراهة تأويل أحاديث الوعيد عن سفيان وأحمد بن حنبل - رضي الله عنهما - وجماعة كثيرة من العلماء ، ونص أحمد على أن مثل هذا الحديث لا يتأول تأويلاً يخرجه عن ظاهره المقصود به ، وقد تأوله الخطابي وغيره تأويلاً مستكراً ، مثل قولهم : لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهي أى ينبغي للمؤمن أن لا يفعل ذلك ، وقولهم : المقصود به الوعيد والزجر دون حقيقة النفي ، وإنما ساغ ذلك لما بين حاله وحال من عدم الإيمان من المشابهة والمقاربة ، وقولهم : إنما عدم كمال الإيمان وتمامه ، أو شرائطه وثواباته ونحو ذلك ، وكل هذه التأويلاً لا يخفى حالها على من أمعن النظر .

فالحق أن يقال : نفس التصديق المفرّق بينه وبين الكافر لم يعدمه ، لكن هذا التصديق لو بقى على حاله لكان صاحبه مصدقاً بأن الله حرم هذه الكبيرة وأنه توعد عليها بالعقوبة العظيمة ، وأنه يرى الفاعل ويشاهده ، وهو سبحانه وتعالى مع عظمته وجلاله وعلوه وكبرياته يمْقت هذا الفاعل ، فلو تصور

= « إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان كان عليه كالظللة ، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان »
 = « وإن لفظ لأبي داود . »

والحاكم (٢٢/١) وصححه على شرط الشيفيين ووافقه الذهبي .
 والحديث ساقط من فهرس أحاديث « المستدرك » فليحرر .

هذا حق التصور لامتنع صدور الفعل منه ، ومتى فعل هذه الخطيئة فلابد من أحد « ثلاثة أشياء » :

إما اضطراب العقيدة : بأن يعتقد بأن الوعيد ليس ظاهره كباطنه وإنما مقصوده الزجر كما تقوله المرجنة ، أو أن هذا إنما يحرم على العامة دون الخاصة كما ي قوله الإباحية ، أو نحو ذلك من العقائد التي تخرج عن الملة .
ولاما الغفلة والذهول عن التحرير ، وعظمته الرب وشدة بأسه .

ولاما فرط شهوة : بحيث يقهر مقتضي الإيمان ، ويمنعه وجده بحيث يصير الاعتقاد مغموراً مقهوراً كالعقل في النائم والسكران ، وكالروح في النائم .
ومعلوم أن « الإيمان » الذي هو الإيمان ليس باقياً كما كان إذ ليس مستقراً ظاهراً في القلب ، واسم المؤمن عند الإطلاق إنما ينصرف إلى من يكون إيمانه باقياً على حاله عملاً عمله وهو يشبه من بعض الوجوه روح النائم ، فإنه سبحانه يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها ، فالنائم ميت من وجهه ، حتى من وجه ، وكذلك السكران والمغمى عليه عاقل من وجه وليس بعاقل من وجه .

فإذا قال قائل : السكران ليس بعاقل فإذا صحا عاد عقله إليه كان صادقاً مع العلم بأنه ليس بمنزلة البهيمة ، إذ عقله مستور وعقل البهيمة معدوم ، بل الغضبان ينتهي به الغضب إلى حال يعزب فيها عقله ورأيه ، وفي الأثر : « إذا أراد الله نفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقوتهم فإذا أنفذ قضائه وقدره رد عليهم عقوتهم ليعتبروا » فالعقل الذي به يكون التكليف لم يسلب ، وإنما سلب العقل الذي به يكون صلاح الأمور في الدنيا والآخرة .

كذلك الزاني والسارق والشارب والمتهب لم يُعدم الإيمان الذي به يستحق أن لا يخلد في النار ، وبه تُرجى له الشفاعة والمغفرة ، وبه يستحق المناكحة والموارثة ، لكن عدم الإيمان الذي به يستحق النجاة من العذاب ، ويستحق به تكفير السيئات ، وقبول الطاعات ، وكرامة الله ومثوبته ، وبه يستحق أن يكون محموداً مرضياً .

وهذا يبين أن الحديث على ظاهره الذي يليق به . والله أعلم .

(١١) ما تقول السادة أئمة المسلمين (٦٣/٨ - ٦٥) :
 في جماعة اختلفوا في قضاء الله وقدره : خيره وشره ، منهم من يرى أن
 الخير من الله تعالى والشر من النفس خاصة ؟
 أفتونا مأجورين .

فأجاب الشيخ - رضى الله عنه :

مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى خالق كل شيء ، وربه ،
 ومليكه ، لا رب غيره ، ولا خالق سواه . ما شاء كان ، وما لم يشأ لم
 يكن ، وهو على كل شيء قادر ، وبكل شيء عليم ، والعبد مأموم بطاعة
 الله ، وطاعة رسوله ، منهى عن معصية الله ، ومعصية رسوله ، فإن أطاع
 كان ذلك نعمة ، وإن عصى كان مستحقاً للذم والعقاب ، وكان الله عليه
 الحجة البالغة ، ولا حجة لأحد على الله تعالى . وكل ذلك كائن بقضاء الله
 وقدره ومشيئته وقدرته ، لكن يحب الطاعة ويأمر بها ، ويشبّه أهلها على
 فعلها ويكرّهم ، ويبغض المعصية ، وينهى عنها ، ويعاقب أهلها ، وينهّم ،
 وما يصيب العبد من النعم فالله أنعم بها عليه ، وما يصيبه من الشر فبذنبه
 ومعاصيه ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسِبْتُ أَيْدِيكُمْ﴾

[الشورى : ٣٠]

وقال تعالى : ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسْنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ
 فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء : ٧٩]

أى ما أصابك من خصب ونصر وهدى فالله أنعم به عليك ، وما أصابك
 من حزن وذل وشر بذنبك وخطيئتك ، وكل الأشياء كائنة بمشيئة الله وقدرته
 وخلقه ، فلابد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره ، وأن يوقن العبد بشرع الله وأمره .
 فمن نظر إلى الحقيقة القدرية ، وأعرض عن الأمر والنهي والوعيد ،
 كان مشابهاً للمشركين ، ومن نظر إلى الأمر والنهي ، وكذب بالقضاء والقدر ،
 كان مشابهاً للمجوسين ، ومن آمن بهذا وبهذا ، فإذا أحسن حمد الله تعالى ،
 وإذا أساء استغفر الله تعالى ، وعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره ، فهو من المؤمنين ،

فإن آدم - عليه السلام - لما أذنب تاب ، فاجتباه ربه وهداه ، وإبليس أصر واحتج ؛ فلعنه الله وأقصاه ، فمن تاب كان آدمياً ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسياً ، فالسعداء يتبعون أبياهم ، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس .

فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . أمين يا رب العالمين .

(١٢) وسئل (٥١٦/٨) - (١٩)

عن المقتول : هل مات بأجله ؟ أم قطع القاتل أجله ؟
فأجاب :

المقتول كغيره من الموقى ، لا يموت أحد قبل أجله ، ولا يتأخر أحد عن أجله ، بل سائر الحيوان والأشجار لها آجال لا تتقدم ولا تتأخر ، فإن أجل الشيء هو نهاية عمره ، وعمره مدة بقائه ، فالعمر مدة البقاء ، والأجل نهاية العمر بالانقضاء . وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء »^(١) . ثبت في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والأرض - وفي لفظ - ثم خلق السموات والأرض »^(٢) .

وقد قال تعالى : ﴿فَإِذَا جاء أَجْلَهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف : ٣٤] ، [التحل : ٦١] .

والله يعلم ما كان قبل أن يكون ، وقد كتب ذلك ، فهو يعلم أن هذا يموت بالبطن ، أو ذات الجنب ، أو الهدم ، أو الغرق و غير ذلك من الأسباب ،

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣) عن ابن عمرو مرفوعاً بلفظ : « كتب الله » الحديث

(٢) رواه البخاري (٤/١٢٩-١٢٨) عن عمران بن حصين مطولاً .

وهذا يموت مقتولاً : إما بالسم ، وإما بالسيف ، وإما بالحجر وإنما بغير ذلك من أسباب القتل ، وعلم الله بذلك ، وكتابته له ، بل مشيئته لكل شيء ، وخلقه لكل شيء لا يمنع المدح والذم والثواب والعقاب ، بل القاتل إن قتل قتيلاً أمر الله به رسوله ، كالمجاهد في سبيل الله - أثابه الله على ذلك ، وإن قتل قتيلاً حرمه الله رسوله - كقتل القطاع والمعتدين - عاقبه الله على ذلك ، وإن قتل قتيلاً مباحاً - كقتل المقص - لم يثبت ولم يعاقب إلا أن يكون له نية حسنة ، أو سيئة في أحدهما .

والأجل أجلان «أجل مطلق» يعلمه الله ، «أجل مقيد» وبهذا يتبيّن معنى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : «من سرّه أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره فليصل رحمه»^(١) فإن الله أمر الملك أن يكتب له أعلاً وقال : «إن وصل رحمه زدته كذا وكذا» والملك لا يعلم أين داد أم لا ، لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر . ولو لم يقتل المقتول ، فقد قال بعض القدريّة : إنه كان يعيش ، وقال بعض نفاة الأسباب : إنه يموت ، وكلها خطأ ، فإن الله علم أنه يموت بالقتل ، فإذا قدر خلاف معلوم كان تقديرًا لما لا يكون لو كان كيف كان يكون ، وهذا قد يعلمه بعض الناس ، وقد لا يعلمه ، فلو فرضنا أن الله علم أنه لا يقتل ، أمكن أن يكون قدر موته في هذا الوقت ، وأمكن أن يكون قدر حياته إلى وقت آخر ، فالجزم بأحد هذين على التقدير الذي لا يكون جهل .

وهذا كمن قال : لو لم يأكل هذا ما قدر له من الرزق كان يموت أو يرزق شيئاً آخر ، وبمنزلة من قال : لو لم يجعل هذا الرجل هذه المرأة هل تكون عقيماً أو يجعلها رجل آخر ، ولو لم تزرع هذه الأرض هل كان يزدرعها

(١) رواه البخاري (٦/٨) ومسلم (٢٥٥٧) عن أنس .

غيره ، أم كانت تكون مواتاً لا يزرع فيها ، وهذا الذى تعلم القرآن من هذا لو لم يعلمه : هل كان يتعلم من غيره ؟ أم لم يكن يتعلم القرآن البتة ومثل هذا كثير .

(١٣) سُئل (٦٠٤/١١) :

عن أقوام يرقصون على الغناء بالدف ، ثم يسجد بعضهم لبعض على وجه التواضع هل هذا سنة ؟ أو فعله الشيوخ الصالحون ؟

الجواب :

لا يجوز السجود لغير الله ، واتخاذ الضرب بالدف ، والغناء ، والرقص عبادة هو من البدع التي لم يفعلها سلف الأمة ، و لا أكابر شيوخها : كالفضيل بن عياض ، وإبراهيم بن أدهم ، وأبي سليمان الداراني ، و معروف الكرخي ، والسرى السقطى ، وغير هؤلاء .

وكذلك أكابر الشيوخ المتأخرین مثل : الشيخ عبد القادر ، والشيخ عدى ، والشيخ أبي مدين ، والشيخ أبي البيان ، وغير هؤلاء ، فإنهم لم يحضرروا « السماع البدعى » بل كانوا يحضررون « السماع الشرعى » سماع الأنبياء ، وأتباعهم ، كسماع القرآن ، والله أعلم .

(١٤) سُئل شيخ الإسلام (٦٤١/١١ - ٦٤٥) :

عنمن يقول إن بعض المشائخ إذا أقام السماع يحضره رجال الغيب ، وينشق السقف والحيطان ، وتنزل الملائكة ترقص معهم ، أو عليهم ، وفيهم من يعتقد أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يحضر معهم ! فماذا يجب على من يعتقد هذا الاعتقاد ؟ وما هي صفة رجال الغيب ، وهل يكون للتتار خفراء وهم حال كحال خفراء أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أم لا ؟

فأجاب :

وأما من زعم أن الملائكة أو الأنبياء تحضر « سماع المكاء والتصدية » محبة ورغبة فيه فهو كاذب مفتر ، بل إنما تحضره الشياطين ، وهى التى تنزل عليهم وتتفنخ فيهم ، كما روى الطبرانى وغيره عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إن الشيطان قال : يارب اجعل لي بيتك . قال : بيتك الحمام . قال : اجعل لي قرآنأ . قال : قرآنك الشعر . قال : يارب اجعل لي مؤذنا . قال : مؤذنك المزمار »^(١).

وقد قال الله تعالى في كتابه مخاطباً للشيطان : ﴿ واستفزز من استطعت منهم بصوتك ﴾ [الإسراء : ٦٤] . وقد فسر ذلك طائفه من السلف بصوت الغناء وهو شامل له ولغيره من الأصوات المستفزة لأصحابها عن سبيل الله .

وروى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إنما نهيت عن صوتين أحقين فاجرين : صوت هلو ، ولعب ، ومزامير الشيطان ، وصوت لطم خلود أو شق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية »^(٢) كقولهم :

(١) ضعيف جداً : رواه الطبرانى في « الكبير » - كما في « جمجم الروايد » (١١٩/٨) - عن أبي أمامة مرفوعاً وفيه : « قال : فاجعل لي مجلساً قال : الأسواق وجامع الطرق ، قال : اجعل لي طعاماً قال : طعامك ما لم يذكر اسم الله عليه قال : اجعل لي شراباً قال : كل مسکر قال : اجعل لي كتاباً قال : الوسم قال : اجعل لي حديثاً قال الكذب قال : اجعل لي مصايد قال : النساء » . وقال المishi : « وفيه على ابن يزيد الألهانى وهو ضعيف وقد تقدم لهذا طرق في كتاب الإيمان » . يعني حديث ابن عباس مرفوعاً بنحوه وفيه : « ورسلك الكهنة » وقال المishi (١١٤/١) : « رواه الطبرانى في « الكبير » وفيه يحيى بن صالح الأيلى ضعفة العقيل » .

(٢) حسن : رواه الحاكم (٤٠/٤) عن عبد الرحمن بن عوف في قصة وفيه مرفوعاً : « ولكنني نهيت عن صوتين أحقين فاجرين : صوت عند نغمة هلو ولعب ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة لطم وجوه وشق جيوب » الحديث وسكت عليه الحاكم والذهبى ، وفي إسناد الحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل « صدوق =

واكهفاه^(١) ! واكبدها ! وانصيراه !

وقد كشف جماعات من أهل المكافئات بحضور الشياطين في مجتمع السماوات الجاهلية : ذات المكاء ، والتصدية ، وكيف يكر الشيطان عليهم حتى يتواجدوا الوجد الشيطاني ، حتى أن بعضهم صار يرقص فوق رؤوس الحاضرين ، ورأى بعض المشائخ المكافئين أن شيطانه قد احتمله حتى رقص به ، فلما صرخ بشيطانه هرب وسقط ذلك الرجل .

وهذه الأمور لها أسرار ، وحقائق لا يشهد لها إلا أهل البصائر الإيمانية ، والمشاهد الإيقانية ، ولكن من اتبع ما جاءت به الشريعة وأعرض عن سبيل المبتدة فقد حصل له المدى وخير الدنيا والآخرة ، وإن لم يعرف حقائق الأمور منزلة من سلك السبيل إلى مكة خلف الدليل الهادى فإنه يصل إلى مقصوده ، ويجد الراد والماء في موطنها ، وإن لم يعرف كيف يحصل ذلك وسببه . ومن سلك خلف غير الدليل الهادى كان ضالاً عن الطريق ، فإذا ما أن يهلك ، وإنما أن يشقى مدة ثم يعود إلى الطريق .

و « الدليل الهادى » هو الرسول الذى بعثه الله إلى الناس بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وهادياً إلى صراط مستقيم صراط الله الذى له ما في السموات وما في الأرض . وآثار الشيطان تظهر في أهل السماع الجاهلي : مثل الإزباد ، والإرغاء ، والصراخات المنكرة ، ونحو ذلك مما يضرّع أهل الصراع الذين يصرّعهم الشيطان ، ولذلك يجدون في

= سيء الحفظ جداً » كما في « التقريب » . ولكن له شاهد مما يدل على أنه حفظه ، رواه البزار - كما في « الجمع » (١٣/٣) - عن أنس بن مالك مرفوعاً : « صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة : مزمار عند نغمة ورنة [يعني صوت] عند مصيبة » وقال المishi : « رواه البزار ورجاله ثقات » . وانظر « السلسلة الصحيحة » (٤٢٨) .

(١) « في الأصل » : « واكهفاه » وأنظن صوابه « واكهفاه » كما أثبته هنا ، ولعله محرف من قوله « والمفاه » والله أعلم .

نفوسهم من ثوران مراد الشيطان بحسب الصوت : إما وجد في الهوى المذموم ، وإما غضب وعدوان على من هو مظلوم ، وإما لطم وشق ثياب وصياح كصياح المخزون المحرم إلى غير ذلك من الآثار الشيطانية التي تعتري أهل الاجتماع على شرب الخمر إذا سكروا بها ، فإن السكر بالأصوات المطربة قد يصير من جنس السكر بالأشربة المطربة ، فيصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة ، وينع قلوبهم حلاوة القرآن ، وفهم معانيه ، واتباعه فيصيرون مضارعين للذين يشترون لهو الحديث ليصلوا عن سبيل الله ، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء حتى يقتل بعضهم بعضاً بأحواله الفاسدة الشيطانية كما يقتل العائن^(١) من أصحابه بعينه .

ولهذا قال من قال من العلماء : إن هؤلاء يجب عليهم القود والدية والقصاص ، إذا عرف أنهم قتلوا بالأحوال الشيطانية الفاسدة لأنهم ظالمون ، وهم إما يغتبطون بما ينفذونه من مراداتهم المحرمة كما يغتبط الظلمة المسلطون . ومن هذا الجنس حال خفراء الكافرين ، والمبتدعين والظالمين ، فإنهم قد يكون لهم زهد وعبادة وهمة ، كما يكون للمشركين وأهل الكتاب . وكما كان للخوارج المارقين الذين قال فيهما النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاته ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أئنما لقيتموه فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيمة »^(٢) .

وقد يكون لهم مع ذلك أحوال باطنية ، كما يكون لهم ملكة ظاهرة ، فإن

(١) عانه من باب باع : أصحابه بعينه فهو عائن . « مختار الصحاح » .

(٢) رواه البخاري (٢١/٩) ومسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد وليس فيه « وقراءته مع قراءتهم » وفي الباب عن علي وجابر رضي الله عنهم .

سلطان الباطن معناه سلطان الظاهر ، ولا يكون من أولياء الله إلا من كان من الذين آمنوا و كانوا يتقوون ، وما فعلوه من الإعانة على الظلم فهم يستحقون العقاب عليه بقدر الذنب . وباب القدرة ، والتمكن باطناً وظاهراً ليس مستلزمأً لولاية الله تعالى بل قد يكون ولـي الله متمكناً ذا سلطـان ، وقد يكون مستضعفـاً إلى أن ينصره الله ، وقد يكون مسلطـاً إلى أن ينتقم الله منه ، فخفراء التـار في الباطـن من جنس التـار في الظـاهر هؤـلـاء في العـبـادـ بـنـزـلـةـ هـؤـلـاءـ فـيـ الأـجـنـادـ .

وأما الغـلـبةـ فإنـ اللهـ تـعـالـىـ قدـ يـدـيلـ الـكـافـرـينـ عـلـىـ الـمـؤـمـنـينـ تـارـةـ ،ـ كـاـمـ يـدـيلـ الـمـؤـمـنـينـ عـلـىـ الـكـافـرـينـ ،ـ كـاـمـ يـكـوـنـ لـأـصـحـابـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ اللهـ وـسـلـمـ مـعـ عـدـوـهـمـ ،ـ لـكـنـ الـعـاقـبـةـ لـلـمـتـقـيـنـ ،ـ فـاـنـ اللهـ تـعـالـىـ يـقـوـلـ :ـ ﴿إـنـاـ لـنـيـصـرـ رـسـلـنـاـ وـالـذـيـنـ آـمـنـواـ فـيـ الـحـيـاـةـ الـدـنـيـاـ وـيـوـمـ يـقـومـ الـأـشـهـادـ﴾ [غافر: ٥١].

وإذا كان في المسلمين ضعـفاً ،ـ وـكـاـنـ عـدـوـهـمـ مـسـتـظـهـرـاـ عـلـيـهـمـ ،ـ كـاـنـ ذـلـكـ بـسـبـبـ ذـنـوبـهـمـ وـخـطـايـاـهـمـ ،ـ إـمـاـ لـتـفـرـيـطـهـمـ فـيـ أـدـاءـ الـوـاجـبـاتـ باـطـنـاًـ وـظـاهـرـاًـ ،ـ إـمـاـ لـعـدـوـنـهـمـ بـتـعـدـىـ الـحـدـودـ باـطـنـاًـ وـظـاهـرـاًـ .ـ قـالـ اللهـ تـعـالـىـ :ـ ﴿إـنـ الـذـيـنـ تـوـلـوـاـ مـنـكـمـ يـوـمـ التـقـىـ الـجـمـعـانـ إـمـاـ اـسـتـرـهـمـ الشـيـطـانـ بـعـضـ ماـ كـسـبـواـ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

وقـالـ تـعـالـىـ :ـ ﴿أـوـ لـمـ أـصـابـتـكـمـ مـصـيـبـةـ قـدـ أـصـبـتـمـ مـثـلـيـاـ قـلـمـ أـنـ هـذـاـ قـلـ هـوـ مـنـ عـنـدـ أـنـفـسـكـمـ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقـالـ تـعـالـىـ :ـ ﴿وـلـيـنـصـرـنـ اللهـ مـنـ يـنـصـرـهـ إـنـ اللهـ لـقـوـىـ عـزـيزـ الـذـيـنـ إـنـ مـكـاهـمـ فـيـ الـأـرـضـ أـقـامـواـ الصـلـاـةـ وـآـتـواـ الزـكـاـةـ وـأـمـرـواـ بـالـمـعـرـوفـ وـنـهـواـ عـنـ الـمـكـرـ وـالـلهـ عـاقـبـةـ الـأـمـورـ﴾ [الـحجـ: ٤١].

(١٥) وـسـئـلـ رـحـمـهـ اللهـ (١٢/٥٩٩-٦٠٠) :ـ
عـنـ الـمـصـحـفـ الـعـتـيقـ إـذـاـ تـمـزـقـ مـاـ يـصـنـعـ بـهـ ؟ـ وـمـنـ كـتـبـ شـيـئـاـ مـنـ الـقـرـآنـ

ثم ماء أو حرقه فهل له حرمة أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما المصحف العتيق والذى تخرق ، وصار بحث لا ينفع به بالقراءة فيه ، فإنه يُدفن في مكان يصان فيه ، كما أن كرامة بدن المؤمن دفنه في موضع يصان فيه ، وإذا كتب شيء من القرآن أو الذكر في إناء أو لوح محمي بالماء وغيره ، وشرب ذلك فلا بأس به ، نص عليه أحمد وغيره ، ونقلوا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان يكتب كلمات من القرآن والذكر ، ويأمر بأن تسقى ماء داء ، وهذا يقتضى أن لذلك بركة .
والماء الذي توضأ به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو أيضاً ماء مبارك ، صب منه على جابر وهو مريض ، وكان الصحابة يتبركون به ، ومع هذا فكان يتوضأ على التراب وغيره ، مما بلغنى أن مثل هذا الماء ينهى عن صبه في التراب ونحوه ، ولا أعلم في ذلك شيئاً ، فإن أثر الكتابة لم يبق بعد المحو كتابة ، ولا يحرم على الجتب مسه ، ومعلوم أنه ليس له حرمة كحرمته ما دام القرآن والذكر مكتوبين ، كما أنه لو صبغ فضة أو ذهب أو نحاس على صورة كتابة القرآن والذكر ، أو نقش حجر على ذلك على تلك الصورة ، ثم غيرت تلك الصياغة وتغير الحجر لم يجب لتلك المادة من الحرمة ما كان لها حين الكتابة .

وقد كان العباس بن عبد المطلب يقول في ماء زمزم : لا أحله لغسل ، ولكن لشراب حل وبل . وروى عنه أنه قال : لشارب ومتوضئ . وهذا اختلف العلماء هل يكره الغسل والوضوء من ماء زمزم وذكروا فيه روایتين عن أحمد ، والشافعی احتج بحديث العباس ، والمرخص احتج بحديث فيه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ من ماء زمزم ، والصحابة توپأوا من الماء الذي نبع من بين أصابعه من بركته ، لكن هذا وقت حاجة .

والصحيح أن النهى من العباس إنما جاء عن الغسل فقط لا عن الوضوء ، والتفريق بين الغسل والوضوء هو لهذا الوجه ، فإن الغسل يشبه إزالة التجasse ، وهذا يجب أن يغسل في الجنابة ما يجب أن يغسل من التجasse ، وحيثند فضون هذه المياه المباركة من التجassات متوجّه ، بخلاف صونها عن التراب ونحوه . من الطاهرات . والله أعلم .

(١٦) سُلْطَنُ شِيخِ الْإِسْلَامِ (١٣/٣٨٥ - ٣٨٨) :

عن جندي نسخ بيده صحيح مسلم والبخاري والقرآن ، وهو ناوٍ كتابة الحديث والقرآن العظيم . وإن سمع بورق أو أقلام اشتري بألف درهم وقال : أنا إن شاء الله أكتب في جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن ، ويؤمّل آمالاً بعيدة ، فهل يأثم أولاً ؟ وأى التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة ؟ الزمخشري أم القرطبي أم البغوى أو غير هؤلاء ؟

فأجاب :

الحمد لله . ليس عليه إثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية فإن كتابة القرآن والأحاديث الصحيحة والتفسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات .

وأما « التفاسير » التي في أيدي الناس فأصححها « تفسير محمد بن جرير الطبرى » فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين ، كمقاتل بن بكير ، والكلبي ، والتفسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة ، كتفسير عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، ووكيع ، وابن أبي قبيبة ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه .

وأما « التفاسير الثلاثة » المسئول عنها فأسلمتها من البدعة والأحاديث الضعيفة « البغوى » لكنه مختصر من « تفسير الشعبي » وحذف منه

الحاديذ الموضوعة ، والبدع التي فيه ، وحذف أشياء غير ذلك .

وأما « الوحدى » فانه تلميذ الشعبي ، وهو أخبر منه بالعربية ، لكن الشعبي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليداً لغيره ، وتفسيره و « تفسير الوحدى البسيط والوسيط والجيز » فيها فوائد جليلة وفيها غث كثير من المقولات الباطلة وغيرها .

وأما « الزمخشري » فتفسيره محشو بالبدعة ، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن ، وأنكر أن الله مرید للکائنات وخلق لأفعال العباد ، وغير ذلك من أصول المعتزلة .

و « أصولهم خمسة » يسمونها التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزليتين ، وإنفاذ الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

لكن معنى « التوحيد » عندهم يتضمن نفي الصفات ، وهذا سمى ابن التومرت أصحابه الموحدين . وهذا إنما هو إلحاد في أسماء الله وآياته .

ومعنى « العدل » عندهم يتضمن التكذيب بالقدر ، وهو خلق أفعال العباد ، وإرادة الكائنات والقدرة على الشيء ، ومنهم من ينكر العلم والكتاب ، لكن هذا قول أئمتهم ، وهؤلاء منصب الزمخشري ، فإن مذهب مذهب المغيرة بن علي وأئمـا هاشم وأتباعـمـ ، ومذهب أئـمـ الحسين ، والمـعتـزلـةـ الذين على طريقـتهـ نوعـانـ : مـسـاخـيـةـ ، وخشـبـيـةـ .

واما « المنزلة بين المنزليتين » فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمناً بوجه من الوجوه ، كما لا يسمى كافراً فنزلوه بين منزليتين .

و « إنفاذ الوعيد » عندهم معناه أن فساق الملة مخلدون في النار ، لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج .

و « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » يتضمن عندهم جواز الخروج

على الأئمة ، وقتاً لهم بالسيف .

وهذه الأحوال حشا بها كتابه بعبارة لا يهتدى أكثر الناس إليها ، ولا لمقاصده فيها ، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة ، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين .

و « تفسير القرطبي » خير منه بكثير ، وأقرب إلى طريقة الكتاب والسنة ، وأبعد عن البدع ، وإن كان كل من هذه الكتب لابد أن يشتمل على ما ينقد ، لكن يجب العدل بينها ، وإعطاء كل ذي حق حقه .

و « تفسير ابن عطية » خير من تفسير الزمخشرى وأصح نقاً وبحثاً وأبعد عن البدع ، وإن اشتمل على بعضها ، بل هو خير منه بكثير ، بل لعله أرجح هذه التفاسير ، لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها وثم تفاسير أخرى كثيرة جداً كتفسير ابن الجوزى والماوردي .

(١٧) وسئل أيضاً (٤٠٤/١٣) :

عن « جمع القراءات السبع » هل هو سنة أم بدعة ؟ وهل جمعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أم لا ؟ وهل جامعها مزية ثواب على من قرأ برواية أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متّعة يأخذها الآخر عن الأول ، فمعرفة القراءة التي كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ بها ، أو يقرهم على القراءة بها ، أو يأذن لهم وقد قرعوا بها سنة .

والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك ولا يعرف إلا قراءة واحدة .

وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكرورة ، وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة .

وأما الصحابة^(١):

(١٨) وسئل (٧٢/١٤)

عن معنى قوله : ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾ والله سبحانه لا يدخل عليه النسيان .

فأجاب :

أما قوله : ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾ [البقرة : ١٠٦] فقيها قراءتان ، أشهرها ﴿أي ننسها﴾ أي ننسكم إياها : أي نسخنا ما أنزلناه ، أو اخترنا تنزيل ما نريد أن تنزله نأتكم بخير منه أو مثله .

والثانية : ﴿أو ننساها﴾ ، بالهمز أي نؤخرها ، ولم يقرأ أحد ننساها ، فمن ظن أن معنى ننساها بمعنى ننسها فهو جاهل بالعربية والتفسير . قال موسى عليه السلام : ﴿علمها عند ربها في كتاب لا يضل ربها ولا ينسى﴾ [طه : ٥٢]

و «النسيان» مضاد إلى العبد كما في قوله : ﴿سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله﴾ [الأعلى : ٦] .

ولهذا قرأها بعض الصحابة ﴿أو تنساها﴾ أي تنسها يا محمد ، وهذا واضح لا يخفى إلا على جاهل لا يفرق بين ننساها بالهمز وبين ننسها بلا همز . والله أعلم .

(١٩) وسئل الشيخ رحمه الله : (٢١١/١٤)

عن قوله تعالى : ﴿واللائٰتٰ تخافون نشوزهنَّ فعظوهنَّ واهجروهنَّ في المضاجع واضربوهنَّ﴾ وقوله تعالى : ﴿إِذَا قيل انشروا فانشروا﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْر﴾ يبين لنا شيخنا هذا النشوز من

(١) بياض في الأصل . كذا في هامش «الأصل» .

ذاك ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين « النشوز » في قوله تعالى : ﴿ تَخَافُون نِشْوَزَهُنْ فَعُظُوهُنْ وَاهْجَرُوهُنْ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ [النساء : ٣٤] .

هو أن تنشر عن زوجها فتتفرق عنه بحيث لا تطيعه إذا دعاها للفراش أو تخرج من منزله بغير إذنه ، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته .

وأما النشوز في قوله : ﴿ إِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَانْشُرُوا ﴾ [المجادلة : ١١] فهو النهوض والقيام والارتفاع ، وأصل هذه المادة هو الارتفاع والغلوظ ، ومنه النشر من الأرض وهو المكان المرتفع الغليظ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نَشَرْهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] أراد نحيفها .

فسمي المرأة العاصية ناشزاً لما فيها من الغلوظ والارتفاع عن طاعة زوجها ، وسمى النهوض نشوزاً لأن القاعد يرتفع عن الأرض . والله أعلم .

(٢٠) وسئل رحمه الله (١٠٩ / ١٥ - ١١٠) .

عن قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدُونَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطْنِ السِّجْلِ لِكُتُبٍ ﴾ .

فأجاب :

الحمد لله . قال طوائف من العلماء إن قوله : ﴿ مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود : ١٠٧] .

أراد بها سماء الجنة وأرض الجنة ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس

فإنه أعلى الجنة وأوسط الجنة ، وسقفه عرش الرحمن »^(١).

وقال بعض العلماء في قوله تعالى : « ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون » [الأنبياء : ١٠٥] هى أرض الجنة .

وعلى هذا فلا منافاة بين انطواء هذه السماء وبقاء السماء التي هي سقف الجنة ، إذ كل ما علا فإنه يُسمى في اللغة سماء ، كما يسمى السحاب سماء والسفف سماء .

و « أيضاً » فإن السموات وإن طويت وكانت كالمهل ، واستحالـت عن صورتها فإن ذلك لا يوجب عدمها وفسادها بل أصلها باق بتحويلها من حال إلى حال كما قال تعالى : « يوم ثبدل الأرض غير الأرض والسموات »

[إبراهيم : ٤٨] .

وإذا بُدلتْ فإنه لا يزال سماء دائمة ، وأرض دائمة . والله أعلم .

(٢١) سُئل رضي الله عنه (١٥٤ / ٢٣٧ - ٢٣٧) : عن قوله عز وجل : « فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيّاً » هل ذلك فيمن أضاع وقتها فصلاها في غير وقتها أم فيمن أضاعها فلم يصلها .

وقوله تعالى : « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون » هل

(١) رواه البخارى (١٥٣ / ٩) عن أبي هريرة مطولاً . ولم يوافقه مسلم على تخرجه كما ذكره الحافظ في « الفتح » (٢٢٥ / ٦) . وعزاه ابن كثير في « التفسير » (١٠٨ / ٣) للصحيحين ، وبعد البحث في « صحيح مسلم » تأكيدت من عدم وجوده فيه يؤيده قول الحافظ السابق ، ولم يزره الحافظ المزى في « تحفة الأشراف » لمسلم فتبيّن أن عزو الحافظ ابن كثير الحديث لمسلم عن أبي هريرة فيه نظر ، ولكل صارم نبوة . والله أعلم .

هو عن فعل الصلاة أو السهو فيها كما جرت العادة في صلاة الغفلة الذين لا يعقلون من صلاتهم شيئاً؟
أفتونا مأجورين .
فأجاب رضي الله عنه .

الحمد لله رب العالمين ، بل المراد بهاتين الآيتين من أضاع الواجب في الصلاة لا مجرد تركها . هكذا فسرها الصحابة والتابعون وهو ظاهر الكلام .

فإنه قال : «**فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون**» [الماعون : ٤]

فأثبت لهم صلاة وجعلهم ساهين عنها فعلم أنهم كانوا يصلون مع السهو عنها .

وقد قال طائفة من السلف : بل هو السهو عما يجب فيها مثل ترك الطمأنينة وكلا المعنين حق ، والآية تتناول هذا وهذا ، كما في صحيح مسلم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرن شيطان قام فنفرها لا يذكر الله فيها إلا قليلاً »^(١) .

فيَّن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في هذا الحديث أن صلاة المنافق تشتمل على التأخير عن الوقت الذي يؤمر بفعلها فيه ، وعلى النفر الذي لا يذكر الله فيه إلا قليلاً ، وهكذا فسروا قوله : «**فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات**» [مريم : ٥٩] بأن إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها . وجاء في الحديث : « إن العبد إذا قام إلى الصلاة بظهورها وقراءتها وسجودها - أو كما قال - صعدت ولها برهان كبرهان

(١) رواه مسلم (٦٢٢) عن أنس بن مالك ولكن فيه « تلك صلاة المنافق » مرة واحدة .

الشمس تقول له : حفظك الله كما حفظتني وإذا لم يتم ظهورها وقراءتها وسجودها - أو كما قال - فإنها تلف كما يلف الثوب وتقول له : ضيعك الله كما ضيعتني ^(١). قال سلمان الفارسي : الصلاة مكيال من وفي وفي له ، ومن طفف فقد علمتم ما قال في المطفين . وفي سنن أبي داود عن عمار عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له إلا نصفها ، إلا ثلثها ، إلا ربعها ، إلا خمسها ، إلا سدسها ، إلا سبعها ، إلا ثمنها ، إلا تسعها ، إلا عشرها » ^(٢) وقد تنازع العلماء فيما يغلب عليه الوسواس في صلاته هل عليه الإعادة على قولين . لكن الأئمة كأحمد وغيره على أنه لا إعادة عليه واحتجوا بما في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فادع قضي التأذين

(١) ضعيف : رواه الطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (٣٠٢/١) - بنحوه

وقال الهيثمي : « وفيه عباد بن كثير وقد أجمعوا على ضعفه » .

وضعفه أيضاً المنذري في « الترغيب » (١٤٩/١) بقوله : « وروى عن أنس بن مالك » بصيغة التريض الدال على ضعف الحديث كما نصّ عليه في مقدمة « الترغيب » .

وفي الباب عن عبادة بن الصامت بنحوه . رواه أيضاً الطبراني في « الكبير » والبزار بنحوه - كما في « المجمع » (١٢٢/٢) - وقال الهيثمي : « وفيه الأحوص بن حكيم وثقة ابن المديني والعجل وضعيته جماعة وبقية رجاله موثقون » .

واعتمد الحافظ قول المضعفين للأحوص بن حكيم لأنّ منهم زيادة علم لم يعلمه من وثق الأحوص فلخص حاله في « التقريب » فقال : « ضعيف الحفظ » .

(٢) حسن : رواه أبو داود (٧٩٦) عن عمار بن ياسر مرفوعاً بلفظ : « إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها » .

وابن حبان (٥٢١) من طريق آخر عن عمار بن ياسر بنحو روایة أبي داود وفي الباب عن كعب بن عمرو وكتبه أبو اليسر مرفوعاً بنحوه وقال المنذري في « الترغيب » (١٨٤/١) : « رواه النسائي [يعني في الكبير] باسناد حسن » .

أقبل ، فإذا ثوب بالصلاحة أدبر ، فإذا قضى التشويب أقبل حتى يختصر بين المرأة ونفسه فيقول : اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى ، فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدين قبل أن يُسلم »^(١).

فقد عمّ بهذا الكلام ولم يأمر أحداً بالإعادة .

و « الثاني » عليه الإعادة ، وهو قول طائفة من العلماء : من الفقهاء والصوفية من أصحاب أحمد وغيره كأبي عبد الله بن حامد وغيره لما تقدم من قوله : « ولم يكتب له منها إلا عشرها » .

والتحقيق أنه لا أجر له إلا بقدر الحضور ، لكن ارتفعت عنه العقوبة التي يستحقها تارك الصلاة ، وهذا معنى قوله : تبرا ذمته بها ، أي : لا يعاقب على الترک ، لكن الثواب على قدر الحضور ، كما قال ابن عباس : ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها ، فلهذا شرعت السنن الرواتب جراً لما يحصل من النقص في الفرائض . والله أعلم .

(٢٢) وسائل رحمه الله (٥٧ / ١٦ - ٥٩) .

عن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا توبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ﴾ هل هذا اسم رجل كان على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أم لا ؟ وإيش معنى قوله : ﴿ نَصُوحًا ﴾ ؟ فأجاب :

الحمد لله : قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه وغيره من الصحابة والتبعين - رضي الله عنهم - : التوبة النصوح : أن يتوب من الذنب ثم لا يعود إليه ، و « النصوح » هي صفة للتوبة ، وهي مشتقة من النصح والتصححة . وأصل ذلك هو الخلوص . يقال : فلان ينصح لفلان إذا كان يريد له

(١) رواه البخاري (١٥٨ / ١) ومسلم (٣٨٩) عن أبي هريرة لفظ الحديث : « حتى يظل الرجل لا يدرى » .

الخير ، إرادة خالصة لا غش فيها ، وفلان يغشه إذا كان باطنه يريد السوء ، وهو يظهر إرادة الخير كالدرهم المغشوش ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلِيَ الْمُسْفِقَةِ وَلَا عَلِيَ الْمَرْضَى وَلَا عَلِيَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنفَقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبه : ٩١] . أى أخلصوا الله ورسوله قصدتهم وحبهم .

ومنه قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الحديث الصحيح : « الدین التصیحة ، ثلثاً » قالوا : مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : « اللَّهُ ، وَكِتَابُهُ ، وَرَسُولُهُ ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَامِتُهُمْ »^(١) .

فإن أصل الدين هو حسن النية ، وإخلاص القصد ، وهذا قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ثلاثة لا يغل عليهم قلب مسلم ، إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، ولزوم جماعة المسلمين ، فإن دعوتهم تحبط من وراءهم »^(٢) . أى هذه الخصال الثلاث لا يحقد عليها قلب مسلم ، بل يحبها ويرضاها . فالنبوة النصوح هي الخالصة من كل غش وإذا كانت كذلك كائنة ، فإن العبد إنما يعود إلى الذنب لبقايا في نفسه فمن خرج من قلبه الشبهة والشهوة لم يعد إلى الذنب ، فهذه النبوة النصوح ، وهي واجبة بما أمر الله تعالى ؛ ولو تاب العبد ثم عاد إلى الذنب قبل الله توبته الأولى ، ثم إذا عاد استحق العقوبة ، فإن تاب تاب الله عليه أيضاً ، ولا يجوز للمسلم إذا تاب ثم عاد أن يصر ، بل يتوب ولو عاد في اليوم مائة مرة ، فقد روى الإمام أحمد في « مسنده » عن علي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال :

(١) رواه مسلم (٥٥) عن تميم الداري رضي الله عنه .

(٢) صحيح : رواه ابن ماجه (٢٣٠) ، وصححه البصیری فی « الزوائد » (٢٥٢/١) .

وانظر « صحيح سنن ابن ماجه » للمحدث الألباني (٤٥/١) .

«إن الله يحب العبد المفتّن التواب»^(١). وفي حديث آخر : «لا صغيرة مع إصرار ، ولا كبيرة مع استغفار»^(٢) وفي حديث آخر : «ما أصر من استغفر ولو عاد في اليوم مائة مرة»^(٣).

ومن قال من الجهال : إن «نصوح» اسم رجل كان على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر الناس أن يتوبوا كتوبته : فهذا رجل مفتر كذاب ، جاهم بالحديث والتفسير ، جاهم باللغة ومعان القرآن ، فإن هذا امرؤ لم يخلقه الله تعالى ، ولا كان في المتقدمين أحد اسمه نصوح ، ولا ذكر هذه القصة أحد من أهل العلم ، ولو كان كما زعم الجاهم لقيل : توبوا إلى الله توبة نصوح . وإنما قال : **﴿توبة نصوح﴾** والنصوح هو التائب ، ومن قال : إن المراد بهذه الآية رجل ، أو امرأة اسمه نصوح ، وأنه^(٤) كان على عهد عيسى أو غيره فإنه كاذب ، يجب أن يتوب من هذه ، فإن لم يتوب وجبت عقوبته بإجماع المسلمين . والله أعلم .

(٢٣) سُئل (١٨ / ٣٤٧ - ٣٤٩) :

عمن سمع رجلاً يقول : لو كنت فعلت كذا لم يجر عليك شيء من هذا فقال له رجل آخر سمعه : هذه الكلمة قد نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عنها ، وهي كلمة تؤدي قائلها إلى الكفر ، فقال رجل آخر :

(١) ضعيف : رواه ابن الإمام أحمد في «زوائد المستند» (٦٠٥ و ٨١٠ - شاكر) والمفتّن : بتشديد التاء هو الممتحن بالذنوب والمعاصي .

(٢) ضعيف : رواه الديلمي في «الفردوس» كما في «الجامع الصغير» ورمز له السيوطي بالضعف ، وقال المناوي في «فيض القدير» (٤٣٧/٦) : «وفيه أبو شيبة الخراساني قال البخاري : لا يتابع على حديثه» .

(٣) ضعيف : رواه الترمذى (٣٥٥٩) وقال : «غريب .. وليس إسناده بالقوى» . وأبو داود (١٥١٤) عن أبي بكر .

(٤) في «الأصل» : « وإن » .

قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في قصة موسى مع الخضر : « يرحم الله موسى ، وددنا لو كان صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما ». واستدل الآخر بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف - إلى أن قال : - فإن كلمة لو تفتح عمل الشيطان ». فهل هذا ناسخ لهذا أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . جميع ما قاله الله ورسوله حق و « لو » تستعمل على وجهين : (أحدهما) : على وجه الحزن على الماضي والجزع من المقدور ، فهذا هو الذي نهى عنه كما قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْرَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزْيًا لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا ماتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِم﴾ [آل عمران : ١٥٦] وهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حيث قال : « وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت لكان كذلك وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل الشيطان »^(١) أي : تفتح عليك الحزن والجزع ، وذلك يضر ولا ينفع ، بل اعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، كما قال تعالى : ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدَى قَبْلَهُ﴾ [التغابن : ١١] قالوا : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضي ويسلم . (والوجه الثاني) : أن يقال : « لو » لبيان علم نافع كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آتُهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنياء : ٢٢] . ولبيان حبة الخير وإرادته كقوله : « لو أن لي مثل ما لفلان لعملت مثل ما يعمل ». ونحوه جائز ..

(١) رواه مسلم (٢٦٦٤) وغيره عن أبي هريرة .

وقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « وددت لو أن موسى صبر ليقص الله علينا من خبرهما »^(١) هو من هذا الباب ، كقوله : ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنون ﴾ [القلم : ٩] فإن نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحب أن يقص الله خبرهما فذكرهما لبيان محبته للصبر المترتب عليه فعرفه ما يكون لما في ذلك من المنفعة ، ولم يكن في ذلك جزع ولا حزن ولا ترك لما يحب من الصبر على المقدور .

وقوله : « وددت لو أن موسى صبر » قال النحاة : تقديره وددت أن موسى صبر ، وكذلك قوله : ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنون ﴾ تقديره ودوا أن تدهن ، وقال بعضهم : بل هي « لو » شرطية وجوابها مذوف ، والمعنى على التقديرتين : معلوم ، وهو محبة ذلك الفعل وإرادته ، ومحبة الخير وإرادته محمود ، والحزن والجزع وترك الصبر مذموم ، والله أعلم .

(٤٤) سُئل رضي الله عنه (٢٠٨ / ٢٠٩ - ٢٠٩) :

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين - في رجل سُئل إيش مذهبك ؟ فقال : محمدى ، أتبع كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقيل له : ينبغي لكل مؤمن أن يتبع مذهبًا ومن لا مذهب له فهو شيطان .

قال : إيش كان مذهب أبي بكر والخلفاء بعده - رضي الله عنهم - ؟ فقيل له : لا ينبغي لك إلا أن تتبع مذهبًا من هذه المذاهب ، فأيهما المصيب ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب :

الحمد لله ، إنما يجب على الناس طاعة الله والرسول وهؤلاء أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في قوله : ﴿ أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَنْهَاكُمْ ﴾

(١) رواه البخارى (١١٢ - ١١٦) مطولاً

منكم ﴿ [النساء : ٥٩] إنما تجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله لا استقلالاً . ثم قال : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾

[النساء : ٥٩]

وإذا نزلت بالمسلم نازلة فإنه يستفتى من اعتقاد أنه يفتنه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان ، ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول ، ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم في كل ما يوجبه ويحظر به ، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وابداع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو ما يسوغ له ، ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق ، بل كل أحد عليه أن يتقي الله ما استطاع ، ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله ، فيفعل المأمور ، ويترك المحظور . والله أعلم .



كتاب الطهارة .

[باب المياه]

(٢٥) سُئل رحمة الله (٣٦/٢١) .

عن الماء الكثير إذا تغير لونه بمكثه : أو تغير لونه وطعمه لا الرائحة فهل يكون طهوراً ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما ما تغير بمكثه ومقره فهو باق على ظهوريته باتفاق العلماء
وأما النهر الجارى : فإن علم أنه متغير بنجاسة فإنه يكون نجساً فإن خالطه
ما يغيره من ظاهر ونجس وشك في التغير : هل هو بظاهر أو نجس ؟
لم يحكم بنجاسته بمجرد الشك .

والأغلب أن هذه الأنهار الكبار لا تغير بهذه القوى التي عليها لكن إذا
تبين تغيره بالنجاسة فهو نجس ، وإن كان متغيراً بغير نجس ففي ظهوريته
القولان المشهوران . والله أعلم .

(٢٦) وسئل (٣٧/٢١ ، ٣٨) .

عن بئر كثير الماء وقع فيه كلب ومات ، وبقي فيه حتى انتهى جلده
وشعره ولم يغير من الماء وصفاً قط . لا طعم ولا لون ولا رائحة ؟
فأجاب :

الحمد لله . هو ظاهر عند جميع العلماء - كمالك والشافعى وأحمد - إذا
بلغ الماء قلتين : وما نحو القربيتين : فكيف إذا كان أكثر من ذلك ؟ وشعر
الكلب في طهارته نزاع بين العلماء فإنه ظاهر في مذهب مالك ونجس في
مذهب الشافعى وعن أحمد روایتان فإذا لم يعلم أن في الدلو الصاعد شيئاً
من شعره لم يحكم بنجاسته بلا ريب .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قيل له : يا رسول الله
إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهى تلقى فيها الحيض ، وحوم الكلاب ، وعذر الناس ؟

فقال : « الماء طهور لا ينجمس شيء »^(١) وبئر بضاعة واقعة معروفة في شرق المدينة : باقية إلى اليوم . ومن قال : إنها جارية : فقد أخطأ : فإنه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالمدينة عين جارية : بل الزرقاء وعيون حمزة حدثنا بعد موته . والله أعلم .

(٢٧) وسائل رحمه الله (٣٨/٢١ ، ٣٩) .

عن بئر وقع فيه كلب أو خنزير أو جمل أو بقرة أو شاة ثم مات فيها ، وذهب شعره وجلدته ولحمه ، وهو فوق القلتين ، فكيف يصنع به ؟
فأجاب :

الحمد لله . أى بئر وقع فيه شيء مما ذكر أو غيره إن كان الماء لم يتغير بالنجاسة فهو ظاهر ، فإن كانت عين النجاسة باقية نزحت منه وألقيت وسائل الماء ظاهر ، وشعر الكلب والخنزير إذا بقى في الماء لم يضره ذلك في أصح قول العلماء ، فإنه ظاهر في أحد أقوالهم وهو إحدى الروايتين عند أحمد وهذا القول أظهر في الدليل . فإن جميع الشعر والريش والوبر والصوف ظاهر ، سواء كان على جلد ما يؤكل لحمه أو جلد ما لا يؤكل لحمه سواء كان على حي أو ميت . هذا أظهر الأقوال للعلماء . وهو إحدى الروايات عن أحمد .

وأما إن كان الماء قد تغير بالنجاسة فإنه ينترح منه حتى يطيب . وإن لم يتغير الماء لم ينترح منه شيء : فإنه قيل للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ، ولحوم الكلاب ، والنتن ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجمس شيء »^(٢) .

وقد بسط الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضوع . والله أعلم .

(١) صحيح : رواه أحمد (٣١/٣) وأبو داود (٦٦) والترمذى (٦٦) وقال : « حديث حسن » والدارقطنى (٢٩/١ - ٣١) والبيهقي (٤/١) .
وانظر « إرواء الغليل » (١٤) للشيخ المحدث الألبانى .

(٢) تقدم تخریجه .

(٢٨) وسُئل : (٣٩/٢١) .

عن بشر سقطت فيه دجاجة ثم ماتت : هل ينجس أم لا ؟
فأجاب :

إذا لم يتغير الماء لم ينجس . والله أعلم .

(٢٩) سُئل رحمه الله (٤٠ - ٣٩/٢١) .

عن البقر تكون في وسط البلد فيتغير لونه بالزبل ، فيصير أصفر ، وهو روث ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل ، وربما صار فيه اللحمة ! هل ينجس أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله : إن كان الزبل مما يؤكل لحمه فهو ظاهر عند جمهور العلماء .
كالله وأحمد بن حنبل وقد دلت على ذلك الدلائل الشرعية الكثيرة كما قد بسط القول في ذلك . وذكر فيه بضعة عشر حجة .

وأما ما تيقن أن تغييره بالنجاسة فإنه ينجس . وإن شك : هل الروث روث ما يؤكل لحمه أو روث مala يؤكل لحمه ؟ ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره . والله أعلم .

(٣٠) وسُئل رحمه الله (٤٠/٢١) .

عن الماء الحارى إذا كان مزبلاً : هل يجوز الوضوء به ؟

فأجاب :

الحمد لله إذا لم يتيقن أنه مزبل يزبل نجس جاز أن يكون ظاهراً وجاز أن يكون نجساً ، فجاز الوضوء به في إحدى الروايتين في مذهب أحمد وغيره .

(٣١) وسُئل رحمه الله (٤١/٢١ - ٤٣) .

عن القلين : هل حديثه صحيح أم لا ؟ ومن قال : إنه قلة الجبل ، وفي سؤر المرة إذا أكلت نجاسة ثم شربت من ماء دون القلين : هل يجوز الوضوء به أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . قد صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قيل له : إنك تتوضأ من بشر بضاعة وهي بشر يلقى فيها الحيض ، ولحوم الكلاب ، والتنن ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء »^(١) وبشر بضاعة باتفاق العلماء وأهل العلم بها هي بشر ليست جارية ، وما يذكر عن الواقدي من أنها جارية : أمر باطل . فإن الواقدي لا يحتاج به باتفاق أهل العلم ولا ريب أنه لم يكن بالمدينة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ماء جار . وعين الترقاء وعيون حمزة محدثة بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وبشر بضاعة باقية إلى اليوم في شرق المدينة . وهي معروفة . وأما حديث القلتين فأكثر أهل العلم بالحديث على أنه حديث حسن^(٢) يحتاج به ، وقد أجابوا عن كلام من طعن فيه ، وصنف أبو عبد الله محمد ابن عبد الواحد المقدسي جزءاً رد فيه ما ذكره ابن عبد البر وغيره . وأما لفظ القلة فإنه معروف عندهم أنه الجرة الكبيرة كالحب ، وكان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمثل بهما ، كما في الصحيحين أنه قال في سدرة المنتهى : « وإذا ورقها مثل آذان الفيلة ، وإذا نيقها مثل قلال

(١) صحيح : رواه أحمد (٣١/٣) وأبو داود (٦٦) والترمذى (٦٦) وقال : « حديث حسن » والنمسائى (١٧٤/١) والدارقطنى (٣٠/١) والبيهقي (٤/١-٥) وقال : « والحديث على طهوره إذا لم تلق في البشر نجاسة فإذا أُلقيت فيها نجاسة فمعنى الحديث فيما بلغ قلتين ولم يتغير » . وانظر « الإرواء » (٤٥/١ - ٤٦) .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٤٦٥ و ٤٧٥) وأبو داود (٦٣) و (٦٥) والترمذى (٦٧) والنمسائى (١٧٥/١) وابن ماجة (٥١٧) و (٥١٨) وابن حبان (١١٧) والبيهقي (٢٦٠/١) و (٢٦٢) والحاكم (١٣٢/١) وصححه على شرطهما ووافقه النذبهى . وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « سنن الترمذى » (٩٨/١) : « وهو الصواب » .

هجر^(١) وهي قلال معروفة الصفة والمقدار ، فإن التمثيل لا يكون بمختلف متفاوت . وهذا مما يبطل كون المراد قلة الجبل ، لأن قلال الجبال فيها الكبار والصغر ، وفيها المرتفع كثيراً ، وفيها ما هو دون ذلك ، وليس في الوجود ماء يصل إلى قلال الجبل إلا ماء الطوفان ، فحمل كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على مثل هذا يشبه الاستهزء بكلامه .

ومن عادته صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه يقدر المقدرات بأوعيتها : كما قال : « ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة »^(٢) والوسق حمل الجمل ، وكما كان يتوضأ بالمد ويغسل بالصاع ، وذلك من أوعية الماء ، وهكذا تقدير الماء بالقلال مناسب فإن القلة وعاء الماء ..

وأما الهرة فقد ثبت عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إنها ليست بجستة ، إنها من الطوافين عليكم والطوافات »^(٣) .

وتنازع العلماء فيما إذا أكلت فأرة ونحوها ثم ولعت في ماء قليل على أربعة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

(١) رواه البخاري (٦٨٥) ومسلم (١٦٢) و (١٦٤) .

(٢) رواه البخاري (١٥٦٢) ومسلم (٩٧٩) .

(٣) صحيح : رواه أحمد (٣٠٣٥ و ٣٠٩) وأبي داود (٧٥) والترمذى (٩٢) وقال : « حديث حسن صحيح » والنسائى (٥٥١) وابن ماجه (٣٦٧) والحاكم (١٥٩ - ١٦٠) وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه . وواقفه الذهبي . والبيهقي (٢٤٥١) وقال : قال أبو عيسى [يعني الترمذى صاحب السنن] سألت محمدأ [يعني ابن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال : جوْد مالك بن أنس هذا الحديث ، وروايته أصلح من روایة غيره .] .

والحديث عند مالك في « الموطأ » (١٣) . قال يحيى : قال مالك : لا بأس به [يعني الماء] إلا أن يُرى على فمهما نجاسته .
وانظر « الإرواء » (١٩٢/١) .

قيل : إن الماء ظاهر مطلقاً .

وقيل : نجس مطلقاً حتى تعلم طهارة فمها .

وقيل : إن غابت غيبة يمكن فيها ورودها على ما يظهر فمها كان ظاهراً وإلا فلا .

وهذه الأوجه في مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما .

وقيل : إن طال الفصل كان ظاهراً جعلا لريقها مطهراً لفمها لأجل الحاجة .

وهذا قول طائفة من أصحاب أئمّة حنفية وأحمد ، وهو أقوى الأقوال .
والله أعلم .

(٣٢) وسئل (٤٣/٤٤ و ٤٤) .

عن رجل غمس يده في الماء قبل أن يغسلها من قيامه من نومه الليل :
فهل هذا الماء يكون طهوراً؟ وما الحكمة في غسل اليد إذا باتت ظاهرة؟
أفتونا مأجورين؟!

فأجاب :

الحمد لله : أما مصيره مستعملاً لا يتوضأ به فهذا فيه نزاع مشهور .
وفيه روایتان عن أَحْمَدَ ، اخْتارَ كُلَّ وَاحِدَةٍ طائفةً مِنْ أَصْحَابِهِ فَالْمَنْعُ اخْتِيَارُ
أَئِمَّةِ بَكْرٍ وَالْقَاضِيِّ وَأَكْثَرِ أَتَبَاعِهِ ، وَيُرَوَى ذَلِكُ عنِ الْحَسْنِ وَغَيْرِهِ وَالثَّانِيَةُ لَا يَصِيرُ
مُسْتَعْمِلاً ، وَهِيَ اخْتِيَارُ الْخَرْقِ وَأَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرُهُمَا . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ .
وَأَمَّا الْحَكْمَةُ فِي غَسْلِ الْيَدِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ خَوْفٌ نَجَاسَةٍ . تَكُونُ
عَلَى الْيَدِ : مِثْلُ مَرْوَرٍ يَدِهِ مَوْضِعُ الْاسْتِجْمَارِ مَعَ الْعَرْقِ ، أَوْ عَلَى زَبْلِهِ وَنَحْوِ ذَلِكِ .
وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ تَبَدِّلُ وَلَا يَعْقُلُ مَعْنَاهُ .

والثالث : أنه من مبيت يده ملامسة للشيطان ، كما في الصحيحين عن
أئمّة هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . أنه قال : «إذا استيقظت
أجدكم من منامه فليستنشق بمنخريه من الماء ، فإن الشيطان يبيت على

خیشومه^(١) فامر بالغسل معللاً بمبیت الشیطان علی خیشومه ، فعلم ان ذلك سبب للغسل علی التجاشه والحدیث معروف .

وقوله : « فیإن أحدهم لا يدری أین باتت يده ؟ »^(٢) يمكن أن يراد به ذلك فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار ، والله أعلم .

(٣٣) وسئل أيضاً رحمه الله (٤٦/٢١) .

عن الماء إذا غمس الرجل يده فيه : هل يجوز استعماله أم لا ؟
فأجاب :

لا ينجس بذلك ، بل يجوز استعماله عند جمهور العلماء كمالك ، وأبي حنيفة ، والشافعی ، وأحمد ، وعنه روایة أخرى : أنه يصير مستعملاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٣٤) وسئل (٤٧/٢١ و ٤٨) .

عن الرجل يغتسل إلى جانب الحوض أو الجرن في الحمام وغيره وهو ناقص ، ثم يرجع بعض الماء من على بدنہ إلى الجرن : هل يصير ذلك الماء مستعملاً أم لا ؟ وكذلك الجنب إذا وضع يده في الماء أو الجرن : هل يصير مستعملاً أم لا ؟ وعن مقدار الماء الذي إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً ؟ وعن الطاسة التي تحط على أرض الحمام ، والماء المستعمل جار عليها ، ثم يغترف بها من الجرن الناقص من غير أن تغسل ، أفتونا مأجورين ؟
فأجاب :

الحمد لله . ما يطير من بدن المغتسل أو المتوضئ من الرشاش في إماء الطهارة لا يجعله مستعملاً . وكذلك غمس الجنب يده في الإناء والجرن

(١) رواه البخاري (١٥٣/٤) ومسلم (٢٣٨) وعندما « فلیستنتر » عرض « فلیستنشنق » .

(٢) رواه البخاري (٥٢/١) ومسلم (٢٧٨) .

الناقص لا يصير مستعملًا ، وأما مقدار الماء الذى إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملًا إذا كان كثيراً مقدار قلتين ، وأما الطاسة التى توضع على أرض الحمام فالماء المستعمل ظاهر لا ينجس إلا بمقابلة النجاسة ، فالالأصل في الأرض الطهارة حتى تعلم نجاستها ، لا سيما ما بين يدى الحياض الفائضة في الحمامات ، فإن الماء يجري عليها كثيراً . والله أعلم .

(٣٥) وسئل (٤٨/٢١ - ٤٩) .

عن رجل تدركه الصلاة وهو في مدرسة ، فيجد في المدارس بركاً فيها ماء له مدة كثيرة ، ومثل ماء الحمام الذي في الحوض ، فهل يجوز من ذلك الوضوء والطهارة أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من غير وجه ، كحديث عائشة ، وأم سلمة ، وميمونة ، وابن عمر رضي الله عنهم : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يغتسل هو وزوجته من إماء واحد ، حتى يقول لها : « أبقي لي » وتقول هي : « أبقي لي »^(١) .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال : كان الرجال والنساء يغتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من إماء واحد^(٢) ولم يكن بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ماء جار ولا حمام فإذا كانوا يتوضئون جميعاً ويغتسلون جميعاً من إماء واحد بقدر الفرق ، وهو بضعة عشر رطلاً بال المصرى أو أقل ، وليس لهم ينبوع ولا أنبوب ، فتوضؤهم واغتسالهم جميعاً من حوض الحمام أولى وأحرى فيجوز ذلك وإن كان الحوض ناقصاً والأنبوب مسدوداً ، فكيف

(١) رواه مسلم (٣٢١) من طريق معاذة عن عائشة وفيه « حتى أقول داعع لي ، داعع لي » وأصله عند البخاري (٧٤/١) من طريق عروة عن عائشة ومسلم (٣١٩) .

(٢) رواه البخاري (٦٠/١) وعنه « جميعاً » بدل « إماء واحد » .

إذا كان الأنبوب مفتوحاً؟ وسواء فاض أو لم يفض .
وكذلك برك المدارس ، ومن منع غيره حتى يفرد وحده بالاغتسال فهو
مبتدع مخالف للسنة .

(٣٦) وسئل (٧٩/٢١ و ٨٠) .

عن أناس في مفازة ومعهم قليل ماء ، فولغ الكلب فيه وهم في مفازة
معطشة فما الحكم فيه ؟
فأجاب :

يجوز لهم حبسه لأجل شربه إذا عطشوا ولم يجدوا ماء طيباً ، فإن الخبائث
جميعاً تباح للمضطر ، فله أن يأكل عند الضرورة المينة والدم ولحم الخنزير ،
وله أن يشرب عند الضرورة ما يرويه كالمياه النجسة والأحوال التي ترويه ،
وإنما منعه أكثر الفقهاء عن شرب الخمر ، قالوا : لأنها تزيده عطشاً .
وأما التوضؤ بماء الولوغ فلا يجوز عند جماهير العلماء ، بل يعدل عنه
إلى التيمم .

ويجب على المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم به نفسه ، فمن اضطر إلى
المينة أو الماء النجس فلم يشرب ولم يأكل حتى مات ، دخل النار ، ولو
وجد غيره مضطراً إلى ما معه من الماء الطيب أو النجس فعليه أن يسقيه
إياه ويعدل إلى التيمم ، سواء كان عليه جنابة أو حدث صغير ، ومن اغتسل
وتوضأ وهناك مضطر من أهل الملة أو الذمة أو دوابهم المعصومة فلم يسقه
كان آثماً عاصياً ، والله أعلم .



[باب الآنية]

(٣٧) وسئل (٩٦ ، ٩٠ / ٢١) .

عن جلود الحمر ، وجلود ما لا يُؤكل لحمه ، والميّة هل تطهر بالدباغ
أم لا أفتونا مأجورين ؟!
فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . أما طهارة جلود الميّة بالدباغ ففيها قولان
مشهوران للعلماء في الجملة .

أحدهما : أنها تطهر بالدباغ . وهو قول أكثر العلماء ، كأبي حنيفة
والشافعى وأحمد في إحدى الروايتين .

والثانى : لا تطهر . وهو المشهور في مذهب مالك . وهذا يجوز استعمال
المدبوغ في الماء دون المائعات . لأن الماء لا ينجز بذلك . وهو أشهر
الروايتين عن أحمد أيضاً ، اختارها أكثر أصحابه ، لكن الرواية الأولى هي
آخر الروايتين عنه ، كما نقله الترمذى عن أحمد بن الحسن الترمذى عنه أنه
كان يذهب إلى حديث ابن عكيم ثم ترك ذلك بأخره . وحججة هذا القول
شيئان : أحدهما : أنهم قالوا : هي من الميّة ولم يصح في الدباغ شيء ، وهذا
لم يرو البخارى ذكر الدباغ في حديث ميمونة من قول النبي صل الله عليه
وعلى آله وسلم ، وطعن هؤلاء فيما رواه مسلم وغيره ، إذ كانوا أئمة لهم
في الحديث اجتهاد . وقالوا : روى ابن عيينة الدباغ عن الزهرى ، والزهرى
كان يجوز استعمال جلود الميّة بلا دباغ ، وذلك يبين أنه ليس في روايته
ذكر الدباغ ، وتكلموا في ابن وعلة .

والثانى : أنهم قالوا : أحاديث الدباغ منسوجة بحديث ابن عكيم وهو قوله

صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما كتبه إلى جهينة : « كنت رخصت في جلود الميّة فإذا أتاكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميّة بإهاب ولا عصب »^(١) فكلا هاتين الحجتين مأثورة عن الإمام أحمد نفسه في جوابه ومنظراته في الرواية الأولى المشهورة . وقد احتج القائلون بالدばاغ بما في الصحيحين عن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرّ بشاة ميّة فقال : « هلا استمتعتم بإهابها !؟ » قالوا : يا رسول الله ! إنها ميّة . قال : إنما حرم من الميّة أكلها »^(٢) . وفي رواية لمسلم : « ألا أخذوا إهابها ! فدبغوه فانتفعوا به »^(٣) . وعن سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قالت : « ماتت لنا شاة فدبغنا مسْكُها ، فمازلتنا نبند فيه حتى صار شنّا »^(٤) . وعن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « إذا دُبِعَ الإهابُ فقد طهر »^(٥) . قلت : وفي رواية له عن عبد الرحمن بن وعلة : إننا نكون بالغرب ومعنا البربر والمحوس ، نؤتي بالكبش قد ذبحوه ونحن لا نأكل ذبائحهم ، ونؤتي بالسلقاء يجعلون فيه الودك »^(٦) . فقال ابن عباس : قد سألنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ذلك فقال : « دباغه طهوره »^(٧) .

(١) صحيح : رواه أحمد (٣١١/٤) وأبو داود (٤١٤٧) والنسائي (١٧٥/٧) والترمذى (١٧٢٩) وقال : « حديث حسن » .

وابن ماجه (٣٦١٣) والبيهقي (١٤/١) عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم . وللحديث طريق آخر عن هلال الوزان عن ابن عكيم . وطريق ثالثة عن القاسم بن خميره عن ابن عكيم ، وكلها « ثقة » كما في « التقريب » ومن رجال الصحيح . وانظر « الإرواء » (٧٦/١ - ٧٩) .

(٢) رواه البخارى (١٥٨/٢) و (١٠٧/٣) ومسلم (٣٦٣) .

(٣) متفق عليه من حديث ابن عباس وتقديم قبله ، واللفظ لمسلم (٣٦٣) من طريق عمرو [يعنى ابن دينار] عن عطاء ، عن ابن عباس به .

(٤) رواه البخارى (١٧٤/٨) .

(٥) رواه مسلم (٣٦٦) .

(*) في الأصل : « الدلوك » والمثبت من « الصحيح » .

(٦) رواه مسلم (٣٦٦) من رواية أبي الحسن عن ابن وعلة .

وعن عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبعت . رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه والنمسائي^(١)

وفي رواية عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن جلود الميتة ؟ فقال : « دباغها طهورها » رواه الإمام أحمد والنمسائي^(٢) وعن سلمة بن الحبيّب رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من بيته بفتنه قربة معلقة فاستنقى . فقيل : إنها ميتة ! فقال : « ذكاة الأديم دباغه » رواه الإمام أحمد وأبو داود والنمسائي^(٣) .

وأما حديث ابن عكيم فقد طعن بعض الناس فيه بكون حامله مجحولاً ونحو ذلك مما لا يسوغ رد الحديث به . قال عبد الله بن عكيم : أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبل أن يموت بشهر أو شهرين : « أَن لَا تنتفعوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِلَهَابٍ وَلَا عَصْبٍ ». رواه الإمام أحمد^(٤) . وقال : ما أصلح إسناده . وأبو داود وابن ماجه والنمسائي والترمذى وقال : حديث حسن . وأجاب بعضهم عنه بأن الإلهايب اسم للجلد قبل الدباغ كما نقل ذلك النضر بن شميل وغيره من أهل اللغة . فقال المانعون : هذا ضعيف . فإن في بعض طرقه : كتب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ونحن في أرض جهينة : « إِنِّي كُنْتُ رَخَصْتُ لَكُمْ فِي جَلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا جَاءَكُمْ

(١) ضعيف بهذا الإسناد : رواه أبو داود (٤١٢٤) والنمسائي (١٧٦/٧) ووقع عنده « عن أبيه » يعني عبد الرحمن بن ثوبان ، وابن ماجه (٣٦١٢) وعندهم كلهم « عن أمه » . قوله : « عن أبيه » خطأً واضح ، ولم يذكرها الحافظ في « التقريب » في فصل المهمات من النسوة ، والله أعلم .

(٢) صحيح : رواه النمسائي (١٧٤/٧) وانظر « غاية المرام » (ص ٣٤) .

(٣) صحيح : رواه أحمد (٤٧٦/٣) وأبو داود (٤١٢٥) والنمسائي (١٧٣/٧) والحاكم (١٤١/٤) وصححه ووافقه الذهبي . والدارقطني (٤٥/١) وانظر « غاية المرام في تخريج الحلال والحرام » (ص ٣٣ - ٣٤) .

(٤) تقدم برقم (١) ص (٦٥) .

كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميّة بإهاب ولا عصب ». رواه الطبراني في المعجم الأوسط من روایة فضاله بن مفضل بن فضاله المصري^(١). وقد ضعفه أبو حاتم الرازى لكن هو شديد في الترکية ، وإذا كان النهى بعد الرخصة ، فالرخصة إنما كانت في المدبوغ .

وتحقيق الجواب أن يقال : حديث ابن عكيم ليس فيه نهى عن استعمال المدبوغ وأما الرخصة المتقدمة فقد قيل : إنها كانت للمدبوغ وغيره .

ولهذا ذهب طائفة - منهم الزهرى وغيره - إلى جواز استعمال جلود الميّة قبل الدباغ تمسكاً بقوله المطلق في حديث ميمونة ، و قوله : « إنما حرم من الميّة أكلها »^(٢) فإن هذا اللفظ يدل على التحرير ، ثم لم يتناول الجلد وقد رواه الإمام أحمد في المسند عن ابن عباس قال : ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت : يا رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ماتت فلانة . تعنى الشاة . فقال . « فلو لا أخذتم مسکها !؟ » فقالت : آخذ مسک شاة قد ماتت ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنما قال : لا أجد فيما أوحى إلى محرّماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميّة أو دماً مسفوحًا أو لحم خنزير » وإنكم لا تطعمونه ، إن تدبغوه تنتفعوا به » فأرسلت إليها فسلخت مسکها فدبغته فاتخذت منه قربة حتى تخرقت عندها^(٣) .

فهذا الحديث يدل على أن التحرير لم يتناول الجلد ، وإنما ذكر الدباغ لإبقاء الجلد وحفظه . لا لكونه شرطاً في الخل . وإذا كان كذلك فتكون الرخصة لجهينة في هذا . والنمسخ عن هذا ، فإن الله تعالى ذكر تحرير الميّة

(١) ضعيف بهذا اللفظ - كاف في « الإرواء » (١/٧٩) - ونقل عن الزبيدي في « نصب الراية » (١/١٢١) : « وفي سنته فضاله بن مفضل بن فضاله المصري ، قال أبو حاتم : لم يكن بأهل أن نكتب عنه العلم » .

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس وتقدم برقى (٣ و ٤) ص (٦٥) : ولميّونة حديث بلفظ آخر رواه مسلم (٣٦٤) من طريق عطاء عن ابن عباس عنها مرفوعاً بلفظ : « لا أخذتم إهاباً فاستعملتم به » .

(٣) تقدم برقم (٤) ص (٦٥) ورواه أيضاً أحمد (٣٠٢٧) واللّفظ له .

في سورتين مكيتين : الأنعام والنحل . ثم في سورتين مدنبيتين : البقرة والمائدة والمائدة من آخر القرآن نزولاً كاروئي « المائدة آخر القرآن نزولاً ، فأحلوا حلالها وحرموا حرامها »^(١) وقد ذكر الله فيها من التحرم ما لم يذكره في غيرها . وحرم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أشياء مثل : أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير . وإذا كان التحرم زاد بعد ذلك على ما في السورة المكية التي استندت إليها الرخصة المطلقة : فيمكن أن يكون تحريم الانتفاع بالعصب والإهاب قبل الدباغ ثبت بالنصوص المتأخرة ، وأما بعد الدباغ فلم يحرم ذلك قط ، بل بين أن دباغه ظهوره وذاته ، وهذا بين أنه لا يباح بدون الدباغ .

وعلى هذا القول فلنناس فيما يظهره الدباغ أقوال :
قيل : إنه يظهر كل شيء حتى الحمير . كما هو قول أبي يوسف ودادود .
وقيل : يظهر كل شيء سوى الحمير . كما هو قول أبي حنيفة .
وقيل : يظهر كل شيء إلا الكلب والحمير^(*) . كما هو قول الشافعى وهو
أحد القولين في مذهب أحمد على القول بظهوره . الدباغ . والقول الآخر في
مذهبة - هو قول طوائف من فقهاء الحديث - أنه إنما يظهر ما يباح بالذكرة .
فلا يظهر جلود السباع .

ومأخذ التردد : أن الدباغ هل هو كالحياة فيظهر ما كان ظاهراً في الحياة أو هو كالذكاة فيظهر ما ظهر بالذكاة ؟ والثاني أرجح . ودليل ذلك : نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن جلود السباع كما روى عن أسامة ابن عمير المذلي أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم « نهى عن جلود

(١) حسن : رواه الحاكم (٣١١/٢) عن عائشة موقوفاً وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ! وإنما هو على شرط مسلم فقط معاوية بن صالح ، وأبو الزاهري ، وحيث بين نفي ثلاثتهم لم يرو لهم العخاري في « الصحيح » .

(*) المعروف من مذهب الإمام الشافعى رحمة الله أن جميع الجلود يظهرها الدباغ إلا جلد الكل والخنزير وما تولد منها أو من أحدهما انظر «كتاب الأخبار» (١٣/١ - ١٤).

السباع^(١) رواه أحمد و أبو داود والنسائي . زاد الترمذى « أَن تفترش ». وعن خالد بن معدان قال : وفد المقدام بن معدى كرب على معاوية فقال : أَنْشِدْكَ بِاللَّهِ ! هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَسَلَّمَ نَحْنُ عَنْ جَلْوَدِ السَّبَاعِ وَالرَّكْوَبِ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ! »^(٢) رواه أبو داود والنسائي . وهذا لفظه . وعن أبي ريحانة « نَحْنُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَكْوَبِ التَّقْوَةِ »^(٣) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وروى أبو داود والنسائي عن معاوية عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَسَلَّمَ قال : « لَا تَصْحِبُ الْمَلَائِكَةَ رِفْقَةً فِيهَا جَلْدٌ نَّمَرٌ »^(٤) رواه أبو داود . وفي هذا القول جمع بين الأحاديث كلها . والله أعلم .

(١) صحيح : رواه أحمد (٧٤/٥) وأبو داود (٤١٣٢) والترمذى (١٧٧٠) وزاد : « أَنْ تَفْتَرْشَ » والنسائي (١٧٦/٧) وقال الترمذى : وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ عَنْ أَنَّ الْمَلِيقَ عَنْ أَيِّهِ غَيْرِ سَعِيدِ بْنِ أَنَّ عَرْوَةَ . ثم رواه (١٧٧١) من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن أَنَّ الْمَلِيقَ مَرْفُوعًا مَرْسَلًا وقال : « وَهَذَا أَصْحَحُ » .

قلت : ولكن رواه البهقى في « سننه » (٢١/١) من طريق يزيد بن هارون - وهو ثقة متقن روى له الجماعة كما في « التقريب » - أخبرنا شعبة عن يزيد الرشك عن أَنَّ الْمَلِيقَ عَنْ أَيِّهِ مَرْفُوعًا بِهِ وَبِزِيادةِ التَّرْمِذِيِّ . فلم يتفرد سعيد بن أَنَّ عَرْوَةَ بوصول الحديث ، وأهل العلم يأخذون بما زاد أهل الثبت والإتقان و منهم يزيد بن هارون ، فصحَّ الحديث موصولاً مَرْفُوعًا . والحمد لله .

(٢) ضعيف بهذا الإسناد : رواه أبو داود (٤١٣١) مطولاً ، والنسائي (١٧٦/٧) - (١٧٧) ولفظه : « هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَسَلَّمَ نَحْنُ عَنْ جَلْوَدِ السَّبَاعِ وَالرَّكْوَبِ عَلَيْهَا قَالَ : نَعَمْ » . وفي الإسناد بقية بن الوليد وهو يدلُّس عن الضعفاء والمجاهيل وقد رواه بصيغة « عن » .

(٣) حسن صحيح : رواه أحمد (١٣٤/٤) وأبو داود (٤٠٤٩) والنسائي (١٤٣/٨) - (١٤٤) مطولاً ، وابن ماجه (٣٦٥٥) ببعضه واللفظ له .

(٤) حسن : رواه أبو داود (٤١٣٠) ولم يروه النسائي ، والحديث حديث أَنَّ هَرِيرَةَ وَلَيْسَ حَدِيثَ مَعَاوِيَةَ كَمَا ذَكَرَ شِيخُ إِسْلَامِ رَحْمَهُ اللَّهُ .

[باب الحثان]

(٣٨) وسئل عن الحثان : متى يكون ؟ (١١٣/٢١) .

فأجاب :

أما الحثان فمتى شاء اختن ، لكن إذا راھق البلوغ فينبغي أن يختن كما كانت العرب تفعل ، لغلا يبلغ إلّا وهو مختون .

وأما الحثان في السابع فقيه قوله ، هما روایتان عن أَحْمَدَ : قيل لا يكره لأن إِبْرَاهِيمَ ختن إِسْحَاقَ في السابع . وقيل : يكره لأنه عمل اليهود . فيكره التشبيه بهم ، وهذا مذهب مالك . والله أعلم .

(٣٩) وسئل عن المرأة : هل تختن أم لا ؟ (١١٤/٢١) .

فأجاب :

الحمد لله : نعم ! تختن وختانها أن تقطع أعلى الجلدة التي كعرف الديك قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم للخاضرة - هي الحاتنة - « أئمّي ولا تتهكّمي . فإنّه أبى للوجه ، وأحظى لها عند الزوج »^(١) . يعني لا تبالغ في القطع وذلك أن المقصود بختان الرجل تطهيره من النجاسة المحتقنة في القلفة . والمقصود من ختان المرأة تعديل شهوتها . فإنّها إذا كانت قلفاء كانت معتلبة شديدة الشهوة .

ولهذا يقال في المشائمة . يابن القلفاء ! فإن القلفاء تتطلع إلى الرجال أكثر ولهذا يوجد من الفواحش في نساء التتر ونساء الإفرنج ما لا يوجد في نساء

(١) صحيح : رواه الحاكم (٥٢٥/٣) عن الضحاك بن قيس مرفوعاً : « اخْفَضْتَ وَلَا تَهَكَّمْتَ إِنْصَرْتَ لِلْوَجْهِ وَأَحْظَيْتَ عَنْدَ الزَّوْجِ » .
وانظر « صحيح الجامع الصغير » .

ال المسلمين . وإذا حصلت المبالغة في الحنان ضفت الشهوة فلا يكمل مقصود الرجل . فإذا قطع من غير مبالغة حصل المقصود باعتدال . والله أعلم .

(٤٠) وسئل : (١١٥/٢١) .

كم مقدار أن يقعد الرجل حتى يخلق عانته ؟
فأجاب :

عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقت لهم في حلق العانة ونتف الإبط ونحو ذلك : أن لا يترك أكثر منأربعين يوماً^(١) . وهو في الصحيح . والله أعلم .

(٤١) وسئل : (١٢٠/٢١) .

عن رجل جندي يقلع بياض لحيته : فهل عليه في ذلك إثم أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . نتف الشيب مكروه للجندي وغيره . فإن في الحديث أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن نتف الشيب ، وقال : « إنه نور المسلم »^(٢) .

(٤٢) وسئل (١٢٠/٢١ - ١٢١) .

عن الرجل إذا كان جنباً وقص ظفره أو شاربه ، أو مشط رأسه ، هل عليه شيء في ذلك ؟ فقد أشار بعضهم إلى هذا وقال : إذا قصَّ الجنب شعره أو ظفره فإنه تعود إليه أجزاؤه في الآخرة . فيقوم يوم القيمة وعليه قسط من الجنابة بحسب ما نقص من ذلك ، وعلى كل شرة قسط من الجنابة :
فهل ذلك كذلك أم لا ؟

(١) رواه مسلم (٢٥٨) عن أنس بن مالك بلفظ : « وقت لنا » الحديث .

(٢) صحيح : رواه الترمذى (٢٨٢١) وقال : « حديث حسن قد روى عن عبد الرحمن بن الحارث وغير واحد عن عمرو بن شعيب » . وابن ماجه (٣٧٢١) واللطف للترمذى .

فأجاب :

قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حديث حذيفة ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما . أنه لما ذكر له الجتب قال : « إن المؤمن لا ينحس » ^(١) . وفي صحيح الحاكم : « حياً ولا ميتاً » . وما أعلم على كراهية إزالة شعر الجتب وظفره دليلاً شرعاً . بل قد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم للذى أسلم : « ألق عنك شعر الكفر واحتزن » ^(٢) فأمر الذى أسلم أن يغتسل ولم يأمره بتأخير الاختتان وإزالة الشعر عن الاغتسال . فإطلاق كلامه يقتضى جواز الأمرين . وكذلك تؤمر الحائض بالامتناع فى غسلها مع أن الامتناع يذهب بعض الشعر . والله أعلم .



(١) رواه البخارى (٧٩/١) ومسلم (٣٧١) عن أبي هريرة واللفظ له .
وحيث حذيفة رواه مسلم (٣٧٢) .

(٢) حسن : رواه أحمد (٤١٥/٣) وأبو داود (٣٥٦) والبيهقي (١٧٢/١) وفي
إسناده انقطاع . وجهالة عثيم بن كلبي .
وقال الشيخ المحدث الألبانى في « الإرواء » (١٢٠/١) : « لكن الحديث حسن ،
لأن له شاهدين أحدهما عن قنادة أبي هشام ، والآخر عن وائلة بن الأسعق ، وقد
تكلمت عليهما ، وبينت احتجاج شيخ الإسلام ابن تيمية بالحديث في « صحيح أبي
داود » (رقم ٣٨٣) .

[باب الوضوء]

(٤٣) سُلْ رَحْمَهُ اللَّهُ : (١٢٢/٢١ : ١٢٧) .

عن مسح الرأس في الوضوء : من العلماء من أوجب جميع الرأس و منهم من أوجب ربع الرأس ، ومنهم من قال : بعض شعره يجزيء فما ينبغي أن يكون الصحيح من ذلك ؟ يَبْيَنُوا لِنَا ذَلِكَ !

فأجاب :

الحمد لله : اتفق الأئمة كلهم على أن السنة مسح جميع الرأس ، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة والحسنة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فإن الذين نقلوا وضوئه لم ينقل عنه أحد منهم أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ، وما يذكره بعض الفقهاء - كالقدوري في أول مختصره وغيره - أنه توضأً ومسح على ناصيته - إنما هو بعض الحديث الذي في الصحيح من حديث المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ عام تبوك ومسح على ناصيته^(١) .

ولهذا ذهب طائفة من العلماء إلى جواز مسح بعض الرأس . وهو مذهب أئي حنيفة والشافعى ، وقول في مذهب مالك وأحمد . وذهب آخرون إلى وجوب مسح جميعه ، وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد وهذا القول هو الصحيح ، فإن القرآن ليس فيه ما يدل على جواز مسح بعض الرأس ،

(١) رواه مسلم (٢٧٤) من طريق بكر بن عبد الله المزني ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه مطولاً ، وفيه : « ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى حُقْمِيهِ » . ومن طريق بكر بن عبد الله ، عن الحسن ، عن ابن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ، قال بكر وقد سمعت من ابن المغيرة فذكره وفيه « فمسح بناصيته .. » الحديث . والحديث أصله عند البخاري (٥٦/١) من طريق عروة بن المغيرة ، عن أبيه بنحوه .

فإن قوله تعالى : ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ [المائدة : ٦] نظير قوله تعالى : ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم﴾ [النساء : ٤٣] لفظ المسح في الآيتين ، وحرف الباء في الآيتين : فإذا كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض مع أنه بدل عن الوضوء ، وهو مسح بالتراب لا يشرع فيه تكرار فكيف تدل على ذلك آية الوضوء مع كون الوضوء هو الأصل ، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار ؟ هذا لا يقوله من يعقل ما يقول . ومن ظن أن من قال بإجزاء البعض لأن الباء للتبعيض أو دالة على القدر المشترك فهو خطأً أخطاؤه على الأئمة ، وعلى اللغة ، وعلى دلالة القرآن . والباء للإلاصاق وهي لا تدخل إلا لفائدة ، فإذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدرًا زائداً ، كما في قوله : ﴿عيناً يشرب بها عباد الله﴾ [الإنسان: ٦]

فإنه لو قيل : يشرب منها لم يدل على الرّى ، فضمن يشرب معنى يروى ، فقيل : ﴿يشرب بها﴾ فأفاد ذلك أنه شرب يحصل معه الرّى . وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته - كقوله : ﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه﴾ [ص : ٢٤] ﴿ونصرناه﴾ من القوم الذين كذبوا بآياتنا [الأبياء : ٧٧] وقوله : ﴿واحدزهم أن يفتوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾ [المائدة : ٤٩]

وأمثال ذلك - كثير في القرآن ، وهو يعني عند البصريين من النحاة عما يتكلله الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف .

و كذلك المسح في الوضوء والتيمم لو قال : فامسحوا رؤوسكم أو وجوهكم لم يدل على ما يلتصق بالمسح . فإنك تقول : مسحت رأس

(*) في الأصل « ونجناه » وهو خطأً واضح ولعلشيخ الإسلام لم يرد تلاوة الآية بل أراد إيراد معناها ، والله أعلم .

فلان ، وإن لم يكن بيديك بلل . فإذا قيل : فامسحوا برؤوسكم وبوجوهكم ضمن المسح معنى الإلصاق ، فأفاد أنكم تلصقون برؤوسكم وبوجوهكم شيئاً بهذا المسح ، وهذا يفيد في آية التيمم أنه لابد أن يتتصق الصعيد بالوجه واليد . وهذا قال : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » [المائدة : ٦] وإنما مأخذ من جوّز البعض الحديث .

ثم تنازعوا ، فمنهم من قال : يجزء قدر الناصية ، كرواية عن أحمد . وقول بعض الحنفية . ومنهم من قال : يجزء الأكثر ، كرواية عن أحمد وقول بعض المالكية . ومنهم من قال : يجزء الرابع . ومنهم من قال : قدر ثلاث أصابع . وما قولان للحنفية . ومنهم من قال : ثلات شعرات أو بعضها . ومنهم من قال : شرة أو بعضها . وما قولان للشافعية .

وأما الذين أوجبوا الاستيعاب - كالك وأحمد في المشهور من مذهبهما - فحجتهم ظاهر القرآن . وإذا سلم لهم منازعوهم وجوب الاستيعاب في مسح التيمم ؛ كان في مسح الوضوء أولى وأحرى لفظاً ومعنى . ولا يقال : التيمم وجب فيه الاستيعاب لأنّه بدل عن غسل الوجه . واستيعابه واجب : لأنّ البديل إنما يقوم مقام المبدل في حكمه لا في وصفه ، وهذا المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين ولا يجب فيه الاستيعاب مع وجوبه في الرجلين . وأيضاً للسنة المستفيضة من عمل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وأما حديث المغيرة بن شعبة فعنده أ Ahmad وغيره من فقهاء الحديث يجوز المسح على العمامة للأحاديث الصحيحة الثابتة في ذلك . وإذا مسح عنده بناصيته وكمل الباقى بعمامته أجزاءه ذلك عنده بلا ريب .

واما مالك فلا جواب له عن الحديث إلا أن يحمله على أنه كان معدوراً لا يمكن كشف الرأس فتيمم على العمامة للعذر . ومن فعل ما جاءت به السنة من المسح بناصيته وعمامته أجزاءه مع العذر بلا نزاع ، وأجزاءه بدون

عذر عند الثلاثة . ومسح الرأس مرتين يكفي بالاتفاق كما يكفي تطهير
سائر الأعضاء مرتين .

وتنازعوا في مسحة ثلاثة : هل يستحب ؟ فمذهب الجمهور أنه لا يستحب ، كمالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه . وقال الشافعى وأحمد في رواية عنه : يستحب ، لما في الصحيح « أنه توضأ ثلاثة ثلاثة »^(١) وهذا عام ، وفي سنن أبي داود « أنه مسح برأسه ثلاثة »^(٢) ولأنه عضو من أعضاء الوضوء فـ ^{فـ}سـ ^{سـ}نـ ^{نـ}فيـ ^{فـ}هـ ^{هـ}الـ ^{الـ}ثـ ^{ثـ}لـ ^{لـ}اثـ ^{اثـ}كـ ^{كـ}سـ ^{سـ}ائـ ^{ائـ}رـ ^{رـ}الأـ ^{أـ}عـ ^{عـ}ضـ ^{ضـ}وـ ^{وـ}ءـ ^{ءـ}وـ ^{وـ}أـ ^{أـ}وـ ^{وـ}لـ ^{لـ}أـ ^{أـ}صـ ^{صـ}حـ ^{حـ} .

فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أنه كان يمسح رأسه مرة واحدة . وهذا قال أبو داود السجستاني : أحاديث عثمان الصحاح تدل على أنه مسح مرة واحدة . وبهذا يبطل ما رواه من مسحه ثلاثة . فإنه يبين أن الصحيح أنه مسح رأسه مرة وهذا المفصل يقضى على الجمل . وهو قوله : « توضأ ثلاثة ثلاثة » كما أنه لما قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا : مثل ما يقول »^(٣) كان هذا جملة . وفسرَه حديث ابن عمر أنه يقول عند الحيعة : « لا حول ولا قوَّة إِلَّا بِالله »^(٤) فإن المفسر يقضي على العام الجمل .

وأيضاً فإن هذا مسح ، والمسح لا يُسْنَ في التكرار كمسح الحف والممسح في التبتم ومسح الجبيرة . وإلهاق المسمح بالمسح أولى من إلهاقه بالغسل لأن المسح إذا كرر كان كالغسل ، وما يفعله الناس من أنه يمسح بعض رأسه ببل بعض شعره ثلاث مرات خطأً مخالف للسنة المجمع عليها من وجهين :

(١) رواه البخاري (٥١١) مطولاً، ومسلم (٢٣٠) مختصرًا عن عثمان رضي الله عنه.

(٢) ضعيف : رواه أبو داود (١١٠) وفي إسناده عامر بن شقيق بن حمزة ، بالجيم والزاي ، الكوفى ، قال في « التقرير » : « لين الحديث » .

(٣) رواه البخاري (١٥٩/١) ومسلم (٣٨٣) عن أبي سعيد الخدري .

(٤) رواه مسلم (٣٨٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مطولاً مرفوعاً ، وليس عن ابن عمر كما قال شيخ الإسلام رحمة الله . والله أعلم .

من جهة مسحه بعض رأسه ، فإنه خلاف السنة باتفاق الأئمة . ومن جهة تكراره ، فإنه خلاف السنة على الصحيح ومن يستحب التكرار - كالشافعى وأحمد في قول - لا يقولون : امسح البعض وكروه ، بل يقولون : امسح الجميع وكروه .

ولا خلاف بين الأئمة أن مسح جميع الرأس مرةً واحدةً أولى من مسح بعضه ثلاثة . بل إذا قيل : إن مسح البعض يجزء وأخذ رجل بالرخصة كيف يكرر المسع . ثم المسلمين متنازعون في جواز الاقتصار على البعض وفي استحباب تكرر المسع : فكيف يعدل إلى فعل لا يجزء عند أكثرهم . ولا يستحب عند أكثرهم .

ويترك فعل ما يجزء عند جميعهم وهو الأفضل عند أكثرهم ؟ والله أعلم .

(٤٤) سُئل (١٢٧/٢١) .

هل صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء . أو أحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم ؟
فأجاب :

لم يصح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء ، بل ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح ، بل الأحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يكن يمسح على عنقه ، وهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعى وأحمد في ظاهر مذهبهم ، ومن استحبه فاعتمد فيه على أثر يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أو حديث يضعف نقله : « أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال »^(١) ، ومثل ذلك لا يصح عمدة ، ولا يعارض ما دلت عليه

(١) ضعيف : رواه أبو داود (١٣٢) وأحمد كما في « التلخيص » وقال الحافظ : « وإن ساده ضعيف » وانظر « التلخيص » (٩٢/١) والقذال هو آخر القفا كما ورد في الخبر .

الأحاديث . ومن ترك مسح العنق فوضوءه صحيح باتفاق العلماء . والله أعلم .

(٤٥) سُئل رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى (١٧١/٢١) :

عن قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : «إنكم تأتون يوم القيمة غرّاً محجلين من آثار الوضوء» وهذه صفة المصلين فبم يُعرف غيرهم من المكلفين التاركين والصبيان ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . هذا الحديث^(١) دليل على أنه إنما يعرف من كان أغراً محجلاً ، وهم الذين يتوضؤون للصلاة وأما الأطفال فهم تبع الرجال وأما من لم يتوضأ قط ولم يصل ؛ فإنه دليل على أنه لا يُعرف يوم القيمة .



(١) رواه البخاري (٤٦/١) ومسلم (٢٤٦) عن أبي هريرة .

[باب المسح على الخفين]

(٤٦) وسُلْ (٢١٢/٢١) .

عن الخف إذا كان فيه خرق يسير : هل يجوز المسح عليه أم لا ؟
فأجاب :

وأما الخف إذا كان فيه خرق يسير فقيه نزاع مشهور فأكثر الفقهاء على
أنه يجوز المسح عليه ، كقول أبي حنيفة ومالك .

والقول الثاني : لا يجوز . كما هو المعروف من مذهب الشافعى وأحمد
قالوا : لأن ما ظهر من القدم فرضه الغسل وما استتر فرضه المسح ، ولا
يمكن الجمع بين البدل والبدل منه .

والقول الأول هو الراجح ، فإن الرخصة عامة . ولفظ الخف يتناول ما
فيه من الخرق وما لا خرق فيه ، لاسيما والصحابة كان فيهم فقراء كثيرون ،
وكانوا يسافرون ، وإذا كان كذلك فلابد أن يكون في بعض خفافهم
خرق ، والمسافرون قد يتطرق خف أحدهم ولا يمكنه إصلاحه في السفر ،
فإن لم يجز المسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة .

وأيضاً فإن جمهور العلماء يغفون عن ظهور يسير العورة ، وعن يسير
النجاسة التي يشق الاحتراز عنها ، فالخرق اليسير في الخف كذلك . وقول
القائل : إن ما ظهر فرضه الغسل ، منوع . فإن الماسح على الخف لا يستوعبه
بالماسح كلاماسح على الجبيرة . بل يمسح أعلى دون أسفله وعقبه . وذلك
يقوم مقام غسل الرجل ، فمسح بعض الخف كاف عما يحيزى المسوح
وما لا يحيزه . فإذا كان الخرق في العقب لم يجب غسل ذلك الموضع ولا
مسحوه . ولو كان على ظهر القدم لا يجب مسح كل جزء من ظهر القدم .
و (باب المسح على الخفين) مما جاءت السنة فيه بالرخصة حتى جاءت

بالمسح على الجوارب والعمائم وغير ذلك فلا يجوز أن يتناقض مقصود الشارع
من التوسيعة بالخرج والتضييق .

(٤٧) وسئل (٢١٣/٢١) .

هل يجوز المسح على الجورب كالخف أم لا ؟ وهل يكون الخرق الذي
فيه الطعن مانعاً من المسح ، فقد يصف بشرة شيء من محل الفرض ؟ وإذا
كان في الخف خرق بقدر النصف أو أكثر هل يعني عن ذلك أم لا ؟
فأجاب :

نعم يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمسي بهما ، سواء كانت مجلدة
أو لم تكن في أصح قولي العلماء ، ففي السنن أن النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم مسح على جوريه ونعليه^(١) . وهذا الحديث إذا لم يثبت فالقياس
يقتضى ذلك ، فإن الفرق بين الجوربين والنعلين إنما هو كون هذا من صوف
وهذا من جلود ، ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة ، فلا
فرق بين أن يكون جلوداً أو قطناً أو صوفاً ، كما لم يفرق بين سواد
اللباس في الإحرام وبياضه ومحظوره ومحابه . وغايته أن الجلد أبقى من
الصوف : فهذا لا تأثير له [كما لا تأثير] لكون الجلد قوياً بل يجوز المسح على
ما يبقى وما لا يبقى . وأيضاً فمن المعلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى
المسح على هذا سواء ، ومع التساوى في الحكمة وال الحاجة يكون التفريق بينهما
تفریقاً بين المترائلين ، وهذا خلاف العدل ، والاعتبار الصحيح الذي جاء
به الكتاب والسنة ، وما أنزل الله به كتبه وأرسل به رسالته ومن فرق بكون
هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه ، فقد ذكر فرقاً طردياً عديم التأثير ،
ولو قال قائل : يصل الماء إلى الصوف أكثر من الجلد فيكون المسح عليه
أولى للسوق الظهور به أكثر ؟ كان هذا الوصف أولى بالاعتبار من ذلك

(١) صحيح : رواه أحمد (٤/٢٥٢) وأبوداود (١٥٩) والترمذى (٩٩) وقال :
« حسن صحيح » وابن ماجه (٥٥٩) والبيهقي (٢٨٣/١) وانظر تعليق العلامة
ابن الترکافى في « الجوهر النقى » على سنن البيهقي .

الوصف وأقرب إلى الأوصاف المؤثرة . وذلك أقرب إلى الأوصاف الطردية .
وكلاهما باطل .

وخروق الطعن لا تمنع جواز المسع و لو لم تستر الجوارب إلا بالشد جاز
المسع عليها على الصحيح . وكذلك الزربول الطويل الذى لا يثبت بنفسه ولا يستر
إلا بالشد . والله أعلم .

(٤٨) وسئل رضى الله عنه (٢١٨/٢١) .
عن قلع الجبيرة بعد الوضوء : هل ينقض الوضوء أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . هذا فيه نزاع ، والأظهر أنه لا ينقض الوضوء ، كما أنه لا
يعيد الغسل ؛ لأن الجبيرة كالجزء من العضو . والله أعلم .

(٤٩) وسئل (٢١٨/٢١) .
عن المسح فوق العصابة ؟
فأجاب :

الحمد لله . إن خافت المرأة من البرد ونحوه مسحت على خمارها ؛ فإن
أم سلمة كانت تمسح خمارها . وينبغي أن تمسح مع هذا بعض شعرها ، وأما
إذا لم يكن بها حاجة إلى ذلك ففيه نزاع بين العلماء ؟



[باب نواقض الوضوء]

(٥٠) سُئل رحمة الله (٢١٩/٢١ - ٢٢٠)

عما إذا توضأ وقام يصلّي وأحسَّ بالنقطة في صلاته ، فهل تبطل صلاته أم لا ؟
فأجاب :

مجرد الإحساس لا ينقض الوضوء ، ولا يجوز له الخروج من الصلاة الواجبة بمجرد الشك ؛ فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه سُئل عن الرجل يجد الشيء في الصلاة ؟ فقال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحَا » ^{وأما إذا تيقن خروج البول إلى ظاهر الذكر فقد انتقض وضوؤه وعليه الاستتجاء ، إلا أن يكون به سلس البول ، فلا تبطل الصلاة بمجرد ذلك إذا فعل ما أمر به . والله أعلم .}

(٥١) سُئل عن الرعاف : (٢٢٨/٢١).

هل ينقض الوضوء أم لا ؟.

فأجاب :

إذا توضأ منه فهو أفضل ، ولا يجب عليه في أظهر قول العلماء .

(٥٢) سُئل (٢٢٨/٢١ - ٢٣٠).

هل ينقض الوضوء النوم جالساً أم لا ؟ وإذا كان الرجل جالساً محتياً بيديه فنسع وانفلت حبوته ، وسقطت يده على الأرض ، ومال لكنه لم يسقط جنبه إلى الأرض : هل يجب عليه الوضوء أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما النوم اليسير من المتمكن بمععدته فهذا لا ينقض الوضوء

(١) رواه البخاري (٥٥/١) ومسلم (٣٦١).

عند جمahir العلماء من الأئمة الأربعه وغيرهم ، فإن النوم عندهم ليس بحدث في نفسه لكنه مظنة الحديث ، كما دل عليه الحديث الذي في السنن : « العين وكاء السَّهْ ؛ فإذا نامت العينان استطلق الوكاء »^(١) وفي رواية : « فمن نام فليتوضاً »^(٢).

ويدل على هذا ما في الصحيحين : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان ينام حتى ينفع ثم يقوم فيصلح ولا يتوضأ^(٣) لأنَّه كان تناه عيناه ولا ينام قلبه . فكان يقطان فلو خرج منه شيء يشعر به . وهذا يبين أنَّ النوم ليس بحدث في نفسه ، إذ لو كان حدثاً لم يكن فيه فرق بين النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وغيره ، كما في البول والغائط وغيرهما من الأحداث .

وأيضاً فإنه ثبت في الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يؤخِّر العشاء ، حتى كان أصحاب رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينفقون برؤوسهم ، ثم يصلون ولا يتوضؤون^(٤) . فهذا يبين أنَّ جنس النوم ليس بناقض ، إذ لو كان ناقضاً لانتقض بهذا النوم الذي تتحقق فيه رؤوسهم ثم بعد هذا للعلماء ثلاثة أقوال :

قيل : ينقض ما سوى نوم القاعد مطلقاً . كقول مالك وأحمد في رواية .
وقيل : لا ينقض نوم القائم والقاعد . وينقض نوم الراكع والمساجد .
لأنَّ القائم والقاعد لا ينفرج فيما مخرج الحديث كما ينفرج من الراكع والمساجد .

(١) حسن : رواه أحمد (٨٨٧) وأبو داود (٢٠٣) وابن ماجه (٤٧٧) من حديث علي ، ورواه الدارقطني (١٦١ / ١) من حديث على أيضاً ، ومن حديث معاوية (١٦١ / ١) - وللفظ له ، ويشهد له حديث على رضي الله عنه .

(٢) حسن : وتقديم قبله ، وللفظ لحديث على رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري (٤٦ / ٤٧) ومسلم (٧٦٣) عن ابن عباس .

(٤) رواه مسلم (٣٧٦) .

وقيل : لا ينقض نوم القائم والقاعد والرا�� والمساجد . بخلاف المضطجع وغيره ، كقول أبى حنيفة وأحمد في الرواية الثالثة ، ولكن مذهب أبى أحمد التقييد بالنوم اليسير . وحججة هؤلاء حديث فى السنن : « ليس الوضوء على من نام قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً لكن على من نام مضطجعاً »^(١) فإنه إذا نام مضطجعاً استرخت مفاصله فيخرج الحدث ، بخلاف القيام والقعود والركوع والسجود . فإن الأعضاء متassكة غير مسترخية . فلم يكن هناك سبب يقتضى خروج الخارج ، وأيضاً فإن النوم في هذه الأحوال يكون يسيراً في العادة ، إذ لو استقلل لسقط . والقاعد إذا سقطت يده إلى الأرض فيه قوله والأظهر في هذا الباب أنه إذا شك المتوضئ : هل نومه مما ينقض أو ليس مما ينقض ؟ فإنه لا يحكم بإنقضاض الوضوء ؛ لأن الطهارة ثابتة بيقين فلا تزول بالشك . والله أعلم .

٥٣) وسئل (٢٣١/٢١).

هل لمس كل ذكر ينقض الوضوء من الآدميين والحيوان ؟ وهل باطن الكف هو ما دون باطن الأصابع ؟
فأجاب :

لمس فرج الحيوان غير الإنسان لا ينقض الوضوء حياً ولا ميتاً باتفاق الأئمة . وذكر بعض المتأخرین من أصحاب الشافعی فيه وجهین ، وإنما تنازعوا في مس فرج الإنسان خاصة .

وبطن الكف يتناول الباطن كله بطن الراحة والأصابع ، ومنهم من يقول لا ينقض بحال : كأبى حنيفة وأحمد في رواية .

(١) ضعيف : رواه أبى أحمد (٢٣١٥) عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « ليس على من نام ساجداً وضوء ، حتى يضطجع ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ». وأبى داود (٢٠٢) والترمذى (٧٧) وقال أبو داود : « هو حديث منكر » وانظر شرح العلامة أبى أحمد شاكر على « المسند » و « سنن الترمذى » .

(٥٤) وسْئَل (٢٣١/٢١) .

عن رجل وقعت يده بياطن كفه وأصابعه على ذكره : فهل ينتقض
وضوؤه أم لا ؟
فأجاب :

إذا لم يتعمد ذلك لم ينتقض وضوؤه .

(٥٥) وسْئَل (٢٣٢/٢١) .

عما إذا قبّل زوجته أو ضمّها فأمذى : هل يلومه وضوء أم لا ؟
فأجاب :

أما الوضوء ، فينتقض بذلك ، وليس عليه إلا الوضوء . لكن يغسل
ذكره وأنثيه .

(٥٦) وسْئَل (٢٣٢/٢١ : ٢٣٥) .

عن لمس النساء هل ينقض الوضوء أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما نقض الوضوء بلمس النساء فللفقهاء فيه ثلاثة أقوال :
طرفان ووسط .

أضعفها : أنه ينقض اللمس وإن لم يكن لشهوة إذا كان الملموس مظنة
للهشوة . وهو قول الشافعى تمسكا بقوله تعالى : ﴿أَوْ لَامْسُتِ النِّسَاءَ﴾ ،
وفي القراءة الأخرى : ﴿أَوْ لَمْسْتِ﴾ [سورة النساء : ٤٣] [المائدة : ٦]
القول الثاني : أن اللمس لا ينقض بحال وإن كان لشهوة . كقول أبي
حنيفة وغيره . وكلما القولين يذكر روایة عن أحمّد لكن ظاهر مذهب
كمذهب مالك ، والفقهاء السبعة : أن اللمس إن كان لشهوة نقض وإلا
فلا . وليس في المسألة قول متوجه إلا هذا القول أو الذي قبله .

فأما تعليق النقض بمجرد اللمس فهذا خلاف الأصول ، وخلاف إجماع الصحابة وخلاف الآثار ، وليس مع قائله نص ولا قياس . فإن كان اللمس في قوله تعالى : ﴿أَوْ لِسْمَنِ النَّسَاءِ﴾ [النساء : ٤٣] ، [المائدة : ٦] إذا أريد به اللمس باليد والقبلة ونحو ذلك - كما قاله ابن عمر وغيره - فقد علم أنه حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فإثنا يراد به ما كان لشهوة مثل قوله في آية الاعتكاف : ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة : ١٨٧]

ومباشرة المعتكف لغير شهوة لا تحرم عليه بخلاف المباشرة لشهوة ، وكذلك الحرم - الذي هو أشد - لو باشر المرأة لغير شهوة لم يحرم عليه ولم يجب عليه به دم .

وكذلك قوله : ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [الأحزاب : ٤٩] ، قوله ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النَّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة : ٢٣٦] فإنه لو مسها مسيساً حالياً ، من غير شهوة لم يجب به عدة . ولا يستقر به مهر ، ولا تنتشر به حرمة المصاهرة باتفاق العلماء ؛ بخلاف ما لو مس المرأة لشهوة ولم يخل بها ولم يطأها : ففي استقرار المهر بذلك نزاع معروف بين العلماء في مذهب أحمد وغيره .

فمن زعم أن قوله : ﴿أَوْ لِسْمَنِ النَّسَاءِ﴾ [النساء : ٤٣] يتناول اللمس وإن لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة التي جاء بها القرآن ، بل وعن لغة الناس في عُرفهم فإنه إذا ذكر المس الذي يقرن فيه بين الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة كما أنه ذكر الوطء المقوون بين الرجل والمرأة علم أنه الوطء بالفرج لا بالقدم . وأيضاً فإنه لا يقول : إن الحكم معلق بلمس النساء مطلقاً ، بل بصنف من النساء وهو ما كان مظنة الشهوة : فأما مس من لا يكون مظنة - كذوات المحارم والصغرى - فلا ينقض بها .

فقد ترك ما ادعاه من الظاهر واشترط شرطاً لا أصل له بنص ولا قياس ؟

فإن الأصول المنصوصة تفرق بين اللمس لشهوة واللامس لغير شهوة ، لا تفرق بين أن يكون الملموس مظنة الشهوة أو لا يكون وهذا هو المسوّر في العبادات كلها ، كالإحرام والاعتكاف والصيام وغير ذلك ، وإذا كان هذا القول لا يدل عليه ظاهر اللفظ ولا القياس ، ولم يكن له أصل في الشرع ..

وأما من علق النقض بالشهوة فالظاهر المعروف في مثل ذلك دليل له ، وقياس أصول الشريعة دليل ، ومن لم يجعل اللمس ناقضاً بحال فإنه يجعل اللمس إنما أريد به الجماع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن طَّلَقْتُوهُنَّ فَمِنْ قَبْلِ آن تَمْسُوهُنَّ ﴾ ونظائره كثيرة . وفي السنن : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ ، لكن تكلم فيه ^(١) .

وأيضاً فمن المعلوم أن مس الناس نسائهم مما تعم به البلوى ولا يزال الرجل يمس امرأته ، فلو كان هذا مما ينقض الوضوء لكان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبيّنه لأمهاته ، ولكن مشهوراً بين الصحابة ، ولم ينقل أحد أن أحداً من الصحابة كان يتوضأ بمجرد ملاقاة يده لامرأته أو غيرها ^(٢) ، ولا نقل أحد في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فعلم أن ذلك قول باطل . والله أعلم .

(١) صحيح : رواه أبو داود (١٧٩) وأحمد (٢١٠/٦) والترمذى (٨٦) وانظر -
لزاماً - شرح العالمة أ Ahmad شاكر رحمه الله على « سنن الترمذى » (١٣٣/١ - ١٤٢) .

(٢) لكن روى مالك في « الموطأ » (٦٦) عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه عبد الله بن عمر أنه كان يقول : « قبلة الرجل امرأته ، وجسدها بيده من الملمسة . فمن قبل امرأته ، أو جسدها بيده ، فعليه الوضوء » وهذا هو عمدة الشافعى رحمه الله في قوله بنقض الوضوء بالقبلة ، ولكن قد صح الحديث بعدم نقض الوضوء بالقبلة ، فيجب الأخذ به وترك آراء الرجال ، وهذا هو مذهب الأئمة المتبعين وطريقتهم في أنه إذا صح الحديث فهو مذهبهم . والله الموفق .

(٥٧) وسُئل (٢٤٢/٢١) .

عن الرجل يمس المرأة : هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب :

إن توضأً من ذلك المس فحسن . وإن صلى ولم يتوضأً صحت صلاته في أظهر قول العلماء .

(٥٨) وسُئل (٢٦٠/٢١) .

عن أكل لحم الإبل هل ينقض الوضوء أم لا . وهل حديثه منسوخ ؟

فأجاب :

الحمد لله . قد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - «أن رجلاً سأله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن توضأ من لحوم الغنم ؟ قال : إن شئت فتوضاً وإن شئت فلا تتوضأ . قال أن توضأ من لحوم الإبل ؟ قال : نعم ، توضأ من لحوم الإبل . قال : أصلى في مرابض الغنم ؟ قال : نعم ، قال : أصلى في مبارك الإبل ؟ قال : لا»^(١) .

وثبت ذلك في السنن من حديث البراء بن عازب . قال أحمد : فيه حديثان صحيحان حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة ، وله شواهد من وجوه آخر منها : ما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : «توضؤوا من لحوم الإبل ، ولا توضؤوا من لحوم الغنم ، وصلوا في مرابض الغنم ، ولا تصلوا في معاطن الإبل»^(٢) .

(١) رواه مسلم (٣٦٠) وعنده : «أَتَوْضَأُ...» في الموضع الأول ، «أَتَوْضَأُ...» في الموضع الثاني .

(٢) ضعيف بهذا الإسناد : رواه ابن ماجه كما قال المصنف (٤٩٧) وضعفه البصيري في «الزوائد» ونقل الحافظ في «التلخيص» (١١٦/١) عن ابن أبي حاتم عن أبيه أن الحديث منكر .

(تبنيه) وقع في مطبوع محمد فؤاد عبد الباقي من «سنن ابن ماجه» خطأً في اسم الصحابي فجعله عبد الله بن عمرو - بفتح العين - وهو خطأ ، وصوابه : عبد الله بن عمر - بضم العين . والله الموفق .

وروى ذلك من غير وجه ، وهذا باتفاق أهل المعرفة بالحديث أصح وأبعد من المعارض من أحاديث مس الذكر وأحاديث القهقهة .

وقد قال بعض الناس : إنه منسوخ بقول جابر : كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ترك الوضوء مما مست النار ، لم يفرق بين لحم الإبل والغنم إذ كلاهما في مس النار سواء . فلما فرق بينهما فأمر بالوضوء من هذا وخيار في الوضوء من الآخر ؛ علم بطلان هذا التعليل .

وإذا لم تكن العلة مس النار فنسخ التوضؤ من ذلك الأمر لا يوجب نسخ التوضؤ من جهة أخرى ، بل يقال : كانت لحوم الإبل أولاً يتوضأ منها كما يتوضأ من لحوم الغنم وغيرها ، ثم نسخ هذا الأمر العام المشترك فاما ما يختص به لحم الإبل فلو كان قبل النسخ لم يكن منسوحاً ، فكيف بذلك غير معلوم .

يؤيد ذلك « الوجه الثاني » وهو أن الحديث كان بعد نسخ الوضوء مما مست النار ، فإنه بين فيه أنه لا يجب الوضوء من لحوم الغنم وقد أمر فيه بالوضوء من لحوم الإبل ، فعلم أن الأمر بذلك بعد النسخ .

(الثالث) : أنه فرق بينهما في الوضوء ، وفي الصلاة في المعاطن أيضاً . وهذا التفريق ثابت محكم لم يأت عنه نص بالتسوية بينهما في الوضوء والصلاحة . فدعوى النسخ باطل ، بل عمل المسلمين بهذا الحديث في الصلاة يوجب العمل به في الوضوء إذ لا فرق بينهما .

(الرابع) : أنه أمر بالوضوء من لحم الإبل . وذلك يقتضي الوضوء منه نياً ومطبوخاً وذلك يمنع كونه منسوحاً .

(الخامس) : أنه لو أتى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نص عام بقوله : لا وضوء مما مست النار . لم يجز جعله ناسحاً لهذا الحديث من وجهين :

(أحدهما) : أنه لا يعلم أنه قبله ، وإذا تعارض العام والخاص ولم يعلم التاريخ فلم يقل أحد من العلماء إنه ينسخه ؟ بل إنما أن يقال: الخاص هو المقدم ، كما هو المشهور من مذهب مالك والشافعى وأحمد في المشهور عنه ، وإنما أن يتوقف ؟ بل لو علم أن العام بعد الخاص لكان الخاص مقدماً .

(الثانى) : أنه قد بینا أن هذا الخاص بعد العام ، فإن كان نسخ كان الخاص ناسخاً . وقد اتفق العلماء على أن الخاص المتأخر هو المقدم على العام المتقدم فعلم باتفاق المسلمين على أنه لا يجوز تقديم مثل هذا العام على الخاص ، لو كان هنا لفظ عام ، كيف ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حديث عام بنسخ الموضوع من كل ما مسنته النار ؟ وإنما ثبت في الصحيح أنه أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ^(١) ، وكذلك أتى بالسوق فأكل منه ثم لم يتوضأ^(٢) . وهذا فعل لا عموم له ؛ فإن التوضؤ من حم الغنم لا يجب باتفاق الأئمة المتبعين ، والحديث المتقدم دليل ذلك . وأما جابر فإنما نقل عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : «أن آخر الأمرين ترك الموضوع مما مست النار»^(٣) . وهذا نقل لفعله لا لقوله ؛ فإذا شاهدوه قد أكل حم غنم ثم صلى ولم يتوضأ بعد أن كان يتوضأ منه صحيحة أن يقال الترك آخر الأمرين ، والترك العام لا يحاط به إلا بدوام معاشرته ، وليس في حديث جابر ما يدل على ذلك ؛ بل المنقول عنه الترك في قضية معينة .

ثم ترك الموضوع مما مست النار لا يوجب تركه من جهة أخرى ، وحم الإبل لم يتوضأ منه لأجل مس النار ، كما تقدم ، بل المعنى يختص به ويتناوله نياً ومطبوخاً . فيبين الموضوع من حم الإبل والموضوع مما مست النار عموماً وخصوصاً هذا أعم من وجہ ، وهذا أخص من وجہ ، وقد يتفق الوجھان .

(١) رواه البخاري (٦٣/١) عن ابن عباس .

(٢) رواه البخاري (٦٣/١) عن سعيد بن النعمان .

(٣) حسن : رواه أبو داود (١٩٢) والنسائي (١٠٨/١) وابن خزيمة (٤٣) .

فيكون للحكم علتان . وقد ينفرد أحدهما عن الآخر ، بمنزلة التوضؤ من خروج النجاسة مع الوضوء من القبلة ، بأنه قد يقبل فيمذى ، وقد يقبل فلا يمذى ، وقد يمذى من غير مباشرة ؛ فإذا قدر أنه لا وضوء من مس النساء ، لم ينف الوضوء من المذى وكذلك بالعكس ، وهذا يُبين . وأضعف من ذلك قول بعضهم : إن المراد بذلك الوضوء اللغوى وهو غسل اليدين ، أو اليد والفم ، فإن هذا باطل من وجوه :

(أحداً) : أن الوضوء في كلام رسولنا - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لم يرد به قط إلا وضوء الصلاة وإنما ورد بذلك المعنى في لغة اليهود كما روى : أن سلمان قال : يا رسول الله ! إنه في التوراة من بركة الطعام الوضوء قبله ، فقال : « من بركة الطعام الوضوء قبله ، والوضوء بعده »^(١) فهذا الحديث قد تنويع في صحته ، وإذا كان صحيحًا فقد أجاب سلمان باللغة التي خطبه بها لغة أهل التوراة ، وأما اللغة التي خطب رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها أهل القرآن فلم يرد بها الوضوء إلا في الوضوء الذي يعرفه المسلمون .

(الثاني) : أنه قد فرق بين اللحمين ، ومعلوم أن غسل اليدين والفم من العَمَر مشروع مطلقاً ؛ بل قد ثبت عنه أنه تمضمض من لبن شربه ، وقال : « إن له دسماً »^(٢) ، وقال : « من بات وبيده غَمَرْ فأصابه شيء فلا يلومنَ إلا نفسه »^(٣) فإذا كان قد شرع ذلك من اللبن والعمر فكيف لا

(١) ضعيف : رواه أحمد (٤٤١/٥) وأبو داود (٣٧٦١) وقال : « وهو ضعيف » والترمذى (١٨٤٦) وقال : « لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن

الربيع ، وقيس بن الربيع يُضعفُ في الحديث » .

وانظر « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » للشيخ المحدث الألبانى (١٦٨) .

(٢) رواه البخارى (٦٣/١) .

(٣) صحيح : رواه الترمذى (١٨٦٠) وقال : « حسن غريب » . والبخارى في « الأدب المفرد » (١٢٢٠) من طريق سهيل وهو الطريق الذى أشار إليه الترمذى ، ورواه أيضاً أحمد (٧٥٥٩) وأبو داود (٣٨٥٢) وابن ماجه (٣٢٩٧) =

يشرعه من لحم الغنم .

(الثالث) : أن الأمر بالتوسل من لحم الإبل إن كان أمر إيجاب امتنع حمله على غسل اليد والقم ، وإن كان أمر استحباب امتنع رفع الاستحباب عن لحم الغنم . والحديث فيه أنه رفع عن لحم الغنم ما أثبته للحم الإبل ، وهذا يبطل كونه غسل اليد . سواء كان حكم الحديث إيجاباً ، أو استحباباً .

(الرابع) : أنه قد قرنه بالصلوة في مباركتها . مفرقاً بين ذلك وهذا مما يفهم منه وضوء الصلاة قطعاً . والله أعلم .

(٥٩) سُئل (٢٦٦/٢١) .

هل يجوز من المصحف بغير وضوء ، أم لا ؟
فأجاب :

مذهب الأئمة الأربعية أنه لا يمس المصحف إلا ظاهر . كما قال في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم : « أن لا يمس القرآن إلا ظاهر » (١) .

= والحاكم (٤/١٣٧) من طريق الأعمش ، وصححه . وانظر تعليق العلامة أحمد شاكر على « المسند » حديث رقم (٧٥٥٩) والغمر بالتحرير : هو الدسم وزهومة اللحم .

(١) صحيح لتعدد طرقه وشهادته : روى من حديث عمرو بن حزم ، وحكيم بن حزام ، وابن عمر ، وعثيان بن أبي العاص كما في « الإرواء » (١٢٢) .
أما حديث عمرو بن حزم : فرواه الدارقطني (١/١٢١) مرسلاً وقال : « ورواته ثقات » وأما حديث حكيم بن حزام : رواه أيضاً الدارقطني (١/١٢٢) وفي إسناده مطر الوراق وسويد أبو حاتم ، تكلم فيما الأئمة ، الأول : « صدوق كثير الخطأ » .
والثاني : « صدوق سيء الحفظ له أغلاط » كما في « التقريب » .

ووقع لحقن « المغني » في الضعفاء للذهبي (٢/٣٠٥) في ترجمة مطر الوراق ، سهو عجيب فقد نقل عن الحافظ في التقريب قوله : « صدوق » واقتصر على ذلك ، ولم ينقل عنه تمام الترجمة وهو قوله : « كثير الخطأ » ونقل فقط قوله الآتي بعد ذلك =

قال الإمام أحمد : لا شك أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كتبه له ، وهو أيضاً قول سلمان الفارسي وعبد الله بن عمر ، وغيرهما ، ولا يعلم لهما من الصحابة خالف .

(٦٠) وسئل (٢٦٧/٢١) .

عن الإنسان إذا كان على غير طهر . وحمل المصحف بأكمامه ليقرأ به ويرفعه من مكان إلى مكان . هل يكره ذلك ؟
فأجاب :

وأما إذا حمل الإنسان المصحف بكممه فلا بأس ، ولكن لا يمسه بيديه .

(٦١) وسئل (٢٦٧/٢١) .

عنمن معه مصحف وهو على غير طهارة . كيف يحمله ؟
فأجاب :

ومن كان معه مصحف فله أن يحمله بين قماشه ، وفي خرجه وحمله سواء كان ذلك القماش لرجل أو امرأة أو صبي ، وإن كان القماش فوقه أو تحته ، والله أعلم .

=
= وهو : « حدیثه عن عطاء ضعیف » !! فصارت الترجمة هكذا : « صدوق ، وحدیثه عن عطاء ضعیف » !! ولا يخفی على طلبة العلم الفرق بين قوله هذا ، وبين قوله : « صدوق كثير الخطأ » والله المستعان ، فكان سبب ضعف مطر هو روایته عن عطاء خاصة ، والواقع غير ذلك بل هو ضعیف لکثرة الخطأ في حدیثه ، ويزاد على ضعفه أن روایته أيضاً عن عطاء ضعیفة ، نسأل الله العافية والستر .

وحديث حکیم رواه أيضاً الحاکم (٤٨٥/٣) وقال : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي ، وقد عرفت أنه من طريق سويد ومطر .

واما حدیث ابن عمر : فرواه الدارقطنی (١٢١/١) والبیهقی (٨٨/١) من طریق الدارقطنی ، والطیرانی . فی « الصغیر » (١٣٩/٢) وقال : « تفرد به سعيد ابن محمد » .

وقال الهيثمي في « الجمجم » (٢٧٦/١) : « رواه الطبراني في الكبير والصغرى ،
ورجاله موثقون ». =

وأما حديث عثمان بن أبي العاص : فرواه الطبراني في « الكبير » - كما في « الجمجم »
(٢٧٧/١) - وقال : « وفيه إسماعيل بن رافع ضعفه يحيى بن معين والنمساوى ، وقال
البخارى : ثقة مقارب الحديث ». .

وبالجملة فالحديث بهذه الشواهد يرتفع إلى درجة الصحة ، فإن طرقه وإن كانت
لا تخلو من ضعف فهو بمجموع طرقه يقوى بها .
وانظر « إرواء الغليل » (١٦٠/١) للشيخ المحدث الألبانى نفع الله به .



[باب الغسل]

(٦٢) وسُئل (٢٩٦/٢١) .

عن رجل يلاعب امرأته ، ثم بعد ساعة يبول فيخرج شبه المنى بألم
وعصر ، فهل يجب عليه الغسل ؟
فأجاب :

المنى الذي يجب الغسل هو الذي يخرج بشهوة ، وهو أحياناً
غليظ ، تشبه رائحته رائحة الطلع .

وأما المنى الذي يخرج بلا شهوة ، إما لمرض أو غيره . فهذا فاسد
لا يجب الغسل عند أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد ، كما أن
دم الاستحاضة لا يجب الغسل ، والخارج عقيب البول تارة مع ألم أو
بلا ألم ، هو من هذا الباب ، لا غسل فيه عند جمهور العلماء ، والله أعلم .

(٦٣) وسُئل : (٢٩٦/٢١) .

عن امرأة قيل لها : إذا كان عليك نجاسة من عنبر النساء ، أو من
جنابة لا تتوضىء إلا أن تمسحى بالماء من داخل الفرج ، فهل يصح
ذلك ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يجب على المرأة إذا اغتسلت من جنابة أو حيض غسل
داخل الفرج في أصح القولين .

(٦٤) وسُئل (٢٩٧/٢١) .

عن امرأة تضع معها دواء وقت الجماع ، تمنع بذلك نفود المنى في مجرى
الحلب ، فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟ وهل إذا بقى ذلك الدواء معها بعد

الجماع ، ولم يخرج بجواز لها الصلاة والصوم بعد الغسل أم لا ؟
فأجاب :

أما صنومها وصلاتها فصحيحه ، وإن كان ذلك الدواء في جوفها ،
وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء ، والأحوط أنه لا يفعل ، والله
أعلم .

(٦٥) وسئل (٢٩٩/٢١) .
عن رجل اغتسل ولم يتوضأ فهل يجزيه ذلك ، أم لا ؟
فأجاب :

الأفضل أن يتوضأ . ثم يغسل سائر بدنه ولا يعيد الوضوء كما كان
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يفعل .

ولو اقتصر على الاغتسال من غير وضوء أجزاءه ذلك في المشهور
من مذهب الأئمة الأربعية ، ولكن عند أبي حنيفة وأحمد : عليه
المضمضة والاستنشاق . وعند مالك والشافعى ليس عليه ذلك . وهل
ينوى رفع الحدثين ؟ فيه نزاع بين العلماء ، والله أعلم .



[باب التيم]

(٦٦) وسئل (٤٢٧/٢١) .

هل يقوم التيم مقام الوضوء ما ذكر ألم لا ؟
فأجاب :

يقوم التيم مقام الطهارة بالماء ، فما يبيحه الاغتسال والوضوء من
المنوعات يبيحه التيم .

(٦٧) وسئل شيخ الإسلام رحمه الله (٤٤٠/٢١) .
عن الرجل إذا لم يجد ماء ، أو تعذر عليه استعماله لمرض ، أو يخاف
من الضرر من شدة البرد ، وأمثال ذلك ، فهل يتيم ؟ ألم لا ؟
فأجاب :

التيم جائز إذا عدم الماء ، وخف المرض باستعماله ، كما نبه الله
تعالى على ذلك بذكر المريض ، وذكر من لم يجد الماء ، فمن كان الماء
يضره بزيادة في مرضه لأجل جرح به ، أو مرض ، أو لخشية البرد
ونحو ذلك ، فإنه يتيم سواء كان جنباً أو مجذناً ، ويصل .

وإذا جاز له الصلاة جاز له الطواف ، وقراءة القرآن ومس المصحف
واللبث في المسجد ، ولا إعادة عليه إذا صلى ، سواء كان في الحضر
أو في السفر ، في أصح قول العلماء .

فإن الصحيح أن كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير تفريط
منه ولا عدوان فلا إعادة عليه ، لا في الصلاة ، ولا في الصيام ، ولا
الحج ، ولم يوجب الله على العبد أن يصلى الصلاة الواحدة مرتين .
ولا يصوم شهرين في عام ، ولا يحج حجين ، إلا أن يكون منه تفريط

أو عدوان ؟ فإن نسي الصلاة كان عليه أن يصلحها إذا ذكرها - وكذلك إذا نسي بعض فرائضها : كالطهارة والركوع والسجود . وأما إذا كان عاجزاً عن المفروض : كمن صلى عرياناً لعدم السترة ، أو صلى بلا قراءة لأنعقاد لسانه ، أو لم يتم الركوع والسجود لمرضه ونحو ذلك ؛ فلا إعادة عليه . ولا فرق بين العذر النادر والمعتاد ، وما يدوم وما لا يدوم . وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا عدم الماء صلى بالتييم ولا إعادة عليه ، وعلى أن العريان إذا لم يجد سترة صلى ، ولا إعادة عليه ، وعلى أن المريض يصل بالحسب حاله ، كما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لعمرا بن حصين : « صلى قائماً ؛ فإن لم تستطع فقاعداً ؛ فإن لم تستطع فعلى جنب »^(١) ولا إعادة عليه .

(٦٨) وسائل (٤٦٢/٢١ - ٤٦٣) .

عن رجل باشر امرأته وهو في عافية ، فهل له أن يصبر بالظهور إلى أن يتضاحي النهار ؟ أم يتيم ويصل ؟ أفتونا مأجورين ؟
فأجاب :

الحمد لله . لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت ؛ بل عليه إن قدر على الاغتسال بماء بارد أو حار أن يغتسل ويصل في الوقت ، وإلا تيم ؛ فإن التيم لخشية البرد جائز باتفاق الأئمة ، وإذا صلى بالتييم فلا إعادة عليه ، لكن إذا تمكن من الاغتسال اغتسل ، والله أعلم .

(٦٩) وسائل (٤٦٧/٢١) .

عن رجل جنب ، وهو في بيت مبلط عادم فيه التراب ، مغلوق عليه الباب ولم يعلم متى يكون الخروج منه ، فهل يترك الصلاة إلى وجود الماء والتراب أم لا ؟

(١) رواه البخاري (٦٠/٢) .

فأجاب :

إذا لم يقدر على استعمال الماء ، ولا على التمسح بالصعيد ؛ فإنّه يصلّى بلا ماء ولا تيممّ عند الجمهور ، وهذا أصح القولين . وهل عليه الإعادة ؟ على قولين : أظهرهما : أنه لا إعادة عليه . فإنّ الله يقول : ﴿فَاتقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطِعْتُم﴾ [التغابن: ١٦] وقال النبي صلّى الله عليه وعلّى الله وسلام : «إذا أمرتكم بأمر فأنّوا منه ما استطعتم» ^(١) . ولم يأمر العبد بصلاتين ، وإذا صلّى قرأ القراءة الواجبة . والله أعلم .

(٧٠) وسُئلَ (٤٦٩/٢١) .

عن رجل أجنب واستيقظ وقد طلع الفجر ، ثم أراد أن يغتسل فخاف أن تطلع الشمس فتوضاً وصلّى . وبعد الصلاة اغتسل . فهل تجزى الصلاة أم لا ؟

فأجاب :

إذا أدركه الصلاة فعليه أن يغتسل ويصلّى في الوقت وليس له أن يؤخر الغسل ؛ فإن كان لم يستيقظ إلا وقت طلوع الشمس ؛ فأكثر العلماء يقولون : يغتسل ويصلّى بعد طلوع الشمس ولا يصلّى جنباً . وبعضهم قال : يصلّى في الوقت بالوضوء والتيمم . لكن الأول أصح ، والله أعلم .

(٧١) وسُئلَ (٤٦٩/٢١) .

عن الجنب إذا اتبه من نومه وهو في الحضر قبل خروج الوقت بقليل . هل يتيمم ويصلّى في الوقت ؟ أو يغتسل ويصلّى بعد خروج الوقت ؟
فأجاب رحمه الله :

يغتسل ولا يصلّى بالتيمم في مثل هذه الصورة عند أكثر العلماء والله أعلم .

(١) رواه البخاري (١١٧/٩) ومسلم (١٣٣٧) .

(٧٢) وسُلْ (٤٧٢/٢١) .

عن التيمم : هل يجوز لأحد أن يصلى به السنن الراية والفرضة وأن يقتصر عليه إلى أن يحدث ؟ أم لا ؟
فأجاب :

نعم يجوز له في أظهر قول العلماء أن يصلى بالتيمم ، كما يصلى بالوضوء فيصلى به الفرض والنفل ، ويتمم قبل الوقت ، وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه . ولا ينقض التيمم إلا ما ينقض الوضوء ، والقدرة على استعمال الماء ، والله أعلم .

(٧٣) وسُلْ رحْمَهُ اللَّهُ (٤٧٣/٢١) .

عن الحاقن . أيها أفضل : يصلى بوضوء محتقناً ، أو أن يحدث ثم يتمم لعدم الماء ؟
فأجاب :

صلاته بالتيمم بلا احتقان أفضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان ؛ فإن هذه الصلاة مع الاحتقان مكرروحة ، منهى عنها ، وفي صحتها رواياتان . وأما صلاته بالتيمم فصحيحة ، لا كراهة فيها بالاتفاق ، والله أعلم .



[باب إزالة النجاسة]

(٧٤) وسئل رحمه الله (٤٧٨/٢١).

عن استحالة النجاسة : كرماد السرجين النجس ، والزيل النجس تصيبه الريح والشمس ؛ فيستحيل تراباً . فهل تجوز الصلاة عليه أم لا ؟
فأجاب :

أما استحالة النجاسة : كرماد السرجين النجس ، والزيل النجس يستحيل تراباً ، فقد تقدمت هذه المسألة . وقد ذكرنا أن فيها قولين في مذهب مالك وأحمد :

أحدما : أن ذلك ظاهر ، وهو قول أى حنيفة ، وأهل الظاهر وغيرهم .
وذكرنا أن هذا القول هو الراجح .

فاما الأرض إذا أصابتها نجاسة ، فمن أصحاب الشافعى وأحمد من يقول : إنها تطهر ، وإن لم يقل بالاستحالة ؛ ففى هذه المسألة مع « مسألة الاستحالة » ثلاثة أقوال ، والصواب الطهارة في الجميع كما تقدم .

(٧٥) وسئل (٥٢٩ - ٥٢٨/٢١).

عن الزيت إذا كان في بئر . ووقدت فيه نجاسة : مثل الفأرة والخبيث ، ونحوهما وما تا فيه ، مما الحكم إذا كان دون القلتين ؟ وإذا ولغ الكلب في الزيت أو اللبن فما الحكم فيه ؟
فأجاب - رحمه الله - :

إذا كان أكثر من القلتين ، فهو ظاهر عند جمهور العلماء : كالشك والشافعى وأحمد وغيرهم : وإن كان دون القلتين فقيه قولان في مذهب أحمد وغيره .
ومذهب المدنين وكثير من أهل الحديث أنه ظاهر ، كإحدى الروايتين عن

أحمد ، وهو اختيار طائفة من أصحابه : كابن عقيل وغيره . وكذلك إذا وقعت فيه نجاسة ولم تغيره فيه نزاع معروف وقد سط في موضع آخر . والأظهر أنه إذا لم يكن للنجاسة فيه أثر ؛ بل استهلكت فيه ، ولم تغير له لوناً ، ولا طعماً ، ولا ريحًا ، فإنه لا ينجس ، والله سبحانه أعلم .

. (٧٦) وسئل شيخ الإسلام رحمه الله : (٥٣١/٢١) .

عن الجن الإفرنجي ، والجوخ ، هل هما مكروهان ، أو قال أحد من الأئمة من يعتمد قوله : إنهم نجسان ، وإن الجن يدهن الخنزير ، وكذلك الجوخ ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما الجن المجلوب من بلاد الإفرنج فالذين كرهوه ذكروا بذلك سببين :

أحدهما : أنه يوضع بينه شحم الخنزير إذا حمل في السفن .
والثاني : أنهم لا يذكرون ما تصنع منه الأنفحة . بل يضربون رأس البقر ولا يذكرونها .

فأما الوجه الأول : فغايةه أن ينجس ظاهر الجن ، فمته كشط الجن ، أو غسل طهر . فإن ذلك ثبت في الصحيح «أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم سُئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : «أقوها وما حولها . وكلوا سمنكم»^(١) . فإذا كان ملاقاً الفأرة للسمن لا توجب نجاسة جميعه فكيف تكون ملاقاً الشحم النجس للجن توجب نجاسة باطنها ؟ ومع هذا فإنما يجب إزالة ظاهره إذا تيقن إصابة النجاسة له ، وأما مع الشبك فلا يجب ذلك .

وأما الوجه الثاني : فقد علم أنه ليس كل ما يعقرونه من الأنعم يتركون ذكاته . بل قيل : إنهم إنما يفعلون هذا بالبقر . وقيل : إنهم يفعلون ذلك حتى

(١) رواه البخاري (١٢٦/٧) بلفظ : «أقوها وما حولها وكلوه» ..

يسقط ثم يذكونه ومثل هذا لا يوجب تحرير ذبائحهم . بل إذا اخْتَلَطَ الْحِرَامُ بِالْحَلَالِ فِي عَدْدٍ لَا يَنْحَصِرُ : كَاخْتَلَاطَ أَخْتَهُ بِأَهْلِ بَلْدٍ ، وَاخْتَلَاطَ الْمِيتَةَ وَالْمَفْصُوبَ بِأَهْلِ بَلْدَةٍ ، لَمْ يَوْجُبْ ذَلِكَ تحرير ما في البلد . كَمَا إِذَا اخْتَلَطَتِ الْأَخْتُ بِالْأَجْنبِيَّةِ ، وَالْمَذْكُورُ بِالْمِيتَةِ ، فَهَذَا الْقَدْرُ الْمَذْكُورُ لَا يَوْجُبْ تحرير ذبائحهم المجهولة الحال . وبتقدير أن يكون الجبن مصنوعاً من أنفحة ميتة . فهذه المسألة فيها قولان مشهوران للعلماء :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ مِبَاحٌ طَاهِرٌ . كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي حِنْفَةَ وَأَحْمَدَ فِي أَحَدِ الرَّوَايَتَيْنِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ حَرَامٌ نَجْسٌ : كَقَوْلِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، وَالخَلَفُ مُشْهُورٌ فِي الْبَينِ الْمِيتَةِ وَأَنْفَحْتَهَا : هَلْ هُوَ طَاهِرٌ ؟ أَمْ نَجْسٌ ؟ وَالْمَطْهُرُونَ احْتَجُوا بِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَكْلُوا جِبِنَ الْمَجْوُسِ مَعَ كُونِ ذبائحهم ميتة ، وَمِنْ خَالِفِهِمْ نَازِعُهُمْ كَمَا هُوَ مذكُورُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ .

وَأَمَّا الْجَوْخُ فَقَدْ حَكَى بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُمْ يَدْهُنُونَ بِشَحْمِ الْخَزِيرِ وَقَالُوا بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ لَيْسَ يَفْعُلُ هَذَا بِكُلِّهِ . فَإِذَا وَقَعَ الشَّكُ فِي عُوْمِ نِجَاسَةِ الْجَوْخِ لَمْ يُحْكَمْ بِنِجَاسَةِ عَيْنِهِ ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ تَكُونَ النِّجَاسَةُ لَمْ تَصْبِهِ ؛ إِذَا الْعَيْنُ طَاهِرَةٌ ، وَمَتَى شَكُ فِي نِجَاستِهَا فَالْأَصْلُ الظَّهَارَةُ ، وَلَوْ تَيقَنَا نِجَاسَةُ بَعْضِ أَشْخَاصِ نَوْعِ دُونِ بَعْضٍ ، لَمْ يُحْكَمْ بِنِجَاسَةِ جَمِيعِ أَشْخَاصِهِ . وَلَا بِنِجَاسَةِ مَا شَكَكَنَا فِي تَنِجَسِهِ . وَلَكِنْ إِذَا تَيقَنَ النِّجَاسَةُ ، أَوْ قَصْدَ قَاصِدٍ إِذَالَةِ الشَّكِ فَغُسْلُ الْجَوْخَةِ يَطْهُرُهَا ؛ فَإِنْ ذَلِكَ صَوْفُ أَصَابِهِ دَهْنَ نَجْسٍ ، وَإِصَابَةُ الْبَوْلِ وَالدَّمْ لِثُوبِ الْقَطْنِ وَالْكَتَانِ أَشَدُ وَهُوَ بِالْأَصْقَ .

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « لَمْ أَصَابْ دَمُ الْحِيْضُ ثُوبَهَا حَتَّى يَهُ ثمَّ افْرَصَيْهِ ثُمَّ اغْسِلَيْهِ بِالْمَاءِ - وَفِي رَوَايَةِ - وَلَا يَضُرُّكَ أَثْرُهُ »^(۱) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(۱) رواه البخاري (۸۴ / ۱) و مسلم (۲۹۱) .

وَأَمَّا قَوْلُ شِيفَ الْإِسْلَامِ رَحْمَهُ اللَّهُ: وَفِي رَوَايَةِ: وَلَا يَضُرُّكَ أَثْرُهُ . فَلَيْسَ كَمَا قَالَ بَلْ هُوَ

(٧٧) وسئل رحمة الله (٦٠٦ / ٢١) .

عن المني ما حكمه ؟

فأجاب :

الصحيح أن المني ظاهر ، كما هو مذهب الشافعى وأحمد فى المشهور عنه .

وأما كون عائشة تغسله تارة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وتفركه تارة ، فهذا لا يقتضى تن jesse ؛ فإن الثوب يغسل من المخاط ، والبصاق والوسخ . وهذا قاله غير واحد من الصحابة كسعد بن أبي وقاص وأبن عباس وغيرهما : إنما هو منزلة البصاق والمخاط أمهه عنك ولو بإذنرة ، وسواء كان الرجل مستنجياً ، أو مستجمراً فإن منه طاهر .

ومن قال : إن مني المستجمر نحس للاقاته رأس الذكر فقوله ضعيف فإن الصحابة كان عامتهم يستجمرون ، ولم يكن يستنجى بالماء منهم إلا القليل جداً ؛ بل الكثير منهم لا يعرف الاستنجاء بل أنكروه والحق ما هم عليه ، ومع هذا فلم يأمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحداً منهم بغسل المني ولا فركه .

والاستنجمار بالحجارة . هل هو مخفف أم مطهر ؟ فيه قولان معروfan
فإن قيل : هو مطهر فلا كلام .

وإن قيل هو مخفف : فإنه يعفى عن أثره للحاجة ، ويعرف عنده في محله ، وفيما يشق الاحتراز عنه ، فألحق بالخرج ، والله أعلم .

= حدث مستقل من حديث أئى هريرة رضى الله عنه أن خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالت : يا رسول الله إلهي ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحิض فيه فكيف أصنع ؟ قال : « إذا طهرت فاغسليه ثم صلي فيه » فقالت : فإن لم يخرج الدم ؟ قال : « يكفيك غسل الدم ولا يضرك أثره » .
رواه أبو داود (٣٦٥) واللفظ له .

وفى سنته ابن هبعة وفيه كلام معروف ، ولكن روأه البهقى (٤٠٨ / ٢) من روأة ابن وهب عنه ، وحديثه عنه صحيح كما هو مشهور .
وانظر « الإرواء » (١٦٨) .

(٧٨) وسُئل رحمة الله (٦٠٧/٢١) .

عنم وقع على ثيابه ماء طاقة ما يدرى ما هو : فهل يجب غسله أم لا ؟
فأجاب :

لا يجب غسله ؛ بل ولا يستحب على الصحيح وكذلك لا يستحب
السؤال عنه على الصحيح ؛ فقد مرّ عمر بن الخطاب مع رفيق له فقطر على
رفيقه ماء من ميزاب ، فقال صاحبه : يا صاحب الميزاب ! ما ذاك ظاهر أم
نحس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب لا تخبره ؛ فإن هذا ليس عليه ، والله أعلم .

(٧٩) وسُئل (٦١٣/٢١) .

عن بول ما يؤكل لحمه : هل هو نحس ؟
فأجاب :

أما بول ما يؤكل لحمه ، وروث ذلك ، فإن أكثر السلف على أن ذلك
ليس بنحس ، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما ، ويقال : إنه لم يذهب
أحد من الصحابة إلى تنحيس ذلك ؛ بل القول بنجاسة ذلك قول محدث
لا سلف له من الصحابة . وقد بسطنا القول في هذه المسألة في كتاب مفرد ،
وبيّنا فيه بضعة عشر دليلاً شرعاً ، وأن ذلك ليس بنحس .

والسائل بتنحيس ذلك ليس معه دليل شرعى على نجاسته أصلاً . فإن غاية
ما اعتمد عليه قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « تنزهوا من البول »^(١)

(١) صحيح : ورد من حديث أنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وأبي عباس .

- أما حديث أنس ، فرواوه الدارقطنى (١٢٧/١) وقال : « المحفوظ مرسل » .

- وأما حديث أبي هريرة ، فرواوه أيضاً الدارقطنى (١٢٨/١) وقال : « الصواب
مرسل » ثم رواه من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه
وقال : (١٢٨/١) : « صحيح » .

وابن ماجه (٣٤٨) وقال البوصيري : « إسناده صحيح » ، وله شواهد » . والحاكم

= (١٨٣/١) وقال : « صحيح على شرط الشعدين » ووافقه الذهبي .

وظنوا أن هذا عام في جميع الأحوال ، وليس كذلك ، فإن اللام لتعريف العهد ، والبول المعهود هو بول الآدمي ، ودليله قوله : « تزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه ^(١) » ومعلوم أن عامة عذاب القبر إنما هو من بول الآدمي نفسه الذي يصيبه كثيراً ، لا من بول الهايم الذي لا يصيبه إلا نادراً . وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم « أنه أمر العرنيين الذين كانوا حديثي عهد بالإسلام أن يلحقوا بإبل الصدقة ، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ^(٢) » ولم يأمرهم مع ذلك بغسل ما يصيب أفواههم وأيديهم ، ولا بغسل الأوعية التي فيها الأبوال ، مع حدثان عهدهم بالإسلام ، ولو كان بول الأنعام كبول الإنسان لكن بيان ذلك واجباً ، ولم يجز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولاسيما مع أنه قرناها بالألبان التي هي حلال طاهرة ، مع أن التداوى بالخبات قد ثبت فيه النبي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من وجوه كثيرة .

وأيضاً : فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يصلى في مرابض الغنم ^(٣) وأنه أذن في الصلاة في مرابض الغنم ^(٤) من غير اشتراط حائل ، ولو كانت أبعارها نجسة وكانت مرابضها كحشوشبني آدم ، وكان ينهى عن الصلاة فيها مطلقاً ، أو لا يصلى فيها إلا مع الحائل

— وأما حديث ابن عباس ، فرواه الدارقطني (١٢٨ / ١) وقال : « لا بأس به » والحاكم (١٨٣ / ١ - ١٨٤) وسكت عليه هو والذهبى . وفي سنته أبو يحيى القتات ، واسمه عبد الرحمن بن دينار ، قال الذهبى في « المغني » (٥٣٦ / ١) : مختلف في الاحتجاج به .

وانظر « الإرواء » (٢٨٠) .

(١) صحيح : وتقدم قبله مفصلاً .

(٢) رواه البخارى (٦٧ / ٦٨ - ٦٩) وفي مواضع آخر ، ومسلم (١٦٧١) .

(٣) رواه البخارى (٦٨ / ٦٩) .

(٤) رواه مسلم (٣٦٠) عن جابر بن سمرة .

المانع ، فلما جاءت السنة بالرخصة في ذلك : كان من سُوئي بين أبوالآدميين وأبوالغنم مخالفًا للسنة .

وأيضاً : فقد طاف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالبيت على بعيره^(١) مع إمكان أن يبول البعير ، وأيضاً فمازال المسلمون يدوسون حبوبهم بالبقر مع كثرة ما يقع في الحب من البول وأخبات البقر .

وأيضاً : فإن الأصل في الأعيان الطهارة ، فلا يجوز التنجيس إلا بدليل ، ولا دليل على التجasse ؛ إذ ليس في ذلك نص ولا إجماع ولا قياس صحيح .

(٨٠) وسئل (٦١٥/٢١) .

عن فرآن يحمى بالزبل وينجز ؟

فأجاب :

الحمد لله ، إذا كان الزبل ظاهراً مثل زبل البقر والغنم والإبل ، وزبل الخيل . فهذا لا ينجس الخنزير .

ولأن كان نجساً كزبل البغال والحرير ، وزبل سائر البهائم ، فعند بعض العلماء : إن كان يابسا فقد ي sis الفرن منه ، ولم ينجس الخنزير ، وإن علق بعضه بالخنزير قلع ذلك الموضع ولم ينجس الباقي ، والله أعلم .

(٨١) وسئل (٦٢٠/٢١) .

عن كلب طلع من ماء فانتقض على شيء فهل يجب تسبيعه ؟

فأجاب :

مذهب الشافعى وأحمد رضى الله عنهم ي يجب تسبيعه . ومذهب أبي حنيفة ومالك رضى الله عنهم لا يجب تسبيعه ، والله أعلم .

(٨٢) وسئل (٦٢٠/٢١) .

عن سور البغل والخنمار : هل هو ظاهر ؟

(١) رواه البخارى (١٩٠/٢) ومسلم (١٢٧٢) .

فأجاب :

وأما سور البغل والحمار فأكثر العلماء يجوزون التوضؤ به . كذلك الشافعى ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

والرواية الأخرى عنه مشكوك فيه ، كقول أبي حنيفة ، فيتوضأ به ويتميم .

والثالثة : أنه نجس لأنه متولد من باطن حيوان نجس فيكون نجساً كلعاب الكلب؛ لكن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال في المرة : « إنها من الطوافين عليكم والطوافات »^(١) فعمل طهارة سورها لكونها من الطوافين علينا والطوافات ، وهذا يتضمن أن الحاجة مقتضية للطهارة وهذا من حجة من يبيع سور البغل والحمار ، فإن الحاجة داعية إلى ذلك . والمانع يقول : ذلك مثل سور الكلب . فإنه مع إباحة قناته لما يحتاج فيه إلى نهى عن سوره . والمرخص يقول : إن الكلب أباحه للحاجة ، ولهذا حرم ثمنه بخلاف البغل والحمار ؛ فإن بيعهما جائز باتفاق المسلمين ، والمسألة مبنية على أسئلة السباع ، وما لا يؤكل لحمه .

(٨٣) وسئل : (٦٢٢/٢١) .

عما إذا بال فأر في الفراش ، هل يصلى فيه ؟

فأجاب :

غسله أحوط ، ويفنى عن يسيره في أحد قولى العلماء ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

* * *

(١) صحيح : وتقديم في فتوى رقم (٣١) .

[باب الحيض]

(٨٤) وسائل (٦٢٤/٢١) .

عن جماع الحائض هل يجوز أم لا ؟

فأجاب :

وطء الحائض لا يجوز باتفاق الأئمة ، كما حرم الله ذلك ورسوله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فإن وطأها وكانت حائضاً ففي الكفاره عليه نزاع مشهور ، وفي غسلها من الجنابة دون الحيض نزاع بين العلماء ، ووطء النساء كوطء الحائض حرام باتفاق الأئمة .

لكن له أن يستمتع من الحائض والنساء بما فوق الإزار . وسواء استمتع منها بفمه أو بيده أو برجله ، ولو وطأها في بطنه واستمنى جاز . ولو استمتع بفخذيها ففي جوازه نزاع بين العلماء ، والله أعلم .

(٨٥) وسائل رحمه الله : (٦٢٦/٢١) .

عن إتیان الحائض قبل الغسل ؟ وما معنى قول أبي حنيفة : فإن انقطع الدم لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغسل ؟ وإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل الغسل ؟ وهل الأئمة ساافقون على ذلك ؟

فأجاب :

أما مذهب الفقهاء كالك الشافعى وأحمد فإنه لا يجوز وطؤها حتى تغسل كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ فَإِذَا تَطْهَرُنَّ فَأُثْوِهُنَّ مِنْ حِثَّ أَمْرِكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . وأما أبو حنيفة فيجوز وطأها

إذا انقطع لأكثر الحيض ، أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت ، وقول الجمهور هو الذى يدل عليه ظاهر القرآن والآثار .

(٨٦) وسئل (٦٣٥/٢١) .

عن امرأة نساء لم تغتسل : فهل يجوز وطئها قبل الغسل أم لا ؟

فأجاب :

لا يجوز وطء الحائض والنفسياء حتى يغتسل ، فإن عدمت الماء أو خافت الضرر باستعمالها الماء لمرض أو برد شديد تتييم ، وتوطأً بعد ذلك ، هذا مذهب جماهير الأئمة كمالك والشافعى وأحمد ، وقد دل على ذلك القرآن بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُقْرِبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] أى ينقطع الدم فإذا تطهرن : أى اغتسلن بالماء . كما قال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهُرُوْا ﴾ [المائدة : ٦] وقد روى ما يدل على ذلك عن أكابر الصحابة : كعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبي موسى وغيرهم . حيث جعلوا الزوج أحق بها ما لم تغتسل من الحيبة الثالثة .

وأما أبو حنيفة فمذهبه إن انقطع الدم لعشرة أيام أو أكثر ومر عليها وقت الصلاة ، أو اغتسلت وطئها وإلا فلا ، والله أعلم .

(٨٧) وسئل رحمه الله (٦٣٦/٢١) .

عن امرأة نساء ، هل يجوز لها قراءة القرآن في حال النفاس ؟ وهل يجوز وطئها قبل انقضاء الأربعين ؟ أم لا ؟ وهل إذا قضت الأربعين ولم تغتسل فهل يجوز وطئها بغير غسل أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله ، أما وطئها قبل أن ينقطع الدم فحرام باتفاق الأئمة ، وإذا انقطع الدم بدون الأربعين فعلتها أن تغتسل وتصلى ، لكن ينبغي لزوجها أن لا يقربها إلى تمام الأربعين .

وأما قراءتها القرآن ، فإن لم تخف النسيان فلا تقرؤه ، وأما إذا خافت النسيان فإنها تقرؤه في أحد قولى العلماء ، وإذا انقطع الدم واغتسلت قرأت القرآن ووصلت بالاتفاق ، فإن تعذر اغتسالها لعدم الماء أو لخوف ضرر لمرض ونحوه فإنها تتيم وتفعل بالتيم ما تفعل بالاغتسال ، والله أعلم .

(٨٨) وسئل رحمة الله (٥/٢٢) .

عن رحل يفسق ويشرب الخمر ويصلى الصلوات الخمس . وقد قال - صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « كل صلاة لم تنه عن الفحشاء والمنكر لم يزد صاحبها من الله إلا بعدها ». .

فأجاب :

هذا الحديث ليس ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم^(١) ، لكن الصلاة تنتهي عن الفحشاء والمنكر كما ذكر الله في كتابه ، وبكل حال فالصلاحة لا تزيد صاحبها بعدها ؛ بل الذي يصلى خيراً من الذي لا يصلى ، وأقرب إلى الله منه ، وإن كان فاسقاً .

لكن قال ابن عباس : ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها .

وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إن العبد ليصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها ، إلا ثلثها إلا ربعها ، حتى قال : إلا عشرها »^(٢) فإن الصلاة إذا أتى بها كما أمر نهيه عن الفحشاء والمنكر ، وإذا لم

(١) ضعيف : لا يصح إسناده إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما قال شيخ الإسلام والصواب أنه صحيح موقوفاً من قول ابن مسعود وابن عباس والحسن البصري . انظر « سلسلة الأحاديث الضعيفة » للشيخ المحدث الألباني (٢) .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٤/٣٢١) عن عمار بن ياسر مرفوعاً بلفظ : « إن العبد ليصلى الصلاة ما يكتب لها منها إلا عشرها تسعاً منها سبعها سدسها خمسها رباعها ثلثها نصفها » . وأبو داود (٧٩٦) .

وانظر « صحيح الجامع الصغير » وزاد نسبته لأبي حبان في صحيحه .

تنهى دل على تضييعه لحقوقها ، وإن كان مطيناً . وقد قال تعالى : ﴿فَخَلَفُ
مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ [مريم : ٥٩] وإضاعتها . التفريط في
واجباتها ، وإن كان يصلحها ، والله أعلم .

(٨٩) وسُئل (٦/٢٢) .

عن قوله تعالى : ﴿لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء : ٤٣]
والرجل إذا شرب الخمر وصلى وهو سكران هل تجوز صلاته أم لا ؟
فأجاب :

صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز باتفاق ؛ بل ولا يجوز
أن يمكن من دخول المسجد بهذه الآية وغيرها ، فإن النهى عن قربان
الصلاه ، وقربان مواضع الصلاه ، والله أعلم ..

(٩٠) وسُئل (٥٠/٢٢ : ٥٣) .

عنمن يؤمر بالصلاه فيمتنع ؟ وماذا يجب عليه ؟ ومن اعتذر بقوله :
«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» هل يكون له عذر في
أنه لا يعاقب على ترك الصلاه أم لا ؟ وماذا يجب على الأمراء وولاة الأمور
في حق من نتحت أيديهم إذا تركوا الصلاه ؟ وهل قيامهم في ذلك من أعظم
الجهاد وأكبر أبواب البر ؟

فأجاب :

الحمد لله ، من يمتنع عن الصلاه المفروضة فإنه يستحق العقوبة الغليظة
باتفاق أئمه المسلمين بل يجب عند جمهور الأئمة كمالك والشافعي وأحمد
وغيرهم أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل .

بل تارك الصلاه شر من السارق والزاني ، وشارب الخمر ، وأكل الحشيشة
ويجب على كل مطاع أن يأمر من يطيعه بالصلاه حتى الصغار الذين لم يبلغوا ،
قال النبي صلى الله عليه وسلم : «مروهم بالصلاه لسبعين واضربوهم

عليها عشر وفرقوا بينهم في المضاجع »^(١).

ومن كان عنده صغير ملوك أو ولد فلم يأمره بالصلوة فإنه يعاقب الكبير إذا لم يأمر الصغير ، ويغزير الكبير على ذلك تعزيزاً بليغاً ، لأنه عصى الله ورسوله ، وكذلك من عنده ماليك كبار أو غلمان الخيل والجمال والبزاء ، أو فراشون أو باية يغسلون الأبدان و الشاب ، أو خدم أو زوجة ، أو سرية أو إماء ، فعليه أن يأمر جميع هؤلاء بالصلوة ، فإن لم يفعل كان عاصياً لله ورسوله ، ولم يستحق هذا أن يكون من جند المسلمين ، بل من جند التتار فإن التتار يتكلمون بالشهادتين ومع هذا فقتاهم واجب بإجماع المسلمين . وكذلك كل طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع الإسلام الظاهرة أو الباطنة المعلومة ، فإنه يجب قتالها ، ولو قالوا : نشهد ولا نصل قوتلوا حتى يصلوا ، ولو قالوا : نصل ولا نركى قوتلوا حتى يركوا ، ولو قالوا : نركى ولا نصوم ولا نحج ، قوتلوا حتى يصوموا رمضان ، ويحجوا البيت . ولو قالوا : نفعل هذا لكن لا ندع الربا ، ولا شرب الخمر ، ولا

(١) صحيح : ورد من حديث ابن عمرو ، وسيرة بن عبد .

أما حديث ابن عمرو : فرواه أحمد (٢/١٨٧) بلفظ : « مروا أبناءكم بالصلوة لسبعين سنة وأضربوهم عليها عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع ... » الحديث وأبو داود (٤٩٥) والحاكم (١٩٧/١) والبيهقي (٣/٨٤) ثلاثة غير الزيادة التي عند الإمام أحمد . والدارقطني (١/٢٣٠) بالزيادة .
وانظر « الإرواء » (٢٤٧) .

وأما حديث سيرة بن عبد : فرواه أحمد (٣/٤٠٤) بلفظ : « إذا بلغ الغلام سبع سنين أمر بالصلوة فإذا بلغ عشرأ ضرب عليها » .

وأبو داود (٤٩٤) والترمذى (٤٠٧) وقال : « حسن صحيح » والدارقطني (١/٢٣٠) والبيهقي (٣/٨٣ - ٨٤) والحاكم (١/٢٠١) وقال : « صحيح على شرط مسلم » ووافقه النحوي ، وليس كما قالا فإن عبد الملك بن الربيع أخرج له مسلم حدثاً واحداً في المتعة متبايعة (٢/١٠٢٥) كما قال الشيخ المحدث بالأباني في « الإرواء » (١/٢٦٧) ونور الدين عتر في تحقيق « المغني » (١/٥٧٣) والله الموفق .

الفواحش ، ولا يجاهد في سبيل الله ، ولا نضرب الجزية على اليهود والنصارى ، ونحو ذلك ، قوتلوا حتى يفعلوا ذلك ، كما قال تعالى : ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ﴾

[الأنفال : ٣٩]

وقد قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ؛ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾

[البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩]

والربا آخر ما حرم الله ، وكان أهل الطائف قد أسلموا وصلوا وجالدوا ، فيبين الله أنهم إذا لم يتنهوا عن الربا ، كانوا من حارب الله ورسوله .

وفي الصحيحين أنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم وكفر من كفر من العرب قال عمر لأبي بكر : كيف تقاتل الناس ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله . فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » فقال أبو بكر : ألم يقل : إلا بحقها ؟ والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لقاتلتهم عليه قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعلمت أنه الحق ^(١) .

وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذكر الخوارج فقال : « يخفر أحدكم صلاتهم ، وصيامهم ، وقراءته مع فرائتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية . أينما لقيتهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم

(١) رواه البخاري (١٣١/٢) وفيه « لو منعوني عناقًا » ومسلم (٢٠) .

القيامة »^(١) . فإذا كان الذين يقومون الليل ، ويصومون النهار ، ويقرأون القرآن ، أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقتالهم ، لأنهم فارقوا السنة والجماعة ، فكيف بالطوائف الذين لا يتزمون شرائع الإسلام ، وإنما يعملون بيساق ملوكهم وأمثال ذلك ، والله أعلم .

(٩١) وسئل (٥٣/٢٢) .

عن رجل يأمره الناس بالصلوة ، ولم يصل ، فما الذي يجب عليه ؟
فأجاب :

إذا لم يصل فإنه يُسْتَأْنَبْ فإن تاب وإلا قتل ، والله أعلم .

مِنْ كِتَابِ الرَّبِيعِ

(١) صحيح : وسياق شيخ الإسلام للحديث ملطف من حديثين أحدهما من حديث أبي سعيد الخدري رواه مسلم (١٠٦٤) من طريق أبي سلمة والضحاك الهمданى عنه مرفوعاً وفيه : « يحرث أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يقرأون القرآن لا يتجاوز تراقيهم . يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ... » الحديث . والشطر الثاني من حديث سعيد بن غفلة رواه مسلم أيضاً (١٠٦٦) من طريق الأعمش ، عن خيثمة ، عنه مرفوعاً وفيه : « فإذا لقيتموه فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرأ ، من قتلهم ، عند الله يوم القيمة » . والله الموفق .

[باب الأذان والإقامة]

(٩٢) وسئل (٧٣ : ٧٢ / ٢٢) .

عن أحرم ودخل في الصلاة وكانت نافلة. ثم سمع المؤذن فهل يقطع الصلاة ويقول مثل ما قال المؤذن ؟ أو يتم صلاته ويقول مثل ما يقول المؤذن ؟

فأجاب :

إذا سمع المؤذن يؤذن وهو في صلاته فإنه يتمنها ، ولا يقول مثل ما يقول عند جمهور العلماء ، وأما إذا كان خارج الصلاة في قراءة أو ذكر أو دعاء فإنه يقطع ذلك ، ويقول مثل ما يقول المؤذن ؛ لأن موافقة المؤذن عبادة مؤقتة يفوت وقتها ، وهذه الأذكار لا تفوت ، وإذا قطع المowala فيها لسبب شرعى كان جائزأ ، مثل ما يقطع المowala فيها بكلام لما يحتاج إليه من خطاب آدمى ، وأمر معروف ، ونهى عن منكر ، وكذلك لو قطع المowala بسجود تلاوة ونحو ذلك ؛ بخلاف الصلاة فإنه لا يقطع موالاتها بسبب آخر ، كما لو سمع غيره يقرأ سجدة التلاوة لم يسجد في الصلاة عند جمهور العلماء ، ومع هذا ففى هذا نزاع معروف ، والله أعلم .



[باب شروط الصلاة]

(٩٣) وسئل رحمه الله (١٠٤/٢٢) .

عن رجل عليه صلوات كثيرة فاته . هل يصلها بستتها ؟ أم الفريضة
وحلها ؟ وهل تقضى فيسائر الأوقات من ليل أو نهار ؟
فأجاب :

المسارعة إلى قضاء الفوائت الكثيرة أولى من الاستغفال عنها بالتوافق ، وأما
مع قلة الفوائت فقضاء السنن معها حسن ؛ فإن النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم لما نام هو وأصحابه عن الصلاة - صلاة الفجر - عام حنين ،
قضوا السنة والفرضية^(١) .

ولما فاته الصلاة يوم الخندق قضى الفرائض بلا سنن^(٢) . والفوائت
المفروضة تقضى في جميع الأوقات فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
قال : « من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فليصل إلىها

(١) رواه مسلم (٦٨٠) عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
حين قفل من غزوة خيبر سار ليلة ... الحديث وفيه : وأمر بلاً فأقام الصلاة فصلى
بهم الصبح . وفي رواية : ثم دعا بالماء فتوضاً . ثم سجد سجدين ، ثم أقيمت الصلاة
فصلل الغداة » . وقول شيخ الإسلام رحمه الله - عام حنين - فيه نظر ، لأن النوم عن
صلاة الفجر إنما وقع في غزوة خيبر . والله أعلم . وانظر « سيرة ابن هشام »
(٢١٩/٣ - ٢٢٠) .

(٢) رواه البخاري (١٤١/٥) عن عمر وفيه : « فتوضاً للصلاحة وتوضئنا لها ، فصلل
العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب » .
رفق الباب عن أبي قحافة ، وعمران بن حصين ، وأنس .

آخرى »^(١) ، والله أعلم .

(٩٤) وسئل : (٢٢/١٠٤) .

أيما أفضل صلاة النافلة أم القضاء ؟

فأجاب :

إذا كان عليه قضاء واجب ، فالاشتغال به أولى من الاشتغال بالنوافل
التي تشغله عنه .

(٩٥) وسئل رحمه الله (٢٢/١٠٦) .

عن رجل فاته صلاة العصر : فجاء إلى المسجد فوجد المغرب قد
أقيمت ، فهل يصلى الفائتة قبل المغرب أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . بل يصلى المغرب مع الإمام ، ثم يصلى العصر
باتفاق الأئمة ، ولكن هل يعيد المغرب ؟ فيه قولان .
أحدهما : يعيد ، وهو قول ابن عمر ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في
المشهور عنه .

والثاني : لا يعيد المغرب ، وهو قول ابن عباس ، وقول الشافعى ،
والقول الآخر في مذهب أحمد ، والثاني أصح فإن الله لم يوجب على العبد
أن يصلى الصلاة مرتين ، إذا اتقى الله ما استطاع ، والله أعلم .

(١) حسن : رواه البهقى (٣٧٩/١) عن أبي هريرة من طريقين عنه ، الأول : عن سعيد
يعنى ابن أبي عروبة ، عن قنادة ، عن خلاس ، عن أبي رافع عنه مرفوعاً بلفظ :
« من صلى من صلاة الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فطلعت فليصلِّ إلَيْها
آخرى ». .

وهذا إسناد رجاله ثقات روى لهم الجماعة وفي ابن أبي عروبة كلام معروف .
والثانية : عن معاذ بن هشام عن أبيه ، عن قنادة ، عن عزرة بن تميم عنه بنحوه .
وهذا إسناد رجاله ثقات ، سوى عزرة بن تميم فهو مقبول ، يعني عند المتابعة وقد
توبع كما تقدم ، والحديث سكت عنه الحافظ في « الفتح » . (٦٨/٢) .

(٩٦) وسائل (١٢٣/٢٢) .

عن المرأة إذا ظهر شيء من شعرها في الصلاة هل تبطل صلاتها أم لا ؟
فأجاب :

إذا انكشف شيء يسير من شعرها وبدنها لم يكن عليها الإعادة عند أكثر
العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد . وإن انكشف شيء كثير أعادت
الصلاوة في الوقت ، عند عامة العلماء ، الأئمة الأربعة ، وغيرهم ، والله أعلم .

(٩٧) وسائل (١٢٣/٢٢) .

عن المرأة إذا صلت وظاهر قدمها مكشوف . هل تصح صلاتها ؟
فأجاب :

هذا فيه نزاع بين العلماء ، ومذهب أبي حنيفة صلاتها جائزة وهو أحد
القولين .

(٩٨) وسائل (١٣٩/٢٢) .

عن الحرير الحض : هل يجوز لخياطه خياطته للرجال ؟ وهل أجرته
حرام ؟ وهل ينكر عليه لذلك ؟ وهل تباح الخياطة بخيوط الحرير في غير
الحرير ؟ وهل تجوز خياطته للنساء ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يجوز خياطة الحرير لمن يلبس لباساً محراً مثل لبس الرجل
للحرير المصمت في غير حال الحرب ، ولغير التداوى ، فإن هذا من الإعانة
على الائم والعدوان . وكذلك صنعة آنية الذهب و الفضة على أصح القولين
عند جماهير العلماء . وكذلك صنعة آلات الملاهي ، ومثل تصوير الحيوان ،
وتصوير الأوثان ، والصلبان ، وأمثال ذلك مما يكون فيه تصوير الشيء على
صورة يحرم استعماله فيها .

وكذلك صنعة الخمر ، وأما أمكنة المعاصي والكفر ونحو ذلك ، والعوض

المأذوذ على هذا العمل المحرم خبيث ويجب إنكار ذلك وأما خياطته لمن يلبسه
لبساً جائراً فهو مباح : كخياطته للنساء ، وإن كان الرجل يمسه عند
الخياطة ، فإن هذا ليس من المحرم ، ومثل ذلك صناعة الذهب والفضة لمن
يستعمله استعمالاً مباحاً .

ويجوز استعمال خيوط الحرير في لباس الرجال ، وكذلك يباح العلم
والسجاف ، ونحو ذلك مما جاءت به السنة بالرخصة فيه ، وهو ما كان
موقع اصبعين ، أو ثلاثة ، أو أربعة ، وقد كان للنبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم جبة مكفوقة بالحرير^(١) .

(٩٩) وسئل (١٤٤/٢٢) .

عن طول السراويل إذا تعدى عن الكعب هل يجوز ؟
فأجاب :

طول القميص والسرافيل وسائر اللباس إذا تعدى ليس له أن يجعل ذلك
أسفل من الكعوب . كما جاءت بذلك الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم : « الإسبال في السراويل والإزار والقميص »^(٢) يعني
نهى عن الإسبال .

(١٠٠) وسئل (١٥٧/٢٢) .

عما إذا صل في موقع نحس ؟

(١) رواه مسلم (٢٠٢٩) من حديث طويل وفيه : « فاخترجت إلى جبة طيالسة
كسروانية لها لبنة دياج ، وفرجيها مكفوفين بالدياج ... » الحديث .

وانظر « زاد المعاد » (١٤٠/١) .

(٢) حسن : رواه أبو داود (٤٠٩٤) عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ : « الإسبال في الإزار
والقميص والعمام ، ومن جرّ منها شيئاً حبلاً لم ينظر الله إليه يوم القيمة » . والنمسائي
(٢٠٨/٨) وابن ماجه (٣٥٧٦) .

وزيادة : « السراويل » غير واردة عندهم ، وانظر « زاد المعاد » (١٤٦/١) .

فأجاب :

إذا صلى وبعض بدنـه في موضع نجس لم يمكنـه الصلاة إلاـ فيـه فهو معذور
وتصحـ صلاته .

وأما إنـ أمكنـه الصلاة فيـ موضع طاهر فليسـ لهـ أنـ يصلـيـ فيـ الموضعـ
النجـسـ .

(١٠١) وسئلـ (٢٢/١٥٨) .

هل تكرـهـ الصلاةـ فيـ أيـ موضعـ منـ الأرضـ ؟
فأجاب :

نعمـ يـنـبـىـ عنـ الصلاةـ فيـ مواطنـ ،ـ فإـنهـ قدـ ثـبـتـ فيـ الصـحـيـحـ عنـ النـبـىـ
صلـىـ اللهـ عـلـىـهـ وـعـلـىـ آلهـ وـسـلـمـ أـنـهـ سـئـلـ عـنـ الصـلاـةـ فيـ أـعـطـانـ الـأـبـلـ فـقـالـ :ـ
«ـ لـاـ تـصـلـواـ فـيـهـاـ»ـ وـسـئـلـ عـنـ الصـلاـةـ فيـ مـبـارـكـ الـغـنـمـ فـقـالـ :ـ «ـ صـلـواـ
فـيـهـاـ»ـ وـفـيـ السـنـنـ أـنـهـ قـالـ :ـ «ـ الـأـرـضـ كـلـهـاـ مـسـجـدـ إـلـاـ الـمـقـبـرـةـ وـالـحـمـامـ»ـ
وـفـيـ الصـحـيـحـ عـنـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـىـهـ وـعـلـىـ آلهـ وـسـلـمـ أـنـهـ قـالـ :ـ «ـ لـعـنـ اللهـ الـيـهـودـ
وـالـنـصـارـىـ اـخـذـواـ قـبـورـ أـنـبـائـهـ مـسـاجـدـ يـحـذـرـ مـاـ صـنـعـواـ»ـ .ـ

وـفـيـ الصـحـيـحـ عـنـهـ أـنـهـ قـالـ :ـ «ـ إـنـ مـنـ كـانـ قـبـلـكـمـ كـانـواـ يـتـخـذـونـ الـقـبـورـ

(١) رواه مسلم (٣٦٠) وتقدم في فتوى رقم (٥٨) .

(٢) صحيحـ :ـ رواهـ أبوـ داودـ (٤٩٢)ـ والـترـمـذـىـ (٣١٧)ـ وـقـالـ :ـ «ـ وـهـذـاـ حـدـيـثـ فـيـهـ
اضـطـرـابـ»ـ وـرـدـ العـلـامـ أـمـدـ شـاـكـرـ هـذـاـ حـكـمـ فـيـ تـحـقـيقـ عـلـمـيـ دـقـيقـ فـيـ شـرـحـهـ عـلـىـ
«ـ سـنـنـ التـرـمـذـىـ»ـ (١٣٣/٢ـ -ـ ١٣٤ـ)ـ ،ـ وـابـنـ مـاجـهـ (٧٤٥ـ)ـ وـأـمـدـ (٨٣/٣ـ)ـ وـ
٩٦ـ)ـ وـالـحـاـكـمـ (٢٥١/١ـ)ـ وـالـبـيـهـقـىـ (٤٢٤ـ وـ ٤٣٥ـ)ـ وـقـالـ الـحـاـكـمـ :ـ هـذـهـ الـأـسـانـيدـ
كـلـهـاـ صـحـيـحةـ عـلـىـ شـرـطـ الـبـخـارـىـ وـمـسـلـمـ وـوـافـقـهـ الـذـهـبـىـ .ـ وـقـالـ الشـيـخـ أـمـدـ شـاـكـرـ
وـقـدـ صـلـقاـ .ـ

(٣) رواهـ الـبـخـارـىـ (١١٨/١ـ -ـ ١١٩ـ)ـ وـمـسـلـمـ (٥٣١ـ)ـ عـنـ عـائـشـةـ وـابـنـ عـبـاسـ
رـضـىـ اللـهـ عـنـهـمـ .ـ

مساجد ألا فلا تخذنوا القبور مساجد فإني أتهاكم عن ذلك ^(١) . وفي السنن « أنه نهى عن الصلاة بأرض الخسف » ^(٢) وفي سنن ابن ماجه وغيره « أنه نهى عن الصلاة في سبع مواطن : المقبرة والمحجزة والمزبلة وقارعة الطريق والحمام وظهر البيت الحرام » ^(٣) - وهذه الموضع - غير ظهر بيت الله الحرام - قد يعللها بعض الفقهاء بأنها مظنة النجاسة وبعضهم يجعل النهي تعبداً .

والصحيح أن عللها مختلفة تارة تكون العلة مشابهة أهل الشرك : كالصلاحة عند القبور ، وتارة لكونها مأوى للشياطين : كاعطان الإبل ، وتارة لغير ذلك ، والله أعلم .

(١٠٢) وسئل (١٩٣ و ١٩٤) .

عن دخول النصراني أو اليهودي في المسجد بإذن المسلم ، أو بغير إذنه أو يتخذه طريقاً فهل يجوز ؟

فأجاب :

ليس للمسلم أن يتخذ المسجد طريقاً . فكيف إذا اتخذ الكافر طريقاً فإن هذا يمنع بلا ريب .

وأما إذا كان دخله ذمي لمصلحة فهذا فيه قولان للعلماء هما روایتان عن أحمد أحدهما : لا يجوز وهو مذهب مالك لأن ذلك هو الذي استقر عليه عمل الصحابة .

والثاني : يجوز وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى وفي اشتراط إذن المسلم وجهان في مذهب أحمد وغيره .

(١) رواه مسلم (٥٣٢) عن جندب مطولاً .

(٢) ضعيف : رواه أبو داود (٤٩٠) عن علي وفيه « ونهى أن أصلى في أرض بابل فإنه ملعونة » وفي سنته أبو صالح الغفارى ، قال ابن يونس : روایته عن علي مرسلة .

(٣) ضعيف : رواه الترمذى (٣٤٦) وقال : « حديث ابن عمر استناده ليس بذلك القوى » وابن ماجه (٧٤٦) والبيهqi (٢٢٩/٢ - ٣٣٠) . وانظر « الإرواء » (٢٨٧) .

(١٠٣) وسُئل (١٩٤/٢٢ : ١٩٥) .

هل تصح الصلاة في المسجد إذا كان فيه قبر ، والناس تجتمع فيه لصلاتي الجمعة والجمعة أم لا ؟ وهل يمهد القبر أو يعمل عليه حاجز أو حائط ؟

فأجاب :

الحمد لله . اتفق الأئمة أنه لا يُبنى مسجد على قبر . لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك »^(١) ، وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد ؛ فإن كان المسجد قبل الدفن غيره : إما بتسوية القبر ، وإما ببنشه إن كان جديداً .

وإن كان المسجد بنى بعد القبر فإما أن يزال المسجد وإما أن تزال صورة القبر ، فالمسجد الذى على القبر لا يصلى فيه فرض ولا نفل فإنه منهى عنه .

(١٠٤) وسُئل - رحمة الله - (٢٠٠/٢٢) .

عن النوم في المسجد والكلام والمشي بالنعال في أماكن الصلاة هل يجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب :

أما النوم أحياناً للمحتاج مثل الغريب والفقير الذى لا سكن له فجائز وأما اتخاذه مبيتاً ومقيلاً فينهون عنه .

وأما الكلام الذى يحبه الله ورسوله في المسجد فحسن ، وأما الحرم فهو في المسجد أشد تحريماً ، وكذلك المكروه . ويذكره فيه فضول المباح وأما المشي بالنعال فجائز ؟ كما كان الصحابة يمشون بتعالهم في مسجد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لكن ينبغي للرجل إذا أتى المسجد أن يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فينظر في نعليه فإن كان بهما أذى

(١) رواه مسلم (٥٣٢) وتقدم في فتوى رقم (١٠١) .

فليدللكلهما بالتراب فإن التراب لهما طهور^(١) . والله أعلم .

(١٠٥) وسئل (٢٠١/٢٢ : ٢٠٢) .

عن السواك وتسريح اللحية في المسجد : هل هو جائز أم لا ؟
 فأجاب :

أما السواك في المسجد فما علمت أحداً من العلماء كرهه بل الآثار تدل على أن السلف كانوا يستاكون في المسجد ، ويجوز أن يصق الرجل في ثيابه في المسجد ويختلط في ثيابه ، باتفاق الأئمة وبسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الثابتة عنه ؛ بل يجوز التوضؤ في المسجد بلا كراهة عند جمهور العلماء فإذا جاز الوضوء فيه مع أن الوضوء يكون فيه السواك وتحوز الصلاة فيه والصلاحة يستاك عندها فكيف يكره السواك ؟ ! وإذا جاز البصاق والامتناع فيه فكيف يكره السواك .

وأما التسريح : فإنما كرهه بعض الناس بناء على أن شعر الإنسان المنفصل نجس ، ويعني أن يكون في المسجد شيء نجس ، أو بناء على أنه كالقذارة وجمهور العلماء على أن شعر الإنسان المنفصل عنه ظاهر كمذهب مالك وأئمـة حنفـة وأحمدـ في ظاهر مذهبـه .

وأحد الوجهين في مذهب الشافعـي وهو الصحيح ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حلق رأسه وأعطـى نصفـه لأبي طـلحة ونصفـه قـسمـه بين النـاسـ .

(باب الطهارة والنـجـاسـةـ) يشاركـ النبيـ صلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـعـلـيـ آـلـهـ وـسـلـمـ فيهـ أـمـتـهـ بلـ الأـصـلـ أـنـ أـسـوـةـ هـمـ فـ جـمـيـعـ الـأـحـكـامـ إـلـاـ ماـ قـامـ فـيـهـ دـلـيلـ يـوـجـبـ اختـصـاصـهـ بـهـ . وأـيـضاـ الصـحـيـحـ الـذـيـ عـلـيـهـ الجـمـهـورـ أـنـ شـعـورـ المـيـةـ طـاهـرـةـ .

(١) صحيح : رواه أبو داود (٣٨٦) والبيهقي (٤٣٠/٢) والحاكم (١٦٦/١)
وصححـهـ عـلـيـ شـرـطـ مـسـلـمـ . وانـظـرـ «ـصـحـيـحـ الجـامـعـ الصـغـيرـ»ـ .

؛ بل في أحد قولى العلماء ، وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين أن جميع الشعور ظاهرة ؛ حتى شعر الخنزير ، وعلى القولين : إذا سرخ شعره وجمع الشعر فلم يترك في المسجد فلا بأس بذلك ، وأما ترك شعره في المسجد فهذا يكره ، وإن لم يكن نحساً فإن المسجد يُصان حتى عن القذاة التي تقع في العين ، والله أعلم .

(١٠٦) وسئل (٤٠٤/٢٢) .

عن رجل يوم الناس وبعد تكبيرة الإحرام يجهر بالتعوذ ثم يسمى ويقرأ .
ويفعل ذلك في كل صلاة ؟
فأجاب :

إذا فعل ذلك أحياناً للتعليم ونحوه فلا بأس بذلك ، كما كان عمر بن الخطاب يجهر بدعاية الاستفتاح مدة وكانت ابن عمر وأبو هريرة يجهران بالاستعاذه أحياناً . وأما المداومة على الجهر بذلك فبدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخلفائه الراشدين فإنهم لم يكونوا يجهرون بذلك دائماً ؛ بل لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه جهر بالاستعاذه ، والله أعلم .

(١٠٧) وسئل (٢٠٦/٢٢) .

عن السؤال في الجامع : هل هو حلال ؟ أم حرام ؟ أم مكروه ؟ وأن تركه أوجب من فعله ؟
فأجاب :

الحمد لله ، أصل السؤال حرم في المسجد وخارج المسجد إلا لضرورة ؛
فإن كان به ضرورة وسائل في المسجد ولم يؤذ أحداً بتخطييه رقاب الناس ،
ولا غير تخطييه ولم يكذب فيما يرويه ويذكر من حاله ولم يجهر جهراً يضر
الناس مثل أن يسأل و الخطيب يخطب أو وهم يسمعون علماءً يشغلهم به ،
و نحو ذلك جاز ، والله أعلم .

(١٠٨) وسائل (٢٣٢ / ٢٣٢) .

عن « النية » في الدخول في العبادات من الصلاة وغيرها هل تفتقر إلى نطق اللسان . مثل قول القائل : نويت أصوم ، نويت أصلح هل هو واجب أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . نية الطهارة من وضوء أو غسل أو تيمم ، والصلاحة والصيام والحج والزكاة والكافارات ، وغير ذلك من العبادات لا تفتقر إلى نطق اللسان باتفاق أئمة الإسلام ، بل النية محلها القلب دون اللسان باتفاقهم ، فلو لفظ بلسانه غلطًا بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى لا بما لفظ ، ولم يذكر أحد في ذلك خلافاً إلا أن بعض متأخرى أصحاب الشافعى - رحمه الله - خرج وجهاً في ذلك ، وغلطه فيه أئمة أصحابه . وكان سبب غلطه أن الشافعى قال : إن الصلاة لابد من النطق في أواها . وأراد الشافعى بذلك التكبير الواجب في أواها .

فظن هذا الغالط أن الشافعى أراد النطق بالنية فغلطه أصحاب الشافعى جمعهم . ولكن تنازع العلماء : هل يستحب التلفظ بالنية سراً أم لا ؟ هذا فيه قولان معروfan للفقهاء :

قال طائفة من أصحاب أى حنفية والشافعى وأحمد : يستحب التلفظ بها ، لكونه أوكد ؛ وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما : لا يستحب التلفظ بها ؛ لأن ذلك بدعة لم تقل عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولا عن أصحابه ، ولا أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحداً من أمته أن يتلفظ بالنية ، ولا علم ذلك أحداً من المسلمين ولو كان هذا مشهوراً مسروعاً لم يحمله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه ، مع أن الأمة مبتلة به كل يوم وليلة .

وهذا القول أصح الأقوال ؛ بل التلفظ بالنية نقص في العقل والدين ، أما في الدين فلأنه بدعة ، وأما في العقل فلأنه ينزله من يريد يأكل طعاماً فيقول : نويت بوضع يدي في هذا الإناء إن أريد آخذ منه لقمة فأضعها

فِي فَمِي فَأَمْضِغُهَا ثُمَّ أَبْلِعُهَا لِأَشْبَعِ ، مِثْلُ الْقَائِلِ الَّذِي يَقُولُ : نَوِيتُ أَصْلِي فِرِيْضَةَ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْمُفْرُوضَةِ عَلَى حَاضِرِ الْوَقْتِ ، أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ فِي جَمَاعَةِ أَدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهَذَا كُلُّهُ حَمْقٌ وَجَهْلٌ وَذَلِكَ أَنَّ النِّيَةَ بِلِيْغُ الْعِلْمِ ، فَمَتَى عِلْمُ الْعَبْدِ مَا يَفْعَلُهُ كَانَ قَدْ نَوَاهُ ضَرُورَةً ، فَلَا يَتَسَوَّرُ مَعَ وُجُودِ الْعِلْمِ بِالْعُقْلِ أَنْ يَفْعَلَ بِلَا نِيَةً ، وَلَا يَمْكُنُ مَعَ دُمُّ الْعِلْمِ أَنْ تَحْصُلَ نِيَةً .

وَقَدْ اتَّفَقَ الْأَئْمَةُ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالنِّيَةِ وَتَكْرِيرَهَا لَيْسَ بِمُشَرَّعٍ ، بَلْ مِنْ اعْتَادَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَؤْدِبَ تَأْدِيَّاً يَمْنَعُهُ عَنْ ذَلِكَ التَّعْبُدِ بِالْبَدْعِ ، وَإِذَا نَاسٌ بَرَفَعُ صَوْتَهُ ، لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ : « أَهْبَأَ النَّاسَ كُلَّكُمْ يَنْاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَجْهَرُنَّ بِعُضُوكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقِرَاءَةِ »^(١) فَكِيفَ حَالُ مَنْ يَشُوشُ عَلَى النَّاسِ بِكَلَامِهِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ؟ بَلْ يَقُولُ : نَوِيتُ أَصْلِي فِرِيْضَةَ كَذَا وَكَذَا فِي وَقْتِ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ يَشْرِعْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١٠٩) وَسْطَل (٢٥٧ / ٢٢ - ٢٥٨) .

عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ رَكْعَةً . فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ لِيَتَمَ صَلَاتُهُ فَجَاءَ آخَرَ فَصَلَى مَعَهُ . فَهَلْ يَجُوزُ الْاقْتِداءُ بِهَذَا الْمَأْمُومِ؟
فَأَجَابَ :

أَمَا الْأُولُى فِي صَلَاتِهِ قَوْلَانِ فِي مَذَهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ ، لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا جَائِزٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ قَدْ نَوَى إِلَمَامَةَ وَالْمُؤْتَمِمُ قَدْ نَوَى الْإِتَّهَامَ ؛ فَإِنَّ نَوْيَ الْمَأْمُومِ الْإِتَّهَامُ ، وَلَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ إِلَمَامَةً ، فَفِيهِ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : تَصْحُّ كَقُولُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَغَيْرِهِمَا وَهُوَ رَوْاْيَةُ أَحْمَدٍ .
وَالثَّانِي : لَا تَصْحُّ وَهُوَ الشَّهُورُ عَنْ أَحْمَدَ وَذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ كَانَ

(١) صَحِيحٌ : رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (١٣٣٢) وَابْنُ خَرِيمَةَ (١١٦٢) عَنْ أَنَّ سَعِيدَ الْخَدْرِيَّ مَرْفُوعًا : « أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مَنَاجِ رَبِّهِ فَلَا يُؤْذِيْنَ بِعُضُوكُمْ بَعْضًا وَلَا يَرْفَعُونَ بِعُضُوكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقِرَاءَةِ » أَوْ « فِي الصَّلَاةِ » . وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ .

مؤتماً في أول الصلاة وصار منفرداً بعد سلام الإمام فإذا أئتم به ذلك صار المنفرد إماماً كما صار النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إماماً بابن عباس ، بعد أن كان منفرداً ، وهذا يصح في النفل كما جاء في هذا الحديث ، كما هو منصوص عن أحمد وغيره من الأئمة ، وإن كان قد ذكر في مذهبه قول بأنه لا يجوز ، وأما في الفرض فنزاع مشهور ، وال الصحيح جواز ذلك في الفرض والنفل . فإن الإمام التزم بالإمامية أكثر مما كان يلزم في حال الانفراد ، فليس بمصير المنفرد إماماً محذوراً أصلاً ، بخلاف الأول ، والله أعلم .

(١١٠) وسئل (٤٤٣/٢٢) .

هل من يلحن في الفاتحة تصح صلاته أم لا ؟
فأجاب :

أما اللحن في الفاتحة الذي لا يحيل المعنى فتصح صلاة صاحبه ، إماماً أو منفرداً ، مثل أن يقول : ﴿ رب العالمين ﴾ و ﴿ ولا الصالين ﴾ و نحو ذلك . وأما ما فرئ به مثل : الحمد لله رب ، ورب ، ورب . ومثل : الحمد لله ، والحمد لله ، بضم اللام ، أو بكسر الدال . ومثل : عليهم ، وعليهم ، وعليهم . وأمثال ذلك ، فهذا لا يعد لحننا . وأما اللحن الذي يحيل المعنى .

إذا علم صاحبه معناه مثل أن يقول : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ وهو يعلم أن هذا ضمير المتكلم ، لا تصح صلاته ، وإن لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد أن هذا ضمير المخاطب ، ففيه نزاع ، والله أعلم .

(١١١) وسئل (٤٤٤/٢٢) .

عما إذا نصب المخوض في صلاته ؟
فأجاب :

إن كان عالماً بطلت صلاته ، لأنه متلاعب في صلاته ، وإن كان جاهلاً

لم تبطل على أحد الوجهين .

(١١٢) وسئل رحمة الله (٤٥٢/٢٢ - ٤٥٣) .

عن رفع اليدين بعد القيام من الجلسة بعد الركعتين الأولتين : هل هو مندوب إليه ؟ وهل فعله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو أحد من الصحابة ؟

فأجاب :

نعم هو مندوب إليه عند محققى العلماء العالمين بسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول طائفة من أصحابه ، وأصحاب الشافعى وغيرهم . وقد ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصحاح والسنن .

ففي البخارى ، وسنن أبي داود ، والتسمانى عن نافع : « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدِيهِ ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدِيهِ ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ رَفَعَ يَدِيهِ وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدِيهِ » .

ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ^(١) .
وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم « أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمُكْتَوَبَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدِيهِ حَذْوَ مَنْكِبِيهِ ، وَيَصْنَعُ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا قَضَى قِرَاءَتَهُ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ، وَيَصْنَعُهُ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْوَعِ ، وَلَا يَرْفَعَ يَدِيهِ فِي شَيْءٍ مِّنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدِيهِ كَذَلِكَ وَكَبَّرَ » ^(٢) . رواه أحمد وأبو داود ، وهذا لفظه ، وابن ماجه ،

(١) رواه البخارى (١٨٨/١) .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٧١٧) وأبو داود (٧٤٤) والترمذى (٣٤٢٣) مطولاً
وقال : « حسن صحيح ». وابن ماجه (٨٦٤) . وليس عند واحد منهم « وإذا
قام من الركعتين » وعندتهم « وإذا قام من السجدتين » وهو بمعنى =

والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح .

ومن أئمـة حميد الساعدي أنه ذكر صفة صلاة النبي صلـى الله عليه وعلـى آله وسلم وفيه : « إذا قام من السجدين كـبر ورفع يديه حتى يحـاذـى بهـما منكـيـهـ ، كــا صــنــعــ حــينــ اـفــتــحــ الصــلــاــةــ »^(١) رواه الإمام أـحمدـ ، وأـبـو دـاـودـ ، وابـنـ مـاجـهـ ، وـالـنـسـائـىـ ، وـالـتـرـمـذـىـ وـصـحـحـهـ .

فـهـذـهـ أـحـادـيـثـ صـحـيـحـةـ ثـابـتـةـ ، معـ ماـ فـيـ ذـلـكـ مـنـ آـثـارـ ، وـلـيـسـ لـهـ مـاـ يـصـلـحـ أـنـ يـكـونـ مـعـارـضـاـ مـقـاـوـمـاـ ، فـضـلـاـ عـنـ أـنـ يـكـونـ رـاجـحاـ . وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

(١١٣) وـسـئـلـ (٤٧٠ / ٢٢) .

عـمـنـ يـقـولـ : « اللـهـمـ صـلـىـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـ مـحـمـدـ حـتـىـ لـاـ يـقـىـ منـ صـلـاتـكـ شـىـءـ ، وـبـارـكـ عـلـىـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـ مـحـمـدـ حـتـىـ لـاـ يـقـىـ مـنـ بـرـكـاتـكـ شـىـءـ ، وـارـحـمـ مـحـمـداـ وـآـلـ مـحـمـدـ حـتـىـ لـاـ يـقـىـ مـنـ رـحـمـتـكـ شـىـءـ ، وـسـلـمـ عـلـىـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـ مـحـمـدـ حـتـىـ لـاـ يـقـىـ مـنـ سـلـامـكـ شـىـءـ » ؟
أـقـوـنـاـ مـأـجـورـينـ .

فـأـجـابـ :

الـحـمـدـ لـلـهـ . لـيـسـ هـذـاـ الدـعـاءـ مـأـثـورـاـ عـنـ أـحـدـ مـنـ السـلـفـ . وـقـوـلـ القـائـلـ :
حـتـىـ لـاـ يـقـىـ مـنـ صـلـاتـكـ شـىـءـ ، وـرـحـمـتـكـ شـىـءـ - إـنـ أـرـادـ بـهـ أـنـ يـنـفـدـ مـاـ
عـنـ اللـهـ مـنـ ذـلـكـ : فـهـذـاـ جـاهـلـ . فـإـنـ مـاـ عـنـ اللـهـ مـنـ الـخـيـرـ لـاـ نـفـادـ لـهـ ،
وـإـنـ أـرـادـ أـنـ بـدـعـائـهـ مـعـطـيـهـ جـمـيعـهـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـعـطـاهـ : فـهـذـاـ أـيـضاـ جـهـلـ ،
فـإـنـ دـعـاءـهـ لـيـسـ هـوـ السـبـبـ المـمـكـنـ مـنـ ذـلـكـ .

= الرـكـعـتـيـنـ كــاـ قــالـ التـرـمـذـىـ . وـالـحـدـيـثـ أـصـلـهـ عـنـ مـسـلـمـ (٧٧١) بـقـصـةـ دـعـاءـ
الـاسـفـتـاحـ حـسـبـ .

- (١) صـحـيـحـ : رـواـهـ أـبـوـ دـاـودـ (٧٣٠) وـالـتـرـمـذـىـ (٣٠٤) وـقـالـ : « حـسـنـ صـحـيـحـ »
وـقـالـ مـعـنـيـ قـوـلـهـ : « وـرـفـعـ يـدـيهـ إـذـاـ قـامـ مـنـ السـجـدـتـيـنـ » يـعـنـيـ قـامـ مـنـ الرـكـعـتـيـنـ ، وـقـدـ أـشـرـتـ
لـقـوـلـهـ هـذـاـ قـبـلـ . وـابـنـ مـاجـهـ (٨٦٢) وـالـحـدـيـثـ أـصـلـهـ عـنـ الـبـخـارـىـ (٨٢٨ - فـتحـ) .

(١١٤) وسُئل (٥٢٠ - ٥١٩) .

هل دعاء الإمام والمأمور عقب صلاة الفرض جائز ، أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما دعاء الإمام والمأمورين جمِيعاً عقب الصلاة فهو بدعة ،
لم يكن على عهد النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل إنما كان دعاؤه
في صلب الصلاة ، فإن المصلِّي ينادي ربه ، فإذا دعا حال مناجاته له كان
مناسباً وأما الدعاء بعد انتصافه من مناجاته وخطابه فغير مناسب ، وإنما
المسنون عقب الصلاة هو الذكر المأثور عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وسلم من التهليل ، والتحميد والتكبير ، كما كان النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
آله وسلم يقول عقب الصلاة : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ
الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لَمَّا أَعْطَيْتَ ،
وَلَا مَعْطِيَ لَمَّا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدْ مِنْكَ الْجَدُّ »^(١) .

وقد ثبت في الصحيح أنه قال : « من سَبَّحَ دِبْرَ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ،
وَحَمَدَ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، وَكَبَّرَ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، فَذَلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعَوْنَ ، وَقَالَ
نَّمَاءً : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ : حَطَّتْ خَطَايَاهُ »^(٢) - أو كما قال - فهذا ونحوه هو
المسنون عقب الصلاة ، والله أعلم .

(١١٥) وسُئل (٦١٣/٢٢) .

عما إذا أحدث المصلِّي قبل السلام ؟

فأجاب :

إذا أحدث المصلِّي قبل السلام بطلت ، مكتوبةً كانت أو غير مكتوبة .

(١) رواه البخاري (١/٢١٤) ومسلم (٥٩٣) .

(٢) رواه مسلم (٥٩٧) .

(١١٦) وسْلَل (٦١٤/٢٢) .

عن رجل ضحك في الصلاة ، فهل تبطل صلاته أم لا ؟

فأجاب :

أما التبسم فلا يبطل الصلاة ، وأما إذا قهقه في الصلاة فإنها تبطل ، ولا ينتقض وضوؤه عند الجمهور كالك الشافعى وأحمد ، لكن يستحب له أن يتوضأ في أقوى الوجهين ، لكونه أذنب ذنباً ، وللخروج من الخلاف .
فإن مذهب أئى حنيفة ينتقض وضوؤه . والله أعلم .

(١١٧) وسْلَل (٦٢٦/٢٢) .

عن المروور بين يدى المأمور : هل هو في النهى كغيره مثل الإمام والمنفرد

أم لا ؟

فأجاب :

النهى عنه إنما هو بين يدى الإمام والمنفرد ، واستدلوا بحديث ابن عباس - رضى الله عنهم - والله أعلم .



[باب سجود السهو]

(١١٨) وسئل رحمه الله (٥٢/٢٣) .

عن صلٰى بجماعٰة رباعيٰة فسها عن التشهيد ، وقام فسبح بعضهم فلم يقعد وكمل صلاتٰه وسجد وسلّم ، فقال جماعة : كان ينبغي إقعاده ، وقال آخرون : لو قعد بطلت صلاتٰه ، فأيهما على الصواب ؟
فأجاب :

أما الإمام الذي فاته التشهيد الأول حتى قام فسبح به فلم يرجع وسجد للسهو قبل السلام ، فقد أحسن فيما فعل ، هكذا صَحَّ عن النبي صلٰى الله عليه وعلى آله وسلم ومن قال : كان ينبغي له أن يقعد أخطئاً ؛ بل الذي فعله هو الأحسن . ومن قال : لو رجع بطلت صلاتٰه ، فهذا فيه قولان للعلماء :

أحدُهما : لو رجع بطلت صلاتٰه . وهو مذهب الشافعى وأحمد في روایة .

والثانى : إذا رجع قبل القراءة لم تبطل صلاتٰه . وهي الرواية المشهورة عن أحمد ، والله أعلم .

(١١٩) وسئل رحمه الله : (٥٣/٢٣) .

عن إمام قام إلى خامسة . فسبح به فلم يلتفت لقوفهم . وظن أنه لم يسه فهل يقومون معه أم لا ؟
فأجاب :

إن قاموا معه جاهلين لم تبطل صلاتٰهم ، لكن مع العلم لا ينبغي لهم أن يتبعوه ، بل يتظرونه حتى يسلم بهم ، أو يسلموه قبله ، والانتظار أحسن ، والله أعلم .

[باب صلاة التطوع]

(١٢٠) سُئل شيخ الإسلام . (٥٤/٢٣) .

أيما طلب القرآن أو العلم أفضل ؟

فأجاب :

أما العلم الذي يجب على الإنسان عيناً كعلم ما أمر الله ، وما نهى الله عنه فهو مقدم على حفظ ما لا يجب من القرآن ؛ فإن طلب العلم الأول واجب وطلب الثاني مستحب والواجب مقدم على المستحب .

وأما طلب حفظ القرآن : فهو مقدم على كثير مما تسميه الناس علمًا وهو إما باطل ، أو قليل النفع . وهو أيضاً مقدم في التعلم في حق من يريد أن يتعلم علم الدين من الأصول والفراء ، فإن المشروع في حق مثل هذا في هذه الأوقات أن يبدأ حفظ القرآن ، فإنه أصل علوم الدين ، بخلاف ما يفعله كثير من أهل البدع من الأعاجم وغيرهم . حيث يشتغل أحدهم بشيء من فضول العلم ، من الكلام أو الجدال ، والخلاف ؛ أو الفروع النادرة ، والتقليد الذي لا يحتاج إليه أو غرائب الحديث التي لا ثبت ، ولا يتفق بها ، وكثير من الرياضيات التي لا تقوم عليها حجة ، ويترك حفظ القرآن الذي هو أهم من ذلك كله ؛ فلا بد في مثل [هذه] المسألة . من التفصيل .

والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه ، والعمل به ، فإن لم تكن هذه همة حافظه لم يكن من أهل العلم ، والدين ، والله سبحانه أعلم .

(١٢١) وسئل (١٢٦/٢٣) .

هل سنة العصر مستحبة ؟

فأجاب :

لم يكن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلى قبل العصر شيئاً وإنما كان يصلى قبل الظهر : إما ركعتين ، وإما أربعاً ، وبعدها ، وكان يصلى بعد المغرب ركعتين ، وبعد العشاء ركعتين ، وقبل الفجر ركعتين .

وأما قبل العصر ، وقبل المغرب ، وقبل العشاء ، فلم يكن يصلى ؛ لكن ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « بين كل أذانين صلاة ، ثم قال في الثالثة : لمن شاء »^(١) كراهة أن يتخذها الناس سنة فمن شاء أن يصلى تطوعاً قبل العصر ، فهو حسن ، لكن لا يتخذ ذلك سنة ، والله أعلم .

(١٢٢) وسئل رحمة الله (١٢٧/٢٣) .

هل تقضى السنن . الرواتب ؟

فأجاب :

أما إذا فاتت السنة الرابعة ، مثل سنة الظهر . فهل تقضى بعد العصر ؟ على قولين هما روایتان عن أحمد .

أحدهما : لا تقضى ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك .

والثاني : تقضى ، وهو قول الشافعى ، وهو أقوى ، والله أعلم .

(١٢٣) وسئل رحمة الله (١٢٧/٢٣) .

عن من لا يواطئ على السنن الرواتب ؟

فأجاب :

من أصر على تركها ، دل ذلك على قلة دينه ، ورددت شهادته في مذهب أحمد ، والشافعى وغيرهما .

(١٢٤) وسئل رحمة الله (١٢٨/٢٣) .

عن صلاة المسافر . هل لها سنة ؟ فإن الله جعل الرباعية ركعتين رحمة منه على عباده ، فما حجة من يدّعى السنة ؟ وقد أنكر عمر على من سبع

(١) رواه البخاري (١٦١/١) ومسلم (٨٣٨) .

بعد الفريضة . فهل في بعض المذاهب تأكيد السنة في السفر كأبي حنيفة ؟
وهل نقل هذا عن أبي حنيفة ، أم لا ؟ .
فأجاب :

أما الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه كان يصلى
في السفر من التطوع فهو ركعتا الفجر ، حتى أنه لما نام عنها هو وأصحابه
منصرفة من خير قضاها مع الفريضة هو وأصحابه ، وكذلك قيام الليل ،
والوتر ، فإنه قد ثبت عنه في الصحيح : « أنه كان يصلى على راحته ، قبل
أى وجه توجهت به ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة »^(١) .

وأما الصلاة قبل الظهر وبعدها ، فلم ينقل عنه أنه فعل ذلك في السفر
ولم يصل معها شيئاً ، وكذلك كان يصلى بمنى ركعتين ، ولم ينقل
عنه أحد أنه صلى معها شيئاً ، وابن عمر كان أعلم الناس بالسنة ، وأتبعهم
لها ، وأما العلماء فقد تنازعوا في استحباب ذلك ، والله أعلم .

(١٢٥) وسئل (١٢٩/٢٣) .
عن الصلاة بعد أذان المغرب ، وقبل الصلاة ؟
فأجاب :

كان بلال كما أمره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يفصل بين أذانه
وإقامته ، حتى يتسع لرکعتين ، فكان من الصحابة من يصلى بين الأذانين
ركعتين والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يراهم ويقرهم ، وقال : « بين
كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال
في الثالثة : ملن شاء »^(٢) . مخافة أن تتحذى سنة :

فإذا كان المؤذن يفرق بين الأذانين مقدار ذلك ، فهذه الصلاة حسنة.

(١) رواه البخاري (٥٦/٢) ومسلم (٧٠٠) عن ابن عمر .

(٢) متفق عليه وتقدم في فوای رقم (١٢٠) .

وأما إن كان يصل الأذان بالإقامة ، فالاشتغال بإجابة المؤذن هو السنة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول »^(١).

ولainي لآحد أن يدع إجابة المؤذن ، ويصل هاتين الركعتين ؛ فإن السنة لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول ، ثم يصل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويقول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة »^(٢) إلى آخره - ثم يدعوا بعد ذلك .

(١٢٦) وسئل (١٧٧/٢٣) .

عن دعاء الاستخاراة ، هل يدعوه في الصلاة ؟ أم بعد السلام ؟

فأجاب :

يجوز الدعاء في صلاة الاستخاراة وغيرها : قبل السلام وبعده ، والدعاء قبل السلام أفضل ؛ فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أكثر دعائه كان قبل السلام ، والمصلى قبل السلام لم ينصرف ، فهذا أحسن ، والله تعالى أعلم .

(١٢٧) وسئل رحمه الله (٢٢٠/٢٣) .

عن تحية المسجد « هل تفعل » في أوقات النهار ؟ أم لا ؟

فأجاب :

قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين »^(٣) فإذا دخل وقت نهار فهل يصلى ؟ على قولين

(١) رواه مسلم (٣٨٤) عن ابن عمرو ، وأصله متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدرى ، بصدر الحديث .

(٢) رواه البخارى (١٥٩/١) عن جابر .

(٣) رواه البخارى (١٢١/١) ومسلم (٧١٤) .

للعلماء . لكن أظهرهما أنه يصلى ؛ فإن نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر قد خص من صور كثيرة . وخص من نظيره ، وهو وقت الخطبة بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا يجلس حتى يصلى ركعتين »^(١) فإذا أمر بالتحية وقت الخطبة ففي هذه الأوقات أولى ، والله أعلم .

(١٢٨) وسائل (٢٣/٢٥٤) .

عن رجل حار للمسجد ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويحتاج بدكانه ؟
فأجاب :

الحمد لله . يؤمر بالصلاحة مع المسلمين ، فإن كان لا يصلى فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وإذا ظهر منه الإهمال للصلاة لم يقبل قوله : إذا فرغت صلیت ، بل من ظهر كذبه لم يقبل قوله ، ويلزم بما أمر الله به رسوله .

(١٢٩) وسائل (٢٣/٢٥٤) .

عن رجلين تنازعا في « صلاة الفذ » فقال أحدهما : قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بخمسة عشرين »^(٢) وقال الآخر : « متى كانت الجماعة في غير مسجد فهي كصلاة الفذ » ؟
فأجاب :

ليست الجماعة كصلاة الفذ ؛ بل الجماعة أفضل ولو كانت في غير المسجد ؛ لكن تنازع العلماء فيما صلى جماعة في بيته ، هل يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد ؟ أم لابد من حضور الجماعة في المسجد ؟ والذى ينبغي له أن لا يترك حضور الجماعة في المسجد إلا لعذر كما دلت على ذلك السنن والآثار ، والله أعلم .

(١) رواه البخاري (١٥/٢) ومسلم (٨٧٥) عن جابر مرفوعاً : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصلّ ركعتين » . وللفظ لمسلم .

(٢) رواه البخاري (١٦٦/١) ومسلم (٦٤٩) عن أبي هريرة .

(١٣٠) وسْلُل شِيْخ الإِسْلَام (٢٦٤/٢٣) .

عن من يجده الصلاة قد أقيمت . فأيماً أفضل ، صلاة الفريضة ؟ أو يأتي بالسنة ؟ ويلحق الإمام ولو في التشهد ؟ وهل ركعتا الفجر سنة للصبح أم لا ؟

فأجاب:

قد صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة »^(١) وفي رواية « فلا صلاة إلا التي أقيمت »^(٢) فإذا أقيمت الصلاة فلا يشتعل بتحية المسجد ولا بسنة الفجر ، وقد اتفق العلماء على أنه لا يشتعل عنها بتحية المسجد .

ولكن تنازعوا في سنة الفجر ، والصواب أنه إذا سمع الإقامة فلا يصلى السنة لا في بيته ولا في غير بيته . بل يقضيها إن شاء بعد الفرض . والسنة أن يصلى بعد طلوع الفجر ركعتين سنة ، والفربيضة ركعتان ، وليس بين طلوع الفجر والفربيضة سنة إلا ركعتان ، والفربيضة تسمى صلاة الفجر وصلاة الغداة ، وكذلك السنة تسمى سنة الفجر وسنة الصبح ورکعتی الفجر ، ونحو ذلك ، والله أعلم .

(١٣١) وسْلُل (٢٣٩/٢٣) .

عن المصافحة عقب الصلاة : هل هي سنة أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . المصافحة عقب الصلاة ليست مسنونة . بل هي بدعة ، والله أعلم .

(١) رواه مسلم (٧١٠) .

(٢) صحيح بما قبله : رواه أحمد (٣٥٢/٢) وفي سنه ابن هبيرة ، وأبو تميم الزهرى « مجهول » . كما قال الشيخ المحدث الألبانى فى « الإرواء » (٢٦٧/٢) .

(١٣٢) وسئل (٢٣/٣٨٩) .

عنمن يصلى الفرض خلف من يصلى نفلاً ؟
فأجاب :

يجوز ذلك في أظهر قولى العلماء . وهو مذهب الشافعى وأحمد فى إحدى
الروایتين عنه .

(١٣٣) وسئل رحمة الله (٢٣/٣٩١) .

عنمن وجد جماعة يصلون الظهر . فأراد أن يقضى معهم الصبح فلما
قام الإمام للركعة الثالثة فارقه بالسلام ، فهل تصح هذه الصلاة ؟ وعلى أي
مذهب تصح ؟
فأجاب :

هذه الصلاة لا تصح في مذهب أبي حنيفة . ومالك وأحمد في إحدى الروایتين
عنه ، وتصح في مذهب الشافعى ، وأحمد في الروایة الأخرى ، والله أعلم .

(١٣٤) وسئل رحمة الله (٢٣/٤٠٣) .

عن التبليغ خلف الإمام : هل هو مستحب أو بدعة ؟
فأجاب :

أما التبليغ خلف الإمام لغير حاجة فهو بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة ،
وإنما يجهر بالتكبير الإمام ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم
وخلفاؤه يفعلون ، ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم على آله
 وسلم ، لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته ،
 فكان أبو بكر - رضي الله عنه - يسمع بالتكبير ، وقد اختلف العلماء :
 هل تبطل صلاة المبلغ ؟ على قولين في مذهب مالك ، وأحمد ، وغيرهما .

(١٣٥) وسئل (٢٣/٤٠٩ : ٤١٠) .

عن الحوانيت المجاورة للجامع من أرباب الأسواق ، إذا اتصلت بهم
الصفوف فهل تجوز صلاة الجمعة في حواناتهم ؟

فأجاب :

أما صلاة الجمعة وغيرها فعل الناس أن يسدوا الأول فال الأول ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « ألا تصفون كلاماً تصف الملائكة عند ربه ؟ قالوا : وكيف تصف الملائكة عند ربه ؟ قال : يسدون الأول فال الأول ويتراسون في الصف »^(١). فليس لأحد أن يسد الصفوف المؤخرة مع خلو المقدمة ، ولا يصف في الطرقات والحوانيت مع خلو المسجد ، ومن فعل ذلك استحق التأديب ، ولمن جاء بعده تحطيمه ويدخل لتكميل الصفوف المقدمة فإن هذا لا حرمة له ، كما أنه ليس لأحد أن يقدم ما يفرش له في المسجد ويتأخر هو ، وما فرش له لم يكن له حرمة ، بل يُزال ويصل إلى مكانه على الصحيح ، بل إذا امتلأ المسجد بالصفوف صفووا خارج المسجد ، فإذا اتصلت الصفوف حيثند في الطرقات والأسوق صحت صلاتهم .

وأما إذا صفووا وبينهم وبين الصف الآخر طريق يمشي الناس فيه لم تصح صلاتهم في أظهر قول العلماء .

وكذلك إذا كان بينهم وبين الصفوف حاجز بحيث لا يرون الصفوف ولكن يسمعون التكبير من غير حاجة ؛ فإنه لا تصح صلاتهم في أظهر قول العلماء .

وكذلك من صلى في حانوته والطريق خال لم تصح صلاته ، وليس له أن يقعد في الحانوت ويتضرر اتصال الصفوف به ؛ بل عليه أن يذهب إلى المسجد فيسد الأول فال الأول ، والله أعلم .

* * *

(١) لم يروه البخاري ، بل رواه مسلم (٤٣٠) عن جابر بن سمرة .

[باب صلاة أهل الأعذار]

(١٣٦) وسئل شيخ الإسلام (٢٤/٦ و ٧) .

هل تجوز صلاة المرأة قاعدة مع قدرتها على القيام ؟

فأجاب :

وأما صلاة الفرض قاعدةً مع القدرة على القيام فلا تصح ، لا من رجل ولا من امرأة ؛ بل قد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « صل قائماً ؛ فإن لم تستطع فقاعداً ؛ فإن لم تستطع فعلى جنبك » ^(١) .

ولكن يجوز التطوع جالساً ، ويجوز التطوع على الراحلة في السفر قبل أى جهة توجهت ب أصحابها ؛ فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يصل على دابته قبل أى جهة توجهت به ويوتر عليها ، غير أنه لا يصل عليها المكتوبة ^(٢) .

ويجوز للمريض إذا شق عليه القيام أن يصل قاعداً ، فإن لم يستطع صل على جنبه وكذلك إذا كان رجل لا يمكنه النزول إلى الأرض يصل على راحلته . والخائف من عدوه إذا نزل يصل على راحلته .. والله أعلم .

(١٣٧) وسئل شيخ الإسلام (٢٤/٧ - ٩) .

هل القصر في السفر سنة أو عزيمة ؟ وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعى عن إبراهيم بن محمد ، عن طلحة بن عمرو ، عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت : كل ذلك قد فعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

(١) رواه البخارى (٦٠/٢) وفيه « فعل جنب » عن عمران بن حصين .

(٢) رواه البخارى (٥٦/٢) ومسلم (٧٠٠) عن ابن عمر .

قصر الصلاة وأتم ؟
فأجاب :

أما القصر في السفر فهو سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وسنة خلفائه الراشدين ؟ فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يصل في السفر قط إلا ركعتين ، وكذلك أبو بكر وعمر ، وكذلك عثمان في السنة الأولى من خلافته ، لكنه في السنة الثانية أتتها بمنى لأعذار مذكورة في غير هذا الموضع .

وأما الحديث المذكور فلا ريب أنه خطأ على عائشة ، وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القدري ، وهو طلحة بن عمرو المكي ضعيفان ، باتفاق أهل الحديث ، لا يحتاج بوحد منها فيما هو دون هذا . وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقررت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر »^(١) وقيل لعروة : فلم أتت عائشة الصلاة ؟ قال : تأولت كما تأولت عثمان . فهذه عائشة تخبر بأن صلاة السفر ركعتان وابن أختها عروة أعلم الناس بها يذكر أنها أتت بالتأويل ، لم يكن عندها بذلك سنة ، وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : « صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم » .

وأيضاً فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين ، ولم ينقل عنه أحد أنه صل أربعاً قط ، ولكن الثابت عنه أنه صام في السفر وأفطر ، وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر ، وأما القصر فكل الصحابة كانوا يقصرون ، منهم أهل مكة ، وغير أهل مكة بمنى وعرفة وغيرهما ، وقد تنازع العلماء في التربيع : هل هو حرم ؟ أو مكروه ؟ أو ترك للأولى أو مستحب ؟ أو هما سواء على خمسة أقوال :

(١) رواه البخاري (٥٥٢) ومسلم (٦٨٥) .

أحداها : قول من يقول : إن الإيمام أفضل ، كقول الشافعى .

الثانى : قول من يسوى بينهما ، كبعض أصحاب مالك .

الثالث : قول من يقول : القصر أفضل ، كقول الشافعى الصحيح واحدى الروايتين عن أحمد .

الرابع : قول من يقول : الإيمام مكره ، كقول مالك في إحدى الروايتين وأحمد في الرواية الأخرى .

الخامس : قول من يقول : إن القصر واجب ، كقول أبي حنيفة ، ومالك في رواية . وأظهر الأقوال قول من يقول : إنه سنة ، وإن الإيمام مكره ، وهذا لا تجب نية القصر عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في أحد القولين عنه في مذهبة .

(١٣٨) وسئل (١٠٢٤) : ١٣ .

هل لمسافة القصر قدر محدود عن الشارع صلى الله عليه وعلى آله وسلم ؟

فأجاب :

السنة أن يقصر المسافر الصلاة ، فيصلى الرابعة ركعتين ، هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في جميع أسفاره ، هو وأصحابه ، ولم يصل في السفر أربعاً قط . وما روى عنه أنه صلى في السفر أربعاً ، في حياته فهو حديث باطل عند أئمة الحديث ، وقد تنازع العلماء في المسافر إذا صلى أربعاً . فقيل : لا يجوز ذلك كما لا يجوز أن يصل الفجر والجمعة والعيد أربعاً ، وقيل : يجوز ، ولكن القصر أفضل عند عامتهم - ليس فيه إلا خلاف شاذ ، ولا يفتقر القصر إلى نية ؛ بل لو دخل في الصلاة وهو ينوي أن يصل أربعاً - اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقد كان صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما حج بال المسلمين حجة الوداع يصلى بهم ركعتين ركعتين إلى أن رجع ، وجمع بين الصالاتين بعرفة ومذدلفة والمسلمون خلفه ، ويصلى بصلاته أهل مكة وغيرهم جمعاً . وقصراً . ولم يأمر أحداً

أن ينوى لا جمعاً ولا قصراً ، وأقام بمنى يوم العيد ، وإمام منى يصلى بال المسلمين ركعتين ركعتين وال المسلمين خلفه يصلى بصلاته أهل مكة وغيرهم ، وكذلك أبو بكر وعمر بعده . ولم يأمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا أبو بكر ولا عمر أحداً من أهل مكة أن يصلى أربعاً ، لا بمنى ولا بغيرها ، فلهذا كان أصح قول العلماء أن أهل مكة يجتمعون بعرفة ومزدلفة . ويقتصرن بها وبمنى . وهذا قول عامة فقهاء الحجاز ، كذلك ، وابن عبيدة ، وهو قول إسحاق بن راهويه و اختيار طائفة من أصحاب الشافعى ، وأحمد ، كأئمى الخطاب فى عباداته .

وقد قيل : يجتمعون ولا يقتصرن ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو المنصوص عن أحمد ، وقيل : لا يقتصرن ، ولا يجتمعون كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعى وأحمد ، وهو أضعف الأقوال .

والصواب المقطوع به أن أهل مكة يقتصرن ويجتمعون هناك ، كما كانوا يفعلون هناك مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وخلفائه ، ولم ينقل عن أحد من المسلمين ، أنه قال لهم هناك : أتُوا صلاتكم ، فإنما قوم سفر ؛ ولكن نقل أنه قال ذلك في غزوة الفتح لما صلى بهم داخل مكة^(١) ، وكذلك كان عمر يأمر أهل مكة بالإتمام إذا صلى بهم في البلد وأما بمنى فلم يكن يأمرهم بذلك .

وقد تنازع العلماء في قصر أهل مكة خلفه فقيل : كان ذلك لأجل

(١) ضعيف : رواه أبو داود (١٢٢٩) والترمذى (٥٤٥) وقال : « حسن صحيح » ولكن في إسناده على بن زيد بن جدعان قال في « التقريب » : « ضعيف » ولكن صح موقوفاً رواه مالك في « الموطأ » (٢١) عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن عمر قوله ، وهذا إسناد صحيح على شرطهما .

النسك فلا يقصر المسافر سفراً قصيراً هناك . وقيل : بل كان ذلك لأجل السفر ، وكلا القولين قاله بعض أصحاب أحمد . والقول الثاني هو الصواب ؛ وهو أنهم قصرروا لأجل سفرهم ، وهذا لم يكونوا يقصرون بمكة ، وكانوا محремين ، والقصر معلق بالسفر وجوداً وعدماً ، فلا يصل ركعتين إلا مسافر ، وكل مسافر يصل ركعتين ، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « صلاة المسافر ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة النحر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير نقص » أى غير قصر . على لسان نبيكم صلى الله عليه وعلى آله وسلم ؛ وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ، ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر »^(١) .

وقد تنازع العلماء : هل يختص بسفر دون سفر ؟ أم يجوز في كل سفر ؟ وأظهر القولين أنه يجوز في كل سفر قصيراً كان أو طويلاً ، كما قصر أهل مكة خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعرفة ومنى ، وبين مكة وعرفة ، نحو بريد : أربع فراسخ .

وأيضاً فليس الكتاب والسنة يخصان بسفر دون سفر لا بقصر ولا بفطر . ولا تيمم ولم يحد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . مسافة القصر بحد ، لا زمانى ، ولا مكاني ، والأقوال المذكورة في ذلك متعارضة ، ليس على شيء منها حجة . وهي متناقضة ، ولا يمكن أن يحد ذلك بحد صحيح .

فإن الأرض لا تذرع بذرع مضبوط في عامه الأسفار ، وحركة المسافر تختلف ، والواجب أن يطلق ما أطلقه صاحب الشرع صلى الله عليه وعلى

(١) متفق عليه وتقدم في فتوى رقم (١٣٦) .

آل و سلم ويقيد ما قيده ، فيقصر المسافر الصلاة في كل سفر ، وكذلك جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من القصر والصلاحة على الراحلة والمسح على الخفين . ومن قسم الأسفار إلى قصير وطويل وخص بعض الأحكام بهذا وبعضها بهذا ، وجعلها متعلقة بالسفر الطويل ، فليس معه حجة يجب الرجوع إليها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٣٩) وسئل (٢٧/٢٤ : ٢٨) .

عن الجمع ، وما كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يفعله ؟
فأجاب :

وأما الجمع فإنما كان يجمع بعض الأوقات إذا جد به السير ، وكان له عذر شرعى ، كما جمع بعرفة ومزدلفة ، وكان يجمع في غزوة تبوك أحياناً ، كان إذا ارتحل قبل الزوال آخر الظهر إلى العصر ، ثم صلاهما جمياً ، وهذا ثابت في الصحيح ^(١) .

وأما إذا ارتحل بعد الزوال فقد روى أنه كان صلى الظهر والعصر جمياً ، كما جمع بينهما بعرفة . وهذا معروف في السنن ^(٢) ، وهذا إذا كان لا ينزل إلى وقت المغرب ، كما كان بعرفة لا يفيف حتى تغرب الشمس ، وأما إذا كان ينزل وقت العصر فإنه يصلبها في وقتها ، فليس القصر ، كالجمع ، بل القصر سنة راتبة ، وأما الجمع فإنه رخصة عارضة ، ومن سوى من العامة بين الجمع والقصر فهو جاحد بسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وبأقوال علماء المسلمين ؟ فإن سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرق بينهما ، والعلماء اتفقوا على أن أحدهما سنة وختلفوا في وجوبه ، وتنازعوا

(١) رواه البخارى (٥٨/٢) ومسلم (٧٠٤) وزادا : « فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٥/٢٤١ - ٢٤٢) وأبو داود (١٢٢٠) والترمذى (٥٥٣) وقال في آخر الباب : حسن صحيح .

فِي جَوَازِ الْآخِرِ ؟ فَأَيُّنِّ هَذَا مِنْ هَذَا ؟

وأوسع المذاهب في الجمع بين الصالحين مذهب الإمام أحمد؛ فإنه نص على أنه يجوز الجمع للحرج والشغل بحديث روى في ذلك: قال القاضي أبو يعلى وغيره من أصحابنا: يعني إذا كان هناك شغل يبيح له ترك الجمعة والجماعة جاز له الجمع، ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من أصحاب الشافعى الجمع للمرض، ويجوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والعشاء، وفي صلاته النهار نزاع بينهم ويجوز في ظاهر مذهب أحمد ومالك الجمع للوحل، والريح الشديدة الباردة، ونحو ذلك، ويجوز للمرضى أن تجمع إذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة. نص عليه أحمد، وتنازع العلماء في الجمع والقصر: هل يفتقر إلى نية؟ فقال جمهورهم: لا يفتقر إلى نية، وهذا مذهب مالك وأئمـة حنفـة، وأحد القولين في مذهب أحمد وعليه تدل نصوصه وأصوله.

وقال الشافعى وطائفة من أصحاب أحمد: إنه يفتقر إلى نية، وقول الجمهور هو الذى تدل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما قد بسطت هذه المسألة في موضعها. والله أعلم.



[باب صلاة الجمعة]

(١٤٠) وسئل (١٨٧/٢٤) .

عن قوم مقيمين بقرية وهم دون أربعين ، ماذا يجب عليهم ؟ أجمعـة ؟ أم ظهـر ؟
فأجاب :

أما إذا كان في القرية أقل من أربعين رجلاً . فإنـهم يصلـون ظهـراً عندـ أكثرـ العـلـمـاءـ . كالـشـافـعـيـ وأـحـمـدـ فـيـ الـمـسـهـورـ عـنـهـ ، وـكـذـلـكـ أـبـوـ حـنـيفـةـ ، لـكـنـ الشـافـعـيـ وأـحـمـدـ وـأـكـثـرـ العـلـمـاءـ يـقـولـونـ : إـذـاـ كـانـواـ أـرـبـعـينـ صـلـواـ جـمـعـةـ .

وفي هامش مجموع الفتاوى (١٨٧/٢٤) ما نصـهـ :

«ـ هـذـاـ نـقـلـ شـيـخـ إـلـسـلـامـ عـنـ هـؤـلـاءـ الـأـئـمـةـ . كـاـ هـىـ عـادـتـهـ فـيـ بـعـضـ أـجـوبـتـهـ بـدـوـنـ تـرـجـيـحـ وـأـمـاـ اـخـتـيـارـهـ الـمـعـرـوـفـ عـنـهـ فـهـوـ اـنـعـقـادـ الـجـمـعـةـ بـثـلـاثـةـ : وـاحـدـ يـخـطـبـ وـاثـنـانـ يـسـتـمـعـانـ »ـ .

(١٤١) وسئل (٢٠٤/٢٤ : ٢٠٥) .

عن الصلاة يوم الجمعة بالسجدة : هل تجب المداومة عليها أم لا ؟

فأجاب :

الحمد للـهـ . لـيـسـ قـرـاءـةـ (ـ الـمـتـنـزـيلـ)ـ الـتـىـ فـيـهـ السـجـدـةـ وـلـاـ غـيرـهـ مـنـ ذـوـاتـ السـجـودـ وـاجـبـةـ فـيـ فـجـرـ الـجـمـعـةـ بـاتـفـاقـ الـأـئـمـةـ ، وـمـنـ اـعـتـقـدـ ذـلـكـ وـاجـبـاـ أـوـ ذـمـ منـ تـرـكـ ذـلـكـ فـهـوـ ضـالـ مـخـطـىـءـ ، يـجـبـ أـنـ يـتـوبـ مـنـ ذـلـكـ بـاتـفـاقـ الـأـئـمـةـ ، وـإـنـماـ تـنـازـعـ الـعـلـمـاءـ فـيـ اـسـتـحـبـابـ ذـلـكـ وـكـرـاهـيـتـهـ . فـعـنـدـ مـالـكـ يـكـرـهـ أـنـ يـقـرـأـ بـالـسـجـدـةـ فـيـ الـجـهـرـ ، وـالـصـحـيـحـ أـنـهـ لـاـ يـكـرـهـ ، كـفـوـلـ أـنـيـ حـنـيفـ وـالـشـافـعـيـ وأـحـمـدـ ؛ لـأـنـهـ قـدـ ثـبـتـ فـيـ الـصـحـيـحـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـسـلـمـ أـنـهـ سـجـدـ فـيـ الـعـشـاءـ بـ﴿ـ إـذـاـ السـمـاءـ اـنـشـقـتـ ﴾ـ^(١)

(١) رواه البخاري (٥١/٢) ومسلم (٥٧٨) .

و ثبت عنه في الصحيحين « أنه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ﴿الْمَتْنَزِيل﴾ و ﴿هَلْ أَقِي﴾^(١) و عند مالك يكره أن يقصد سورة بعنها . وأما الشافعى وأحمد فيستحبون ما جاءت به السنة ، مثل الجمعة والمنافقين في الجمعة ، والذاريات واقتربت في العيد ، و آلمـ تنزيل وهل أقي في فجر الجمعة ، لكن هنا مسألتان نافعتان :

(إحداها) : أنه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق لأئمة ، فليس الاستحباب لأجل السجدة بل للسورتين ، والسجدة جاءت اتفاقاً ؟ فإن هاتين السورتين فيما ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبعث .

(الثانية) : أنه لا ينبغي المداومة عليها ، بحيث يتوهם الجهل أنها واجبة ، لأن تاركها مسيء ، بل ينبغي تركها أحياناً لعدم وجوبها ، والله أعلم .

(١٤٢) و سُلْ (٢٠٦ / ٢٤) .

عن قرأ « سورة السجدة » يوم الجمعة : هل المطلوب السجدة في جزء بعض السورة والسجدة في غيرها ؟ أم المطلوب السورة ؟
فأجاب :

الحمد لله . بل المقصود قراءة السورتين : ﴿الْمَتْنَزِيل﴾ و ﴿هَلْ أَقِي﴾ على الإنسان^(٢) لما فيهما من ذكر خلق آدم ، وقيام الساعة وما يتبع ذلك ؛ فإنه كان يوم الجمعة ، وليس المقصود السجدة فلو قصد الرجل قراءة سورة سجدة أخرى كره ذلك .

والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقرأ السورتين كلتاهم^(٣) ؛ فالسنة قراءتهما بكمالهما ، ولا ينبغي المداومة على ذلك ، لثلا يظن الجاهل أن ذلك واجب ، بل يقرأ أحياناً غيرهما من القرآن ، والشافعى ، وأحمد اللذان

(١) رواه البخارى (٥٠ / ٢) و مسلم (٨٨٠) .

(٢) كذا والصواب « كلتاهم » .

يستحبان قراءتهما ، وأما مالك وأبو حنيفة فعندهما يكره قصد قراءتهما .

(١٤٣) وسُلْ (٢٠٧/٢٤) .

عنمن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ، ثم قام ليقضى ما عليه ، فهل يجهر بالقراءة ، أم لا ؟

فأجاب :

بل يختلف بالقراءة ، ولا يجهر ، لأن المسبوق إذا قام يقضى فإنه منفرد فيما يقضيه ، حكمه حكم المنفرد ، وهو فيما يدركه في حكم المؤتم ، وهذا يسجد المسبوق إذا سها فيما يقضيه ، وإذا كان كذلك فالمسبوق إنما يجهر فيما يجهر فيه المنفرد . فمن كان من العلماء مذهبة أن يجهر المنفرد في العشائين والفجر ، فإنه يجهر إذا قضى الركعتين الأوليين ، ومن كان مذهبة أن المنفرد لا يجهر فإنه لا يجهر المسبوق عنده ، والجمعة لا يصلحها أحد منفرداً ، فلا يتصور أن يجهر فيها المنفرد ، والمسبوق كالمفرد فلا يجهر ، لكنه مدرك للجمعة ضمناً وتبعاً ، ولا يُشترط في التابع ما يشترط في المتبوع ، وهذا لا يشترط لما يقضيه المسبوق العدد ، ونحو ذلك ، لكن مضت السنة أن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فهو مدرك للجمعة ، كمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس ، فإنه مدرك وإن كانت بقية الصلاة فعلت خارج الوقت ، والله أعلم .

(١٤٤) وسُلْ (٢١٣ : ٢١٢/٢٣) .

عن رجل قال : إذا جاء يوم الجمعة يوم العيد ، وصلى العيد إن اشتوى أن يصل الجمعة . وإلا فلا . فهل هو فيما قال مصيب أم مخطئ ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

تسلیماً کثیراً .

إذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد ففيها ثلاثة أقوال للفقهاء :
(أحدها) : أن الجمعة على من صلى العيد ، ومن لم يصله ، كقول
مالك ، وغيره .

(والثاني) : أن الجمعة سقطت عن السواد الخارج عن مصر ، كما يروى
ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه صلى العيد ، ثم أذن لأهل القرى
في ترك الجمعة ، واتبع ذلك الشافعى .

(والثالث) : أن من صلى العيد سقطت عنه الجمعة ، لكن ينبغي للإمام
أن يقيم الجمعة ليشهدها من أحب . كما في السنن عن النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم : أنه اجتمع في عهده عيدان فصل العيد ثم رخص في
الجمعة . وفي لفظ أنه صلى العيد وخطب الناس فقال : « أيها الناس إنكم
قد أصبتم خيراً ، فمن شاء منكم أن يشهد الجمعة فليشهد فإننا مجمعون »^(١)
وهذا الحديث روى في السنن من وجهين ، أنه صلى العيد ثم خير الناس
في شهود الجمعة . وفي السنن حديث ثالث في ذلك أن ابن الزبير كان على
عهده عيدان فجمعهما أول النهار ، ثم لم يصل إلا العصر . وذكر أن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك ، وذكر ذلك لابن عباس - رضي
الله عنه - فقال : قد أصاب السنة .

وهذا المنقول هو الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
وخلفائه وأصحابه ، وهو قول من بلغه من الأئمة كأحمد وغيره ، والذين
خالفوه لم يلفهم ما في ذلك من السنن والآثار ، والله أعلم .

* * *

(١) صحيح : رواه أبو داود (١٠٧٣) وابن ماجه (١٣١١) .

[باب صلاة العيدين]

(١٤٥) وسئل رحمه الله تعالى (٢٤/٢٥٣) .

هل التهنة في العيد وما يجري على ألسنة الناس : « عيدك مبارك » وما أشبهه ، هل له أصل في الشريعة ؟ أم لا ؟
وإذا كان له أصل في الشريعة . فما الذي يقال ؟ أفتونا مأجورين ؟
فأجاب :

أما التهنة يوم العيد بقول بعضهم لبعض إذا لقيه بعد صلاة العيد : تقبل الله منا ومنك ، وأحاله الله عليك ، ونحو ذلك ، فهذا قد روى عن طائفة من الصحابة أنهم كانوا يفعلونه ورخص فيه الأئمة ، كأحمد وغيره .

لكن قال أحمد : أنا لا أبتدئ أحداً ، فإن ابتدأني أحد أجبته ، وذلك لأن جواب التحية واجب ، وأما الابتداء بالتهنة فليس سنة مأموراً بها ولا هو أيضاً مما نهى عنه ، فمن فعله فله قدوة - ومن تركه فله قدوة . والله أعلم .



[كتاب الجنائز]

(١٤٦) وسُئل (٢٦٥ / ٢٤)

عن قوم مسلمين مجاوري النصارى : فهل يجوز للمسلم إذا مرض النصراني أن يعوده ؟ وإذا مات أن يتبع جنازته ؟ وهل على من فعل ذلك من المسلمين وزر ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . لا يتبع جنازته ، وأما عيادته فلا بأس بها ، فإنه قد يكون في ذلك مصلحة لتأليفه على الإسلام ، فإذا مات كافراً فقد وجبت له النار ، وهذا لا يُصلى عليه ، والله أعلم .

(١٤٧) وسُئل (٢٨٤ / ٢٤)

عن رجل مبلي سكن في دار بين قوم أصحاء ، فقال بعضهم : لا يمكننا مجاورتك ، ولا ينبغي أن تجاور الأصحاء . فهل يجوز إخراجه ؟

فأجاب :

نعم لهم أن يمنعوه من السكن بين الأصحاء ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لا يُورِدُ مرض على مصح »^(١) فنهى صاحب الإبل المراض أن يوردها على صاحب الإبل الصالح . مع قوله : « لا عدوى ولا طيرة »^(٢) ، وكذلك روى أنه لما قدم مجذوم ليبياعه أرسل إليه بالبيعة ولم يأذن له في دخول المدينة .

(١٤٨) وسُئل (٢٩٩ / ٢٤)

هل يشرع تلقين الميت الكبير والصغير ؟ أو لا ؟

(١) رواه البخاري (٧ / ١٧٩ - ١٨٠) ومسلم (٢٢٢١) ومعنى الحديث : لا يورد صاحب الإبل المراض إبله على إبل صاحب الإبل الصالح .

(٢) رواه البخاري (٧ / ١٧٩) ومسلم (٢٢٢٠) .

فأجاب :

وأما تلقين الميت فقد ذكره طائفة من الخراسانيين من أصحاب الشافعى واستحسنوه أيضاً ، ذكره المتولى ، والرافعى ، وغيرهما ، وأما الشافعى ، نفسه فلم ينقل عنه فيه شيء .

ومن الصحابة من كان يفعله : كأبي أمامة الباھلی ، ووائلة بن الأسعق ، وغيرهما من الصحابة .

ومن أصحاب أحمد من استحبه ، والتحقيق أنه جائز ، وليس بسنة راتبة ،
والله أعلم^(١) :

(١٤٩) وسئل (٢٤ / ٢٩٩ : ٣٠٠) :

عن الختمة التي تُعمل على الميت والمقرئين بالأجرة . هل قراءتهم تصل إلى الميت ؟ وطعم الختمة يصل إلى الميت ؟ أم لا ؟ وإن كان ولد الميت يداين لأجل الصدقة إلى الميسور : تصل إلى الميت ؟

فأجاب :

استئجار الناس ليقرأوا ، ويهدوه إلى الميت ، ليس مشروع ، ولا استحبه أحد من العلماء ، فإن القرآن الذي يصل ما قرئ الله ، فإذا كان قد استؤجر للقراءة لله ، المستأجر لم يصدق عن الميت بل استأجر من يقرأ عبادة الله عز وجل لم يصل إليه .

لكن إذا تصدق عن الميت على من يقرأ القرآن ، أو غيرهم : ينفعه ذلك باتفاق المسلمين . وكذلك من قرأ القرآن محتسباً ، وأهداه إلى الميت نفعه ذلك ، والله أعلم^(٢) .

(١) قال العلامة ابن القيم ، رحمة الله ، في كتابه « زاد المعاد » (٥٢٢/١) : « ولم يكن - يعني النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم - يجلس يقرأ عند القبر ، ولا يلقن الميت كما يفعله الناس ، اليوم » .

(٢) ونقل عن شيخ الإسلام رحمة الله أنه ليس من عادة السلف إهداء ثواب التطوع من العبادات لأموات المسلمين . نقله الإمام البعل عنده في كتاب « الاختيارات العلمية » (٥٤/١) . وبه أقول والله أعلم .

(١٥٠) وسْئَلَ (٢٤ / ٣٠٣)

عن الميت هل يجوز نقله ، أم لا ؟ وأرواح الموتى هل تجتمع بعضها بعض
أم لا ؟ وروح الميت هل تنزل في القبر ، أم لا ؟ ويعرف الميت من يزوره ،
أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا ينبعش الميت من قبره ، إلا حاجة . مثل أن يكون المدفن
الأول فيه مائوذى الميت ، فينقل إلى غيره . كما نقل بعض الصحابة في مثل
ذلك .

وأرواح الأحياء إذا قبضت تجتمع بأرواح الموتى ، ويسأل الموتى القادم
عليهم عن حال الأحياء فيقولون : ما فعل فلان ؟ فيقولون : فلان تزوج ،
فلان على حال حسنة . ويقولون : ما فعل فلان ؟ فيقول : ألم يأتكم
فيقولون : لا . ذهب به إلى أمه الهاوية .

وأما أرواح الموتى فتجتمع : الأعلى ينزل إلى الأدنى ، والأدنى لا يصعد
إلى الأعلى ، والروح تشرف على القبر ، وتعاد إلى اللحد أحياناً كما قال النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه
في الدنيا ، فيسلم عليه ، إلا رد الله عليه روحه ، حتى يرد عليه
السلام » ^(١) والميت قد يعرف من يزوره ، وهذا كانت السنة أن يقال :
السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإنما إن شاء الله بكم لاحقون يرحم
الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرین » والله أعلم .

(١) روى الطبراني في « الكبير » - كما في « الجمجم » (٦٠/٣) - عن عمر قال : مَرَّ النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم على مصعب بن عمير حين رجع من أحد فوقف عليه
وعلى أصحابه فقال : « أشهد أنكم أحياء عند الله فزوروهم وسلموا عليهم فوالذي
نفسى بيده لا يسلم عليهم أحد إلا ردوا عليه إلى يوم القيمة » .
وقال الهيثمى : وفيه أبو بلال الأشعري ضعفه الدارقطنى .

(١٥١) وسئل شيخ الإسلام رحمة الله (٢٤/٣٦٠ : ٣٦٢) .

عن زيارة النساء القبور : هل ورد في ذلك حديث عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . صبح عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : « لعن الله زوارات القبور »^(١) رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه . وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم زوارات القبور ، والمخذين عليها المساجد والسرج »^(٢) رواه أهل السنن الأربع : أبو داود ، والنسائي ، والترمذى ، وابن ماجه . وقال الترمذى حديث حسن ، وأخرجه أبو حاتم في صحيحه وعلى هذا العمل في أظهره قولى أهل العلم . أنه نهى زوارات القبور عن ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « كنتم قد نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم الآخرة »^(٣) . فإن قيل فالنبي عن ذلك منسوخ ، كما قال ذلك أهل القول الآخر

(١) حسن : رواه أحمد (٢/٣٣٧ و ٣٥٦) والترمذى (١٠٥٦) وابن ماجه (١٥٧٦) وابن حبان (٧٨٩) « أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لعن زوارات القبور » واللفظ لأحمد . وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٢) ضعيف : رواه أحمد (١/٢٢٩ و ٢٨٧) وأبو داود (٣٢٣٦) والترمذى (٣٢٠) وابن ماجه (١٥٧٥) وابن حبان (٧٨٨) وقال الترمذى : حديث حسن - ولكن في إسناده أبو صالح مولى أم هانى قال في « التقريب » : ضعيف مدلس . ولكن قوله : « لعن زوارات القبور » تقدم له شاهد من حديث أبي هريرة تقدم قبله ، وكذلك قوله : « المخذين عليها المساجد » له شواهد في الصحيحين وغيرهما . فالضعف من الحديث قوله : « والسرج » والله أعلم .

(٣) رواه مسلم (٩٧٧) والترمذى (١٠٥٤) واللفظ للترمذى ، وقال : « حسن صحيح » .

قيل : هذا ليس بجيد ، لأن قوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » ، هذا خطاب للرجال دون النساء ، فإن اللفظ لفظ مذكر ، وهو مختص بالذكر ، أو متناول لغيرهم بطريق التبع ، فإن كان مختصاً بهم فلا ذكر للنساء ، وإن كان متناولاً لغيرهم كان هذا اللفظ عاماً وقوله : « لعن الله زوارات القبور » خاص بالنساء دون الرجال ، ألا تراه يقول : « لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » فالذين يتخذون عليها المساجد والسرج لعنهم الله سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ، وأما الذين يزورون فإما لعن النساء زوارات دون الرجال ، وإذا كان هذا خاصاً ولم يعلم أنه متقدم على الرخصة كان متقدماً على العام عند عامة أهل العلم . كذلك لو علم أنه كان بعدها وهذا نظير قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من صلى على جنازة فله قيراط ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان »^(١) فهذا عام والنساء لم يدخلن في ذلك لأنه ثبت عنه في الصحيح أنه نهى النساء عن اتباع الجنائز عن عبد الله بن عمرو : قال سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يعني (نشيع) ميتاً فلما فرغنا انصرف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وانصرفنا معه ، فلما توسطنا الطريق إذا نحن بأمرأة مقبلة ، فلما دنت إذا هي فاطمة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ما أخرجك يا فاطمة من بيتك !؟ قالت : أتيت يا رسول الله أهل هذا البيت فعزيناهم بعيتهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : لعلك بلغت معهم الكدى . أما إنك لو بلغت معهم الكدى ما رأيتك الجنة حتى يراها جدُّ أيك »^(٢) رواه أهل السنن ... ورواه أبو حاتم في صحيحه وقد فسر « الكدى » بالقبور والله أعلم .

(١) رواه مسلم (٩٤٥) والبخاري (١١٠/٢) .

(٢) حسن : رواه الإمام أحمد (١٦٨/٢ - ١٦٩) أبو داود (٣١٢٣) والنسائي

(٢٧/٤ - ٢٨) والحاكم (٣٧٣/١ - ٣٧٤) . كلهم من طريق ربيعة بن سيف المعافري ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو ، مرفوعاً :

[باب زيارة القبور]

(١٥٢) وسئل (٣٨٠ / ٢٤)

عما يتعلّق بالتعزية ؟

فأجاب :

التعزية مستحبة ، ففي الترمذى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من عَزَّى مصاباً فله مثل أجره »^(١) ، وأما قول القائل : ما نقص من عمره زاد في عمرك فغير مستحب بل المستحب أن يدعى له بما ينفع ، مثل أن يقول : أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاك وغفر ليتك . وأما نقص العمر وزيادته ، فمن الناس من يقول : إنه لا يجوز مجال ، ويحمل ما ورد على زيادة البركة ، والصواب أنه يحصل نقص وزيادة بدل كتب في صحف الملائكة وأما علم الله القديم فلا يتغير .

وأما اللوح المحفوظ : فهل يغير ما فيه ؟ على قولين . وعلى هذا يتفق ما ورد في هذا الباب من النصوص .

وأما صنعة الطعام لأهل الميت . فمستحبة كما قال النبي صلى الله عليه

وقال الحكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي !!
وليس كما قال ، فإن ربيعة بن سيف لم يرو له الشیخان شيئاً ، ثم هو مختلف فيه ،
قال النسائي في « سننه » : ضعيف ، وقال مرة أخرى : ليس به بأس ، نقله عنه
الذهبى في « الميزان » (٣٢٥ / ١) . والحديث حسنُ الشیخ أحمد شاكر في تعلیمه
على « المسند » (٦٥٧٤) .

(١) ضعيف : رواه الترمذى (١٠٧٣) وقال : « غريب » يعني ضعيف . وابن ماجه

(١٦٠٢) .

وعلى آله وسلم : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً ، فقد أتاهم ما يشغلهم »^(١)
ل لكن إنما يطيب إذا كان بطيب نفس المهدى ، وكان على سبيل المعاوضة ،
مثل أن يكون مكافأة عن معروف مثله . فإن علم الرجل أنه ليس بمحاج
له لم يأكل منه ، وإن اشتبه أمره فلا بأس بتناول اليسير منه إذا كان فيه
مصلحة راجحة ، مثل تأليف القلوب ، ونحو ذلك ، والله أعلم .



(١) حسن : رواه أحمد (١٧٥١) والترمذى (٩٩٨) وقال : « حسن صحيح » وأبو داود (٣١٣٢) وابن ماجه (١٦١٠) .

[الزكاة والصوم]

(١٥٣) وسئل رحمه الله (٤٧/٢٥ - ٤٨) .

عن صداق المرأة على زوجها تمر عليه السنون المتواترة لا يمكنها مطالبه به لثلا يقع بينهما فرقة ، ثم إنها تتعرض عن صداقها بعقار ، أو يدفع إليها الصداق بعد مدة من السنين ، فهل تجب زكاة السنين الماضية أم إلى أن يحول الحول من حين قبضت الصداق ؟

فأجاب :

الحمد لله . هذه المسألة فيها للعلماء أقوال :

قيل : يجب تركية السنين الماضية سواء كان الزوج موسرًا أو معسراً ، كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وقد نصره طائفة من أصحابهما .

وقيل يجب مع يساره وتمكنها من قبضها دون ما إذا لم يكن تمكينه من القبض كالقول الآخر في مذهبهما .

وقيل : تجب لسنة واحدة ، كقول مالك وقول في مذهب أحمد .

وقيل : لا تجب بحال ، كقول أبي حنيفة وقول في مذهب أحمد .

وأضعف الأقوال : من يوجها للسنين الماضية ، حتى مع العجز عن قبضه ، فإن هذا القول باطل ، فأما أن يجب لهم ما يأخذونه مع أنه لم يحصل له شيء فهذا ممتنع في الشريعة ، ثم إذا طال الزمان كانت الزكاة أكثر من المال ثم إذا نقص النصاب وقيل : إن الزكاة تجب في عين النصاب لم يعلم الواجب إلا بحساب طويل يمتنع إثبات الشريعة به

وأقرب الأقوال قول من لا يوجب فيه شيئاً بحال حتى يحول عليه الحول

أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض فهذا القول له وجه وهذا وجه وهذا قول أبي حنيفة وهذا قول مالك وكلاهما قيل به في مذهب أحمد . والله أعلم .

« باب زكاة الخارج من الأرض »

(١٥٤) سئل رحمه الله (٦٦/٢٥ - ٦٧) .

عن جندي قال للصانع : اعمل لي حياضة من ذهب أو فضة ، واكتب عليها (بسم الله الرحمن الرحيم) : فهل يجوز ذلك ؟ ثم لا بد من إعادتها إلى النار تمام عملها ، وهل يجوز لأحد أن يلبس حياضة ذهب أو فضة ؟
فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . أما حياضة الذهب فمحرمة ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « الذهب والحرير هذان حرام على ذكور أمتي حل لإنانثها » ^(١) .

وأما حياضة ^(٢) الفضة ففيها نزاع بين العلماء وقد أباحها الشافعى وأحمد في إحدى الروايتين .

وأما كتابة القرآن عليها فيشبه كتابة القرآن على الدرهم والدينار ، ولكن يمتاز هذا بأنها تعاد إلى النار بعد الكتابة ، وهذا كله مكروه ، فإنه يفضي إلى ابتذال القرآن وامتهانه ، ووقوعه في الموضع التي ينزعه القرآن عنها . فان الحياضة ،

(١) صحيح : رواه الطحاوى في « شرح معانى الآثار » (٢٥١/٤) عن أبي موسى مرفوعاً . من طريق نافع عن سعيد بن أبي هند عنه ، وفي سنته انقطاع ، سعيد أرسل عن أبي موسى كما في « التقرير » .

وله شاهد من حديث زيد بن أرقم . ومن حديث علي بن أبي طالب . وصححه الشيخ المحدث الألبانى في « صحيح الجامع الصغير » من حديث زيد حاص الشوب بخصوص حوصاً وحياضة : خاطه . « لسان العرب » .

والدرهم ، والدينار ، ونحو ذلك هو في معرض الابتدا والامتنان . وإن كان من العلماء من رخص في حمل الدرهم المكتوبة عليها القرآن فذلك للحاجة ولم يرخص في كتابة القرآن عليها ، والله أعلم .

باب صدقة الفطر»

(١٥٥) وسئل رحمه الله : (٦٨/٢٥ و ٦٩) .
عن زكاة الفطر : هل تخرج تمراً أو زبيباً أو بُراً أو شعيراً أو دقيقاً ؟ وهل يعطى للأقارب من لا تجب نفقته ؟
أو يجوز إعطاء القيمة ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما إذا كان أهل البلد يقتاتون أحد هذه الأصناف جاز الإخراج من قوتهم ، بلا ريب . وهل لهم أن يخرجوا ما يقتاتون من غيرها ؟ مثل أن يكونوا يقتاتون الأرض والدخن ، فهل عليهم أن يخرجوا حنطة أو شعيراً ، أو يجذبهم الأرض والدخن والذرة ؟ فيه نزاع مشهور . وهم روايتان عن أحمد : إحداهما لا يخرج إلا المنصوص .

والآخرى : يخرج ما يقتاته . وإن لم يكن من هذه الأصناف . وهو قول أكثر العلماء كالشافعى وغيره . وهو أصح الأقوال . فإن الأصل في الصدقات أنها تجب على وجه المساواة للفقراء كما قال تعالى : ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تَعْمَلُونَ أَهْلِيكُم﴾ [المائدة : ٨٩] . والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرض زكاة الفطر صاعاً من تمراً ، أو صاعاً من شعير ، لأن هذا كان قوت أهل المدينة ، ولو كان هذا ليس قوتهم بل يقتاتون غيره لم يكلفهم أن يخرجوا ما لا يقتاتونه ، كما لم يأمر الله بذلك في الكفارات . وصدقه الفطر من جنس الكفارات هذه معلقة بالبدن ، وهذه معلقة بالبدن ، بخلاف صدقة المال فإنها تجب بسبب المال من جنس ما أعطاها الله . وأما الدقيق ، فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة وأحمد دون الشافعى . ويخرجه بالوزن فإن الدقيق يربع^(١) إذا طحن .

(١) الربع : بالفتح الثناء والزيادة : « مختار الصحاح » .

والقريب الذى يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي فهو أحق بها منه، فإن صدقتك على المسكين صدقة، وعلى ذى الرحم صدقة وصلة، والله أعلم.

«باب إخراج الزكاة»

(١٥٦) وسئل رحمة الله (٨٢/٢٥ و ٨٣) .
عنمن أخرج القيمة في الزكاة فإنه كثيراً ما يكون أفعى للغیر : هل هو
جائز ؟ أم لا ؟
فأجاب :

وأما إخراج القيمة في الزكاة والكافرة ونحو ذلك فالمعلوم من مذهب
مالك والشافعى أنه لا يجوز ، وعند أبي حنيفة يجوز ، وأحمد - رحمة الله
- قد منع القيمة في مواضع وجوهها في مواضع ، فمن أصحابه من أقر
النص ، ومنهم من جعلها على روایتين . والأظهر في هذا : أن إخراج القيمة
لغير حاجة ولا مصلحة راجحة ممنوع منه ، وهذا قدر النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم الجبران بشاتين ، أو عشرين درهماً ، ولم يعدل إلى
القيمة^(١) ، ولأنه متى جوز إخراج القيمة مطلقاً فقد يعدل المالك إلى أنواع
ردية ، وقد يقع في التقويم ضرر ، ولأن الزكاة مبناتها على المواساة وهذا
معتبر في قدر المال وجنسه ، وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العدل
فلا بأس به : مثل أن يبيع ثمرة بستانه ، أو زرعه بدراهم ، فهنا إخراج عشر
الدرهم يجزيه ، ولا يكلف أن يشتري ثمرة أو حنطة إذ كان قد ساوي الفقراء
بنفسه ، وقد نص أحمد على جواز ذلك ، ومثل أن يجب عليه شاة في خمس
من الإبل وليس عنده من يبيعه شاة فإخراج القيمة هنا كاف ، ولا يكلف
السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة . ومثل أن يكون المستحقون للزكاة
طلبوا منه إعطاء القيمة لكونها أفعى فيعطيهم إياها ، أو يرى الساعي أن أخذها
أفعى للقراء كما نقل عن معاذ بن جبل أنه كان يقول لأهل اليمن : « ائتوه »

(١) يعني في زكاة الأنعام .

بخميس أو ليس أسهل عليكم وخير من في المدينة من المهاجرين
والأنصار ». .

وهذا قد قيل : إنه قاله في الزكاة وقيل في الجزية .

(١٥٧) سُئل رحمة الله (٢٥/٨٨ و ٨٩) .

عن رجل عليه زكاة : هل يجوز له أن يعطيها لأقاربه المحتاجين ؟ أو أن يشتري لهم منها ثياباً أو حبوباً ؟ وإذا أخذ السلطان من غنمه هل تسقط زكاتها ؟ وهل يلزم إعطاء الزكاة في بلد القلة والمال أم لا ؟ وهل إذا مات فقير وله عليه مال : هل له أن يحسبه من الزكاة ؟ أو يطلبه من غيره فإذا أخذ عنه ؟ وهل يعطى من لا يصلى ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . يجوز أن يصرف الزكاة إلى من يستحقها وإن كانوا من أقاربه الذين ليسوا في عياله ، لكن يعطيم من ماله وهم يأذنون لمن يشتري لهم بها ما يريدون ، وما أخذه السلطان من الزكاة بغير أمر أصحابه احتسب به ، وجيران المال أحق بصدقته ، فإن استغنو عنها أعطى البعيد ، وإن أعطاها الفقراء في غير البلد جلز .

وإن كان له دين على حي أو ميت لم يحتسب به من الزكاة ولا يحتال في ذلك

ومن لم يكن مصلياً أمر بالصلة فإن قال : أنا أصلى أعطى وإلا لم يعط .

(١٥٨) سُئل رحمة الله (٢٥/٩٣) .

هل يجزئ الرجل عن زكاته ما يغرمه ولادة الأمور في الطرق ؟ أم لا ؟
فأجاب :

ما يأخذه ولادة الأمور بغير اسم الزكاة لا يعتد به من الزكاة، والله تعالى أعلم.

(١٥٩) سُئل رحمة الله (٢٥/٢١٥) .

عن غروب الشمس هل يجوز للصائم أن يفترط بمجرد غروبها ؟

فأجاب :

إذا غاب جميع القرص أفتر الصائم ، ولا عبرة بالحمرة الشديدة الباقيه في الأفق ، وإذا غاب جميع القرص ظهر السواد من المشرق ، كما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إذا أقبل الليل من هننا وأدبر النهار من هننا وغربت الشمس فقد أفتر الصائم »^(١).

(١٦٠) سُئل (٢١٦/٢٥) .

عما إذا أكل بعد أذان الصبح في رمضان ماذا يكون ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما إذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر ، كما كان بلال يؤذن قبل طلوع الفجر على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وكما يؤذن المؤذنون في دمشق وغيرها قبل طلوع الفجر ، فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمن يسير . وإن شك هل طلعت الفجر ؟ أو لم يطلع ؟ فله أن يأكل ويشرب حتى يتبين الطلوع ، ولو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر ففي وجوب القضاء نزاع . والأظهر أنه لا قضاء عليه وهو الثابت عن عمر وقال به طائفة من السلف والخلف . والقضاء هو المشهور في مذهب الفقهاء الأربعه ، والله أعلم .

(١٦١) سُئل رحمه الله (٢١٧/٢٥) .

عن رجل كلما أراد أن يصوم أغمى عليه ويزيد وينبسط فيبقى أياماً لا يفique حتى يتمم أنه جنون ولم يتحقق ذلك منه ؟
فأجاب :

الحمد لله . إن كان الصوم يوجب له مثل هذا المرض فإنه يفتر ويقضى ، فإن كان هذا يصيبه في أى وقت صام ، كان عاجزاً عن الصيام ، فيطعم عن كل يوم مسكيناً ، والله أعلم .

(١) رواه البخاري (٤٦/٣) ومسلم (١١٠٠) .

(١٦٢) سُئل رَحْمَهُ اللَّهُ (٢١٧/٢٥ و ٢١٨) .

عن امرأة حامل رأت شيئاً شبه الحيض والدم مواظبها ، وذكر القوابل
أن المرأة تفطر لأجل منفعة الجنين ، ولم يكن بالمرأة ألم . فهل يجوز لها
الفطر ؟ أم لا ؟

فأجاب :

إن كانت الحامل تخاف على جنينها فإنها تفطر وتقضى عن كل يوم يوماً
وتطعم عن كل يوم مسكيناً رطلاً من خبز بأدمه . والله أعلم .



[١] فصل : فيما يفطر الصائم وما لا يفطره [

(١٦٣) وسائل رحمه الله (٢٥٩/٢٥٩ و ٢٦٠)

عن رجل باشر زوجته وهو يسمع المتسحر يتكلم فلا يدرى أهو
يتتسحر ؟ أم يؤذن ؟ ثم غلب على ظنه أنه يتتسحر فوطأها وبعد يسير أضاء
الصبح فما الذى يجب عليه ؟ أفتونا ماجورين .

فَاجِبٌ :

هذه المسألة للعلماء فيها ثلاثة أقوال :

أحداها : عليه القضاء والكافرة . هذا إحدى الروايتين عن أَحْمَد . وقال مالك : عليه القضاء لا غير وهذه الرواية الأخرى عنه ، وهذا مذهب الشافعى وأئمَّة حنفية وغيرهما .

والثالث : لا قضاء ولا كفارة عليه وهذا قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو أظهر الأقوال ولأن الله تعالى عفا عن الخطأ والنسيان وأباح سبحانه وتعالى الأكل والشرب والجماع حتى يتبيّن المخيط الأبيض من المخيط الأسود والشاك في طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب والجماع بالاتفاق ولا قضاء عليه إذا استمر الشك .

• (۲۶۳/۲۵) وسٹل (۱۶۴)

عن رجل أفطر نهار رمضان متعمداً، ثم جامع: فهل يلزمه القضاء والكفارة؟ أم القضاء بلا كفارة؟

فأَحَدٌ :

عليه القضاء وأما الكفارة فتجب في مذهب مالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، ولا تجب عند الشافعى .

(١٦٥) سُئل (٢٥/٤٦٣ و ٤٦٤) .

عن رجل وطىء امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً بقاء الليل ، ثم تبين
أن الفجر قد طلع فما يجب عليه ؟

فأجاب :

الحمد لله . هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم :
أحداها : أن عليه القضاء والكفاره وهو المشهور من مذهب أحمد .
والثاني : أن عليه القضاء وهو قول ثان في مذهب أحمد وهو مذهب
أبي حنيفة والشافعى ومالك .

والثالث : لا قضاء عليه ولا كفاره . وهذا قول طوائف من السلف : كسعيد
ابن جير ، ومجاهد والحسن وإسحاق وداود وأصحابه ، والخلف . وهؤلاء
يقولون : من أكل معتقداً طلوع الفجر ثم تبين له أنه لم يطلع فلا قضاء عليه .
وهذا القول أصح الأقوال ، وأشبهها بأصول الشريعة ودلالة الكتاب
والسنة ، وهو قياس أصول أحمد وغيره ، فإن الله رفع المؤاخذة عن الناسي
والخطيء ، وهذا خطيء ، وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبيّن الخطيط
الأيضاً من الخطيط الأسود من الفجر ، واستحب تأخير السحور ، ومن فعل
ما ندب إليه وأبيح له لم يفرط فهذا أولى بالعذر من الناسي ، والله أعلم .

(١٦٦) وسئل رحمه الله (٢٥/٤٦٦ و ٤٦٧) .

عن المضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وذوق الطعام ، والقيء ،
وخروج الدم ، والأذهان والاكتحال ؟

فأجاب :

أما المضمضة والاستنشاق فمشروعان للصائم باتفاق العلماء . وكان النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابة يتمضمضون ويستنشقون مع الصوم
لكن قال للقيط بن صبرة : « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً »^(١)

(١) صحيح : رواه أحمد (٤/٣٣ و ٢١١) وأبو داود (١٤٢) والترمذى (٧٨٨) =

فنهاد عن المبالغة لا عن الاستنشاق .

وأما السواك فجائز بلا نزاع ، لكن اختلفوا في كراهيته بعد الزوال على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد . ولم يقم على كراهيته دليل شرعى يصلح أن يخص عمومات نصوص السواك ، وقياسه على دم الشهيد ونحوه ضعيف من وجوه كما هو مبسوط في موضعه .

وذوق الطعام يكره لغير حاجة ، لكن لا يفطره وأما للحاجة فهو كالمضمضة .

وأما القيء : فإذا استقاء أفتر وإن غلبه القيء لم يفطر .

والادهان : لا يفطر بلا ريب .

وأما خروج الدم الذى لا يمكن الاحتراز منه كدم المستحاضنة ، والجروح ، والذى يرتفع ، ونحوه فلا يفطر وخروج دم الحيض وال النفاس يفطر باتفاق العلماء .

وأما الاحتجام : ففيه قولان مشهوران ، ومذهب أحمد وكثير من السلف أنه يفطر ، والفصاد ونحوه فيه قولان في مذهبه أحدهما : أن ذلك كالاحتجام ومذهبه في الكحل الذي يصل إلى الدماغ أنه يفطر كالطيب وللحاجة^(١) ومذهب مالك نحو ذلك وأما أبو حنيفة والشافعى رحمهما الله فلا يربان الفطر بذلك . والله أعلم .

(١٦٧) سُئل رحمة الله (٢٩٨/٢٥) .

عنمن يعمل كل سنة ختمة في ليلة مولد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هل ذلك مستحب ؟ أم لا ؟

= وقال : « حسن صحيح . والنمساني (٦٦/١) وابن ماجه (٤٠٧) وابن خزيمة (١٥٠) والحاكم (١٤٧/١ - ١٤٨) وصححه ووافقه الذهبي .

(١) كذا بالأصل .

فأجاب :

الحمد لله . جمع الناس للطعام في العيددين وأيام التشريق سنة ، وهو من شعائر الإسلام التي سنها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لل المسلمين ، وإعانته الفقراء بالإطعام في شهر رمضان هو من سنن الإسلام فقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من فطر صائمًا فله مثل أجره »^(١) وإعطاء فقراء القراء ما يستعينون به على القرآن عمل صالح في كل وقت ، ومن أعنهم على ذلك كان شريکهم في الأجر .

وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال : إنها ليلة المولد ، أو بعض ليالي رجب ، أو ثامن عشر ذى الحجة ، أو أول جمعة من رجب ، أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الأبرار ، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) صحيح : رواه البهقى في « السنن الكبرى » (٤/٢٤٠) عن زيد بن خالد .

[الحج]

(١٦٨) وسْلَل (١٠/٢٦) .

عن امرأة حجت حجة الإسلام ، وما اعتمرت ، وفي العام الثاني قصدت أن تحج عن بنتها ، وكانت بالأول أحرمت بحج وعمره . فهل عليها عمرة أخرى ؟
فأجاب :

لا عمرة عليها لما مضى ، وأما إذا اعتمرت في هذا العام عن نفسها غير العمرة عن بنتها جاز ذلك .

(١٦٩) وسْلَل (١٣/٢٦) .

هل يجوز أن تحج المرأة بلا محرم ؟
فأجاب :

إن كانت من القواعد الالاتي لم يحضرن ، وقد يئست من النكاح ، ولا محرم لها ، فإنه يجوز في أحد قول العلماء أن تحج مع من تأمهنـه وهو إحدى الروايتين عن أحمد . ومذهب مالك والشافعـي .

(١٧٠) وسْلَل (١٨/٢٦) .

عن امرأة حجت وقصدت أن تحج عن ميتة بأجرة فهل لها أن تحج ؟
فأجاب :

يجوز أن تحج عن الميت بمال يؤخذ على وجه النيابة بالاتفاق . وأما على وجه الإجارة فيه قولان للعلماء . هما روايتان عن أحمد :
أحدهما : يجوز وهو قول الشافعـي .

والثاني : لا يجوز وهو مذهب أبي حنيفة . ثم هذه الحاجة عن الميت إن كان قصدها الحج أو نفع الميت كان لها في ذلك أجر وثواب ، وإن كان ليس

مقصودها إلاأخذ الأجرة فماها في الآخرة من خلاق .

(١٧١) وسئل رحمه الله (٢٠/٢٦) .

عن رجل عليه دين لشخص غائب ببغداد ، والمديون مقيم بمصر وهو معسر وقصد شخص أن يحج به من عنده . فهل يجوز له أن يحج عليه الدين ؟

فأجاب :

نعم يجوز أن يحج المدين المعسر ، إذا حججه غيره ، ولم يكن في ذلك إضاعة لحق الدين إما لكونه عاجزاً عن الكسب وإما لكون الغريم غائباً لا يمكن توفيقه من الكسب ، والله أعلم .

(١٧٢) وسئل رحمه الله (٢١/٢٦) .

عن رجل خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام بالزاد والراحلة ، فأدركه الموت في الطريق فهل يسقط عنه الفرض ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . لا يسقط عنه بذلك ، ثم إن كان خرج إلى الحج حين وجب عليه من غير تفريط مات غير عاص . وإن فرط بعد الوجوب مات عاصياً ، ويحج عنه من حيث بلغ . وإن كان قد خلف مالاً فالنفقة من ذلك واجبة في أظهر قول العلماء .

وتفصيل ذلك : أنه إذا استطاع الحج بالزاد والراحلة وجب عليه الحج بالإجماع ، فإن حج عقب ذلك بحسب الإمكان ومات في الطريق وجب أجره على الله ، ومات وهو غير عاص ، وله أجر نيته وقصده . وإن كان فرط ثم خرج بعد ذلك ومات قبل أداء الحج ، مات عاصياً آثماً وله أجر ما فعله ، ولم يسقط عنه الفرض بذلك ، بل الحج باق في ذمته . ويحج عنه من حيث بلغ ، والله أعلم .

(١٧٣) وسْأَلَ قَدِسُ اللَّهُ رُوحُهُ (٢٤٤/٢٦ : ٢٤٤) .

عَنْ امْرَأَةِ حَاضِتْ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَلَمْ تَطْهُرْ حَتَّى يَرْتَحِلَ الْحَاجُ ، وَلَمْ يَكُنْهَا الْمَقَامُ بَعْدَهُمْ حَتَّى تَطْهُرَ ، فَهَلْ لَهَا أَنْ تَطْوِفَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لِلضَّرُورَةِ أَمْ لَا ؟ وَإِذَا جَازَ لَهَا ذَلِكَ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا دَمُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَسْتَحِبُ لَهَا الْاغْتِسَالُ مَعَ ذَلِكَ ؟ وَإِذَا عَلِمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ عَادِتْهَا أَنَّهَا لَا تَطْهُرْ حَتَّى يَرْتَحِلَ الْحَاجُ ؟ وَلَا يَكُنْهَا الْمَقَامُ بَعْدَهُمْ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَجَّ مَعَ هَذَا أَمْ لَا ؟ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ . فَهَلْ يَسْتَحِبُ لَهَا أَنْ تَتَقدِّمَ فَتَطْوِفَ أَمْ لَا ؟ أَفْتَوْنَا مَأْجُورِينَ ؟

فَأَجَابَ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ . الْعُلَمَاءُ هُمْ فِي الطَّهَارَةِ : هَلْ هِيَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ الطَّوَافِ ؟

قَوْلَانِ مشهورانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا شَرْطٌ ، وَهُوَ مِذَهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدٍ فِي أَحَدِ الرَّوَايَتَيْنِ .

وَالثَّانِي : لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَهُوَ مِذَهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدٍ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى .

فَعِنْدَ هُؤُلَاءِ لَوْ طَافَ جَنِيًّا أَوْ مُحَدِّثًا أَوْ حَامِلًا لِلنِّجَاسَةِ أَجْزَاءُ الطَّوَافِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لَكِنْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ أَحْمَدٍ : هَلْ هَذَا مَطْلُقٌ فِي حَقِّ الْمَعْذُورِ الَّذِي نَسِيَ الْجَنَاحَةَ ؟ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَجْعَلُ الدَّمَ بِدَنَةٍ إِذَا كَانَ حَائِضًا أَوْ جَنِيًّا ؛ فَهَذِهِ الَّتِي لَمْ يَكُنْهَا أَنْ تَطْوِفَ إِلَّا حَائِضًا أَوْلَى بِالْعَذْرِ فَإِنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِنَّ الْحَائِضَ يَسْقُطُ عَنْهَا الْحَجَّ ، وَلَيْسَ مِنْ أَقْوَالِ الشَّرِيعَةِ أَنْ تَسْقُطَ الْفَرَائِضُ لِلْعَجَزِ عَنْ بَعْضِ مَا يَجِبُ فِيهَا ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ .

فَلَوْ أَمْكَنَهَا أَنْ تَقِيمَ بَعْكَةً حَتَّى تَطْهُرْ وَتَطْوِفَ وَجِبُ ذَلِكَ بِلَا رِيبٍ فَأَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّ أَوْجَبَ عَلَيْهَا الرَّجُوعُ مَرَّةً ثَانِيَةً كَانَ قَدْ أَوْجَبَ عَلَيْهَا سَفَرَانَ لِلْحَجَّ بِلَا ذَنْبٍ لَهَا ، وَهَذَا بِخَلْفِ الشَّرِيعَةِ .

ثم هي أيضاً لا يمكنها أن تذهب إلا مع الركب ، وحيضها في الشهر كالعادة ، فهذه لا يمكنها أن تطوف ظاهراً بتة .

وأصول الشريعة مبنية على أن ما عجز عنه العبد من شروط العبادات يسقط عنه ، كما لو عجز المصلى عن ستر العورة ، واستقبال القبلة ، أو تجنب النجاسة ، وكما لو عجز الطائف أن يطوف بنفسه راكباً ، وراجلاً فإنه يحمل ويطاف به .

ومن قال : إنه يجزئها الطواف بلا طهارة إن كانت غير معذورة مع الدم كما ي قوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد فقولهم لذلك مع العذر أولى وأحرى . وأما الاغتسال فإن فعلته فحسن ، كما تغتسل الحائض والنساء للإحرام ، والله أعلم .

(١٧٤) وسئل (٢٤٤ / ٢٦ : ٢٤٥) .

عن المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف . ما الذي تصنع ؟
فأجاب :

الحمد لله . الحائض تقضي المنسك كلها إلا الطواف بالبيت . فإنها تجتهد أن لا تطوف بالبيت إلا ظاهرة ، فإن عجزت عن ذلك ولم يمكنها التخلص عن الركب حتى تطهر وتتطوف فإنها إذا طافت طوافزيارة وهي حائض أجزأها في أحد قولى العلماء ، ثم قال أبو حنيفة وغيره : يجزئها لو لم يكن لها عذر لكن أوجب عليها بدنـة . وأما أحمد فأوجب على من ترك الطهارة ناسياً دمـاً ، وهي شـاة . وأما هذه العاجزة عن الطواف وهي ظاهرة ، فإن آخرـت دـاماً فهو أحـوط ، وإلا فلا يتـبين أنـ عليها شيئاً . فإن الله لا يكلف نفسـاً إلا وسـعها .

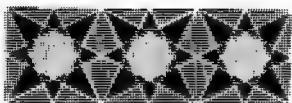
وقال تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطِعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] وقال النبي صلـى الله عليه وعلـى آله وسلم : « إذا أمرـتكم بأمرـ فـأـتوا منه ما أـسـطـعـتم »^(١)

(١) متفق عليه .

وهذه لا تستطيع إلا هذا .

والصلاه أعظم من الطواف ، ولو عجز المصلي عن شرائطها : من الطهارة أو ستر العوره ، أو استقبال القبلة ، صلى على حسب حاله ، فالطواف أولى بذلك كما لو كانت مستحضاه ولا يمكنها أن تطوف إلا مع النجاسه ، نجاسه الدم فإنهما تصلى وتطوف على هذه الحالة باتفاق المسلمين . إذا توضأت وتظهرت وفعلت ما تقدر عليه .

وينبغي للحائض إذا طافت أن تتغسل و تستثفر أى تستحفظ ، كما تفعله عند الإحرام . وقد أسقط النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الحائض طواف الوداع . وأسقط عن أهل السقاية والرعاة المبيت بهن ، لأجل الحاجة ولم يوجب عليهم دماً . فإنهما معدورون في ذلك بخلاف غيره . وكذلك من عجز عن الرمى بنفسه لمرض أو نحوه فإنه يستنيب من يرمي عنه ، ولا شيء عليه . وليس من ترك الواجب للعجز كمن تركه لغير ذلك ، والله أعلم .



[باب الهدى والأضحية والحقيقة]

(١٧٥) وسْلَل (٢٦ / ٣٠٥)

عمن لا يقدر على الأضحية هل يستدين ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . إن كان له وفاء فاستدان ما يضحي به فحسن ،
ولا يجب عليه أن يفعل ذلك . والله أعلم .

(١٧٦) وسْلَل (٢٦ / ٣١١ - ٣١٢)

عن الألقاب المتواترة عليها بين الناس ؟

فأجاب :

وأما الألقاب فكانت عادة السلف الأسماء والكنى . فإذا كنوه بأبي فلان
تارة يكنون الرجل بولده ، كما يكنون من لا ولد له ، إما بالإضافة إلى اسمه ،
أو اسم أبيه ، أو ابن سميه ، أو بأمر له تعلق به ، كما كنى النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم عائشة بابن اختها عبد الله ، وكما يكنون داود أبو سليمان
لكونه باسم داود عليه السلام ، الذي اسم ولده سليمان ، وكذلك كنية
إبراهيم أبو إسحاق ، وكما كانوا عبد الله بن عباس أبو العباس ، وكما كنى النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم أبو هريرة باسم هريرة كانت معه : وكان الأمر
على ذلك في القرون الثلاثة ، فلما غابت دولة الأعاجم لبني أمية صاروا^(١)
ثم بعد هذا أحدثوا بالإضافة إلى الدين وتسعوا في هذا ولا ريب أن الذي
يصلح مع الإمكان : هو ما كان السلف يعتادونه من المخاطبات والكنيات .
فمن أمكنه ذلك فلا يعدل عنه ، إن اضطر إلى المخاطبة ، لاسيما وقد نهى

(١) بياض بالأصل .

عن الأسماء التي فيها تزكية كا غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اسم برة فسماها زينب لعلا تزكى نفسها^(١) ، والكتابية عنه بهذه الأسماء المحدثة خوفاً من تولد شر إذا عدل عنها فليقتصر على مقدار الحاجة ولقبوا بذلك لأنه علم محض لا تلمح فيه الصفة بمنزلة الأعلام المنقوله مثل أسد ، وكلب ، وثور ، ولا ريب أن هذه المحدثات التي أحدها الأعاجم وصاروا يزيدون فيها فيقولون : عز الله ، والدين ، وعز الله والحق والدين ، وأكثر ما يدخل في ذلك من الكذب المبين ، بحيث يكون المنعوت بذلك أحق بضد ذلك الوصف ، والذين يقصدون هذه الأمور فخراً وخباء يعاقبهم الله بنقیص قصدتهم فيذهبهم ويسلط عليهم عدوهم . والذين يتقوون الله ويقومون بما أمرهم به من عبادته ، وطاعته يعزمون وينصرهم . كما قال تعالى : ﴿إِنَّا لِنُنَصِّرُ رَسُولَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر : ٥١] . وقال تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ﴾

[المافقون : ٨]

والله أعلم . وصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .



(١) رواه البخاري (٥٣/٨) ومسلم (٢١٤١) .

[الزيارة]

(١٧٧) وسئل رحمه الله (٣٥/٢٧ : ٣٦) .

عن قوله : « من حج فلم يزرنى فقد جفانى » ؟
فأجاب :

قوله : « من حج فلم يزرنى فقد جفانى » كذب ، فإن جفاء النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم حرام ، وزيارة قبره ليست واجبة باتفاق
المسلمين .

ولم يثبت عنه حديث في زيارة قبره ، بل هذه الأحاديث التي تروى « من
زارني وزار أئمي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة » وأمثال ذلك كذب
باتفاق العلماء . وقد روى الدارقطني وغيره في زيارة قبره أحاديث ، وهي
ضعيفة . وقد كره مالك - وهو من أعلم الناس بحقوق رسول الله صلى الله عليه
والتابعين وتابعهم - كره أن يقال : زرت قبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم . ولو كان هذا اللفظ ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم . معروفاً عند علماء المدينة لم يكره مالك ذلك . وأما إذا قال :
سلمت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهذا لا يكره بالاتفاق ،
كما في السنن عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « ما من رجل
يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرد عليه السلام »^(١) وكان ابن
عمر يقول السلام عليك يا رسول الله . السلام عليك يا أبا بكر . السلام
عليك يا أبي !

(١) حسن : رواه أبو داود (٢٠٤١) ومن طريقه رواه القاضي عياض في « الصلاة على
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم » (ص ٥٦) .

وفي سنن أبي داود عنه أنه قال : «أكثروا على من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة . فإن صلاتكم معروضة على . قالوا : وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت . قال : إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء »^(١) .

(١٧٨) وسئل رحمه الله (١٨٠/٢٧ : ١٨١) عن الدعاء عند القبر مثل الصالحين والأولياء . هل هو جائز أم لا ؟ وهل هو مستجاب أكثر من الدعاء عند غيرهم أم لا ؟ وأى أماكن الدعاء فيها أفضل ؟ فأجاب :

ليس الدعاء عند القبور بأفضل من الدعاء في المساجد وغيرها من الأماكن ، ولا قال أحد من السلف والأئمة : إنه مستحب أن يقصد القبور لأجل الدعاء عندها ، لا قبور الأنبياء ولا غيرهم ، بل قد ثبت في صحيح البخاري أن عمر بن الخطاب استسقى بالعباس - عم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وقال : اللهم إنا كنا نستسقى إليك بنبينا فتسقينا وإننا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسوقون^(٢) . فاستسقوا بالعباس كما كانوا يستسقون بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأنه عم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وما كانوا يستسقون عند قبره ، ولا يدعون عنده . بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصحيح أنه قال : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحدُّر ما فعلوا »^(٣) وقال قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا

(١) صحيح : رواه أبو داود (٤٧) وابن ماجه (١٦٣٦) والقاضي إسماعيل المالكي في « فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم » (٢٢) وصححه الشيخ المحدث الألباني وزاد نسبته لابن حبان والحاكم .

(٢) رواه البخاري (٣٤/٢) .

(٣) تقدم .

تخدنوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك »^(١) وفي السنن عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج »^(٢) فإذا كان قد حرم اتخاذها مساجد وإلaciقاد عليها علم أنه لم يجعلها محلاً للعبادة لله والدعاء ، وإنما سبب من زار القبور أن يسلم على الميت ويدعوه له . كما سبب أن يصلى عليه قبل دفنه ويدعوه له فالمقصود بما سبب صلى الله عليه وعلى آله وسلم الدعاء للميت لا دعاؤه ، والله أعلم .

(١٧٩) وسئل رحمه الله أيضاً (٤٩٠ / ٢٧) .

عن الزيارة إلى قبر الحسين ، وإلى السيدة نفيسة ، والصلوة عند الضريح وإذا قال : إن السيدة نفيسة تخلص المحبوس . وتجير الخائف وباب الحوائج إلى الله : هذا جائز أم لا ؟

فأجاب :

أما الحسين فلم يحمل رأسه إلى مصر باتفاق العلماء ، وكذلك لم يحمل إلى الشام . ومن قال : إن ميتاً من الموتى نفيسة أو غيرها تجير الخائف ، وتخلص المحبوس ، وهي باب الحوائج : فهو ضال مشرك فإن الله سبحانه هو الذي يجير ولا يجار عليه وباب الحوائج إلى الله هو دعاؤه بصدق وإخلاص ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْكَ عَبادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دُعَوةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ والله أعلم [البقرة : ١٨٦] .

(١٨٠) وسئل رحمه الله (٤٩٥ / ٢٧) .

عن أناس ساكنين بالقاهرة . ثم إنهم يأخذون أضحيتهم فيذبحونها بالقرافة ؟
فأجاب :

لا يشرع لأحد أن يذبح الأضحية ولا غيرها عند القبور ، بل ولا يشرع

(١) تقدم .

(٢) تقدم في فتوى رقم (١٥٠) .

شيء من العبادات الأصلية كالصلوة والصيام والصدقة عند القبور . فمن ظن أن التضحية عند القبور مستحبة وأنها أفضل : فهو جاهل ضال مخالف لإجماع المسلمين ، بل قد نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن العقر عند القبر^(١) . كما يفعل بعض أهل الجاهلية إذا مات لهم كبير ذبحوا عند قبره . والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أن تتخذ القبور مساجد فلعن الذين يفعلون ذلك تحذيراً لأمته أن تتشبه بالمرتدين الذي يعظمون القبور حتى عبادهم . فكيف يت忤ذ القبور منسكاً يقصد النسك فيه؟! فإن هذا أيضاً من التشبه بالمرتدين . قد قال الخليل - صلاة الله وسلامه عليه : ﴿إِنْ صَلَاقِي وَنَسْكِي وَمَحَىٰي وَمَهَىٰي لَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

[الأنعام : ١٦٢]

فيجب الإخلاص والصلوة والنسك لله وإن لم يقصد العبد الذبح عند القبر . لكن الشريعة سرت الذريعة كما نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها^(٢) ، لأنه حينئذ يسجد لها الكفار ، وإن كان المصلى لله لم يقصد ذلك . وكذلك اتخاذ القبور مساجد قد نهى عنها وإن كان المصلى لا يصلى إلا لله وقال : « ليس منا من تشبه بغيرنا » وقال : « من تشبه بقوم فهو منهم » والله أعلم .

* * *

(١) صحيح : رواه أبو داود (٣٢٢٢) من طريق عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن ثابت عن أنس مرفوعاً : « لا عقر في الإسلام ». قال عبد الرزاق : كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة . وقال في « فيض القيدير » وفي معناه التصدق عنده بخنزير ونحوه .

(٢) رواه البخاري (١٥٢/١) ومسلم (٨٢٦) .

[الجهاد]

(١٨١) وسئل (٢٨/٢٨) .

عن سفر صاحب العيال ؟

فأجاب :

أما سفر صاحب العيال فإن كان السفر يضر بعياله لم يسافر ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت »^(١) وسواء كان تضررهم لقلة النفقه أو لضعفهم . وسفر مثل هذا حرام .

وإن كانوا لا يتضررون بل يتأنلون وتنقص أحوالهم فإن لم يكن في السفر فائدة جسمية تربو على ثواب مقامه عندهم كعلم يخاف فوته ، وشيخ يتعين الاجتماع به ، وإلا فمقامه عندهم أفضل . وهذا لعمري إذا صحت نيته كان مشروعاً .

وأما إن كان كسفر كثير من الناس إثماً يسافر قلقاً وترجية للوقت فهذا مقامه يبعد الله في بيته خير له بكل حال ، ويحتاج صاحب هذه الحال أن يستشير في خاصة نفسه رجلاً عالماً بحاله ، وبما يصلحه ، مأموناً على ذلك فإن أحوال الناس تختلف في مثل هذا اختلافاً متبيناً . والله سبحانه وتعالى أعلم ..

(١٨٢) وسئل (٢٩/٢٨) .

عن الأيام والليالي مثل : أن يقول : السفر يكره يوم الأربعاء أو الخميس أو السبت ، أو يكره التفصيل أو الخياطة أو الغزل في هذه الأيام ، أو يكره الجماع في ليلة من الليالي ويخاف على الولد ؟

(١) حسن : رواه أحمد (٦٤٩٥) وأبو داود (١٦٩٢) والحاكم (٤١٥/١) وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي (٤٦٧/٧) وصرّح عنده أبو إسحاق بالتحديث .

فأجاب :

الحمد لله . هذا كله باطل لا أصل له ، بل الرجل إذا استخار الله تعالى وفعل شيئاً مباحاً فليفعله في أى وقت تيسر ، ولا يكره التفصيل ولا الخيطة ولا الغزل ولا نحو ذلك من الأفعال في يوم من الأيام ، ولا يكره الجماع في ليلة من الليالي ولا يوم من الأيام . والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد نهى عن التطير كما ثبت في الصحيح عن معاوية بن الحكم السلمي قال : « قلت : يا رسول الله ! إن منا قوماً يأتون الكهان ؟ قال : فلا تأتوهم . قلت : منا قوم يتطيرون ؟ قال : ذاك شيء يجده أحدكم من نفسه فلا يصدقنكم »^(١) فإذا كان قد نهى عن أن تصده الطيرة عما عزم عليه فكيف بالأيام والليالي ؟ ولكن يستحب السفر يوم الخميس ويوم السبت ويوم الاثنين من غير نهي عن سائر الأيام إلا يوم الجمعة إذا كانت الجمعة تفوته بالسفر ففيه نزاع بين العلماء . وأما الصناعات والجماع فلا يكره في شيء من الأيام والله أعلم .

(١٨٣) وسئل (٢١٧ / ٢٨) .

عن شارب الخمر هل يسلم عليه ؟ هل إذا سلم رُدّ عليه ؟ وهل تشيع جنازته ؟ وهل يكفر إذا شرك في تحريمها ؟

فأجاب :

الحمد لله . من فعل شيئاً من المنكرات ، كالفواحش والخمر والعدوان وغير ذلك ، فإنه يجب الإنكار عليه بحسب القدرة ، كما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغیره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان »^(٢) .

(١) رواه مسلم (٥٣٧) .

(٢) رواه مسلم (٤٩) .

فإن كان الرجل مسترراً بذلك . وليس معلناً له أنكر عليه سراً وستر عليه ، كما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من ستر عبداً ستره الله في الدنيا والآخرة »^(١) إلا أن يتعدى ضرره ، والمتعدي لابد من كف عدوانه وإذا نهاد المرء سراً فلم ينته فعل ما ينكر به من هجر وغيره فإذا كان ذلك أثفع في الدين .

وأما إذا أظهر الرجل المنكرات وجب الإنكار عليه علانة ، ولم يق له غيبة ، ووجب أن يعاقب علانة بما يردعه عن ذلك من هجر وغيره ، فلا يسلم عليه ، ولا يرد عليه السلام ، إذا كان الفاعل لذلك متمنكاً من ذلك من غير مفسدة راجحة . وينبغى لأهل الخير والدين أن يهجروه ميناً كما هجروه حياً ، إذا كان في ذلك كف لأمثاله من الجرميين ، فيتركون تشيع جنازته ، كما ترك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلاة على غير واحد من أهل الجرائم وكما قيل لسمرة بن جندب : أن ابنك مات البارحة فقال : لو مات لم أصل عليه : يعني لأنه أعاد على قتل نفسه ، فيكون كقاتل نفسه . وقد ترك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلاة على قاتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم فإذا أظهر التوبية أظهر له الخير . وأما من أنكر تحريم شيء من المحرمات المتواترة كالخمر والمينة والغواحش ، أو شك في تحريمه فإنه يستتاب ويعرف التحريم ، فإن تاب وإلا قتل ، وكان مرتدًا عن دين الإسلام ، ولم يصل عليه ، ولم يدفن بين المسلمين .

(١٨٤) وسئل (٢٢٢ : ٢١٩/٢٨) .

عن قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « لا غيبة لفاسق » وما حدث الفسق ؟ ورجل شاجر رجلين : أحدهما شارب خمر أو جليس في الشرب ، أو آكل حرام ، أو حاضر الرقص ، أو السماع للدف ، أو الشبابة : فهل على من

(١) رواه مسلم (٢٦٩٩) .

لم يسلم عليه إثم ؟
فأجاب :

أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكن مأثور عن الحسن البصري ، أنه قال : أترغبون عن ذكر الفاجر ؟ اذكروه بما فيه يخدره الناس . وفي حديث آخر : من ألقى جلباب الحياة فلا غيبة له . وهذان النوعان يجوز فيما الغيبة بلا نزاع بين العلماء : أحدهما :

أن يكون الرجل مظهراً للفجور ، مثل الظلم والفواحش والبدع المخالفة للسنة ، فإذا أظهر المنكر وجب الإنكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع بقلبه وذلك أضعف الإيمان » رواه مسلم ^(١) وفي المسند والسنن عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال : أيها الناس إنكم تقرؤون القرآن وتقرأون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضُلُّ إِذَا اهتَدَيْتُمْ ﴾

[المائدة : ١٠٥]

وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيروه أو شكلوا أن يعمهم الله بعقاب منه » ^(٢) فمن أظهر المنكر وجب عليه الإنكار ، وأن يهجر ويذم على ذلك .

فهذا معنى قوله : من ألقى جلباب الحياة فلا غيبة له بخلاف من كان مستتراً بذنبه مستخفياً فإن هذا يستر عليه لكن ينصح سراً ، ويهجره من عرف حاله حتى يتوب ، ويدرك أمره على وجه النصيحة .

(١) تقدم قبله .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٢/١) وأبو داود (٤٣٨) والترمذى (٢١٦٨) وقال : « صحيح » وابن ماجه (٤٠٠٥) وانظر « صحيح ابن ماجه » للشيخ المحدث الألبانى ، و« صحيح الجامع » له .

النوع الثاني :

أن يستشار الرجل في مناكحته ومعاملته أو استشهاده ، ويعلم أنه لا يصلح لذلك ، فينصحه مستشاره ببيان حاله ، كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال له فاطمة بنت قيس . قد خطبني أبو جهم ومعاوية ، فقال لها : « أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له »^(١) فبين صلى الله عليه وعلى آله وسلم حال الخاطفين للمرأة ، فهذا حجة لقول الحسن : أترغبون عن ذكر الفاجر ! اذكروه بما فيه يحذر الناس . فإن النصح في الدين أعظم من النصح في الدنيا ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم . وإذا كان الرجل يترك الصلوات ، ويرتكب المنكرات ، وقد عاشره من يخاف أن يفسد دينه : بين أمره له لتتقى معاشرته . وإذا كان مبتدعاً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة ، أو يسلك طريقةً يخالف الكتاب والسنة ، ويختلف أن يصلح الرجل الناس بذلك : بين أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله . وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى لا لهو الشخص مع الإنسان مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد ، أو تبغض ، أو تنازع على الرئاسة .. فيتكلم بمساويه مظهراً للنصح ، وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه ، فهذا من عمل الشيطان و « إنما الأعمال بالنيات . وإنما لكل امرئ ما نوى » بل يكون الناصح قصده أن يصلح ذلك الشخص ، وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم ، ويسلك في هذا المقصود أيسر الطرق التي تمكنه .

ولا يجوز لأحد أن يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة ، كما في الحديث أنه قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر »^(٢) ورفع عمر بن عبد العزيز قوم يشربون الخمر فأمر

(١) رواه مسلم (١٤٨٠) .

(٢) حسن : رواه الترمذى (٢٨٠١) وقال : « حسن غريب » والحاكم (٤ / ٢٨٨) من طريق أخرى وصححه على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

بجلدهم ، فقيل له: إن فيهم صائماً . فقال : ابدأوا به ، أما سمعت الله يقول : ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنِ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوهُمْ حَتَّى يَخْوُضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ، إِنَّكُمْ إِذَا مُشَاهِدُهُمْ﴾؟! بين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أن الله جعل حاضر المنكر كفاعله ولهذا قال العلماء : إذا دعى إلى وليمة فيها منكر كالخمر والزمر لم يجز حضورها ، وذلك أن الله تعالى قد أمرنا بإنكار المنكر بحسب الإمكان . فمن حضر باختياره ولم ينكره فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به . من بعض إنكاره والنهي عنه . وإذا كان كذلك فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر المنكر كما أمره الله هو شريك الفساق في فسقهم فيلحق بهم .

(١٨٥) وسائل رحمة الله (٢٣٩/٢٨) .

عن رجل مقبول القول عند الحكام يخرج للفرجة في الزهر في مواسم الفرج حيث يكون مجمع الناس . ويرى المنكر ولا يقدر على إزالته ، وتخرج امرأته أيضاً معه . هل يجوز ذلك ؟ وهل يقدح في عدالته ؟
 فأجاب :

ليس للإنسان أن يحضر الأماكن التي يشهد فيها المنكرات ولا يمكنه الإنكار إلا لموجب شرعى : مثل أن يكون هناك أمر يحتاج إليه لصلاحة دينه أو دنياه لابد فيه من حضوره ، أو يكون مكرهاً . فاما حضوره ب مجرد الفرجة ، وإحضار امرأته تشاهد ذلك ، فهذا مما يقدح في عدالته ومراؤته إذا أصر عليه . والله أعلم .

(١٨٦) وسائل (٦٠٠/٢٨) .

عن سبي من دار الحرب دون البلوغ واشتراكه النصارى ، وكبار الصبيان وتزوج ، وجاءه أولاد نصارى ، ومات هو ، وقامت البينة أنه أسر دون البلوغ ، لكنهم ما علموا من سباه ، هل السبى له كتابى أم مسلم . فهل يلحق أولاده بال المسلمين أم لا ؟

فأجاب :

أما إن كان الساري له مسلماً حكم بإسلام الطفل . وإذا كان الساري له كافراً ، أو لم تقم حجة بأحدهما ، لم يحكم بإسلامه ، وأولاده تبع له في كلا الوجهين . والله أعلم .

(١٨٧) وسئل شيخ الإسلام رحمة الله (٥٩٨/٢٨ : ٥٩٩) .
عن رجل له حق في بيت المال ، إما لمنفعة في الجهاد أو لولايته ، فأخيل
بعض حقه على بعض المظالم ؟

فأجاب :

لا تستخرج أنت هذا ، ولا تعن على استخراجه ، فإن ذلك ظلم ، لكن
اطلب حقوقك من المال الخاضل عندهم ، وإن كان مجموعاً من هذه الجهة
وغيرها .

لأن ما اجتمع في بيت المال ولم يرد إلى أصحابه فصرفه في مصالح أصحابه
وال المسلمين أولى من صرفه فيما لا ينفع أصحابه أو فيما يضره – وقد كتبت
نظير هذه المسألة في غير هذا الموضوع – وأيضاً فإنه يصير محتطاً ، فلا يبقى
محكوماً بتحريمه بعينه ، مع كون الصرف إلى مثل هذا واجباً على المسلمين .
فإن الولاة يظلمون تارة في استخراج الأموال ، وتارة في صرفها ، فلا
تخل إعانتهم على الظلم في الاستخراج ، ولا أخذ الإنسان ما لا يستحقه .
وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد .
وأما ما لا يسوغ فيه الاجتهاد من الأخذ والإعطاء فلا يعاونون .

لكن إذا كان المتصروف إليه مستحقاً بمقدار المأخذ ، جاز أخذه من كل
مال يجوز صرفه ، كالمال المجهول مالكه إذا وجب صرفه . فإن امتنعوا من
إعادته إلى مستحقه ، فهل الأولى إقراره بأيدي الظلمة ، أو السعي في صرفه
في مصالح أصحابه والمسلمين ، إذا كان الساعي في ذلك من يكره أصل
أخذه ، ولم يعن على أخذه ، بل سعي في منع أخذه ؟ فهذه مسألة حسنة ينبغي
التفطن لها وإلا دخل الإنسان في فعل المحرمات ، أو في ترك الواجبات ، فإن

الإعانة على الظلم من فعل المحرمات .

وإذا لم تتمكن الواجبات إلا بالصرف المذكور كان تركه من ترك الواجبات وإذا لم يمكن إلا إقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح كان النهى عن صرفه في المصالح إعانة على زيادة الظلم التي هي إقراره بيد الظالم . فكما يجب إزالة الظلم يجب تقليله عند العجز عن إزالته بالكلية فهذا أصل عظيم . والله أعلم ، وأصل آخر وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الأبعد عن المنفعة فالبعد ، كما أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في كسب الحجام بأن يطعنه الرقيق والناضح^(١) ، فالأقرب ما دخل في الطعام والشراب ونحوه ، ثم ما ولى الظاهر من اللباس ، ثم ما ستر مع الانفصال من البناء ، ثم ما عرض من الركوب ونحوه . فهكذا ترتيب الانتفاع بالرزق ، وكذلك أصحابنا يفعلون .



(١) صحيح : رواه أبو داود (٣٤٢٢) والترمذى (١٢٧٧) وقال : « حسن صحيح » . وابن ماجه (٢١٦٦) وهو في « صحيح ابن ماجه » .

[البيع]

(١٨٨) وسئل رحمه الله (١٩٩/٢٩ - ١٩٩) .

عن جماعة صودروا ، وأخذت أموالهم ، ثم أكرهوا وأجبروا على بيع أعيان من عقار ومواشي وبساتين . فباعوها ، والأعيان المذكورة بعضها ملك أولاد البائعين ، وبعضها وقف ، وبعضها ملك الغير ، ووضع المشترى يده عليها وحازها ، وخاف البائعون على إتلاف صورة الأعيان ، وليس لهم قدرة على انتزاعها من يده ، فاشتروها صورة ليعرفوا بقاءها ، ويحرزوها بشمن معين إلى أجل معلوم ، فلما آن الأجل طالبهم بالشمن : فهل يكون البيع منهم باطلًا بحكم الإكراه ؟

وبيع مال الغير أم لا ؟

وهل مشتراهم منه وإقرارهم بالملك ثبت له بصحة البيع ؟
فأجاب :

إذا بدل البائع - والحال هذه - للمشتري ، فما أداه من الشمن ، وامتنع المشترى من الإيفاء بذلك ، وطلب ما كتب على البائع من الشمن المؤجل ، فإن المشترى ظالم عاص ، يستحق العقوبة ، فإن هذه المعاملة لو كانت بطيب نفس البائع ، وقد اتفقا على أن لا تباع منه الأعيان ، بتقديم بيعه إليها إلى أجل بأكثر من ذلك الشمن ، كانت معاملة باطلة ربوية عند سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأكثر أئمة المسلمين ، فكيف والبائع مكره ، وبيع المكره بغير حق بيع غير لازم ، باتفاق المسلمين ، فلو قدر مع ذلك أن المشترى أكره على الشراء منه وأداه الشمن عنه ، فأعطاه البائع الشمن الذى أداه عنه ، لوجب تسليم المبيع إليه باتفاق المسلمين .

فكيف والمشترى لم يكره على الشراء ، والبائع قد بذل له الثمن الذى أداه عنه ، فليس للمشترى والحالة هذه مطالبه بزيادة على ذلك باتفاق الأئمة ، ولا مطالبه برد الأعian التي كانت ملكه ، وهى الآن بيده على ما ذكر .

(١٨٩) وسئل (٢٠٣/٢٩) .

عن امرأة ملكت لولدها ملكاً ، وباعه ، ثم بعد البيع ملكت الثاني ، وكتب على الأول حجة أن ما له في الملك شيء بعد أن باعه . فهل يلزم الأول رد الملك للثاني ، أو الأول صحيح ؟

فأجاب :

إذا كان قد باعه بيعاً صحيحاً لازماً ، فقد خرج عن ملكه ، ولم يصح بعد ذلك تملكها ، والملك باق على ملك المشترى . والله أعلم .

(١٩٠) وسئل (٢٠٣/٢٩ و ٢٠٤) .

عن رجل له زوجة لها ملك ، فسرق الزوج كتب الملك ، وباعه ، ثم توفيت ؟

فأجاب :

بيع الملك بغير إذن مالكه ، ولا ولایة عليه : بيع باطل ، والواجب أن يرد إلى المشترى ما أعطاه من الثمن ، ويرد إلى المالك ملكه .

(١٩١) وسئل (٢٢١/٢٩) .

عن امرأة لها ملك غائب عنها ، ولم تره ، وعلمه بالصفة ، ثم باعته لمن رآه فهل يصح هذا البيع ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا علمته بالصفة صح بيعها ، وكذلك لو رأه وكيلها في البيع صح البيع أيضاً ، وإن لم تره ولا وصف لها .

(١٩٢) وسُئل (٢٩/٢٢١ - ٢٢٢) .

عن رجل يحتاج لقرض وكان عند شخص فول ، فتباعا عليه ، ولم يره المشترى ، وكتب الحجة ، ثم وجده موسساً ؟
فأجاب :

إذا لم ير المبيع ، ولم يوصف له ، فالبائع باطل ، وعليه ردّه بمثله أو قيمته .

(١٩٣) وسُئل (٢٩/٢٢٩) .

عن هاجر من بلد التتر ، ولم يجد مرکوباً فاشترى من التتر ما يركب به : فهل عليه الثمن بعد هجرته إلى دار الإسلام ؟
فأجاب :

نعم إذا اشتري منهم ، فعليه أن يعطي الثمن لمن باع وإن كان ترياً ، والله أعلم .

(١٩٤) وسُئل (٢٩/٢٣٥) .

عن شركة في ملك بشهادة شهود بينهم ، ثم إن بعض الشركة باع الملك جميعه بشهادة أحد الشهود بالشركة ، فهل يصح البيع في ملكه ويبطل في الباق ؟ أو يبطل الجميع ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما بيع نصيب الغير فلا يصح إلا بولاية أو وكالة ، وإذا لم يجزه المستحق بطل باتفاق الأئمة ، لكن يصح البيع في نصيبيه خاصة في أحد قولى العلماء بقسطه من الثمن ، وللمشتري الخيار في فسخ البيع ، أو إجازته ، وإن كان المكان مما يقسم بلا ضرر فله إلزام الشريك بالقسمة ، وإن كان مما لا يقسم إلا بضرر فله المطالبة ببيع الجميع ليقتسموا الثمن .
وإذا كان الشاهد يعلم أن البائع ظالم ، وشهد على بيعه معونة على ذلك ،

فقد أعن على الإثم والعدوان ، والمعاونة بالشهادة على العقود المحرمة لا تجوز ، بل صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « لعن الله أكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبته ». .

وقال : « إني لا أشهد على جحور ». فمن فعل ذلك مصراً عليه قدح في عدالته . والله أعلم .

(١٩٥) وسئل (٢٣٦/٢٩) .

هل يجوز بيع الكرم لمن يعصره خمراً ، إذا اضطر صاحبه إلى ذلك ؟ فأجاب :

لا يجوز بيع العنب لمن يعصره خمراً ، بل قد لعن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من يعصر العنب لمن يتخذه خمراً ، فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونة ، ولا ضرورة إلى ذلك ، فإنه إذا لم يمكن بيعه رطباً ، ولا تزيبيه ، فإنه يتخذه خلاً ، أو دبساً ، ونحو ذلك .

(١٩٦) وسئل (٢٣٧/٢٩) .

عن رجل له دكان مستأجرة بخمسة وعشرين كل شهر ، وله فيها عدة قماش فجاء إنسان فقال : أنا أستأجر هذه الدكان بخمسة وأربعين ، وأقعد بالعدة والقماش أبيع فيه واشترى ، فهل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب :

هذا قد جمع بين بيع وإجارة معاً ، وذلك جائز في أظهر قول العلماء . والله أعلم .

(١٩٧) وسئل رحمه الله (٢٧٢/٢٩ - ٢٧٣) .

عن الذين غالب أموالهم حرام ، مثل المكاسين ، وأكلة الربا وأشباههم ، ومثل أصحاب الحرف المحرمة كمحصورى الصور ، والمنجمين ، ومثل أعوان الولاة . فهل يحل أخذ طعامهم بالمعاملة أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا كان في أموالهم حلال وحرام ، ففي معاملتهم شبهة ، لا يحكم بالتحريم إلا إذا عرف أنه يحرم إعطاؤه . ولا يحكم بالتحليل إلا إذا عرف أنه أعطاه من الحلال . فإن كان الحال هو الأغلب لم يحكم بتحريم المعاملة ، وإن كان الحرام هو الأغلب ، قيل بحل المعاملة ، وقيل : بل هي محرمة .

فأما المعامل بالربا فالغالب على ماله الحلال ، إلا أن يعرف الكُره من وجه آخر وذلك أنه إذا باع ألفاً بألف ومائتين فالزيادة هي المحرمة فقط ، وإذا كان في ماله حلال وحرام واختلط لم يحرم الحال ، بل له أن يأخذ قدر الحال ، كما لو كان المال لشريكين فاختلط مال أحدهما بمال الآخر ، فإنه يقسم بين الشريكين .

وكذلك من اختلط بهاله : الحال والحرام ، أخرج قدر الحرام والباقي حلال له . والله أعلم .

(١٩٨) وسئل رحمه الله (٢٩ / ٣٥) .

عن سماسة في فندق ، من جملتهم ثلاثة يشترون من يد بعضهم البعض ، ثم إنهم يزيدون في الشراء ، ويقسمون الفائدة ، فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يجوز للدلائل - الذي هو وكيل البائع في المناداة - أن يكون شريكاً لمن يزيد بغير علم البائع ، فإن هذا يكون هو الذي يزيد ، ويشتري في المعنى .

وهذا خيانة للبائع ، ومن عمل مثل هذا لم يجب أن يزيد أحد عليه ، ولم ينصح البائع في طلب الزيادة وإنتهاء المناداة .

وإذا توافر جماعة على ذلك ، فإنهم يستحقون التعزير البلigh الذي يردعهم وأمثالهم عن مثل هذه الخيانة ، ومن تعزيرهم أن يُمنعوا من المناداة حتى تظهر

توبتهم ، والله أعلم .

(١٩٩) وسُلْ (٣٠٧ / ٢٩) .

عن رجل مراب خلف مالاً وولداً وهو يعلم بحاله . فهل يكون المال حلالاً للولد بالميراث ؟ أم لا ؟

فأجاب :

أما القدر الذى يعلمه الولد أنه ربا فيخرجه ، إما أن يرده إلى أصحابه إن أمكن ، وإلا تصدق به . والباقي لا يحرم عليه ، لكن القدر المشتبه يستحب له تركه إذا لم يجب صرفه في قضاء دين أو نفقة عيال . وإن كان الأب قبضه بالمعاملات الربوية التى يرخص فيها بعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع به . وإن اخْتَلَطَ الْحَلَالُ بِالْحَرَامِ وَجَهَلَ قَدْرَ كُلِّ مِنْهُمَا جَعَلَ ذَلِكَ نَصْفَيْنِ .

(٢٠٠) وسُلْ (٣٠٨ / ٢٩) .

عن الرجل يختلط ماله الحلال بالحرام ؟

فأجاب :

يخرج قدر الحرام بالميزان . فيدفعه إلى صاحبه وقدر الحلال له وإن لم يعرفه وتعذر تعرفه : تصدق به عنه .

(٢٠١) وسُلْ رَحْمَةُ اللَّهِ (٣٠٨ / ٢٩ - ٣٠٩) .

عن امرأة كانت مغنية ، واكتسبت في جهلها مالاً كثيراً . وقد تابت وحجَّت إلى بيت الله تعالى . وهي محافظة على طاعة الله . فهل المال الذى اكتسبته من حل وغيره ، إذا أكلت ، وتصدقت منه ، هل تؤجر عليه ؟

فأجاب :

المال المكسوب إن كانت عين أو منفعة مباحة في نفسها ، وإنما حرمت بالقصد ، مثل من يبيع عنيناً لمن يتزخره خمراً ، أو من يستأجر لعصير الخمر ، أو حملها ، فهذا يفعله بالعوض ؛ لكن لا يطيب له أكله .

وأما إن كانت العين ، أو المنفعة محمرة : كمهر البغي ، وثمن الخمر فهنا

لا يقضى له به قبل القبض ولو أعطاه إياه لم يحكم ببرده ، فإن هذا معونة لهم على العاصي : إذا جمع لهم بين العوض والمعوض ، ولا يحل هذا المال للبغى والخمار ونحوهما ، لكن يصرف في مصالح المسلمين .

فإن تابت هذه البغى ، وهذا الخمار ، وكانوا فقراء حاز أن يصرف إليهم من هذا المال مقدار حاجتهم ، فإن كان يقدر يتجر ، أو يعمل صنعة كالنسج والغزل ، أعطى ما يكون له رأس مال ، وإن افترضوا منه شيئاً ليكتسبوا به ، ولم يردوا عوض القرض كان أحسن .

وأما إذا تصدق به لاعتقاده أنه يحل ، عليه أن يصدق به ، فهذا يثاب على ذلك ، وأما إن تصدق به كا يتصدق المالك بملكه فهذا لا يقبله الله - إن الله لا يقبل إلا طيباً - فهذا خبيث .

كما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « مهر البغى خبيث »^(١) .

(٢٠٢) وسئل (٣٥٩ - ٣٥٨) .

عن رجل أعطى نطعاً للدلال بيعه ، فنادى عليه الدلال ، فراد نصف درهم ، فراح الدلال إلى نائب الحسبة ، فقال له : هذا صاحب النطع زاد فيه نصف درهم فطلبه ، وقيل له ذلك ، فأنكر وحلف بالطلاق - خوفاً على نفسه وإزالة ما في صدور من سمعه - وأنه حلف إنه ما فعله فهل يقع به الطلاق ؟

فأجاب :

المالك إذا زاد في السلعة كان ظالماً ناجشاً ، وهو شر من التاجر الذي ليس بمالك ، وهو الذي يزيد في السلعة ولا يقصد شراءها وهذا لو نجش أجنبى لم يبطل البيع ، وأما البائع إذا ناجش ، أو واطأ من ينجش ، ففى بطلان البيع قولان فى مذهب أحمد وغيره .

(١) رواه مسلم (١٥٦٧) عن رافع بن خديج ، وأصله في « الصحيحين » من حديث أبي مسعود الأنصاري .

ومثل هذا ينبغي تعزيره على أمرتين :
على نجشه .

وعلى حلفه بالطلاق يميناً فاجرة ، وليس فعله المحرم عذرًا له في العين
الفاجرة .

(٢٠٣) وسئل رحمه الله تعالى : (٢٩ / ٣٥٩)

عمن يسوم السلعة بثمن كثير ، ويبيعها بأزيد من القيمة المعتادة وقد يكون المشتري جاهلاً بالقيمة : هل يجوز ذلك أم لا ؟
فأجاب :

أما إذا كان المشتري مسترسلاماً - وهو الجاهل بقيمة المبيع - لم يجز للبائع أن يغبنه غبناً يخرج عن العادة ، بل عليه أن يبيعه بالقيمة المعتادة أو قريب منها . فإن غبنه غبناً فاحشاً فللمشتري الخيار في فسخ البيع وإمضائه . فقد روى في الحديث : « غبن المسترسل رياً »^(١).

وثبت في الصحيح : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَا عَنْ تَلْقَى الْجَلْبِ حَتَّى يَهْطُطْ بِهِ السُّوقُ^(٢) وَأَثَبَتَ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ إِذَا هَبَطَ ». وذلك لأن البائع قبل أن يهبط السوق يكون جاهلاً بقيمة السلع ، فهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يخرج المشتري إليه ، وييتاع منه ، لما في ذلك من تغريمه والتدعيس ، وأثبت له الخيار إذا علم بحقيقة الحال .

فهكذا كل من كان جاهلاً بالقيمة ، لا يجوز تغريمه والتدعيس عليه ، مثل أن يسام سوماً كثيراً خارجاً عن العادة ليذل ما يقارب ذلك ، بل يباع البيع المعروف غير المذكر ، والله أعلم .

(١) ضعيف : رواه البهقى في « السنن الكبرى » (٣٤٩/٥) عن جابر وعن أنس وعن علي . في سنته يعيش بن هشام القرقسانى ، ضعفه ابن عساكر ، وقال الذهنى فى « المغني » ٤٣٥/٢ : عن مالك بن حبى باطل ، والأفة منه ». قلت : كأنه يشير إلى هذا الحديث .

(٢) رواه البخارى (٩٥/٣) ومسلم (١٥١٧) عن ابن عمر ، وفي الباب عن أبي هريرة .

(٢٠٤) وسُلْ (٤٢٤/٢٩) .

عما إذا أبدل قمحاً بقمح ؟

فأجاب :

إذا أبدل قمحاً بقمح ، كيلاً بكميل ، مثلاً بمثل : جاز ، وإن كان بزيادة

لم يجز .

(٢٠٥) وسُلْ (٤٢٥/٢٩) .

عن امرأة باعت إسورة ذهب بشمن معين إلى أجل معين ، هل يجوز أم لا ؟

فأجاب :

إذا بيعت بذهب أو فضة إلى أجل لم يجز ذلك باتفاق الأئمة ، بل يجب رد الأسوقة إن كانت باقية ، أو رد بدها إن كانت فائدة ، والله أعلم .

(٢٠٦) وسُلْ (٤٤٦/٢٩ - ٤٤٨) .

عن الرجل يبيع سلعة بشمن مؤجل ، ثم يشتريها من ذلك الرجل بأقل من ذلك الثمن حالاً هل يجوز ؟ أم لا ؟

فأجاب :

أما إذا باع السلعة إلى أجل ، واشتراها من المشتري بأقل من ذلك حالاً فهذه تسمى « مسألة العينة » وهي غير جائزة عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ، وهو المأثور عند الصحابة كعائشة وابن عباس وأنس ابن مالك ، فإن ابن عباس سُلَّ عن حريرة بيعت إلى أجل ، ثم اشتريت بأقل ، فقال : دراهم بدراهم ، دخلت بينهما حريرة .

وأبلغ من ذلك أن ابن عباس قال : إذا استقمت بعقد ، ثم بعت بنسبيه ، فتلك دراهم بدراهم ، فيبيّن أنه إذا قوم السلعة بالدرارم ، ثم باعها إلى أجل ، فيكون مقصوده دراهم بدرارم ، والأعمال بالنيات وهذه تسمى « التورق » . فإن المشتري تارة يشتري السلعة لينتفع بها ، وتارة يشتريها ليتجز بها فهذان جائزان باتفاق المسلمين . وتارة لا يكون مقصوده إلاأخذ

الدرارهم ، فيننظر كم تساوى نقداً ، فيشتري بها إلى أجل ، ثم يبيعها في السوق بنقد فمقصوده الورق ، فهذا مکروه في أظهر قول العلماء ، كما نقل ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وهو إحدى الروايتين عن أ Ahmad .

وأما عائشة فإيتها قالت لأم ولد زيد بن أرقم لما قالت لها : إنني ابتعت من زيد بن أرقم غلاماً إلى العطاء بثمانمائة ، وبعثه منه بستمائة . فقالت عائشة : بئس ما بعثت ، وبئس ما اشتريت . أخبرى زيداً أن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بطل إلا أن يتوب . قالت : أيام المؤمنين أرأيت إن لم آخذ إلا رأس مالي ، فقالت لها عائشة :

﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِّنْ رَّبِّهِ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ﴾

[البقرة : ٢٧٥]

وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : من باع بيعتين في بيعة : « فله أوكستهما أو الربا »^(١) وهذا إن تواطأ على أن يبيع ثم يتبع ، فماله إلا الأوكس ، وهو الثمن الأقل ، أو الربا .

وأصل هذا الباب : أن الأعمال بالنيات ، وإنما لكل أمرىء ما نوى . فإن كان قد نوى ما أحله الله فلا بأس ، وإن نوى ما حرم الله وتوصل إليه بحيلة ، فإن له ما نوى ، والشرط بين الناس ما عدوه شرطاً ، كما أن البيع بينهم ما عدوه بيعاً ، والإجارة بينهم ما عدوه إجارة ، وكذلك النكاح بينهم ما عدوه نكاحاً ، فإن الله ذكر البيع والنكاح ، وغيرهما في كتابه ، ولم يرد لذلك حدٌ في الشرع ، ولا له حدٌ في الفقه .

والأسماء تعرف حدودها تارة بالشرع ، كالصلوة والزكاة والصيام والحج ، وتارة باللغة كالشمس والقمر والبر والبحر ، وتارة بالعرف كالقبض

(١) حسن : رواه أبو داود (٣٤٦١) وابن حبان (١١١٠) والحاکم (٤٥/٢) وعنه البیهقی (٣٤٣/٥) وقال الحاکم : « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذہبی . وفي سنته محمد بن عمرو روى له مسلم متابعة وقال الماھظ في « التقریب » : صدوق له أوهام . فالحدث حسن الإسناد وانظر « الإرواء » (١٥٠/٥) .

والتفريق .

وكذلك العقود كالبيع والإجارة والنكاح والهبة، وغير ذلك ، فما توافق الناس على شرط وتعاقدوا ، فهذا شرط عند أهل العرف .

(٢٠٧) وسئل (٤٥٠/٢٩) .

عنم بيع فضة خالصة بفضة مغشوشة : الدرهم بدرهم ونصف ؟
فأجاب :

لا يجوز بيع الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل . وإذا كان الغش الذي في الفضة لا يقصد بالفضة جاز .

وأما إن كانت الفضة أكثر من الفضة لم يجز ، لاسيما إن كانت الفضة التي في المغشوش أكثر من الخالصة ، فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين .
والجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل .

(٢٠٨) وسئل (٤٩٦/٢٩) .

هل يجوز بيع شاة بشاة إلى أجل ؟
فأجاب :

يجوز بيع شاة بشاة إلى أجل .

(٢٠٩) وسئل (٥٣٨/٢٩) .

عنم له على شخص دَيْنَ ، وأرهن عليه رهناً ، والدَّيْنُ حال ، ورب الدين يحتاج إلى دراهمه ، فهل يجوز له بيع الرهن أم لا ؟
فأجاب :

إذا كان أذن له في بيعه جاز ، وإن لا باع الحاكم إن أمكن ووفاه حقه منه .
ومن العلماء من يقول : إذا تذرّ ذلك دفعه إلى ثقة بيعه ، ويحتمل بالإشهاد على ذلك ، ويستوفى حقه منه . والله أعلم ..

* * *

[كتاب الصلح إلى الوقف]

(٢١٠) وسُلْ (٣٠ / ١٥) .

عن رجل له ملك ، وهو واقع ، فأعلموا بوقوعه فألي أن ينقضه ، ثم وقع على صغير فهشمه هل يضمن ؟ أو لا ؟

فأجاب :

هذا يجب الضمان عليه في أحد قولى العلماء لأنه مفترط في عدم إزالة هذا الضرر والضمان ، على المالك الرشيد الحاضر ، أو وكيله إن كان غائباً ، أو وليه إن كان محجوراً عليه .

(٢١١) وسُلْ رحمه الله (٣٠ / ١٨) .

عن رجل عسفه إنسان على دين يريده حبسه ، وهو معسر فهل القول قوله في أنه معسر ؟ أو يلزم بإقامة البيينة في ذلك ؟

فأجاب :

إذا كان الدين لزمه بغير معاوضة كالضمان ، ولم يعرف له مال قبل ذلك فالقول قوله مع يبينه في الإعسار ، والله أعلم .

(٢١٢) وسُلْ (٣٠ / ٢٤) .

عنمن عليه دين فلم يوفه حتى طلبه عند الحاكم وغيره وغرم أجراه الراحلة هل الغرم على المدين ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا كان الذي عليه الحق قادرًا على الوفاء ومطله حتى أحوجه إلى الشكایة ، فما غرمته بسبب ذلك فهو على الظالم المماطل ، إذا غرمته على الوجه المعتمد .

(٢١٣) وسْئَل (٣٠/٢٥) .

عمن حبس بَدِينٍ وليس له وفاء إلا رهن عند الغريم . فهل يمْهُل ويخرج
إلى أن يبيعه ؟
فأجاب :

إذا لم يكن له وفاء غير الرهن وجب على المدين إمهاله حتى يبيعه ، فمتي
لم يمكن بيعه إلا بخروجه ، أو كان في بيعه في الحبس ضرر عليه ، وجب
إخراجه لبيعه ويضمن عليه ، أو يمشي [الغريم] أو وكيله [إليه] .

(٢١٤) وسْئَل (٣٠/٢٦) .

عن رجل عليه دين حال وله ملك لا تفضل فضلة عن نفقته ونفقة عياله ،
وإذا أراد بيعه لم يتهم إلا بدون ثمن مثله ، فهل يلزم بيعه بدون ثمن مثله ؟
وإذا لم يلزم بيعه فهل يقسط الدين عليه على قدر حاله ؟ أم لا ؟
فأجاب :

لا بيع إلا بثمن المثل المعتمد غالباً في ذلك البلد ، إلا أن تكون العادة
تغيرت تغييراً مستمراً ، فيكون حينئذ ثمن المثل قد نقص فيباع بثمن المثل
المستقر وإذا لم يجب بيعه فعل الغريم الإنظار إلى وقت السعة أو الميسرة ،
وله أن يطلب منه كل وقت ما يقدر عليه ، وهو التقسيط .

(٢١٥) وسْئَل (٣٠/٣٤) .

عن رجل معسر - وله عائلة وخشي من صاحب الدين أن يعتقله ويضيع
هو وعائلته ، ونوى أنه إذا وسع الله عليه أعطاء دينه - إذا أنكره في ساعة
وحلف : هل عليه إثم أم لا ؟
فأجاب :

لا يحلف له أن يbjحد حقه ، ولا يحلف له أنه لا شيء عليه ، بل عليه أن
يقر بحقه ويذكر عسرته ويستغفر الله تعالى . ﴿وَمَنْ يَقْرَأَ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مُخْرَجًا
وَيَرْزُقُهُ مِنْ حِيثُ لَا يَحْتَسِب﴾ [الطلاق : ٢ و ٣] والله أعلم .

(٢١٦) وسُئل رحمة الله (٤٢/٣٠) .

عن رجل له ولد عمره سبع سنين ، وأن رجلاً أركبه دابة بغير إذن الوالد ولا أعلم ، فرفست الدابة الصغير ورمته وهربت منه ، فاشتكى الرجل أبا الصغير ، وكتب عليه حجة غصب نحو الدابة . فهل يضمن الولد شيئاً ؟

فأجاب :

إذا لم يكن الوالد له سبب في هذه القضية لم يكن عليه شيء ، ولا يلزمه شيء من الحجة التي كتبت عليه كرها ، فإن صاحب الدابة هو الذي أمر الصغير بركرتها من غير سعي الوالد .

(٢١٧) وسُئل رحمة الله (٤٧/٣٠) .

عن اعترف بمال لأيتام ، وأعطي خطه ثم إن اليتيم الواحد طالبه فأذكر عند الحاكم ، وحلف أنه لا يستحق عليه شيئاً ، ثم إنه بعد ذلك طلب من اليتيم الإبراء وهو مريض . فهل يصح إبراؤه وهو مريض ؟

فأجاب :

لا يصح هذا الإبراء في نفس الأمر . ما دام المدعى عليه جاحداً للحق .

(٢١٨) وسُئل رحمة الله (٥٠/٣٠ : ٥١) .

عنكسوة الصبيان في الأعياد وغيرها الحرير ، هل يجوز لولي اليتيم أن يلبسه الحرير ؟ أم لا ؟ وإذا فعل ذلك هل يأثم أم لا ؟ وكذلك تمويه أقباعهم بالذهب . هل يجوز ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله ليس لولي اليتيم إباسه الحرير في أظهر قول العلماء . كما ليس له إسقاوه الخمر ، وإطعامه الميتة ، مما حرم على الرجال البالغين فعل الولي أن يحبه الصبيان .

وقد مزق عمر بن الخطاب حريراً رأه على ابن الزبير . وقال : لا تلبسوهم الحرير . وكذلك ما يحرم على الرجال من الذهب .

وأما نسبة الولي إلى البخل فيدفع ذلك بأن يكسوه من المباح ما يحصل
به التجمل في الأعياد وغيرها ، كالمقاطع الإسكندرانية ، وغيرها مما يحصل
به التجمل والزينة ، ودفع البخل من غير تحريم ومن وضح له الحق ليس
له أن يعدل عنه إلى سواه ، ولا يجب على أحد أن يتبع غير الرسول صلى
الله عليه وعلى آله وسلم في كل ما يأمر به ، وينهى عنه ، ويحلله ويحرمه .
والله أعلم .



[باب الوكالة]

(٢١٩) سُئل شيخ الإسلام رحمه الله (٥٤/٣٠) .
عن رجل وَكَلَّ رجلاً في قبض ديون له ثم صرفه وطالبه بما بقى عليه ،
ثم إن الوكيل المتصرف كتب مبارأة بينه وبين من عليه الدينُ غير أمر الموكِلِ
فهل يصح الإبراء ؟
فأجاب :

إن لم يكن في وكتله إثبات ما يقتضي أنه مأذون له في الإبراء لم يصح
إبراؤه من دين هو ثابت للموكِل ، وإن كان أقر بالإبراء قبل إقراره فيما هو
وكيل فيه : كالتوكيل بالقبض إذا أقر بذلك . والله أعلم .

(٢٢٠) وسئل رحمه الله (٧٠/٣٠) .
عن قوم أرسلوا قوماً في صالح لهم ويعطونهم نفقة . فهل يحل لهم أكل
ذلك ؟ واستدانته تمام نفقتهم ومخالطتهم ؟
فأجاب :

إذا أعطاهم الدين بعثوهم ما ينفقونه جاز ذلك ، وعليهم تمام نفقتهم
ماداموا في حوائجهم ، ويجوز مخالطتهم .

(٢٢١) وسئل رحمه الله (٨٨/٣٠) .
عن رجل دفع لرجل مالاً على سبيل القراض ، ثم ظهر بعد ذلك على
المدفوع له المال دين بتاريخ متقدم على القراض ، فهل يجوز له أن يعطي
لأرباب الدين شيئاً من هذا المال ؟ أم لا ؟
وإذا ادعى أنه لم يقبض من مال القراض شيئاً أو عدم ، أو وقع فيه تغريط
غير سبب ظاهر يقبل هذا القول ؟ أم لا ؟

فأجاب :

لا يجوز أن يوف من مال هذا القراض شيئاً من الدين الذي يكون على العامل . إلا أن يختار رب المال ، فإن أدعى ما يخالف العادة لم يقبل بمجرد قوله .

(٢٢٢) وسئل رحمه الله (٩٠/٣٠) .

هل يجوز للعامل في القراض أن ينفق على نفسه من مال القارض حضراً أو سفراً ؟ وإذا جاز هل يجوز أن يبسط لذيد الأكل والنعمات منه ؟ أم يقتصر على كفايته المعتادة ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . إن كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك وكذلك إن كان هناك عرف وعادة معروفة بينهم ، وأطلق العقد ، فإنه يحمل على تلك العادة . وأما بدون ذلك فإنه لا يجوز .

ومن العلماء من يقول : له النفقة مطلقاً وإن لم يشترط ، كما يقوله أبو حنيفة ومالك والشافعى في قول . والمشهور أن لا نفقة بحال ولو شرطها . وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة إلا بالمعروف ، وأما البسط الخارج عن المعروف فيكون محسوباً عليه .

(٢٢٣) وسئل رحمه الله (١١٩/٣٠ : ١٢٠) .

عن رجل سلم أرضه لرجل ليزرعها ويكون الزرع بينهما بالسوية والبذر من الزارع لا من رب الأرض فهل يجوز ذلك ويكون بينهما شركة ؟ أو لا يجوز ؟

فأجاب :

الحمد لله . هذا جائز في أصح قول العلماء . وبه مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وسنة خلفائه الراشدين ، وغيرهم من أصحابه ، فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه عامل أهل خير بشرط ما يخرج

منها : من زرع وثغر على أن يعمروها من أموالهم^(١) . فهذه مشاطرة فعلها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم . والبذر من العامل لا من رب الأرض . وكذلك كان أصحابه بعده يفعلون : مثل آل أبي بكر ، وآل على بن أبي طالب ، ومثل سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، والذين خالفوا ذلك لهم مأخذان ضعيقان :

أحدهما : أنهم ظنوا أن المزارعة مثل المؤاجرة ، وليست من باب المؤاجرة ، فإن المؤاجرة يقصد منها عمل العامل ، ويكون العمل معلوما ، بل يشتركان هذا بمنفعة أرضه ، وهذا بمنفعة بدنه وبقره كسائر الشركاء . وأما ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من الخبرة ، فقد جاء مفسرا في الصحيح أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة . فلهذا نهى عنها ومن اشترط أن يكون البذر من المالك ، فإنه شبها بالمضاربة التي يشترط أن يكون المال من أحدهما ، والعمل من الآخر ، وظن أن البذر يكون من رب الأرض ، وكلاهما مال . وهذا غلط ، فإن رأس المال يعود في هذه العقود إلى صاحبه ، كما يعود رأس المال في المضاربة ، والأرض في المزارعة ، والأرض والشجر في المساقاة .

والعامل إذا بذر البذر وأماته فلم يأخذ مثله ، صار البذر مجرى منافع التي لا يرجع بثيلها . ومن اشترط أن يكون البذر من المالك ولا يعود فيه قوله في غاية الفساد ، فإنه لو كان كرأس المال لوجب أن يرجع في نظيره كما يقول مثل ذلك في المضاربة .

(٢٢٤) وسائل رحمه الله (١٤٥/٣٠) .

عن امرأة دفعت إلى إنسان مبلغ دراهم ليزرع شركة ، وقد ذكر أنه زرع ، ثم بعد ذلك دفع إليها أربعين ، وذكر أنه من الكسب ، ، ورأس المال باق ، ثم دفع لها خمسين درهما وقال : هذا من جملة مالك . وبقى من

(١) رواه البخاري (٣/١٨٢) ومسلم (١٥٥١) وليس عندهما قوله : « على أن يعمروها » فهند البخاري « على أن يعملوها » وعند مسلم « على أن يتعلمواها » . والله أعلم .

الدرارهم مائة خارجاً عن الكسب فطلبتها منه فقال : الأربعون من جملة المائة ولم يبق لك سوى ستين فهل لها أن تأخذ المبلغ . وما تكسب شيئاً ؟

فأجاب :

إذا دفعت إليه المال مضاربة وأعطيتها شيئاً وقال : هذا من الربح كان لها المطالبة بعد هذا برأس المال . ولم يقبل قوله : أن تلك الزيادة كانت من رأس المال . والله أعلم .

(٢٢٥) وسئل (٢٥١/٣٠) .

عن فلاح حرث أرضاً ولم يزرعها ثم زرعها غيره . فهل يستحق الإجارة والمقاسة ؟ أم لا ؟

فأجاب :

إذا كانت الأرض مقاسة : لرب الأرض سهم ، وللفلاح سهم ، فإنه يقسم نصيب الفلاح بين الحارث والزارع على مقدار ما بذلاه من نفع ومال ؛ والله أعلم .

(٢٢٦) وسئل رحمه الله (٣١٤/٣٠) .

عن امرأة استعارت زوجي حلق ، وقد عدموها منها ، فهل يلزمها قيمة الحلق ؟

فأجاب :

إن كانت فرطت في حفظها لزماها غرامتها باتفاق العلماء وإن لم تفرط ففي ذلك نزاع مشهور بينهم ففي مذهب أبي حنيفة لا ضمان عليها ، وفي مذهب الشافعى وأحمد عليها الضمان ، وعند مالك إذا تلفت بسبب معلوم فلا ضمان عليها ، وإذا أدعت التلف بسبب خفى لم يقبل منها . والله أعلم .

(٢٢٧) وسئل رحمه الله (٣٧٥/٣٧٦) .

عن رجل مديون وله عند صاحب الدين بضاعة ، والشمن سبعون درهماً ،

ومقدار البضاعة تسعون درهماً ، وقد توفى المديون ، واحتاط على موجوده ، فأراد صاحب الدين أن يطلع الورثة على البضاعة فاختفى أن يأخذوها ولم يوصلوه إلى حقه ، وإن أخفاها فيبقى إثم فرطها عليه ، ويختلف أن يطالبه غير البضاعة ؟

فأجاب :

يبيعها ويستوفى من الثمن ماله في ذمة الميت من الأجرة والثمن ، وما بقى يوصله إلى مستحق تركته . وإذا حلفوه فله أن يحلف أنه ليس له عندي غير هذا . وإن أحب أن يشتري بضاعة مثل تلك البضاعة ويحلف أنه لا يستحق عنده إلا هذا ، بشرط أن تكون البضاعة مثل تلك أو خيراً منها .

(٢٢٨) وسئل (٣٩٤ / ٣٩٥) .

عن الاقتراض من الوديعة بلا إذنه ؟

فأجاب :

وأما الاقتراض من مال المودع ، فإن علم المودع علمًا اطمأن إليه قلبه أن صاحب المال راض بذلك فلا بأس بذلك . وهذا إنما يعرف من رجل اختيارته خبرة تامة ، وعلمت منزلتك عنده ، كما نقل مثل ذلك عن غير واحد ، وكما كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يفعل في بيوت بعض أصحابه ، وكما بابع عن عثمان رضى الله عنه وهو غائب ، ومتى وقع في ذلك شك لم يجز الاقتراض .



[باب اللقطة]

(٢٢٩) وسْئَلَ (٤١٢ / ٤١١) .

عن رجل لقى لقية في وسط فلاة ، وقد أنسد عليها إلى حيث دخل إلى
بلده فهل هي حلال ؟ أم لا ؟

فأجاب :

يُعَرِّفُهَا سَنَةً قَرِيبًا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَعْدَ سَنَةٍ
صَاحِبَهَا فَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَدِّقَ بِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢٣٠) وسْئَلَ (٤١٢ / ٤١٠) .

عن الدراهم المشورة يجدوها الرجل ؟

فأجاب :

يعرفها حوالاً ، فإن وجد صاحبها ، وإلا فله أن ينفقها وله أن يتصدق بها

(٢٣١) وسْئَلَ (٤١٢ / ٣٠) .

عن رجل وجد لقطة وعَرَفَ بِهَا بَعْضَ النَّاسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَرَّاً أَيَامًاً وَطَافَ
عَنْهُ مَدَةً سَنِينَ فَمَا الْحُكْمُ فِيهَا ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يحل له مثل هذا التعريف . بل عليه أن يعرفها تعريفاً ظاهراً
لكن على وجه محمل بأن يقول : من ضاع له نفقه أو نحو ذلك . والله أعلم .



[كتاب الوقف]

(٢٣٢) وسُئل (٧٠/٣١) .

عن مساجد وجوامع لهم أوقاف ، وفيها قوام وأئمة ، ومؤذنون فهل
لقاضي المكان أن يصرف منه إلى نفسه ؟
فأجاب :

بل الواجب صرف هذه الأموال في مصارفها الشرعية ، فيصرف من
الجوامع والمساجد إلى الأئمة والمؤذنين والقوام ما يستحقه أمثلهم .
وكذلك يصرف في فرش المساجد وتنويرها كفايتها بالمعروف ، وما فضل
عن ذلك إما أن يصرف في مصالح مساجد آخر ، ويصرف في المصالح :
كأرزاق القضاة في أحد قولى العلماء ، وأما صرفها للقضاة ومنع مصالح
المساجد فلا يجوز ، والله أعلم .

(٢٣٣) وسُئل (٧٥/٣١) .

عن الناظر متى يستحق معلومه : من حين فوض إليه ؟ أو من حين مكّنه
السلطان ؟ أو من حين المباشرة ؟

فأجاب :

الحمد لله . المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط عليه ، فمن
عمل ما عليه يستحق ماله . والله أعلم .

(٢٣٤) وسُئل رحمه الله (٢٥٨/٣١) .

هل يجوز أن يبني خارج المسجد من ريع الوقف مسكنًا ليأوي فيه أهل
المسجد الذين يقومون بمصالحة ؟

فأجاب :

نعم . يجوز لهم أن يبنوا خارج المسجد من المساكن ما كان مصلحة لأهل الاستحقاق لريع الوقف القائمين بمصلحته .

٢٢٢

[باب الهمة والعطية]

(٢٣٥) وسئل رحمه الله (٢٧٢/٣١) .

عن امرأة لها أولاد غير أشقاء . فخصصت أحد الأولاد ، وتصدق عليه بحصة من ملكها دون بقية إخوته ، ثم توفيت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المتصدق به ، فهل تصح الصدقة أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا لم يقبضها حتى ماتت بطلت الهمة في المشهور من مذهب الأئمة الأربعـة ، وإن أقبضته إياه لم يجز على الصحيح أن يختص به الموهوب له ، بل يكون مشتركاً بينه وبين إخوته . والله أعلم .

(٢٣٦) وسئل (٢٨٣/٣١) .

عن الرجل يهب الرجل شيئاً : إما ابتداء ، أو يكون ديناً عليه ، ثم يحصل بيهما شنآن فيرجع في هبته : فهل له ذلك ؟ وإذا أنكر الهمة وحلف الموهوب له أنه لا يستحق الواهب في ذمته شيئاً : هل يحيث أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . ليس لواهب أن يرجع في هبته ، غير الوالد ، إلا أن تكون الهمة على جهة المعاوضة لفظاً أو عرفاً ، فإذا كانت لأجل عوض ولم يحصل فللواهب الرجوع فيها . والله أعلم .

(٢٣٧) وسئل رحمه الله (٢٩٤/٣١) .

عن رجل خص بعض الأولاد على بعض ؟

فأجاب :

ليس له في حال مرضه أن يخص أحداً منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق

المسلمين ، وإذا فعل ذلك فلباقي الورثة رده وأخذ حقوقهم ، بل لو فعل ذلك في صحته لم يجز ذلك في أصح قولى العلماء ، بل عليه أن يرده كا أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يرده حياً وميتاً ، ويرده الخصص بعد موته .



[كتاب الوصايا]

(٢٣٨) وسُئل (٣٠٩/٣١) .

عن رجل له زرع ونخل ، فقال عند موته لأهله : أنفقوا من ثلثي على الفقراء والمساكين إلى أن يولد ولد لولدي ولد فيكون لهم ، فهل تصح هذه الوصية أم لا ؟

فأجاب :

نعم تصح هذه الوصية ، فإن الوصية لولد الولد الذين لا يرثون جائزة ، كما وصَّى الزبير بن العوام لولد عبد الله بن الزبير . والوصية تصح للمعدوم بالمعدوم ، فيكون الريع للفقراء إلى أن يحدث ولد الولد فيكون لهم ، والله أعلم .

(٢٣٩) وسُئل رحمه الله (٣١٥/٣١) .

عن امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء : من حج ، وقراءة وصدقه : فهل تنفذ الوصية ؟

فأجاب :

إذا أوصت بأن يخرج من ثلث ما لها ما يصرف في قربة الله وطاعته وجب تنفيذ وصيتها ، وإن كان في مرض الموت . وأما إن كان الموصى به أكثر من الثلث كان الزائد موقوفاً ، فإن أجازه الورثة جاز ، وإن بطل . وإن وصَّت بشيء في غير طاعة لم تنفذ وصيتها .

(٢٤٠) وسُئل (٣٢٢/٣١) .

عن رجل وصى على مال يتيم ، وقد قارض فيه مدة ثلاثة سنين ، وقد ربح فيه فائدة من وجه حل : فهل يحل للوصي أن يأخذ من الفائدة شيئاً ؟

أو هي للبيت خاصية ؟
فأجاب :

الربح كله للبيت ، لكن إن كان الوصي فقيراً وقد عمل في المال فله أن يأخذ أقل الأمرين من أجرة مثله أو كفایته ، فلا يأخذ فوق أجرة عمله وإن كانت الأجرة أكثر من كفایته لم يأخذ أكثر منها .

(٤١) وسئل رحمة الله (٣٣٣/٣١) .

عن رجل وصى لرجلين على ولده ، ثم إنهما اجتهدا في ثبوت الوصية ، فهل لهم أن يأخذوا من مال البتيم ما غرموا على ثبوتها ؟

فأجاب :

إذا كانوا متبرعين بالوصية بما أنفقاه على إثباتها بالمعروف : فهو من مال البتيم . والله أعلم .



[كتاب الفرائض]

(٢٤٢) وسُئل (٣٣٦ / ٣١) .

عن امرأة ماتت ولها زوج ، وجدة ، وإخوة أشقاء ، وابن : فما يستحق كل واحد من الميراث ؟
فأجاب :

للزوج الربع ، وللجددة السادس ، وللابن الباق ، ولا شيء للإخوة باتفاق الأئمة .

(٢٤٣) وسُئل (٣٣٧ / ٣١) .

عن امرأة توفيت ، وخلفت : زوجاً ، وابتين ، ووالدتها ، وأختين أشقاء : فهل ترث الأخوات ؟
فأجاب :

يفرض للزوج الربع ، وللأم السادس ، وللبيتين الثلثان ، أصلها من اثنى عشر ، وتعول ثلاثة عشر ، وأما الأخوات فلا شيء لهن مع البنات ، لأن الأخوات مع البنات عصبة ، ولم يفضل للعصبة شيء ، هذا مذهب الأئمة الأربع .

(٢٤٤) وسُئل رحمة الله (٣٥٧ / ٣١) .

عن رجل توفى وله عم شقيق ، وله أخت من أخيه : فما الميراث ؟
فأجاب :

للأخت النصف ، والباقي للعم ، وذلك باتفاق المسلمين .

(٢٤٥) وسُئل (٣٥٧ / ٣١) .

عن امرأة ماتت وخلفت من الورثة : بنتاً ، وأخاً من أمها ، وابن عم . فما يخص كل واحد ؟

فأجاب :

للبنات النصف ، ولابن العم الباقي ، ولا شيء للأخ من الأم لكن إذا حضر
القسمة فينبغي أن يرضخ له . والبنت تُسقط الأخ من الأم في مذهب الأئمة
الأربعة ، والله أعلم .



[كتاب النكاح]

(٢٤٦) وسائل رحمه الله (٩/٣٢) .

عن رجل يدخل على امرأة أخيه ، وبنات عمه ، وبنات خاله ، هل يحل له ذلك ؟ أم لا ؟
فأجاب :

لا يجوز أن يخلو بها . ولكن إذا دخل مع غيره من غير خلوة ولا ريبة
جاز له ذلك ، والله أعلم .

(٢٤٧) وسائل رحمه الله تعالى (١١/٣٢) .

عن رجل طلق زوجته ثلاثة ، ولهما ولدان ، وهي مقيمة عند الزوج في
بيته مدة سنتين ، ويصرها وتبصره : فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من
عنه ؟ أم لا ؟ وهل له عليها حكم ؟ أم لا ؟
فأجاب :

المطلقة ثلاثة هي أجنبية من الرجل بمنزلة سائر الأجنبيات ، فليس للرجل
أن يخلو بها ، كما ليس له أن يخلو بالأجنبية . وليس له أن ينظر إليها إلى ما
لا ينظر إليه من الأجنبية ، وليس له عليها حكم أصلاً .

ولا يجوز له أن يواطئها على أن تزوج غيره ثم تطلقه وترجع إليه .
ولا يجوز أن يعطيها ما تنفقه في ذلك ، فإنها لو تزوجت رجلاً غيره
بالنكاح المعروف الذي جرت به عادة المسلمين . ثم مات زوجها أو طلقها
ثلاثة لم يجز لهذا الأول أن يخطبها في العدة صريحاً باتفاق المسلمين . كما قال
تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَتُمْ فِي
أَنفُسِكُمْ عِلْمًا إِنَّكُمْ سَتَذَكَّرُونَ هُنَّ لَكُمْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سَرًا ﴾

[البقرة : ٢٣٥] .

ونهاه أن يلزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله أى حتى تنقضى العدة . فإذا كان قد نهاه عن هذه الموعدة والعزم في العدة فكيف إذا كانت في عصمة زوجها ؟ ! فكيف إذا كان الرجل لم يتزوجها بعد : تواعد على أن تتزوجه ثم تطلقه ويتزوج بها الواعد . فهذا حرام باتفاق المسلمين سواء قيل : إنه يصح نكاح المخلل أو قيل : لا فلم يتنازعوا في أن التصریح بخطبة معتمدة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثة ثلثاً أنه لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة .

(٢٤٨) وسئل رحمه الله (١٩/٣٢) .

عن رجل له بنت ، وهي دون البلوغ ، فزوجوها في غيبة أبيها ، ولم يكن لها ولد ، وجعلوا أن أبيها توفى وهو حي . وشهدوا أن خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا ؟
فأجاب :

إذا شهدوا أن خالها أخوها فهذه شهادة زور ، ولا يصير الحال ولينا بذلك . بل هذه تزوجت بغير ولد . فيكون نكاحها باطلًا عند أكثر العلماء والفقهاء ، كالشافعى وأحمد وغيرهما . وللأب أن يجدده . ومن شهد أن خالها أخوها وأن أبيها مات فهو شاهد زور ، يجب تعزيره ، ويعذر الحال . وإن كان دخل بها فلها المهر . ويجوز أن يزوجها الأب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة والشافعى وأحمد فى المشهور عنه ، والله أعلم .

(٢٤٩) وسئل رحمه الله (٣١/٣٢) .

عن امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفى عدة زوجها ، فلما انقضت العدة هربت إلى بلد مسيرة يوم ، وتزوجت بغير إذن أخيها ولم يكن لها ولد غيره فهل يصح العقد أم لا ؟
فأجاب :

إذا لم يكن أخوها عاصلاً لها ، وكان أهلاً للولاية : لم يصح نكاحها بدون إذنه والحال هذه ، والله أعلم .

(٢٥٠) وسُلْطَنُ قَدِيسُ اللهِ رُوحُهِ (٣٢/٣٥) .

عَنْ رَجُلِ أَسْلَمَ : هَلْ يَقْرُى لَهُ وِلَايَةً عَلَى أَوْلَادِهِ الْكَتَابِيِّينَ ؟
فَأَجَابَ :

لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمْ فِي النِّكَاحِ ، كَمَا لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمِيرَاثِ ، فَلَا يَزُوْجُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَةَ ، سَوَاءً كَانَتْ بَنْتَهُ أَوْ غَيْرَهَا ، وَلَا يَرِثُ كَافِرٌ مُسْلِمًا وَلَا مُسْلِمٌ كَافِرًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَئمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَأَصْحَابِهِمْ مِنَ السَّلْفِ وَالخَلْفِ . لَكِنَّ الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِلْأَمْمَةِ زَوْجَهَا بِحُكْمِ الْمُلْكِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ وَلِيًّا أَمْرَ زَوْجَهَا بِحُكْمِ الْوِلَايَةِ ، وَأَمَّا بِالْقَرَابَةِ وَالْعَتَاقَةِ فَلَا يَزُوْجُهَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا خَلَافٌ شَاذٌ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الْمَالِكِ فِي النَّصْرَانِيِّ يَزُوْجُ ابْنَتَهُ ، كَمَا نَقْلَ عَنْ بَعْضِ السَّلْفِ أَنَّهُ يَرِثُهَا ، وَهَمَا قَوْلَانِ شَاذَانِ . وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ وَلَا يَتَزَوْجُ الْكَافِرَ الْمُسْلِمَةَ ، وَاللَّهُ سَبَّحَهُ قَدْ قَطَعَ الْوِلَايَةَ فِي كِتَابِهِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ^(١) .

(٢٥١) وسُلْطَنُ رَحْمَهُ اللهُ (٣٠/٤٢) .

عَنْ بَنْتِ زَالْتِ بَكَارَتِهَا بِمَكْرُوهٍ . وَلَمْ يَعْدِ عَلَيْهَا عَقْدٌ قَطُّ ، وَطَلَبَهَا مِنْ يَتَزَوْجُهَا فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَرْضًا . فَهَلْ يَصْحُّ الْعَقْدُ بِمَا ذَكَرَ إِذَا شَهَدَ الْمُعْرُوفُونَ أَنَّهَا بَنْتٌ ، لِتَسْهِيلِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ ؟
فَأَجَابَ :

إِذَا شَهَدُوا أَنَّهَا مَا زَوْجَتْ كَانُوا صَادِقِينَ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَلَبِّيَّسٌ عَلَى الرَّوْجِ ، لِعِلْمِهِ بِالْحَالِ . وَيَنْبَغِي اسْتِنْطَاقَهَا بِالْأَدْبِ ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَنَازِعُونَ :
هَلْ إِذْنُهَا إِذَا زَالْتِ بَكَارَتِهَا بِالْزَّنَنَةِ : الصَّمْتُ ، أَوِ النُّطْقُ . وَ «الْأَوْلُ» مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدُ كَصَاحِبِيِّ أَنِّي حَنِيفَةُ ، وَعِنْدِي أَنِّي حَنِيفَةُ وَمَالِكٌ إِذْنُهَا الصَّمَاتُ كَالَّتِي لَمْ تَزُلْ عَذْرَتِهَا .

(١) ذَكَرَ هَنَا شِيخُ الْإِسْلَامِ ، رَحْمَهُ اللهُ ، الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الَّتِي تَنْصُّ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ يُأْتِهَا هَنَا طَلْبًا لِلَاخْتَصَارِ ، فَمَنْ شَاءَ مَطَالِعَتِهَا فَلِيَرْجِعْ إِلَيْهَا فِي مُجْمَعِ الْفَتاوَىِ (٣٢/٣٦ - ٣٧) وَاللهُ أَمَدَّهُ .

(٢٥٢) وسُلْطَن رَحْمَهُ اللَّهُ (٥٦/٣٢ : ٥٧) .

عن رجل زوج ابنة أخيه من ابنه والزوج فاسق لا يصلى ، وخوفوها حتى أذنت في النكاح وقالوا : إن لم تأذن وإلا زوجك الشرع بغير اختيارك ، وهو الآن يأخذ مالها ، وينبع من يدخل عليها لكشف حالها : كأمها وغيرها ؟ فأجاب :

الحمد لله . ليس للعم ولا غيره من الأولياء أن يزوج موليته بغير كفء إذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الأئمة ، وإذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك ، بل لو رضيت هي بغير كفء كان لولي آخر غير المزوج أن يفسخ النكاح ، وليس للعم أن يكره المرأة البالغة على النكاح بـكـفـء ، فكيف إذا أكرهها على التزويج بغير كـفـء ! بل لا يزوجها إلا بن ترضاه باتفاق المسلمين .

وإذا قال لها : إن لم تأذن وإلا زوجك الشرع بغير اختيارك . فأذنت بذلك لم يصح هذا الإذن ولا النكاح المترتب عليه ، فإن الشرع لا يمكن غير الأب والجد من إجبار الصغيرة باتفاق الأئمة ، وإنما تنازع العلماء في «الأب والجد» في الكبيرة ، وفي الصغيرة مطلقاً . وإذا تزوجها بنكاح صحيح كان عليه أن يقوم بما يجب لها ، ولا يتعدى عليها في نفسها ، ولا مالها ، وما أحده من ذلك بضمته وليس له أن يمنع من يكشف حالها إذا اشتكت ، بل إنما أن يمكن من يدخل عليها ويكشف حالها : كلام وغيرها وإنما أن تسكن بمنصب جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها ، والله أعلم .

(٢٥٣) وسُلْطَن رَحْمَهُ اللَّهُ (٦٠/٣٢) .

عن رجل زوج ابنته لشخص ، ولم يعلم ما هو عليه ، فأقام في صحبة الزوجة سنتين فعلم الولي والزوجة ما الزوج عليه : من التجسس والفساد وشرب الخمر والكذب والأيمان الخائنة . فبانت منه بالثلاث : فهل يجوز للولي الإقدام على تزويجه أم لا ؟ ثم إن الولي استتوب الزوج مراراً عديدة ونكث ولم يرجع : فهل يحل تزويجها ؟

فأجاب :

إذا كان مصراً على الفسق فإنه لا ينبغي للولي تزويجها له ، كما قال بعض السلف : من زوج كريمه من فاجر فقد قطع رحمتها ، لكن إن علم أنه تاب فتزوج به إذا كان كفؤاً لها وهي راضية به ، وأما « نكاح التحليل » فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « لعن الله المخلل والمخلل له »^(١) ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء .



(١) صحيح : رواه أحمد (٤٤٨/١ و ٤٦٢) والترمذى (١١٢٠) وقال : « حسن صحيح » والنسائى (١٤٩/٦) مطولاً عن ابن مسعود ، وقال الحافظ في « التلخيص » (١٧٠/٣) « وصححه ابن القطن وابن دقيق العيد على شرط البخارى » . وفي الباب عن علي ، وأبي هريرة ، وجابر ، وابن عباس ، وعقبة بن عامر وانظر « الإرواء » (٣٠٨/٦ - ٣١٠) .

[باب المحرمات في النكاح]

(٢٥٤) وسئل الشيخ رحمه الله (٧٥/٣٢) .

عن رجل متزوج بخالة إنسان ، وله بنت ، فتزوج بها . فجمع بين خالته
وابنته : فهل يصح ؟

فأجاب :

لا يجوز أن يتزوج خالة رجل وابنته لأن يجمع بينهما . فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها »^(١) وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعـة . وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول حالة الأب وخالة الأم والجدـة . ويتناول عمـة كل من الآبـين أيضاً ، فليس له أن يجمع بين المرأة وخالة أبيها ولا خالة أمـها عند الأئمة الأربعـة .

(٢٥٥) وسئل رحمـه الله (٧٧/٣٠) .

عن رجل تزوج بأمرأة من مدة سنة ولم يدخل بها ، وطلقـها قبل الإصابة : فهل يجوز له أن يدخل بالأم بعد طلاقـ البنت ؟

فأجاب :

لا يجوز تزويـج أم امرأته وإن لم يدخلـ بها ، والله أعلم .

(٢٥٦) وسئلـ شيخ الإسلام رحمـه الله (٣٢ / ٨٠) .

عن رجل عقد العقد على أنها تكون بالغاً ، ولم يدخلـ بها ولم يصبـها ثم طلقـها ثلاثة ثم عقدـ عليها شخص آخر لم يدخلـ بها ولم يصبـها ثم طلقـها ثلاثة فهل يجوز للذـي طلقـها أولاً أن يتزوجـ بها ؟

(١) رواه البخارـي (١٥/٧) ومسلم (١٤٠٨) .

فأجاب

إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعه .
لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها فإذا طلقها قبل الدخول لم
تحل للأول .

(٢٥٧) وسئل رحمه الله (٨٠/٣٢) .

عن رجل تزوج بنتاً بكرًا ثم طلقها ثلثاً ولم يصبها : فهل يجوز أن يعقد
عليها عقداً ثانياً . أم لا ؟

فأجاب :

طلاق البكر ثلثاً كطلاق المدخول بها ثلثاً عند أكثر الأئمة .

(٢٥٨) وسئل رحمه الله (١٠١/٣٢) .

عن رجل تزوج بامرأة ، ولها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر ، والشهود
أيضاً كذلك . وقد وقع به الطلاق الثلاث : فهل له بذلك الرخصة في رجعتها ؟

فأجاب :

إذا طلقها ثلثاً وقع به الطلاق . ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة
العقد ولم ينظر في صفتة قبل ذلك : فهو من المتعدين لحدود الله ، فإنه يريد
أن يستحل محارم الله قبل الطلاق وبعده . والطلاق في النكاح الفاسد المختلف
فيه عند مالك وأحمد وغيرهما من الأئمة ،
والنكاح بولاية الفاسق : يصح عند جماهير الأئمة . والله أعلم .

(٢٥٩) وسئل رحمه الله تعالى (١٠٩/٣٢) .

عنمن قال : إن المرأة المطلقة إذا وطأها الرجل في الدبر تحل لزوجها هل
هو صحيح . أم لا ؟

فأجاب :

هذا قول باطل ، مخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من أئمة

ال المسلمين ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال للمطلقة ثلاثة : « لا حتى تذوق عُسْيلته ويدوّق عُسْيلتك »^(١) وهذا نص في أنه لا بد من العُسْيله وهذا لا يكون في الدبر ، ولا يعرف في هذا خلاف . وأما ما يذكر عن بعض المالكية - وهم يطعنون في أن يكون هذا قوله - وما يذكر عن سعيد بن المسيب من عدم اشتراط الوطء فذاك لم يذكر فيه وظف الدبر . وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه . وانعقد الإجماع قبله وبعده .

(٢٦٠) وسئل رحمة الله تعالى (١٣٨/٣٢) .

عن رجل زنا بأمرأة في حال شبوبيتها . وقد رأى معها في هذه الأيام بنتاً ، وهو يتطلب التزويج بها ، ولم يعلم هل هي منه أو من غيره ، وهو متوقف في تزويجها ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يحل التزوج بها عند أكثر العلماء ، فإن بنت التي زنا بها من غيره لا يحل التزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين . وأما بنته من الزنا فأغلظ من ذلك ، وإذا اشتبهت عليه بغيرها حرمتا عليه .

(٢٦١) وسئل رحمة الله تعالى (١٤١/٣٢) .

عنمن طلع إلى بيته ووجد عند امرأته رجلاً أجنبياً ، فوفقاً لها حقها ، وطلّقها ، ثم رجع وصالحها ، وسمع أنها وجدت بمنب أجنبي ؟

فأجاب :

في الحديث عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إن الله سبحانه وتعالى لما خلق الجنة قال : وعزتي وجلالي لا يدخلنكم بخبل ولا كذاب ولا دنيوث^(٢) » « والديوث » الذي لا غيرة له . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إن المؤمن يغار ، وإن الله يغار ، وغيره الله أن يأتي

(١) رواه البخاري (٥٦/٧) ومسلم (١٤٣٣) .

(٢) ضعيف جداً : رواه الطبراني في « الكبير » وابن أبي الدنيا - كما في تفسير ابن =

العبد ما حَرَمَ عليه^(١) وقد قال تعالى : ﴿ الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشركٌ وحرّم ذلك على المؤمنين ﴾ [النور : ٣]

ولهذا كان الصحيح من قولى العلماء : أن الزانية لا يجوز تزوجها إلا بعد التوبة ، وكذلك إذا كانت المرأة تزني لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال . بل يفارقها وإلا كان ديوثاً .

(٢٦٢) وسئل (١٤٢/٣٢) .

عن رجل تزوج ابنته من الزنا ؟
فأجاب :

لا يجوز أن يتزوج بها عند جمهور أئمة المسلمين حتى أن الإمام أحمد أنكر أن يكون في ذلك نزاع بين السلف وقال : من فعل ذلك فإنه يقتل . وقيل له عن مالك : أنه أباحه ، فكذب النقل عن مالك . وتحريم هذا هو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، ومالك وجمهور أصحابه ، وهو قول كثير من أصحاب الشافعى ، وأنكر أن يكون الشافعى نص على خلاف ذلك . وقال : إنما نص على بنته من الرضاع دون الزانية التى زنى بها . والله أعلم .



كثير (٣ / ٢٣٨) وفي إسناد الطبراني : حماد بن عيسى ، ضعيف كاف في « التقريب » ، = محمد بن عثمان بن أبي شيبة : كذبه عبد الله بن أحمد كاف في « المغني » وفي إسناد ابن أبي الدنيا : محمد بن زياد الكلبي ، قال يحيى بن معين : لا شيء كاف في « المغني » والحديث عن ابن عباس ، وعن أنس ليس فيه « ولا كذاب ولا ديوث » .
(١) رواه البخارى (٧ / ٤٥) ومسلم (٢٧٦١) ولفظه أقرب لسياق شيخ الإسلام .

(٢٦٣) وسئل رحمه الله (١٤٢/٣٢) .

عن رجل زنى بامرأة ومات الزانى : فهل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها أم لا ؟

فأجاب :

هذه حرام في مذهب أئمـة حنـيفـة وأـحـمدـ وـأـحـدـ القـولـينـ فيـ مـذـهـبـ مـالـكـ ،
وـفـيـ القـولـ الـآخـرـ يـجـوزـ ، وـهـوـ مـذـهـبـ الشـافـعـيـ .

[باب الشروط في النكاح]

(٢٦٤) وسئل رحمه الله (١٦٤/٣٢ : ١٦٥) .

عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه عند النكاح أنه لا يتزوج عليها ولا ينقلها من منزلها وكانت لها ابنة فشرط عليه أن تكون عند أمها وعنده ما تزال فدخل على ذلك كله : فهل يلزمـهـ الـوفـاءـ ؟ـ وإـذـاـ أـخـلـفـ هـذـاـ الشـرـطـ :
فـهـلـ لـلـزـوـجـةـ الـفـسـخـ أـمـ لـاـ ؟ـ

فأجاب :

الحمد لله . نعم تصـحـ هـذـاـ الشـرـوـطـ وـمـاـ فـيـ معـناـهـاـ فـيـ مـذـهـبـ الإـمـامـ
أـحـمدـ ، وـغـيـرـهـ مـنـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـيـنـ وـتـابـعـيـهـمـ :ـ كـعـمـرـ بـنـ الـخطـابـ وـعـمـرـ
ابـنـ الـعـاصـمـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـماـ ، وـشـرـيجـ الـقـاضـيـ ، وـالـأـوـزـاعـيـ ، وـإـسـحـاقـ وـهـذـاـ
يـوـجـدـ فـيـ هـذـاـ الـوقـتـ صـدـاقـاتـ أـهـلـ الـمـغـرـبـ الـقـدـيمـ لـاـ كـانـواـ عـلـىـ مـذـهـبـ
الـأـوـزـاعـيـ فـيـهـاـ هـذـاـ الشـرـوـطـ .ـ وـمـذـهـبـ مـالـكـ إـذـاـ شـرـطـ أـنـهـ إـذـاـ تـزـوـجـ عـلـىـهـاـ
أـوـ تـسـرـىـ أـنـ يـكـونـ أـمـرـهـاـ بـيـدـهـاـ وـنـحـوـ ذـلـكـ :ـ صـحـ هـذـاـ الشـرـطـ أـيـضاـ وـمـلـكـتـ
الـفـرـقـةـ بـهـ .ـ وـهـوـ فـيـ الـمـعـنـىـ نـحـوـ مـذـهـبـ أـحـمدـ فـيـ ذـلـكـ .ـ لـاـ أـخـرـجـاهـ فـيـ
الـصـحـيـحـيـنـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـسـلـمـ أـنـهـ قـالـ :ـ «ـ إـنـ أـحـقـ
الـشـرـوـطـ أـنـ تـوـفـواـ بـهـ مـاـ اـسـتـحـلـلـتـ بـهـ الـفـرـوـجـ »ـ (١)ـ وـقـالـ عـمـرـ بـنـ الـخطـابـ

(١) رواه البخاري (٣/٢٤٩) ومسلم (١٤١٨) .

مقاطع الحقوق عند الشروط فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يستحل به الفروج من الشروط أحق بالوفاء من غيره وهذا نص في مثل هذه الشروط إذ ليس هناك شرط يوف به بالإجماع غير الصداق والكلام فتعين أن تكون هي هذه الشروط . وأما شرط مقام ولدها عندها ونفقته عليه : فهذا مثل الزيادة في الصداق ، والصداق يحتمل من الجهة فيه - في المخصوص عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة ومالك - ما لا يحتمل في الثمن والأجرة ، وكل جهالة تنقص على جهة مهر المثل تكون أحق بالجواز ، لاسيما مثل هذا يجوز في الإجارة ونحوها في مذهب أحمد وغيره : إن استأجر الأجير بطعامه وكسوته ، ويرجع في ذلك إلى العرف . فكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه إلى العرف بطريق الأولى .

ومتى لم يوف لها بهذه الشروط فتزوج وتسرى : فلها فسخ النكاح لكن في توقف ذلك على الحاكم نزاع ، لكونه خياراً مجتهداً فيه ك الخيار العنة والعيوب إذ فيه خلاف . أو يقال : لا يحتاج إلى اجتهاد في ثبوته ، وإن وقع نزاع في الفسخ به . ك الخيار المعتقة : يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين به بلا حكم حاكم مثل أن يفسخ على التراخي . وأصل ذلك أن توقف الفسخ على الحكم هل هو الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضاً؟ أو أن الفرقة يحتاط لها؟ والأقوى أن الفسخ المختلف فيه كالعنة لا يفتقر إلى حكم حاكم ، لكن إذا رفع إلى حاكم يرى فيه إمضاءه أمضاه ، وان رأى إبطاله أبطله . والله أعلم .

(٢٦٥) وسُئل رحمه الله (١٧٣/٣٢) .

عن رجل تزوج امرأة على أنها بكر ، فبانت شيئاً فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غرّه أم لا ؟
فأجاب :

له فسخ النكاح وله أن يطالب بأرش الصداق - وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب - فينقص بنسبيه من المسمى . وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر . والله أعلم .

[باب الصداق]

(٢٦٦) وسئل رحمه الله تعالى (١٩٩/٣٢) .

عن معسر : هل يقسط عليه الصداق ؟

فأجاب :

إذا كان معسراً قسط عليه الصداق على قدر حاله . ولم يجز حبسه ، لكن أكثر العلماء يقبلون قوله في الإعسار مع يمينه ، وهو مذهب الشافعى وأحمد ، ومنهم من لا يقبل البيينة إلا بعد الحبس ، كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة . فإذا كانت الحكومة عند من يحکم بمذهب الشافعى وأحمد لم يحبس .

(٢٦٧) وسئل رحمه الله (١٩٩/٣٢) .

عن رجل تزوج امرأة وأعطهاها المهر ، وكتب عليه صداقاً ألف دينار وشرطوا عليه أننا ما نأخذ منك شيئاً إلا عندنا هذه عادة وسمعة . والآن توفي الزوج وطلبت المرأة كتابها من الورثة على التمام والكمال ؟

فأجاب :

إذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها أن تطالب إلا ما اتفقا عليه ، وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به ، بل يجب لها ما اتفقا عليه .

(٢٦٨) وسئل رحمه الله تعالى (٢٠٠/٣٢) .

عن امرأة تزوجت برجل ، فهرب وتركها من مدة سنين ، ولم يترك عندها نفقة ، ثم بعد ذلك تزوجت رجلاً ودخل بها . فلما أطلع الحكم عليها فسخ العقد بينهما : فهل يلزم الزوج الصداق ؟ أم لا ؟

فأجاب :

إن كان النكاح الأول فسخ لتعذر النفقة من جهة الزوج ، وانقضت عدتها ثم تزوجت الثاني : فنكاشه صحيح . وإن كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الأول : فنكاشه باطل . وإن كان الزوج والزوجة علماً أن نكاح الأول باق وأنه يحرم عليها النكاح : فيجب إقامة الحد عليهما . وإن جهل الزوج نكاح الأول ، أو نفاه ، أو جهل تحريم نكاشه قبل الفسخ : فنكاشه نكاح شبهة ، يجب عليه فيه الصداق ، ويلحق فيه النسب ، ولا حد فيه ، وإن كانت غرته المرأة أو ولئها فأخبره أنها خالية عن الأزواج : فله أن يرجع بالصداق الذي أداه على من غرّه في أصح قولى العلماء .

[باب وليمة العرس]

(٢٦٩) وسئل رحمه الله تعالى (٢٠٦/٣٢) .

عن طعام الزواج ؟ وطعام العزاء ؟ وطعام الختان ؟ وطعام الولادة ؟

فأجاب :

أما « وليمة العرس » فهي سنة ، والإجابة إليها . مأمور بها ، وأما « وليمة الموت » فبدعة مكره فعلها ، والإجابة إليها . وأما « وليمة الختان » فهي جائزة من شاء فعلها ، ومن شاء تركها . وكذلك « وليمة الولادة » إلا أن يكون قد عق عن الولد فإن العقيقة عنه سنة . والله أعلم .

(٢٧٠) وسئل رحمه الله (٢٠٦/٣٢ : ٢٠٧) .

هل يكره طعام الطهور أم لا ؟ وهل فرق بينه وبين وليمة العرس أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما « وليمة العرس » فستة مأمور بها باتفاق العلماء ، حتى إن منهم من أوجبها ، فإنها تتضمن إعلان النكاح وإظهاره ، وذلك يتضمن الفرق بينه وبين السفاح واتخاذ الأخذان ، وهذا كانت الإجابة إليها واجبة عند العلماء . عند شروط ذلك وانتفاء موانعه وأما « دعوة الختان » فلم تكن

الصحابة تفعلها وهي مباحة . ثم من العلماء أصحاب أَحْمَد وغَيْرِه ، من كرهها و منهم من رخص فيها ، بل يستحبها وأما الإجابة إليها فإن كل من فعلها أثم و منهم من استحبها و منهم من لم يستحبها و منهم من كره الإجابة إليها أيضاً . والله أعلم .

(٢٧١) وسُئلَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢١١/٣٢) .

عن الأكل والشرب قائماً : هل هو حلال ؟ أم حرام ؟ أم مكروه كراهة تنزية ؟ وهل يجوز الأكل والشرب إذا كان له عذر كالمسافر أو الأكل والشرب في الطريق ما شياً ؟

فأجاب :

أما مع العذر فلا بأس : فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « شرب من ماء زمزم وهو قائم »^(١) فإن الموضع لم يكن موضع قعود وأما مع عدم الحاجة فيكره : لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عنه^(٢) وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين النصوص . والله أعلم .

(٢٧٢) وسُئلَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢١٥/٣٢) .

عن رجل معه مال من حلال وحرام : فهل يجوز لأحد أن يأكل من عيشه أم لا ؟

فأجاب :

إن عرف الحرام بعينه لم يأكل حتى وإن لم يعرف عينه لم يحرم الأكل منه ، لكن إذا كثر الحرام كان متوكلاً ورعاً . والله أعلم .

(٢٧٣) وسُئلَ شِيخُ الْإِسْلَامِ رَحْمَهُ اللَّهُ (٢٤٣/٣٢ : ٢٤٥) . عن رجل لعب بالشطرنج . وقال : هو خير من الترد : فهل هذا

(١) رواه البخاري (١٤٣/٧) و مسلم (٢٠٢٧) .

(٢) رواه مسلم (٢٠٢٤) عن أنس أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « زجر عن الشرب قائماً » . وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة .

صحيح؟ وهل اللعب بالشترنج بعوض أو غير عوض حرام؟ وما قول
العلماء فيه؟
فأجاب :

الحمد لله . اللعب بالشترنج حرام عند جماهير علماء الأمة وأئمتها كالنرد
وقد صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « من لعب بالنرد فقد
فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه »^(١) وقال : « من لعب بالنرد فقد
عصى الله ورسوله »^(٢) وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أنه
مر بقوم يلعبون بالشترنج فقال : ﴿ مَا هذه التماثيل التي أنتم لها
عاكفون ﴾ ؟ وروى أنه قلب الرقعة عليهم ؛ وقالت طائفة من السلف :
الشترنج من الميسر وهو كما قالوا : فإن الله حرم الميسر وقد أجمع العلماء
على أن اللعب بالنرد والشترنج حرام إذا كان بعوض وهو من القمار والميسر
الذى حرمه الله والنرد حرام عند الأئمة الأربع ، سواء كان بعوض أو
غير عوض ، ولكن بعض أصحاب الشافعى جوزه بغير عوض لاعتقاده أنه
لا يكون حيئذ من الميسر وأما الشافعى وجمهور أصحابه وأحمد وأبو حنيفة
وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بعوض وبغير عوض . وكذلك الشترنج صرخ
هؤلاء الأئمة بتحريها : مالك ، وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم .

وتنازعوا أيهما أشد؟ فقال مالك وغيره : الشترنج شر من النرد . وقال
أحمد وغيره : الشترنج أخف من النرد ، ولهذا توقف الشافعى في النرد :
إذا خلا عن المحرمات ، إذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بعوض

(١) رواه مسلم (٢٢٦٠) عن بريدة .

(٢) حسن لغيره : رواه أحمد (٤ / ٣٩٤ و ٣٩٧) وأبو داود (٤٩٣٨) وابن ماجه
(٣٧٦٢) والحاكم (٥٠ / ٢١٤) والبيهقي (١٠ / ٤٩٣) وقال الحاكم : « صحيح على
شرط الشیخین » وواقفه الذهبي ، وهو من روایة سعيد بن أبی هند عن أبی موسى
الأشعری ، قال فی « التقریب » أرسل عن أبی موسی ، فهو إذن منقطع ، لكن يشهد
له حديث بريدة .

بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بغير عوض غالباً . وأيضاً فظن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يعين على القتال : لما فيها من صف الطائفتين .

و « التحقيق » أن الترد والشطرنج إذا لعب بهما بعوض فالشطرنج شر منها لأن الشطرنج حينئذ حرام بإجماع المسلمين . وكذلك حرم بالإجماع إذا اشتملت على حرام : من كذب و مبين فاجرة ، أو ظلم أو جنائية أو حديث غير واجب و نحوها وهي حرام عند الجمهور وإن خلت من هذه الحرمات : فإنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء أعظم من الترد إذا كان بعوض . وإذا كانا بعوض فالشطرنج شر في الحالين وأما إذا كان العوض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما ليس في الآخر والله تعالى قرن الميسر بالخمر والأنصاب والأذلام لما فيها من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وفيها إيقاع العداوة والبغضاء فإن الشطرنج إذا استكثر منها تستر القلب وتصده عن ذلك أعظم من تستر الخمر . وقد شبه أمير المؤمنين على رضى الله عنه لاعبيها بعباد الأصنام حيث قال : ﴿ مَا هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ﴾ ؟ [الأنبياء : ٥٢] كما شبه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم شارب الخمر بعبد الوثن في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « شارب الخمر كعبد وثن » ^(١) وأما ما يروى عن سعيد بن جبير من اللعب بها : فقد بين سبب ذلك : أن الحاجاج طلبه للقضاء فلعب بها ليكون ذلك قادحاً فيه فلا يولى القضاء ، وذلك أنه رأى ولادة الحاجاج أشد ضرراً عليه في دينه من ذلك . والأعمال بالنيات ، وقد يباح ما هو أعظم تحريمًا من ذلك لأجل الحاجة . وهذا يبين أن اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات . كما نقل عن علي و ابن عمر وغيرهما لهذا قال أبو حنيفة وأحمد وغيرهما : إنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لأنه مظهر للمعصية . وقال صاحبا أبي حنيفة يسلم عليه .

(١) تقدم قبله بحديث .

(٢٧٤) وسئل رحمة الله تعالى (٢٤٦/٣٢) .

عن معنى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في لحم الخنزير ودمه » ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما قوله : « من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في لحم الخنزير ودمه » فهو حديث صحيح رواه مسلم وغيره ولللعب بالنرد حرام وإن لم يكن بعوض عند جماهير العلماء وبالعوض حرام بالإجماع .

(٢٧٥) وسئل رحمة الله (٢٤٦/٣٢) .

عن اللعب بالحمام ؟

فأجاب :

اللعب بالحمام منهي عنه ، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه رأى رجلاً يتبع حمامه فقال : « شيطان يتبع شيطاناً »^(١) ومن لعب بالحمام فأشرف على حريم الناس ، أو رماهم بالحجارة فوقعت على الجيران فإنه يعزّر على ذلك تعزيراً يردعه عن ذلك ، وينع من ذلك ، فإن هذا فيه ظلم وعدوان على الجيران مع ما فيه من اللعب المنهي عنه والله أعلم .



(١) صحيح لغيرة : رواه أبو داود (٤٩٤٠) وابن ماجه (٣٧٦٥) وفي إسنادهما محمد ابن عمرو، وهو حسن الحديث ، ولكن في الباب عن عثمان ، وأنس بن مالك ، فيرتقى به لدرجة الصحيح لغيرة .

[باب العِشرة]

(٢٧٦) وسئل رحمة الله (٢٦٦/٣٢) .
عن رجل ينكح زوجته في دبرها : أحلال هو أم حرام ؟
فأجاب :

« وطء المرأة في دبرها » حرام بالكتاب والسنّة وهو قول جماهير السلف والخلف ، بل هو اللوطية الصغرى . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « إن الله لا يستحبى من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن »^(١) وقد قال تعالى : « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شتمت [البقرة : ٢٢٣] « والحرث » هو موضع الولد : فإن الحرث هو محل الغرس والزرع وكانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول : فأنزل الله هذه الآية وأباح للرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها ، لكن في الفرج خاصة . ومتى وطئها في الدبر وطاوعته عزرا جمياً ، فإن لم يتبها وإلا فرق بينهما . كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به . والله أعلم .



(١) صحيح : رواه أحمد (٥ / ٢١٣) وابن ماجه (١٩٢٤) والبيهقي (١٩٧/٧) وفي إسنادهم الحجاج بن أرطأة مدلس وقد عننته

ولكن له طريقان :

الأولى : من طريق ابن عبيدة عن يزيد بن الحاد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه رواه
أحمد (٢١٣/٥) والبيهقي (١٩٧/٧) .

والثانية : من طريق الإمام الشافعى عن عممه محمد بن علي بن شافع أخبرني عبد الله
ابن على بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح عن خزيمة بن حوشة مطولاً رواه
البيهقي (١٩٦/٧) ونقل تصحيحه عن الإمام الشافعى رحمه الله .
وانظر « الإرواء » (٢٠٠٥) .



[باب القسم بين الزوجات]

(٢٧٧) وسئل رحمة الله تعالى (٢٦٩/٣٢) .
عن رجل متزوج بأمرأتين . وإحداهما يحبها ويكسوها ويعطها ويجتمع بها
أكثر من صاحبها ؟ .
فأجاب :

الحمد لله . يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين ، وفي السنن
الأربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « من
كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى جاء يوم القيمة وأحد شقيه
مائل » ^(١) فعليه أن يعدل في القسم فإذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاث
بات عند الأخرى بقدر ذلك ، ولا يفضل إحداهما في القسم : لكن إن كان
يحبها أكثر ويطأها أكثر : فهذا لا حرج عليه فيه . وفيه أنزل الله تعالى :
﴿ ولن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ [النساء : ١٢٩]
أى : في الحب والجماع وفي السنن الأربعة عن عائشة قالت : كان رسول
الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يعدل ، فيقول : « هذا قسمى فيما أملك .
فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك » ^(٢) يعني القلب . وأما العدل في « النفقه » ،

(١) صحيح : رواه أبو داود (٢١٣٣) والنسائي (٦٣/٧) وفي كتاب « عشرة النساء » له (٤) والترمذى (١١٤١) وابن ماجه (١٩٦٩) والحاكم (١٨٦/٢)

وقال : « صحيح على شرط الشبيخين » ووافقه النهوي وهو كما قال رحمة الله .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٦/١٤٤) وأبو داود (٢١٣٤) والنسائي (٦٣/٧ - ٦٤) والترمذى (١١٤٠) وقال : « رواه غير واحد عن حماد بن سلمة ، عن أيوب ،

عن أبي قلابة ، عن عبد الله بن زيد ، عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
كان يقسم ، ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب ، عن أبي قلابة ، مرسلاً ، أن النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقسم ، وهذا أصبح من حديث حماد بن سلمة » =

والكسوة » فهو السنة أيضاً ، اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم . فإنه كان يعدل بين أزواجه في النفقة ، كما كان يعدل في القسمة ، مع تنازع الناس في القسم هل كان واجباً عليه ؟ أو مستحباً له ؟ وتنازعوا في العدل في النفقة هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة وهذا العدل مأمور به مادامت زوجة ، فإن أراد أن يطلق إحداها فله ذلك ، فإن اصطلاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز كما قال تعالى : ﴿ وَانْ امْرَأَ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلْحُ خَيْرٌ ﴾

[النساء : ١٢٨]

وفي الصحيح عن عائشة قالت : أنزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل ، فتطول صحبتها ، فيريد طلاقها ، فتقول : لا تطلقني وأمسكني وأنت في حَلَّ من يومي . فنزلت هذه الآية . وقد كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد أن يطلق سودة فوهبت يومها لعائشة فأمسكها بلا قسمة وكذلك رافع بن خديج جرى له نحو ذلك ويقال إن الآية أُنزلت فيه .

(٢٧٨) وسُئلَ رَحْمَهُ اللَّهُ (٣٢ / ٢٧١) .

عن الرجل إذا صبر على زوجته الشهرين لا يطؤها : فهل عليه إثم أم لا ؟ وهل يطالب الزوج بذلك ؟

= والحاكم (١٨٧ / ٢) وقال : « صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي . وحماد بن سلمة الذي وصل الحديث ، ثقة عابد ، كما في « التقريب » ومن رجال مسلم في « صحيحه » فهي زيادة من ثقة فيجب قبولها ، لاسيما وقد ذكره النسائي في « سننه » موصولاً ، وهو معروف بالتشدد في الجرح ، فهذا يدل على أنه ارضاه موصولاً ، والله أعلم .

والحديث صححه الحاكم ، والذهبى ، وابن كثير كما في « الإرواء » (٧ / ٨٢) .

فأجاب :

يجب على الرجل أن يطأ زوجته بالمعروف ، وهو من أوكد حقها عليه :
أعظم من إطعامها .

« والوطء الواجب » قيل إنه واجب في كل أربعة أشهر مرة . وقيل بقدر حاجتها وقدرتها ، كما يطعمها بقدر حاجتها وقدرتها ، وهذا أصح القولين . والله أعلم .

(٢٧٩) وسئل رحمه الله (٣٢ / ٢٧١) .

عن امرأة تضع معها دواء عند الجماعة ، تمنع بذلك نفوذ المنى في مجرى الحبل : فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟
وهل إذا بقى ذلك الدواء معها بعد الجماع و لم يخرج يجوز لها الصلاة
والصوم بعد الغسل أم لا ؟

فأجاب :

أما صومها وصلاتها فصحيحة وإن كان ذلك الدواء في جوفها وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء . والأحوط أنه لا يفعل . والله أعلم .

(٢٨٠) وسئل رحمه الله (٣٢ / ٢٧٢) .

عما إذا نظر الرجل إلى جميع بدن امرأته ولمسه حتى الفرج : عليه شيء أم لا ؟

فأجاب :

لا يحرم على الرجل النظر إلى شيء من بدن امرأته ولا لمسه ، لكن يكره النظر إلى الفرج . وقيل لا يكره . وقيل لا يكره إلا عند الوطء .

(٢٨١) وسئل شيخ الإسلام رحمه الله (٣٢ / ٢٧٣) .

عمن تسلط عليه ثلاثة : الزوجة ، والقط ، والتمل : الزوجة ترضع من ليس ولدتها ، وتنكد عليه حاله وفراسه بذلك ، والقط تأكل الفراريج ، والتمل يدب في الطعام : فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا ؟ وهل يجوز لهم قتل القط ؟

وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها ؟
فأجاب :

ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها إلا بإذن الزوج . والقطع إذا صال على
ماله فله دفعه عن الصول ولو بالقتل ، وله أن يرميه بمكان بعيد ، فإن لم
يكن دفع ضرره إلا بالقتل قتل . وأما النمل : فيدفع ضرره بغير التحرير .
والله أعلم .



[باب النشوز]

(٢٨٢) وسئل شيخ الإسلام رحمه الله (٢٧٤/٣٢) .
عن رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل ، وكلما دعاها الرجل إلى
فراشه تأبى عليه ، وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج . فهل
يجوز ذلك ؟
فأجاب :

لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين ، بل يجب عليها أن تطيعه إذا طلبها إلى
الفراش ، وذلك فرض واجب عليها . أما قيام الليل وصيام النهار فمطوع .
فكيف تقدم مؤمنة التافلة على الفريضة ؟ حتى قال النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد
إلا بإذنه . ولا تأذن في بيته إلا بإذنه »^(١) ورواه أبو داود وابن ماجه
وغيرهما لفظهم :

« لا تصوم »^(٢) امرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه »^(٣)
فإن كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد حرم على المرأة أن تصوم
تطوعاً إذا كان زوجها شاهداً إلا بإذنه ، فتمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها

(١) رواه البخاري (٣٩/٧) ولم يروه مسلم ، فهو من أفراد البخاري وانظر « تحفة الأشراف » (رقم ١٣٧٢٩) .

(٢) كذا برواية الرفع ، وهي صحيحة .

(٣) صحيح : رواه أبو داود (٢٤٥٨) والترمذى (٧٨٢) وقال : « حسن صحيح »
وابن ماجه (١٧٦١) . وبالنظر في رواية الشيixin ورواية أصحاب السنن نجد أنه
ليس عندهما ذكر رمضان .

فكيف يكون حالها إذا طلبتها فامتنعت؟! وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وعليه آله وسلم : «إذا دعا الرجل المرأة إلى فراشه فأبىت لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١).

وفي لفظ : «إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى تصبح»^(٢)
وقد قال الله تعالى : ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَاتَنَاتٍ حَافِظَاتٍ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء : ٣٤]

فالمرأة الصالحة هي التي تكون «قانتة» أي مداومة على طاعة زوجها فمتنى امتنعت عن إجابته إلى الفراش كانت عاصية ناشرة ، وكان ذلك يبيح له ضربها كما قال تعالى : ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نَشُوزُهُنَّ فَعَظُوهُنَّ وَاهْجَرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ، فَإِنْ أَطْعَنُكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سِيِّلًا﴾ [النساء : ٣٤] وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أوجب من حق الزوج حتى قال النبي صلى الله عليه وعليه آله وسلم : «لو كنت أمراً لأحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة تسجد لزوجها لعظم حقه عليها»^(٣) وعنده صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن النساء قلن له : إن الرجال يجاهدون ، ويتصدقون ، ويفعلون ، ومحن لا نفعل ذلك فقال : «حسن تجعل إحداكن يعدل ذلك» أي : أن المرأة إذا أحسنت معاشرة بعلها كان ذلك موجباً لرضاء الله وإكرامه لها من غير أن تعمل ما يختص بالرجال . والله أعلم .

(١) رواه البخاري (٣٩/٧) ومسلم (١٤٣٦).

(٢) رواه مسلم (١٤٣٦) من طريق أبي حازم ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضي عنها» .

(٣) صحيح : رواه الترمذى (١١٥٩) عن أبي هريرة وقال : «حسن غريب» وقال : «وفي الباب عن معاذ بن جبل وسرافة بن مالك بن جعشن وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلق بن علي وأم سلمة وأنس وعمر .. ثم وجدت في الترغيب» (٧٦/٣) للمنذرى أنه نقل عن الترمذى قوله : «حسن صحيح» .
وانظر «الإرواء» (٥٤/٧ - ٥٨) .

(٢٨٣) وسئل شيخ الإسلام رحمه الله (٢٧٨/٣٢) .
عن رجل له زوجة وهي ناشر تمنع نفسها : فهل تسقط نفقتها وكسوتها
وما يجب عليها ؟

فأجاب :

الحمد لله . تسقط نفقتها وكسوتها إذا لم تتمكنه من نفسها ، وله أن يضر بها
إذا أصرت على النشوذ . ولا يحل لها أن تمنع من ذلك إذا طالبها به ، بل
هي عاصية لله ورسوله . وفي الصحيح : « إذا طلب الرجل المرأة إلى فراشه
فأبانت عليه كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى تصبح »^(١) .

(٢٨٤) وسئل رحمه الله (٢٧٩/٣٢) .
عن رجل له امرأة وقد نشرت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور ولم
يتفق بها ؟

فأجاب :

إذا نشرت عنه فلا نفقة لها ، وله أن يضر بها إذا نشرت ، أو آذته ، أو
اعتدى عليه .

(٢٨٥) وسئل رحمه الله (٢٧٩/٣٢) .
عما يجب على الزوج إذا منعته من نفسها إذا طلبها ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يحل لها النشوذ عنه ولا تمنع نفسها منه ، بل إذا امتنعت
منه وأصرت على ذلك فله أن يضر بها ضرباً غير مبرح ، ولا تستحق نفقة
ولا قسماً .

(٢٨٦) وسئل (٢٧٩/٣٢) .
عن تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر [في] النفقة ، وهي ناشر ثم

(١) رواه مسلم وتقدم قبله .

إن والدها أخذها وسافر من غير إذن الزوج . فماذا يجب عليهم ؟
فأجاب :

الحمد لله . إذا سافر بها بغير إذن الزوج فإنه يعزر على ذلك وتعذر الزوجة
إذا كان التخلف يمكّنها . ولا نفقة لها من حين سافرت . والله أعلم .

(٢٨٧) وسئل رحمة الله تعالى (٣٢ / ٢٨٠) .

عن رجل تزوج امرأة من مدة إحدى عشرة سنة وأحسنت العشرة معه .
وفي هذا الزمان تأتي العشرة معه . وتناشره . فما يجب عليها ؟

فأجاب :

لا يحل لها أن تنشرز عليه ولا تمنع نفسها ، فقد قال النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم : « ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأتي عليه إلا كان
الذى في السماء ساخطاً عليها حتى تصبح »^(١) فإذا أصرت على النشور فله
أن يضربها ، وإذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه أن
يطلقها ويعطّيها الصداق ، بل هي التي تفتدى نفسها منه ، فتبذل صداقها
ليفارقها كما أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لامرأة ثابت بن قيس
بن شماس « أن يعطي صداقها فيفارقها »^(٢) وإذا كان معسراً بالصداق لم
تجز مطالبته بإجماع المسلمين .

(٢٨٨) وسئل (٣٢ / ٢٨١) .

عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطأوه في أمر ، وتطلب منه
نفقة وكسوة ، وقد ضيقـت عليه أموره : فهل تستحق عليه نفقة وكسوة ؟
فأجاب :

إذا لم تتمكنه من نفسها أو خرجت من داره بغير إذنه فلا نفقة لها ولا
كسوة ، وكذلك إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا

(١) رواه مسلم وتقديم مراراً .

(٢) رواه البخاري (٦٠ / ٧) .

كسوة ، فحيث كانت ناشرا عاصية له فيما يجب له عليها [من] طاعته
لم يجب لها نفقة ولاكسوة .



[باب الخلع]

(٢٨٩) وسُئلَ الشِّيخُ رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢٨٢/٣٢) .

ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ؟

فأجاب

الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة أن تكون المرأة كارهة للزوج ت يريد أن تفارقه فتعطيه الصداق أو بعضه فداء نفسها ، كما يفتدى الأسير ، وأما إذا كان كل منهما مريداً لصاحبها فهذا الخلع محدث في الإسلام .

(٢٩٠) وسُئلَ رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢٨٦/٣٢) .

عن امرأة أبدأت زوجها من جميع صداقها ثم بعد ذلك أشهد الزوج على نفسه أنه طلق زوجته المذكورة على البراءة ، وكانت البراءة تقدمت على ذلك ، فهل يصح الطلاق ؟ وإذا وقع يقع رجعياً أم لا ؟

فأجاب :

إن كان قد تواتطاً على أن توهبه الصداق وتبيره على أن يطلقها فأبرأته ، ثم طلقها : كان ذلك طلاقاً بائناً . وكذلك لو قال لها : أبربئني وأنا أطلقك . أو : إن أبربئني طلقتك . ونحو ذلك من عبارات الخاصة وال العامة التي يفهم منها أنه سأله الإبراء على أن يطلقها . وأما إن كانت أبربأته براءة لا تتعلق بالطلاق ، ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعي ، ولكن هل لها أن ترجع في الإبراء إذا كان يمكن لكون مثل هذا الإبراء لا يصدر في العادة إلا لأن يمسكها أو خوفاً من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك ؟ فيه قولان هما روایتان عن أحمد . وأما إذا كانت قد طابت نفسها بالإبراء مطلقاً وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه ولا عوض فهنا لا ترجع فيه بلا ريب ، والله أعلم .

(٢٩١) وسُئلَ شِيخُ الْإِسْلَامِ رَحْمَهُ اللَّهُ (٢٨٨/٣٢) .
عَنْ رَجُلٍ طَلَقَ زَوْجَتَهُ طَلْقَةً رَجُعِيَّةً فَلَمَّا حَضَرَ عِنْدَ الشُّهُودِ قَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ
قَالَ : طَلْقَتِهَا عَلَى دَرْهَمٍ . فَقَالَ لَهُ ذَلِكُ ، فَلَمَّا فَعَلَ قَالُوا لَهُ : قَدْ مَلَكَتْ
نَفْسَهَا فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْكَ إِلَّا بِرِضاِهَا . فَإِذَا وَقَعَ الْمَنْعُ . هَلْ يَسْقُطُ حَقُّهَا مَعَ
غَرْرِهِ بِذَلِكَ ؟ أَمْ لَا ؟
فَأَجَابَ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ . إِذَا كَانَ قَدْ طَلَقَهَا طَلْقَةً رَجُعِيَّةً ، ثُمَّ إِنَّ الشَّاهِدَ قَدْ لَقِنَهُ أَنْ
يَقُولَ : طَلَقَهَا عَلَى دَرْهَمٍ ، فَقَالَ ذَلِكُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ يَقْرَأُ بِذَلِكِ الطَّلاقِ الْأَوَّلَ
لَا يَنْشِئُ طَلَاقًا آخَرَ . لَمْ يَقُعْ بِهِ غَيْرُ الطَّلاقِ الْأَوَّلِ ، وَيَكُونُ رَجُعِيًّا لَا
بَاشَأَ وَإِذَا ادْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّانِي اِنْشَاءً لِطَلاقًا آخَرَ ثَانِ .
وَقَالَ : إِنَّمَا قَلْتُهُ إِقْرَارًا بِالْطَّلاقِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الطَّلاقَ بِالْعُوْضِ
بَيْنَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ لَا سِيمَا وَقَرِينَةِ الْحَالِ تَصَدِّقُهُ ، فَإِنَّ الْعَادَةَ جَارِيَّةٌ بِأَنَّهُ
إِذَا طَلَقَهَا ثُمَّ حَضَرَ عِنْدَ الشُّهُودِ فَإِنَّمَا حَضَرَ لِيَشْهُدُوا عَلَيْهِ بِمَا وَقَعَ مِنَ الطَّلاقِ .

(٢٩٢) وسُئلَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٣٥٣/٣٢) .
عَنْ رَجُلٍ قَالَتْ لَهُ زَوْجَتِهِ : طَلَقْنِي وَأَنَا أَبْرَأُكَ مِنْ جَمِيعِ حَقُوقِ عَلَيْكَ
وَآخِذُ الْبَنْتَ بِكَفَائِيْهَا يَكُونُ لَهَا عَلَيْكَ مِائَةُ دَرْهَمٍ كُلُّ يَوْمٍ سِدْسُ دَرْهَمٍ وَشَهَدَ
الْعُدُولُ بِذَلِكَ فَطَلَقَهَا عَلَى ذَلِكَ بِحُكْمِ الْإِبْرَاءِ أَوِ الْكَفَالَةِ : فَهَلْ لَهَا أَنْ تَطَالِبَ
بِفَرْضِ الْبَنْتِ بَعْدَ ذَلِكَ ؟ أَمْ لَا ؟
فَأَجَابَ :

إِذَا خَالَعَهَا عَلَى أَنْ تَبْرَئَهُ مِنْ حَقُوقِهَا وَتَأْخُذَ الْوَلَدَ بِكَفَالَتَهُ وَلَا تَطَالِبَهُ
بِنَفْقَةِ . صَحُّ ذَلِكَ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ : كَالْكُوكَ وَأَحْمَدُ فِي الْمُشْهُورِ مِنْ مَذَهِّبِهِ
وَغَيْرِهِمَا فَإِنَّهُ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ يَصْحُّ الْخَلْعُ بِالْمُعْدُومِ الَّذِي يَنْتَظِرُ وَجُودَهُ كَمَا تَحْمِلُ
أُمُّهَا وَشَجَرَهَا^(١) . وَأَمَّا نَفْقَةُ حَمْلِهَا وَرِضَاعِهَا ، وَنَفْقَتِهِ فَقَدْ انْعَدَ سَبَبُ

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ .

وجوده وجوازه ، وكذلك إذا قالت له : طلقني وأنا أبرأتك من حقوقى وأنا آخذ الولد بكفالته وأنا أبرأتك من نفقته ونحو ذلك ما يدل على المقصود .

وإذا خالع بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع - كالمالكى لم يجز لغيره أن ينقضه وإن رأه فاسداً . ولا يجوز له أن يفرض له عليه بعد هذا نفقة للولد ، فإن فعل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح قولى العلماء والحاكم من متى عقد عقداً ساغ فيه الاجتهد أو فسخ فسخاً جاز فيه الاجتهد : لم يكن لغيره نقضه .

(٢٩٣) وسائل رحمه الله تعالى (٣٥٥/٣٢) .

عن رجل له زوجة . فحلف أبوها أنه ما يخلها معه ، وضربها وقال لها أبوها : أبريه . فأبرأته . وطلقها طلقة ثم ادعت أنها لم تبره إلا خوفاً من أبيها : فهل تقع على الزوجة الطلقة ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . إن كانت أبرأته مكرهة . بغير حق لم يصح الإبراء . ولم يقع الطلاق المعلى به . وإن كانت تحت حجر الأب وقد رأى الأب أن ذلك مصلحة لها فإن ذلك جائز في أحد قولى العلماء كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد .

(٢٩٤) وسائل رحمه الله (٣٦١/٣٢) .

عن امرأة طلقها زوجها ثلاثة وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل . فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل . فهل يجوز لها ذلك أم لا ؟

فأجاب :

إذا كان الأمر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في الإبراء وكان لها أن تطلب نفقة الحمل ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة الحمل . لأنها تجب بعد زوال النكاح ، وهي واجبة للحمل في

أظهر قول العلماء : كأجرة الرضاع . وفي الآخر هي للزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات . والصحيح أنها من جنس نفقة الأقارب كأجرة الرضاع . اللهم إلا أن يكون الإبراء بمقتضى أنه لا تبقى بينهما مطالبة بعد النكاح أبداً . فإذا كان الأمر كذلك ومقصودهما المبارأة بحيث لا يبقى للأخره مطالبة بوجه ، فهذا يدخل فيه الإبراء من نفقة الحمل .



[كتاب الطلاق]

(٢٩٥) وسئل رحمه الله تعالى (١٠٩/٣٣) .

عن رجل اختصم مع زوجته خصومة شديدة ، بحيث تغير عقله ، فقال زوجته : أنت طالق ثلثاً : فهل يجب بذلك أم لا ؟
فأجاب :

إذا بلغ الأمر إلى أن لا يعقل ، ما يقول - كالمجنون - لم يقع به شيء . والله أعلم .

(٢٩٦) وسئل رحمه الله (١٠٩/٣٣) .

عن رجل غضب ، فقال : طالق ، ولم يذكر زوجته ، واسمها ؟
فأجاب :

إن لم يقصد بذلك تطليقها لم يقع بهذا اللفظ طلاق .

(٢٩٧) وسئل رحمه الله (١١١/٣٣) .

عن رجل قال : أنا ما أريدك ، قومي روحي إلى أهلك ، أنا أباً أطلقك ونوى بهذا اللفظ الطلاق : فهل يشرع أن يراجعها ويتزوجها بصدق ثان
أفتونا مأجورين ؟

فأجاب :

الوعد بالطلاق لا يقع ولو كثرت ألفاظه ، ولا يجب الوفاء بهذا الوعد ،
ولا يستحب .

وأما إذا أوقع بها الطلاق قبل أن يقول : اذهب إلى بيت أمك ، وأراد
يذكر أنه يطلقها ، لا أنه سيطلقها : فهذا يقع به طلقة واحدة إذا لم ينبو أكثر ،
وله أن يراجعها في العدة بلا رضاها ، وبلا ولی ، ولا مهر . والله أعلم .

(٢٩٨) وسُئل رحمة الله تعالى (١١٢/٣٣) .

عن رجل متزوج وله أولاد ، ووالدته تكره الزوجة ، وتشير عليه بطلاقها
هل يجوز له طلاقها ؟

فأجاب :

لا يحل له أن يطلقها لقول أمه ، بل عليه أن يبرأ مه ، وليس تطليق امرأته
من برها . والله أعلم .

(٢٩٩) وسُئل رحمة الله (١١٢/٣٣) .

عن امرأة وزوجها متفقين ، وأمها ترید الفرقة ، فلم تطأعها البنت :
فهل عليها إثم في دعاء أمها عليها ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا تزوجت لم يجب عليها أن تطيع أباها ولا أمها في فراق
زوجها ولا في زيارتهم ، ولا يجوز في نحو ذلك ، بل طاعة زوجها عليها
إذا لم يأمرها بمعصية الله أحق من طاعة أبوها ، وأيما امرأة ماتت وزوجها
عليها مراض (١) دخلت الجنة .

وإذا كانت الأم ترید التفريق بينها وبين زوجها فهى من جنس هاروت
وماروت ، لا طاعة لها في ذلك ، ولو دعت عليها ، اللهم إلا أن يكونا
مجتمعين على معصية ، أو يكون أمره للبنت بمعصية الله ، والأم تأمرها بطاعة
الله ورسوله الواجبة على كل مسلم .

(٣٠٠) وسُئل رحمة الله (١١٤/٣٣) .

عن رجل تخاصل مع زوجته ، فأراد أن يقول : هي طالق طلقة واحدة
فسبق لسانه فقال : « ثلاثة » ، ولم يكن ذلك نيته ، فما الحكم ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد ، وإنما قصد واحدة

(١) كذا ، والصواب : راض .

لم يقع به إلا واحدة ، بل لو أراد أن يقول : « طاهر ». فسبق لسانه « بطاق ». لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله . والله أعلم .

(٣٠١) وسُئل رحمة الله (١١٧/٣٣) .

عن رجل خاصم زوجته وضربها . فقالت له : طلقني . فقال : أنت على حرام . فهل تحرم عليه أم لا ؟
فأجاب :

أما قوله : « أنت على حرام » فقيه قولان للعلماء . قيل : عليه كفارة الظهار إذا أمكنته من نفسها .
وقيل لا شيء عليه .
ولا خلاف بين العلماء أنه يجب عليها أن تتمكنه ، والله أعلم .

(٣٠٢) وسُئل (١٦٩/٣٣) .

عن من قال لزوجته : إن دخلت الدار فأنت طالق . فدخلت ناسية ؟
فأجاب :

الحمد لله . إذا قال : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت ناسية لم يقع الطلاق في أظهر قول العلماء وهو مذهب أهل مكة : كعمر وبن دينار ، وابن جرير ، وغيرهما . وهو إحدى الروايتين عن أحمد . والله أعلم .

(٣٠٣) وسُئل (٢٢٩/٣٣) .

عن رجل حلف على زوجته فقال لها : إن حررت وأنا غائب فأنت طالق ثلاثة ، فلما قدم من السفر قالت له : والله احتجت إلى الحمام ، ولم أقدر للغسل بالبيت ؟
فأجاب :

إن كانت اعتقدت أن هذه البصورة ليست داخلة في يمينه ، وأنها لا تكون مخالفة ليمينه إذا فعلت ذلك ، لم يجنب الحالف في يمينه .

(٣٠٤) وسُلْ رحْمَهُ اللَّهُ (٢٣٣/٢٣) .

عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانة ؟ ثم بدأ له أن ينكحها
فهل له ذلك ؟

فأجاب نورُ اللَّهِ مرقده وضريحه :

الحمد لله رب العالمين : له أن يتزوجها ، ولا يقع بها طلاق إذا تزوجها
عند جمهور السلف ، وهو مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما .



[باب الظهار]

(٣٠٥) سُئلَ شِيخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تِيمِيَّةَ قَدْسَ اللَّهُ رُوْحُهُ
(٥/٣٤) .

عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأُمِّهِ : أَنْتَ عَلَىٰ مِثْلِ أُمِّيِّ ، وَأَخْتِي ؟
فَأَجَابَ :

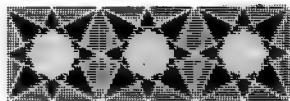
إِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ أَنْتَ عَلَىٰ مِثْلِ أُمِّيِّ وَأَخْتِي فِي الْكَرَامَةِ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ ،
وَإِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ يُشَبِّهُهَا بِأُمِّهِ وَأَخْتِهِ فِي « بَابِ النِّكَاحِ » فَهَذَا ظَهَارٌ ، عَلَيْهِ
مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ ، فَإِذَا أَمْسَكَهَا فَلَا يَقْرِبُهَا حَتَّى يَكْفُرَ كُفَّارَةَ الظَّهَارِ .



[باب العدة]

(٣٠٦) وسئل رحمه الله تعالى (٢٩/٣٣) .
عن امرأة عزمت على الحج هي وزوجها ، فمات زوجها في شعبان :
فهل يجوز لها أن تحج ؟
فأجاب :

ليس لها أن تسافر في العدة عن الوفاة إلى الحج في مذهب الأئمة الأربعة .



[باب الرضاع]

(٣٠٧) وسُئل رحمة الله تعالى (٤٦/٣٤) .

عن رجل ارتفع مع رجل ، وجاء لأحد هما بنت ، فهل للمرتضى أن يتزوج بالبنت ؟
فأجاب :

إذا ارتفع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنًا لها ، وصار جميع أولادها إخواته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة . والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة ، بسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واتفاق الأئمة . فلا يجوز لأحد أن يتزوج بنت الآخر ، كما لا يجوز أن يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الأئمة .

(٣٠٨) وسُئل رحمة الله (٤٧/٣٤) .

عن رجل له بنات حالة اختناق ، واحدة رضعت معه ، والأخرى لم ترضع معه ، فهل يجوز له أن يتزوج التي لم ترضع معه ؟
فأجاب :

إذا ارتفع معها خمس رضعات في الحولين صار ابنًا لها حَرْمٌ عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده ، لأنهن أخواته باتفاق العلماء . ومتنى ارتفع المخطوبة من أم لم يجز لها أن تتزوج واحداً من بنى المرضعة . وأما إذا كان الخطيب لم يرتفع من أم المخطوبة ، ولا هي رضعت من أمها ، فإنه يجوز أن يتزوج أحدهما بالأخر باتفاق العلماء ، وإن كان أخواتها تراضعا . والله أعلم .

(٣٠٩) وسُئل رحمة الله (٤٨/٣٤) .

عن رجل تزوج امرأة بعد امرأة ، وقد ارتفع طفل من الأولى ، وللأب

من الثانية بنت : فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت ؟ وإذا تزوجها ودخل بها فهل يفرق بينهما ؟ وهل في ذلك خلاف بين الأئمة ؟
فأجاب :

إذا ارتفع الرضاع الحرم لم يجز له أن يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الأربع بلا خلاف بينهم ، لأن اللبن للفحل ، وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت إحداهما طفلاً والأخرى طفلة ، فهل يتزوج أحدهما الآخر ؟

فقال : لا . اللقاء واحد . والأصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت : استأذن على أفعى أخو أبي القعيس ، وكانت قد أرضعتني امرأة أبي القعيس ، فقلت : لا آذن لك حتى أستأذن رسول الله فسألته صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : « إنه عملك ^(١) فليخرج عليك ، يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » ^(٢) .

وإذا تزوجها ودخل بها فإنه يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة . والله أعلم .



(١) فالأصل : « إنه عملك .. » وهو خطأ واضح .

(٢) رواه البخاري (١٣/٧) ومسلم (١٤٤٥) وللهظة أقرب لسياق شيخ الإسلام .

[باب النفقات والحضانة]

(٣١٠) وسُئل رحمه الله تعالى (٧٦/٣٤) .

عن رجل تزوج بامرأة ما يتتفع بها ، ولا تطاوعه في أمر ، وتطلب منه نفقة وكسوة ، وقد ضيقت عليه أمره : فهل تستحق عليه نفقة وكسوة ؟
فأجاب :

إذا لم تتمكنه من نفسها ، أو خرجت من داره بغير إذنه : فلا نفقة لها ولا كسوة ، وكذلك إذا طلب منها أن تسفر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة ، فحيث كانت ناشزاً ، عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة^(١).

(٣١١) وسُئل رحمه الله (٩٥/٣٤) .

عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها ، وهو مستمر النفقة ، وهي ناشر ، ثم إن والدها أخذها وسافر من غير إذن الزوج : فماذا يجب عليهما ؟
فأجاب :

الحمد لله . إذا سافر بها بغير إذن الزوج فإنه يعذر على ذلك ، وتعذر الزوجة إذا كان التخلف يمكّنها ، ولا نفقة لها من حين سافرت . والله أعلم .

* * *

(١) تقدمت هذه الفتوى بنصها في مجموع الفتاوى (٣٢ / ٢٨١ - ٢٨٠) وكذا التي بعدها (٣٢ / ٢٧٩) .

[باب الحضانة]

(٣١٢) وسائل رحمه الله (١٣٣/٣٤) .

عن رجل له ولد كبير ، فسافر مع كرامه أمواله في البحر الماليح ، وله آخر مراهق من أم أخرى مطلقة منه ، ولها أب وأم ، والولد عندهم مقيم ، فأراد والده أخذه وتسفيره صحبة أخيه وغير رضا الوالدة ، وغير رضا الولد ، فهل له ذلك ؟

فأجاب :

يخير الولد بين أبييه ، فإن اختار المقام عند أمه وهي غير مزوجة كان عندها ولم يكن للأب تسفيره ، لكن يكون عند أبيه نهاراً ليعلمه ويؤديه وعند أمه ليلاً . وإن اختار أن يكون عند الأب كان عنده ، وإذا كان عند الأب ورأى من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك . والله أعلم .



[باب الجنایات]

(٣١٣) وسئل رحمه الله تعالى (١٢٨/٣٤) .
عن القاتل عمداً ، أو خطأ ، هل تدفع الكفارة المذكورة في القرآن
﴿ فَصِيامُ شَهْرَيْنَ مُتَابِعَيْنَ ﴾ . أو يطالب بدية القاتل ؟
فأجاب :

« قتل الخطأ » لا يجب فيه إلا الديمة والكافارة ، ولا إثم فيه .
أما القاتل عمداً فعليه الإثم ، فإذا عفا عنه أولياء المقتول ، أو أخذوا
الدية : لم يسقط بذلك حق المقتول في الآخرة . وإذا قتلوه فيه نزاع في
مذهب أحمد . والأظهر أن لا يسقط ، ولكن القاتل إذا كثرت حسناته أخذ
منه بعضها ما يرضى به المقتول ، أو يعوضه الله من عنده إذا تاب القاتل
توبة نصوحاً .

وقاتل الخطأ تجب عليه الدية بنص القرآن واتفاق الأمة ، والدية تجب
للمسلم والمعاهد ، كما قد دل عليه القرآن ، وهو قول السلف والأئمة ، ولا
يعرف فيه خلاف متقدم ، لكن بعض متأخرى الظاهيرية زعم أنه لا دية له .
وأما القاتل عمداً ، فيه القود ، فإن اصطلحوا على الدية جاز ذلك بالنصر
والإجماع ، فكانت الدية من مال القاتل ، بخلاف الخطأ فإن ديته على عاقلته .
وأما « الكفارة » فجمهور العلماء يقولون : قتل العمد أعظم من أن
يكره ، وكذلك قالوا في اليدين الغموس . هذا مذهبمالك ، وأبي حنيفة ،
وأحمد في المشهور عنه ، كما اتفقوا كلهم على أن الزنا أعظم من أن يكره ،
فإنما وجبت الكفارة بوطء المظاهر ، والوطء في رمضان .

وقال الشافعى وأحمد في الرواية الأخرى : بل تجب الكفارة في العمد ،
واليدين الغموس . واتفقوا على أن الإثم لا يسقط بمجرد الكفارة .

(٣١٤) وسُئل رحمه الله تعالى (١٤٠ - ١٣٩/٣٤) .
عن جماعة اشتركوا في قتل رجل ، وله ورثة صغار وكبار : فهل لأولاده
الكبار أن يقتلوهم أم لا ؟ وإذا وافق ولد الصغار - الحاكم أو غيره - على
القتل مع الكبار فهل يقتلون أم لا ؟
فأجاب :

إذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الأئمة الأربعـة ،
وللورثة أن يقتلوا ، ولهـم أن يعفوا .
فإذا اتفق الكبار من الورثة على قتلـهم فـلهم ذلك عند أكثر العلماء :
كـأبـي حـنـيفـة وـمـالـك ، وـأـحـمـدـ في إـحـدـى الرـوـاـيـتـيـن ، وـكـذـا إـذـا وـافـقـ ولـدـ الصـغـارـ
الـحاـكـمـ أوـغـيرـهـ عـلـىـ القـتـلـ معـ الكـبـارـ فـيـقـتـلـونـ .

(٣١٥) وسُئل رحمه الله (١٤٢/٣٤) .
عن رجل قـتـلهـ جـمـاعـةـ وـكـانـ اـثـنـانـ حـاضـرـاـنـ قـتـلـهـ ، وـاتـفـقـ الـجـمـاعـةـ عـلـىـ قـتـلـهـ ،
وـقـاضـىـ النـاحـيـةـ عـاـيـنـ الضـربـ فـيـهـ وـنـوـابـ الـوـلـاـيـةـ ؟
فـأـجـابـ :

الـحـمـدـ لـلـهـ . إـذـا قـامـتـ الـبـيـنـةـ عـلـىـ مـنـ ضـبـرـهـ حـتـىـ مـاتـ وـاحـدـاـ كـانـ أوـ أـكـثـرـ
فـإـنـ لـأـوـلـيـاءـ الدـمـ أـنـ يـقـتـلـوـهـ كـلـهـ ، وـلـهـمـ أـنـ يـقـتـلـوـ بـعـضـهـمـ .
وـإـنـ لـمـ تـعـلـمـ عـيـنـ الـقـاتـلـ فـلـأـوـلـيـاءـ المـقـتـولـ أـنـ يـحـلـفـواـ عـلـىـ وـاحـدـ بـعـينـهـ أـنـهـ
قتـلـهـ وـيـحـكـمـ لـهـ بـالـدـمـ . وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

(٣١٦) وسُئل رحمه الله (١٤٥/٣٤) .
عـمـنـ ضـرـبـ رـجـلـاـ ضـرـبةـ فـمـكـثـ زـمـانـاـ ثـمـ مـاتـ ، وـالـمـدـةـ التـىـ مـكـثـ فـيـهاـ
كـانـ ضـعـيفـاـ مـنـ الضـرـبةـ ، مـاـ الـذـىـ يـحـبـ عـلـيـهـ ؟
فـأـجـابـ :

الـحـمـدـ لـلـهـ رـبـ الـعـالـمـينـ . إـذـا ضـبـرـهـ عـدـوـانـاـ فـهـذـاـ شـبـهـ عـمـدـ فـيـهـ دـيـةـ مـغـلـظـةـ ،
وـلـاـ قـوـدـ فـيـهـ ، وـهـذـاـ إـنـ لـمـ يـكـنـ مـوـتـهـ مـنـ الضـرـبةـ ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

(٣١٧) وسُئل رحمة الله تعالى (١٤٩/٣٤) .

عن رجل أخذ له مال فاتهم به رجلاً من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فأقرَ ثم أنكر فضربه حتى مات ، فما عليه ؟ ولم يضربه إلا لأجل ما أُخبر عنه بذلك .

فأجاب :

عليه أن يعتق رقبة مؤمنة كفارة ، وتحب دية هذا المقتول ، إلا أن يصالح ورثته على أقل من ذلك ، ولو كان قد فعل به فعلاً يقتل غالباً بلا حق ولا شبهة لوجب القود ، ولو كان بحق لم يجب شيء . والله أعلم .

(٣١٨) وسُئل رحمة الله (١٥٢/٣٤) .

عن رجل واعد آخر على قتل مسلم بحال معين ، ثم قتله فما يجب عليه في الشرع ؟

فأجاب :

نعم إذا قتله الموعود والخالة هذه وجب القود ، وأولياء المقتول بالخيار :
إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا الديمة ، وإن أحبوا عفوا .
وأما الواعد فيجب أن يعاقب عقوبة ترددده وأمثاله عن مثل هذا . وعند بعضهم يجب عليه القود .

(٣١٩) وسُئل رحمة الله (١٥٩/٣٤) .

عن رجل قال لزوجته : أسقطي ما في بطنك والإثم علىَ . فإذا فعلت هذا وسمعت منه ، فما يجب عليهم من الكفارة ؟

فأجاب :

إن فعلت ذلك فعليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجدا فصيام شهرين متتابعين ، وعليهما غرة عبد أو أمّة لوارثه الذي لم يقتله ، لا للأب فان الأب هو الآخر بقتله ، فلا يستحق شيئاً .

(٣٢٠) وسئل رحمة الله (١٧٣/٣٤) .

عن رجلين اختلفا في قتل النفس عمداً . فقال أحدهما : إن هذا ذنب لا يغفر ، وقال الآخر : إذا تاب تاب الله عليه ؟
فأجاب :

أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل ، لا في قتل النفس ،
ولا في سائر مظالم العباد ، فإن حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار لكن
تقبل توبة القاتل وغيره من الظلمة ، فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له .
وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهم إياها : إما من حسنات الظالم ،
وإما من عنده . والله أعلم .



كتاب الحدود [باب حد الزنا]

(٣٢١) وسئل رحمة الله (١٧٧/٣٤) .

عن امرأة مزوجة بزوج كامل ، ولها أولاد ، فتعلقت بشخص من الأطراف أقامت معه على الفجور ، فلما ظهر أمرها سعت في مفارقة الزوج ، فهل بقي لها حق على أولادها بعد هذا الفعل ؟ وهل عليهم إثم في قطعها ؟ وهل يجوز لمن تتحقق ذلك منها قتلها سراً ، وإن فعل ذلك غيره يائمه ؟

فأجاب :

الحمد لله . الواجب على أولادها وعصبتها أن يمنعوها من المحرمات فإن لم تمنع إلا بالحبس جسموها ، وإن احتاجت إلى القيد قيدوها . وما ينبغي للولد أن يضرب أمه . وأما بريها فليس لهم أن يمنعوها بربها ، ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء ، بل يمنعوها بحسب قدرتهم . وإن احتاجت إلى رزق وكسوة رزقوها وكسوها . ولا يجوز لهم إقامة الحد عليها بقتل ولا غيره ، وعليهم الإثم في ذلك .

(٣٢٢) وسئل (١٧٩/٣٤) .

عن وجوب حمل زنا فتاوى قبل أن يحد : فهل يسقط عنه الحد بالتوبيه ؟

فأجاب :

إن تاب من الزنا ، والسرقة ، أو شرب الخمر ، قبل أن يرفع إلى الإمام : فالصحيح أن الحد يسقط عنه ، كما يسقط عن المحاربين بالإجماع إذا تابوا قبل القدرة .

[باب حد القذف]

(٣٢٣) وسئل رحمه الله تعالى (١٨٥/٣٤) .
عن رجل قذف رجلاً ، وقال له : أنت علق ، ولد زنا : فما الذي يحجب
عليه ؟

فأجاب :

إذا قذفه بالزنا أو اللواط كقوله : أنت علق ، وكان ذلك الرجل حراً
مسلمًا لم يشتهر عنه ذلك فعليه حد القذف إذا طلبه المقدوف وهو ثمانون
جلدة إن كان القاذف حراً ، وأربعون إن كان رقيقاً عند الأئمة الأربعه .



[باب التعزير]

(٣٢٤) وسئل رحمه الله تعالى (٢٢٩/٣٤) .

عن «الاستمناء» هل هو حرام؟ أم لا؟

فأجاب :

أما الاستمناء باليد فهو حرام عند جمهور العلماء ، وهو أصح القولين في مذهب أحمد وكذلك يعزز من فعله . وفي القول الآخر هو مكروه غير محظوظ ، وأكثرهم لا يبيحونه لخوف العنت ولا غيره ، ونقل عن طائفة من الصحابة والتابعين أنهم رخصوا فيه للضرورة : مثل أن يخشى الزنا فلا يعصم منه إلا به ، ومثل أن يخاف إن لم يفعله أن يمرض . وهذا قول أحمد وغيره . وأما بدون الضرورة فما علمت أحداً رخص فيه ، والله أعلم .



[باب حد قطاع الطريق]

(٣٢٥) وسُئلَ قدسَ اللهُ روحهُ ونُورُ ضريحِهِ (٢٤٤/٣٤) عن ثلاثةٍ من اللصوصِ أخذَ اثنانٌ منهم جمالاً ، والثالث قتلَ الجمَالَ : هل تقتلُ الثلاثةَ ؟

فأجابَ :

إذا كانَ الثلاثةُ حراميَّة اجتمعوا لِيأخذُوا المالَ بالخَاربَةِ قُتلُ الثلاثةُ ، وإنْ كانَ الذَّى باشرَ القُتْلَ واحدًا منهمُ . واللهُ أعلمُ .



[باب قتال أهل البغى]

(٣٢٦) وسئل رحمه الله تعالى (٨٩/٣٥ - ٩٠) .
عن أقوام لم يصلوا ولم يصوموا ، والذى يصوم لم يصل ، وما هم حرام ،
ويأخذون أموال الناس ، ويكرمون الجار والضعيف ، ولم يعرف لهم مذهب
وهم مسلمون ؟

فأجاب :

الحمد لله . هؤلاء وإن كانوا تحت حكم ولاة الأمور فإنه يجب أن
يأمرهم بإقامة الصلاة ، ويعاقبوا على تركها ، وكذلك الصيام ، وإن أقرروا
بوجوب الصلاة الخمس وصيام رمضان والزكاة المفروضة ، وإلا فمن لم يقر
بذلك فهو كافر .

وإن أقرروا بوجوب الصلاة وامتنعوا عن إقامتها عوقبوا حتى يقيمواها ،
ويجب قتل كل من لم يصل إذا كان بالغاً عاقلاً عند جماهير العلماء ، كذلك ،
والشافعى ، وأحمد ، وكذلك تقام عليهم الحدود .

وإن كانوا طائفة ممتنعة ذات شوكة ، فإنه يجب قتالهم حتى يتزموا أداء
الواجبات الظاهرة والمتواترة : كالصلاحة ، والصيام ، والزكاة ، وترك
الحرمات ، كالزنا ، والربا ، وقطع الطريق ، ونحو ذلك .

ومن لم يقر بوجوب الصلاة والزكاة فإنه كافر يستتاب فإن تاب وإلا
قتل ، ومن لم يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر والجنة والنار فهو كافر أكفر
من اليهود والنصارى ، وعقوق الوالدين من الكبائر الموجبة للنار .

(٣٢٧) وسئل رحمه الله تعالى (١٩٧/٣٥) .
عن صناعة « التنجيم » والاستدلال بها على الحوادث : هل هو حلال أم
حرام ؟ يحل أخذ الأجرة وبذلها أم لا ؟

وهل يجحب على ولی الأمر منعهم وإزالتهم من الجلوس في الدكاكين ؟
فأجاب :

بل ذلك حرم بإجماع المسلمين ، وأخذ الأجرة على ذلك ، ومن الجلوس في الحوانیت والطرقات ، ومنع الناس من أن يكروهם ، والقيام في ذلك من أفضليات الجهاد في سبيل الله . والله أعلم .

(٣٢٨) وسئل رحمه الله تعالى (١٩٩/٣٥) .

عن رجل أراد أن يستنكى على رجل ، فشفع فيه جماعة ، فقال : لو جاءني محمد بن عبد الله فيه ما قبلت . فقالوا : كفرت ! استغفر الله في قوله ، فقال : ما أقول ؟

فأجاب رحمه الله تعالى :

أما قول الرجل لو جاءني محمد بن عبد الله ، إذا ثبت عليه هذا الكلام فإنه يقتل على ذلك ، ولو تاب بعد رفعه إلى الإمام لم يسقط عنه القتل في أظهر قولى العلماء ، ولكن إن تاب قبل رفعه إلى الإمام سقط عنه القتل في أظهر القولين ، وإن عزّر بعد التوبة كان سائغاً .



[كتاب الأطعمة]

(٣٢٩) وسئل شيخ الإسلام قدس روحه (٢٠٨/٣٥) .

عن أكل لحوم الخيل : هل هي حلال ؟

فأجاب :

الحمد لله . هي حلال عند جمهور العلماء : كالشافعى ، وأحمد ، وصاحبى أبي حنيفة ، وعامة فقهاء الحديث ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

« حرم عام خير لحوم الحمر ، وأباح لحوم الخيل »^(١) .

وقد ثبت : « أنهم نحروا على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرساً وأكل لحمه »^(٢) .



(١) رواه البخاري (١٢٣/٧) ومسلم (١٩٤١) .

(٢) رواه البخاري (١٢٣/٧) ومسلم (١٩٤٢) .

[باب الذكاة]

(٣٣٠) وسئل رحمه الله تعالى (٢٣٥/٣٥) .
عن دابة ذبحت ، فخرج منها دم كثير ولم تتحرك ؟
فأجاب :

إذا خرج منها الذي يخرج من الحى المذبوح في العادة هو دم الحى فإنه يحل أكلها في أظهر قول العلماء . والله تعالى أعلم .

(٣٣١) وسئل رحمه الله تعالى (٢٤٠/٣٥) .
عن « الذبيحة » التي يتيقن أنه ما سمى عليها : هل يجوز أكلها ؟ وهل تنجز الأواني ؟
فأجاب :

الحمد لله . التسمية عليها واجبة بالكتاب والسنّة ، وهو قول جمهور العلماء ، لكن إذا لم يعلم الإنسان هل سمى الذابح أم لم يسم أكل منها ، وإن تيقن أنه لم يسم لم يأكل ، وكذلك الأضحية .



[باب الأيمان والندور]

(٣٣٢) وسئل رحمة الله تعالى (٣٥ / ٣٢٧) .

عن حلف بالمشي إلى مكة هل يلزم المشي ؟ أو الحج راكباً ويفتدى ؟ أو
يلزم كفارة يمين ؟

فأجاب :

الحمد لله . بل يجزيه كفارة يمين عند جماهير علماء المسلمين من الصحابة
والتابعين لهم بإحسان : مثل عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله بن عمر
وحفصة بنت عمر ، وزينب ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وغير هؤلاء رضي الله عنهم . وهو مذهب الشافعى ، وأحمد ، وهو الرواية
المتأخرة عن أبي حنيفة ، وبذلك أفتى ابن القاسم ابنه لما حنث في هذه اليمين ،
وعلى هذا القول دلّ الكتاب والسنة كما بسط في غير موضع . والله أعلم .



[باب الشهادات]

(٣٣٣) وسئل رحمة الله تعالى (٤١٢/٣٥) .

هل تقبل شهادة الضرة ؟

فأجاب :

لا تقبل شهادة الضرة فيما يبطل نكاح ضرتها ، لا برضاع ولا غيره .
والله أعلم .

(٣٣٤) وسئل رحمة الله (٤١٥/٣٥) .

عن شهود شهدوا بما يوجب الحد ، ولما شخص قالوا : غلطنا ،
ورجعوا . فهل يُقبل رجوعهم ؟

فأجاب :

نعم إذا رجع عن شهادته قبل الحكم بها ، وإذا كان يعلم
أنه قد غلط وجب عليه أن يرجع ، ولا يقدح ذلك في دينه ولا عدالته . والله
أعلم .



[باب القسمة]

(٣٣٥) وسئل رحمة الله تعالى (٤١٦/٣٥) .

عن رجلين بينماهما دار مشتركة ، فطلب أحدهما القسمة فامتنع شريكه من المقاومة : فهل يجبر على القسمة أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . إن كانت تقبل القسمة من غير ضرر بحيث لا تنقص في البيع أجبر الممتنع على القسمة ، وإنما كان لطالب القسمة أن يطلب البيع قد يجبر الممتنع ويقسم بينماهما الثمن .

• الإجبار على القسمة المذكورة مذهب الأئمة الأربع ، والإجبار على البيع المذكور مذهب مالك وأبي حنيفة والإمام أحمد .



[باب الإقرار]

(٣٣٦) وسئل قدس الله روحه ورضي عنه (٤٢١ / ٣٥) .
عن رجل صانع عمل عند معلم صنعة مدة سنين ، وخرج من عنده قال
له حاسبني ، قام المعلم ضربه ، وكتب عليه حجة ، وأخافه بالولاية فهل
له في مسطور حق ؟
فأجاب :

إذا كتب عليه حجة أقر بها ، وهو مكره بغير حق ، لم يصح إقراره
ولا يجوز إلزامه بما فيها ، وعلى معلمه أن يحاسبه . والله أعلم .
وصلى الله على محمد وآلها وصحبه وسلم .

* * *

آخر المجلد الخامس والثلاثين
وهو نهاية جموع الفتاوى

جمع و اختيار و تخریج
حسین إسماعیل الجمل

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات

**تفصيل الأجمال
فيما يجب لله
من صفات الكمال**

تأليف

**شيخ الإسلام العلامة السلفي المجتهد الهمام
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية**

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال

رب يسر وأعن يا كريم
نص الاستفتاء

[قال السائل]

المستول من علماء الإسلام ، والساسة الأعلام ، أحسن الله ثوابهم ، وأكرم نُزُلهم وما بهم : أن يرفعوا حجاب الإجمال ، ويكشفوا قناع الإشكال ، عن مقدمة جميع أرباب الملل والنحل متذمرون عليها ، ومستندون في آرائهم إليها ، حاشى مكابرًا منهم معاندًا ، وكفراً بربوبية الله جاحداً .

وهي أن يقال « هذه صفة كمال فيجب لله إثباتها ، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاءها » لكنهم في تحقيق مناطها في إفراد الصفات متنازعون ، وفي تعين الصفات لأجل القسمين مختلفون . فأهل السنة يقولون : إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والعلم والكلام وغيرها من الصفات الخبرية ، كالوجه واليدين والعيدين والغضب والرضا - والصفات الفعلية كالضحك والنزول والاستواء - صفات كمال وأضدادها صفات نقصان .

والفلاسفة تقول : اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كلاماً فقد استكممل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها .

والمعزلة يقولون : لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقرًا إليها وهي مفتقرة إليه ، فيكون الرب مفتقرًا إلى غيره ، ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم ، والجسم مركب ، والمركب ممكن محتاج ، وذلك عين النقص .

ويقولون أيضاً : لو قدر على العباد أعمالهم وعاقبهم عليها كان ظالماً وذلك نقص . وخصومهم يقولون : لو كان في ملكه ما لا يريده لكان ناقصاً .

والكلامية ومن اتبعهم ينفون صفات أفعاله ويقولون : لو قامت به لكان ملأاً للحوادث ، والحادث إن أوجب له كمالاً فقد عدمه قبله ، وهو نقص ، وإن لم يوجب له كمالاً لم يجز وصفه به .

وطائفة منهم ينفون صفاته الخبرية لاستلزمها التركيب المستلزم للحاجة والافتقار . وهكذا تفهم أيضاً محبته لأنها مناسبة بين الحب والمحبوب ، و المناسبة الرب للخلق نقص ، وكذا رحمته لأن الرحمة رقة تكون في الرحم ، وهي ضعف وخور في الطبيعة ، وتألم على المرحوم ، وهو نقص . وكذا غضبه ، لأن الغضب غليان دم القلب طلباً للانتقام ، وكذا تفهم لغضكه وتعجبه لأن الضحك خفة روح يكون لتجدد ما يسر واندفاع ما يضر . والتعجب استعظام للمتعجب منه .

ومنكرو النبوات يقولون : ليس الخلق بمنزلة أن يرسل إليهم رسولاً ، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلاً أن يرسل السلطان إليهم رسولاً .

والمشركون يقولون : عظم ^(١) الرب وجلاله ^(٢) يقتضي أن لا يتقرب إليه إلا بواسطة وحجاب ، فالتقرب إليه ابتداء من غير شفاء ووسائل غض من جنابه الرفيع .

هذا وإن القائلين بهذه « المقدمة » لا يقولون بمقتضاهما ولا يطردونها ، فلو قيل لهم : أيما أكمل ؟ ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات : من الشم والذوق واللمس أم ذات لا توصف بها كلها ؟ لقالوا الأولى أكمل ، ولم يصفوا بها كلها الحالق .

وبالجملة فالكمال والنقص من الأمور النسبية ، والمعاني الإضافية ، فقد تكون الصفة كمالاً لذات ونقصاً لأخرى ، وهذا نحو الأكل والشرب والنكافح

(١) في مجموع الفتاوى : عظمة .

(٢) الزيادة من مجموع الفتاوى .

كامل للمخلوق ، نقص للخالق ، وكذا التعاظم والتكبر والتفاعل النفسي^(٣)
كامل للخالق نقص للمخلوق ، وإذا كان الأمر كذلك فلعل ما تذكرونه من
صفات الكمال إنما يكون كاملاً بالنسبة إلى الشاهد ، ولا يلزم أن يكون كاملاً
للغائب كما بين ، لا سيما مع تبادل الذاتين .

وإن قلتم : نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها ، هل هي كاملة
أو نقص ، فلذلك نحيل الحكم عليها بأحد هما لأنها قد تكون كاملاً لذات نقصها
لآخر على ما ذكر .

وهذا من العجب أن « مقدمة » وقع عليها الإجماع ، هي منشأ الاختلاف
والنزاع ، فرضي الله عمن يبين لنا بياناً يشفى العليل ، ويجمع بين معرفة
الحكم وإيضاح الدليل ، إنه تعالى سميع الدعاء ، وأهل الرجاء ، وهو حسبنا
ونعم الوكيل .

أجاب رضي الله عنه :



(٣) في مجموع الفتاوى : والثناء على النفس .

فتوى شيخ الإسلام

الحمد لله ، الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمتين (أحداهما) أن يعلم أن الكمال ثابت لله ، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكمالية بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة ، وثبتوت ذلك مستلزم نفي نقشه ، فثبتوت الحياة يستلزم نفي الموت ، وثبتوت العلم يستلزم نفي الجهل ، وثبتوت القدرة يستلزم نفي العجز ، وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية ، مع دلالة السمع على ذلك .

• دلالة القرآن على الأمور نوعان (أحدهما) خبر الله الصادق ، مما أخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به (والثاني) دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب . فهذه دلالة شرعية عقلية ، فهي «شرعية» لأن الشرع دل عليها ، وأرشد إليها . و«عقلية» لأنها تعلم صحتها بالعقل . ولا يقال إنها لم تعلم إلا بمجرد الخبر . وإذا أخبر الله بشيء دل عليه بالدلائل العقلية صار مدلولاً عليه بخبره ، ومدلولاً عليه بدلائه العقلي الذي يعلم به ، فيصير ثابتاً بالسمع والعقل ، وكلامها داخل في دلالة القرآن التي تسمى «الدلالة الشرعية» .

وثبتت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى . فما في القرآن من إثبات الحمد له وتفصيل حماده وأن له المثل الأعلى ، وإثبات معاني أسمائه ونحو ذلك كله دال على هذا المعنى . وقد ثبت لفظ «الكامل» فيما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ [سورة الإخلاص] أن الصمد المستحق .

هو^(٤) للكمال ، وهو السيد الذي كمل في سؤدده ، والشريف الذي قد كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحاكم الذي قد كمل في حكمه ، والغبي الذي قد كمل في غناه ، والجبار الذي قد كمل في جبروته ، والعالم الذي قد كمل في علمه ، والحكيم الذي قد كمل في حكمته ، وهو الشريف الذي قد كمل في جميع الشرف والسؤدد ، وهو لله سبحانه وتعالى . وهذه صفة لا تُنفي إله ، ليس له كفؤ ولا كمثله شيء . وهكذا سائر صفات الكمال ولم يعلم أحد من الأمة نازع في هذا المعنى ، بل هذا المعنى مستقر في فطر الناس ، بل هم مفطورون عليه ، فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخلق ، فإنهم مفطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم^(٥) وأكمل من كل شيء .

وقد بينا في غير هذا الموضع أن الإقرار بالخلق وكماه يكون فطرياً ضروريًا في حق من سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة ، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها .

وأما لفظ «الكامل» فقد نقل الأشعري عن الجبائي أنه كان يمنع أن يسمى الله كاملاً ، ويقول : الكامل الذي له أبعاض مجتمعة .

وهذا النزاع إن كان في المعنى فهو باطل ، وإن كان في اللفظ فهو نزاع لفظي . والمقصود هنا أن ثبوت الكمال له ونفي الناقص عنه مما يعلم بالعقل .

وزعمت طائفة من أهل الكلام كأبي المعالي والرازي والأمدي وغيرهم أن ذلك لا يعلم إلا بالسمع الذي هو الإجماع ، وأن نفي الآفات والناقص

(٤) الزيادة من مجموع الفتاوى .

(٥) الزيادة من مجموع الفتاوى .

عنه لم يعلم إلا بالإجماع ، وجعلوا الطريق التي بها نفوا عنه ما نفوه إنما هو نفي مسمى الجسم ونحو ذلك ، وخالفوا ما كان عليه شيخ متكلمة الصفاتية كالأشعري والقاضي وأبي بكر وأبي إسحاق ومن قبلهم من السلف والأئمة في إثبات السمع والبصر والكلام له بالأدلة العقلية وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية ، وهذا صار هؤلاء يعملون^(٦) في إثبات هذه الصفات على مجرد السمع ويقولون إذا ثبتت هذه الصفات بناء على نفي الآفات ، ونفي الآفات إنما يكون بالإجماع الذي هو دليل سمعي ، والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب والسنة ؛ قالوا : والنصوص المثبتة للسمع والبصر والكلام أعظم من الآيات الدالة على كون الإجماع حجة ، فالاعتماد في إثباتها ابتداء على الدليل السمعي الذي هو القرآن أولى وأحرى .

والذى اعتمدوا عليه في التأكيد من نفي مسمى التحيز ونحوه - مع أنه بدعة في الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين - هو متناقض في العقل لا يستقيم في النقل ، فإنه ما من أحد ينفي شيئاً خوفاً من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسماً إلا قيل له فيما أثبتته نظير ما قاله فيما نفاه ، وقيل له فيما نفاه نظير ما يقوله فيما أثبتته ، كالمعتزلة لما أثبتوا أنه حي علیم قادر ، وقالوا إنه لا يوصف بالحياة والعلم والقدرة والصفات لأن هذه أعراض لا يوصف بها إلا ما هو جسم ولا يعقل موصوف إلا جسم . فقيل لهم : فأنتم وصفتموه بأنه حي علیم قادر ولا يوصف شيء بأنه علیم حي قادر إلا ما هو جسم ، ولا يعقل موصوف بهذه الصفات إلا ما هو جسم ، فما كان جوابكم عن الأسماء كان جوابنا عن الصفات .

(٦) في مجموع الفتاوى : يعتمدون .

فإن جاز أن يقال ما يسمى بهذه الأسماء ليس بجسم ، جاز أن يقال فكذلك يوصف بهذه الصفات ما ليس بجسم ، وأن يقال : هذه الصفات ليست أعراضاً ، وإن قيل لفظ الجسم « محمل » أو « مشترك » وأن المسمى بهذه الأسماء لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره جاز أن يقال الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره ، وكذلك إذا قال نفاة الصفات المعلومة بالشرع أو بالعقل مع الشرع ، كالرضا والغضب والحب والفرح ونحو ذلك : هذه الصفات لا تعقل إلا بجسم . قيل لهم هذه منزلة الإرادة والسمع والبصر والكلام ، فما لزم في أحدهما لزم في الآخر مثله . وهكذا نفاة الصفات من الفلاسفة ونحوهم إذا قالوا ثبتت هذه الصفات يستلزم كثرة المعاني فيه ، وذلك يستلزم كونه جسماً أو مركباً ، قيل لهم هذا كما أثبتتم أنه موجود واجب قائم بنفسه وأنه عاقل ومعقول وعقل ، ولذيد ومتذكرة ، وعاشق ومعشوق وعشق ، ونحو ذلك ، فإن قالوا هذه ترجع إلى معنى واحد ، قيل لهم إن كان هذا ممتنعاً بطل الفرق ، وإن كان ممكناً أمكن أن يقال في تلك مثل هذه ، فلا فرق بين صفة وصفة . والكلام على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط في غير هذا الموضوع .

(ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه)

(١) وجوب وجوده وقيميته وقدمه :
 والمقصود هنا أن نبين أن ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل وأن نقيض ذلك متنق عنه ، فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع دون تلك ، خلاف ما قاله هؤلاء المتكلمون . وجمهور أهل الفلسفة والكلام يوافقون على أن الكمال لله ثابت بالعقل والفلسفة تسميه التمام ، وبيان ذلك من وجوه :

(منها) أن يقال : قد ثبت أن الله قديم بنفسه ، واجب الوجود بنفسه ، قيوم بنفسه ، خالق بنفسه إلى غير ذلك من خصائصه . والطريقة المعروفة في وجوب الوجود تقال في جميع هذه المعاني .

فإذا قيل : الوجود إما واجب وإما ممكن والممكן لابد له من واجب فيلزم ثبوت الواجب على التقديررين ، فهو مثل أن يقال : الموجود إما قديم وإما حادث والحادث لابد له من قديم فيلزم ثبوت القديم على التقديررين ، والموجود إما غني وإما فقير ، والفقير لابد له من الغنى ، فلزم وجود الغنى على التقديررين . والموجود إما قيوم بنفسه وإما غير قيوم ، وغير القيوم لابد له من القيوم . فلزم ثبوت القيوم على التقديررين . والموجود إما مخلوق وإما غير مخلوق ، والمخلوق لابد له من خالق غير مخلوق ، فلزم ثبوت الخالق^(٧) غير المخلوق على التقديررين ونظائر ذلك متعددة .

ثم يقال : هذا الواجب القديم الخالق إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه للممكן الوجود ممكناً له وإما أن لا يكون والثاني ممتنع لأن هذا ممكן للموجود المحدث الفقير الممكן ، فلأن يمكن للواجب الغني القديم بطريق الأولى والأخرى ، فإن كلامها موجود ، والكلام في الكمال الممكן الوجود الذي لا نقص فيه فإذا كان الكمال الممكן الوجود ممكناً للمفضول فلأن يمكن للفضل بطريق الأولى ، لأن ما كان ممكناً لما هو في^(٨) وجوده ناقص فلأن يمكن لما هو في^(٩) وجوده أكمل منه بطريق الأولى ، لا سيما وذلك أفضل من كل وجه فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه ، بل ما قد ثبت من ذلك للمفضول فالفضل أحق به فلأن يثبت للفضل بطريق الأولى ، ولأن ذلك الكمال إنما استفاده

(٧) الزيادة من مجموع الفتاوى .

(٨) الزيادة في مجموع الفتاوى .

(٩) الزيادة في مجموع الفتاوى .

المخلوق من الخالق والذى جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه ، فالذى جعل غيره قادراً أولى بالقدرة ، والذى علم غيره أولى بالعلم ، والذى أحيا غيره أولى بالحياة . والفلسفه تتفق على هذا ، ويقولون : كل كمال للمعمول فهو من آثار العلة والعلة أولى به .

وإذا ثبت إمكان ذلك له فما جاز له من ذلك الكمال الممكن الوجود فإنه واجب له لا يتوقف على غيره فإنه لو توقف على غيره لم يكن موجوداً له إلا بذلك الغير ، وذلك الغير إن كان مخلوقاً له لزم الدور القبلي الممتنع فإن ما في ذلك الغير من الأمور الوجودية فهي منه ، ويترتب أن يكون كل من الشيئين فاعلاً للآخر ، وهذا هو الدور القبلي فإن الشيء يترتب أن يكون فاعلاً لنفسه فلأنه يترتب أن يكون فاعلاً لفاعله بطريق الأولى والأخرى ، وكذلك يترتب أن يكون كل من الشيئين فاعلاً لما به يصير للآخر^(١٠) فاعلاً ، ويترتب أن يكون كل من الشيئين معطياً الآخر^(١١) كماله فإن معطي الكمال أحق بالكمال فيلزم أن يكون كل منها أكمل من الآخر ، وهذا يترتب لذاته ، فإن كون هذا أكمل يقتضي أن هذا أفضل من هذا ، وهذا أفضل من هذا ، وفضل أحدهما يمنع مساواة الآخر له ، فلأنه يترتب كون الآخر أفضل بطريق الأولى ، وأيضاً فلو كان كماله موقوفاً على ذلك الغير للزم أن يكون كماله موقوفاً على فعله لذلك الغير وعلى معاونة ذلك الغير في كماله ومساعدة ذلك الغير في كماله موقوف عليه ، إذ فعل ذلك الغير وأفعاله موقوفة على فعل المبدع لا تفتقر إلى غيره ، فيلزم أن لا يكون كماله موقوفاً على غيره ، فإذا قيل كماله موقوف على مخلوقه لزم أن لا يتوقف على مخلوقه ، وما كان ثبوته مستلزمأً لعدمه كان باطلأً من نفسه ، وأيضاً كذلك الغير كل كمال له فمنه ، وهو أحق بالكمال منه ، ولو قيل يتوقف كماله عليه لم يكن

(١٠) في مجموع الفتاوى : الآخر ..

(١١) في مجموع الفتاوى : للآخر ..

متوقفاً إلا على ما هو من نفسه ، وذلك متوقف عليه لا على غيره .

وإن قيل ذلك الغير ليس مخلوقاً بل واجباً آخر قد يأبه بنفسه فيقال : إن كان أحد هذين هو المعطى دون العكس فهو الرب والآخر عبد ، وإن قيل : بل كل منهما يعطي للأخر الكمال لزم الدور في التأثير ، وهو باطل ، وهو من الدور القبلي لا من الدور المعي الاقتراني ، فلا يكون هذا كاملاً حتى يجعله الآخر كاملاً ، والآخر لا يجعله كاملاً حتى يكون في نفسه كاملاً ، لأن جاعل الكامل كاملاً أحق بالكمال ، ولا يكون الآخر كاملاً حتى يجعله كاملاً ، فلا يكون واحد منهما كاملاً بالضرورة ، فإنه لو قيل لا يكون كاملاً حتى يجعل نفسه كاملاً ولا يجعل نفسه كاملاً حتى يكون كاملاً لكان ممتنعاً ، فكيف إذا قيل حتى يجعل ما يجعله كاملاً كاملاً .

وإن قيل كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية لزم التسلسل في المؤثرات ، وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء ، فإن تقدير مؤثرات لا تتناهى ليس فيها مؤثر بنفسه لا يقتضي وجود شيء منها ولا وجود جميعها ولا وجود اجتماعها ، والمبدع للموجودات لابد أن يكون موجوداً بالضرورة ، فلو قدر أن هذا كامل فكماله ليس من نفسه بل من آخر ، وهلم جراً ، للزم أن لا يكون لشيء من هذه الأمور كمال ، وقد قدر^(١٢) أن الأول كامل ، فلزم أن الجمع بين النقيضين ، وإذا كان كماله بنفسه لا يتوقف على غيره كان الكمال له واجباً بنفسه ، وامتنع تخلف شيء من الكمال الممكن عنه ، بل ما جاز له من الكمال وجب له ، كما أقر بذلك الجمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف والكلام والفلسفة وغيرهم . بل هذا ثابت في مفعولاته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكان ممتنعاً بنفسه أو ممتنعاً لغيره فما ثم إلا موجود واجب إما بنفسه وإما بغيره ، أو معدوم إما لنفسه وإما لغيره ، والممكن إن

(١٢) في مجموع الفتاوى : ولو قدر ...

حصل مقتضيه التام وجوبه بغيره وإلا كان ممتنعاً لغيره ، والممكن بنفسه إما وجوب لغيره وإما ممتنع لغيره .

(ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه)

وقد بين الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره وأن غيره لا يساويه في الكمال في مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَحْلُقُ كَمْنَ لَا يَخْلُقُ ؟ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة النحل : ١٧] . وقد بين أن الخلق صفة كمال ، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق ، وأن من عدل هذا بهذا فقد ظلم . وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مثلاً عَبْدًا مَلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، وَمَنْ رَزَقَنَا هُنَّا حَسَنًا فَهُوَ يَنْفَقُ مِنْهُ سَرًّا وَجَهْرًا هُلْ يَسْتَوْنَ ؟ الْحَمْدُ لِلَّهِ بِلَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل : ٧٥] . وبين أن كونه ملوكاً عاجزاً صفة نقص ، وأن القدرة والملك والإحسان صفة كمال ، وأنه ليس هذا مثل هذا ، وهذا الله ، و [ذاك] لما يبعد من دونه .

وقال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مثلاً رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كُلُّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَا يَوْجِهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ، هُلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ؟ ﴾ [سورة النحل : ٧٦] . وهذا مثل آخر فال الأول مثل العاجز عن الكلام ، وعن الفعل الذي لا يقدر على شيء ، والآخر المتكلم الأمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم ، فهو عادل في أمره ، مستقيم في فعله ، وبين أن التفضيل بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم ، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محموداً ، وقد يكون مذموماً . فالمحمود هو الذي يستحق صاحبه الحمد ، فلا يсты وي هذا والعاجز عن الكلام والفعل .

وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مثلاً مِنْ أَنفُسِكُمْ هُلْ لَكُمْ مَا ملَكُتُ

أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم
كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون ﴿٢٨﴾ [سورة الروم]. يقول تعالى :
إذا كنتم أنتم لا ترضون بأن الملوك يشاركون مالكم لما في ذلك من النقص
والظلم ، فكيف ترضون ذلك لي وأنا أحق بالكمال والغنى منكم ؟ وهذا
يبين أنه تعالى أحق بكل من كل أحد ، وهذا كقوله : ﴿إِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأَنْتِي ظَلَّ وَجْهُهُ مُسُودًا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ
مَا بُشِّرَ بِهِ ، أَيْمَسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدْسُهُ فِي التَّرَابِ ؟ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ *
لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثُلُ السَّوْءِ وَاللَّهُ الْمَلِكُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ *
وَلَوْ يُؤَاخِذَ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤْخِرُهُمْ إِلَى
أَجْلٍ مَسْمَى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ *
وَيَجْعَلُونَ اللَّهَ مَا يَكْرَهُونَ * وَتَصُفُّ أَسْتَهْمُ الْكَذَبَ أَنْ هُمُ الْحُسْنَى لَا جَرْمَ
أَنْ هُمُ النَّارُ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ﴿٦٢ - ٥٨﴾ [سورة النحل]. حيث كانوا
يقولون : الملائكة بنات الله ، وهم يكرهون أن يكون لأحدهم بنت . فيعدون
هذا نقصاً وعيها ، والرب تعالى أحق بتتنزيه عن كل عيب ونقص منكم ،
فإن له المثل الأعلى . فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أحق بشيوته منه إذا
كان مجردأ عن النقص ، وكل ما ينزله عنه الخالق من نقص وعيب فالخالق
أولى بتتنزيه عنه . وقال تعالى : ﴿هَلْ يَسْتُوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر : ٩]. وهذا يبين أن العالم أكمل من لا يعلم ، وقال
تعالى : ﴿وَمَا يَسْتُوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظَّمَاثُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظَّلَّ
وَلَا الْحَرُور﴾ [سورة فاطر : ١٩ - ٢١]. فيبين أن البصير أكمل والنور
أكمل والظل أكمل ، وحيثند فالتصف به أولى ، والله المثل الأعلى . وقال تعالى :
﴿وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلَيْمِ عِجْلًا جَسْدًا لَهُ حُوَارٌ ، أَلَمْ يَرُوا أَنَّهُ
لَا يَكُلُّهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سِيَلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٨].
فدل ذلك على أن عدم التكلم والهدایة نقص ، وأن الذي يتكلم ويهدي أكمل

من لا يتكلم ولا يهدي ، والرب أحق بالكمال .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شَرِّ كَايْكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلَّا اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [سورة يونس : ٢٥] . فيبين سبحانه بما هو مستقر في الفطر أن الذي يهدي إلى الحق أحق بالاتباع من لا يهتدى إلا أن يهديه غيره ، فلزم أن يكون الهادي بنفسه هو الكامل دون الذي لا يهدي^(١٣) إلا بغيره . وإذا كان لابد من وجوب الهادي لغير المهدى بنفسه فهو الأكمل ، وقال تعالى في الآية الأخرى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [سورة طه : ٨٩] . فدلل على أن الذي يرجع إليه القول ويمליך الضر والنفع أكمل منه .

وقال إبراهيم لأبيه : ﴿ يَا أَبَتِ لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُصْرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٤٢] . فدلل على أن السميع البصير الغني أكمل ، وأن العبود يجب أن يكون كذلك ، ومثل هذا في القرآن متعدد من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال كعدم التكلم والفعل وعدم الحياة ونحو ذلك مما يبين أن المتصف بذلك منتفص معيب كسائر الجمادات ، وأن هذه الصفات لا تسلب إلا عن ناقص معيب .

وأما رب الخلق الذي هو أكمل من كل موجود فهو أحق الموجودات بصفات الكمال ، وأنه لا يستوي المتصف بصفات الكمال والذي لا يتصرف بها ، وهو يذكر أن الجمادات في العادة لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات ، فمن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التي عاها الله تعالى وعاب عابديها .

ولهذا كانت القرامطة الباطنية من أعظم الناس شركاً وعبادة لغير الله ،

(١٣) في مجموع الفتاوى : لا يهتدى .

إذ كانوا لا يعتقدون في إلههم أنه يسمع أو يبصر أو يعني عنهم شيئاً . والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص مجرد تقرير صفات الكمال له ، بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون ما^(١٤) سواه ، فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد وهو إثبات صفات الكمال رداً على أهل التعطيل ، وبيان أنه المستحق للعبادة لا إله إلا هو رداً على المشركين ، والشرك في العالم أكثر من التعطيل ، ولا يلزم من إثبات التوحيد المنافي للإشراك إبطال قول أهل التعطيل ، ولا يلزم من مجرد الإثبات البطل لقول المعطلة الرد على المشركين إلا ببيان آخر . والقرآن يذكر فيه الرد على المعطلة تارة كالرد على فرعون وأمثاله ، ويذكر فيه الرد على المشركين وهذا أكثر ، لأن القرآن شفاء لما في الصدور ، ومرض الإشراك أكثر في الناس من مرض التعطيل ، وأيضاً فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد وأنه حميد مجيد وأن له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم ونحو ذلك من أنواع الحامد .

والحمد نوعان : حمد على إحسانه إلى عباده وهو من الشكر ، وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله ، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للحمد ، وإنما يستحق ذلك ما هو^(١٥) متصف بصفات الكمال ، وهي أمور وجودية فإن الأمور العدمية المضمة لا حمد فيها ولا خير ولا كمال .

ومعلوم أن كل ما يحمد فإما يحمد على مalle من صفات الكمال ، فكل ما يحمد به الخلق فهو من الخالق ، والذي منه ما يحمد عليه هو أحق بالحمد فثبت أنه المستحق للمحامد الكاملة وهو أحق من كل محمود بالحمد والكمال من كل^(١٦) كامل وهو المطلوب .

(١٤) الزيادة من مجموع الفتاوى .

(١٥) في مجموع الفتاوى : من هو .

(١٦) الزيادة من مجموع الفتاوى .

فصل

وأما المقدمة الثانية فنقول : لابد من اعتبار أمرين (أحدهما) أن يكون الكمال ممكناً الوجود ، و (الثاني) أن يكون سليماً عن النقص ؛ فإن النقص ممتنع على الله ، لكن بعض الناس قد يسمى ما ليس بنقص نقصاً ، فهذا يقال له إنما الواجب إثبات ما ممكن ثبوته من الكمال السليم عن النقص ، فإذا سميت أنت هذا نقصاً وقدر أن انتفاءه يمتنع لم يكن نقصه من الكمال الممكناً . ولم يكن هذا عند من سماه نقصاً من النقص الممكناً انتفاءه ، فإذا قيل : خلق الخلوقات في الأزل صفة كمال فيجب أن تثبت له ، قيل : وجود الخلوقات كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها أو واحداً منها في الأزل ، فيمتنع وجود الحوادث المتعاقبة كلها في آن واحد ممتنع ، سواء قدر ذلك الآن ماضياً أو مستقبلاً ، فضلاً عن أن يكون أزلياً ، وما يستلزم الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده في آن واحد فضلاً عن أن يكون أزلياً ، فليس هذا ممكناً الوجود فضلاً عن أن يكون كاماً ، لكن فعل الحوادث شيئاً بعد شيء أكمل من التعطيل عن فعلها بحيث لا يحدث شيئاً بعد أن لم يكن ، فإن القابل القادر على الفعل أكمل من الفاعل العاجز عن الفعل . فإذا قيل : لا يمكنه إحداث الحوادث بل مفعوله لازم لذاته ، كان هذا نقصاً بالنسبة إلى القادر الذي يفعل شيئاً بعد شيء ، وكذلك إذا قيل : جعل الشيء الواحد متحركاً ساكناً موجوداً معدوماً صفة كمال ، قيل هذا ممتنع لذاته .

وكذلك إذا قيل : إبداع قديم واجب بنفسه صفة كمال ، قيل : هذا ممتنع لنفسه ، فإن كونه مبدعاً يقتضي أن لا يكون واجباً بنفسه بل واجباً بغيره ، فإذا قيل هو واجب موجود بنفسه ، وهو لم يوجد إلا بغيره : كان هذا جمعاً بين النقيضين .

وكذلك إذا قيل : الأفعال القائمة والمفعولات المنفصلة عنه - إذا كان

اتصافه بها صفة كمال فقد فاتته في الأزل ؛ وإن كان صفة نقص فقد لزم اتصافه بالنقائص . قيل : الأفعال المتعلقة بمشيئته وقدرته يمتنع أن يكون كمل منها أزلياً .

وأيضاً فلا يلزم أن يكون وجود هذه في الأزل صفة كمال ؛ بل الكمال أن توجد حيث اقتصت الحكمة وجودها . وأيضاً : فلو كانت أزلية لم تكن موجودة شيئاً بعد شيء . فقول القائل : فيما حقه أن يوجد شيئاً بعد شيء فيبني على أن يكون في الأزل جمع بين النقيضين . وأمثال هذا كثير ، فلهذا قلنا الكمال الممكن الوجود ، مما هو ممتنع في نفسه فلا حقيقة له ؛ فضلاً عن أن يقال : هو موجود . أو يقال : هو كمال للموجود .

وأما الشرط الآخر وهو قوله الكمال الذي لا يتضمن نقصاً - على التعبير بالعبارة السديدة - أو الكمال الذي لا يتضمن نقصاً يمكن انتفاؤه - على عبارة من يجعل ما ليس بنقص نقصاً . فاحترز عما هو لبعض الخلوقات كمال دون بعض ، وهو نقص بالإضافة إلى الخالق لاستلزماته - نقصاً للأكل والشرب مثلاً ، فإن الصحيح الذي يشتهي الأكل والشرب من الحيوان أكمل من المريض الذي لا يشتهي الأكل والشرب لأن قوامه بالأكل والشرب ، فإذا قدر غير قابل له كان ناقصاً عن القابل لهذا الكمال ، لكن هذا يستلزم حاجة الأكل والشارب إلى غيره ، وهو ما يدخل فيه من الطعام والشراب ، وهو مستلزم لخروج شيء منه كالفضلات وما لا يحتاج إلى دخول شيء فيه أكمل من يحتاج إلى دخول شيء فيه ، وما يتوقف كماله على غيره أقصى مما لا يحتاج في كماله إلى غيره ، فإن الغني عن شيء أعلى من الغني به . والغني بنفسه أكمل من الغني بغيره . وهذا كان من الكلمات ما هو كمال للمخلوق ، وهو نقص بالنسبة إلى الخالق ، وهو كل ما كان مستلزمًا لإمكان العدم عليه المنافي لوجوبه وقيوميته ، أو مستلزمًا للحدوث المنافي لقدمه ،

أو مستلزماً لفقره المنافي لغناه .

فصل

(في نتيجة ما تقدم وهو كون ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق وكون أولى الناس به سلف هذه الأمة)^(*)

إذا تبين هذا أن ما جاء به « الرسول » ﷺ هو الحق الذي يدل عليه المعمول وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة ، « وهم سلف الأمة وأئمتها » الذين أثبتوا مادل عليه الكتاب والسنّة من الصفات ، ونَزَّهُوه عن مماثلة الخلقـات ، فإن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام صفات كمال مكنته بالضرورة ولا نقص فيها ، فإن ما اتصف بهذه الصفات فهو أكمل من لا يتـصف بها ، والنـقص في انتـفائـتها لا في ثبوـتها . والقابل للاتـتصـاف بها كالـحيـوان أـكـمل من لا يـقبل الـاتـتصـاف بها كالـجـمـادـاتـ .

وأـهـلـ الإـثـبـاتـ يـقـولـونـ لـلنـفـاءـ : لو لمـ يـتـصـفـ بـهـذـهـ الصـفـاتـ لـاتـصـافـ بـأـضـادـهـاـ منـ الجـهـلـ وـالـبـكـمـ وـالـعـمـيـ وـالـصـمـ ، فـقـالـ لـهـمـ النـفـاءـ : هـذـهـ الصـفـاتـ مـتـقـابـلـةـ تـقـابـلـ العـدـمـ وـالـمـلـكـةـ لـاـ تـقـابـلـ السـلـبـ وـالـإـيجـابـ ، وـالـمـتـقـابـلـانـ تـقـابـلـ العـدـمـ وـالـمـلـكـةـ إـنـماـ يـلـزـمـ مـنـ اـنـتـفـائـهـ أـحـدـهـمـ ثـبـوتـ الـآخـرـ إـذـاـ كـانـ الـخـلـ قـابـلاـ لـهـمـاـ كـالـحـيـانـ الـذـيـ لـاـ يـخـلـوـ إـنـماـ أـنـ يـكـونـ أـعـمـيـ وـإـنـماـ أـنـ يـكـونـ بـصـيرـاـ لـأـنـهـ قـابـلـ لـهـمـاـ بـخـلـافـ الـجـمـادـ فـإـنـهـ لـاـ يـوـصـفـ لـاـ بـهـذـاـ وـلـاـ بـهـذـاـ .

ـ فيـقـولـ لـهـمـ أـهـلـ الإـثـبـاتـ : هـذـاـ باـطـلـ مـنـ وـجـوهـ :

(أحـدـهـاـ)ـ أـنـ يـقـالـ الـمـوـجـودـاتـ «ـ نـوـعـانـ »ـ :ـ نـوـعـ يـقـبـلـ الـاتـتصـافـ بـالـكـمـالـ كـالـحـيـ وـنـوـعـ لـاـ يـقـبـلـهـ كـالـجـمـادـ .ـ وـمـعـلـومـ أـنـ القـابـلـ لـلـاتـتصـافـ بـصـفـاتـ الـكـمـالـ

(*) هذا العنوان للفصل ليس من الأصل .

أكمل مما لا يقبل ذلك ، وحيثند : فالرُّبُّ إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انتفاء اتصافه بها ، وأن يكون القابل - لها وهو الحيوان الأعمى الأصم الذي لا يقبل السمع والبصر - أكمل منه ، فإن القابل للسمع والبصر - في حال عدم ذلك - أكمل من لا يقبل ذلك . فكيف المتصف بها ؟ ! فلزم من ذلك أن يكون مسلوباً لصفات الكمال - على قوله - ممتنعاً عليه صفات الكمال ، فأنت فررت من تشبيهه بالأحياء فشبّهتموه بالجمادات وزعمتم أنكم تنزعونه عن النّقائص فوصفتّموه بما هو أعظم النّقص .

(الوجه الثاني) أن يقال : هذا التّفريقي بين السلب والإيجاب وبين العدم والملكة أمر اصطلاحي ، وإلا فكل ما ليس بمحض فإنه يسمى ميتاً كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَحْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُحَلَّقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يَعْثُونَ﴾ [سورة النحل : ٢١، ٢٠] .

(الوجه الثالث) أن يقال : نفي سلب هذه الصفات نقص ، وإن لم يقدر هناك ضد ثبوتي ، فنحن نعلم بالضرورة أن ما يكون حياً عليماً قدرياً ، متتكلماً سليعاً بصيراً : أكمل من لا يكون كذلك ، وأن ذلك لا يقال سميع ولا أصم كالجماد ، وإذا كان مجرد إثبات هذه الصفات من الكمال ومجرد سلبيها من النّقص : وجوب ثبوتها للله تعالى ؛ لأنّه كمال ممكن للوجود ولا نقص فيه بحال ؛ بل النّقص في عدمه ، وكذلك إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات (أحدّهما) يقدر على التّصرف بنفسه فإذا أتيتني وبجعي وينزل ويصعد ونحو ذلك من أنواع الأفعال القائمة به (والآخر) يمتنع ذلك منه فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال : كان هذا القادر على الأفعال التي تصدر عنه أكمل من يمتنع صدورها عنه .

وإذا قيل : قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به كان كما إذا قيل : قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به ، لفظ و (الأعراض والحوادث)

لفظان مجملان ، فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من أن الأعراض والحوادث هي الأمراض والآفات ، كما يقال : فلان قد عرض له مرض شديد ، وفلان أحدث حديثاً عظيماً ، كما قال النبي ﷺ : « إياكم ومحديث الأمور فإن كل محدثة ببدعة وكل بدعة ضلاله »^(١٧) وقال : « لعن الله من أحدث حديثاً أو آوى محدثاً »^(١٨) وقال : « إذا أحدث أحدكم فلا يصلى حتى يتوضأ »^(١٩) ويقول الفقهاء : الطهارة نوعان ، طهارة الحديث وطهارة الخبر . ويقول أهل الكلام : اختلف الناس في أهل الأحداث من أهل القبلة كالربا والسرقة وشرب الخمر ، ويقال فلان به عارض من الجن ، وفلان حدث له مرض . فهذه من النعائص التي ينزعه الله عنها .

وإن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص فإنا أحدث ذلك الاصطلاح من أحدثه من أهل الكلام ، وليس هذه لغة العرب ولا لغة أحد من الأمم ، لا لغة القرآن ولا غيره ولا العرف العام ولا اصطلاح أكثر الخائضين في العلم ، بل مبتدعون هذا الاصطلاح هم من أهل البدع المحدثين في الأمة الداخلين في ذم النبي ﷺ .

وبكل حال ف مجرد هذا الاصطلاح وتسمية هذه أعراضاً وحوادث لا يخرجها عن أنها من الكمال الذي يكون المتصف به أكمل من لا يمكنه

(١٧) رواه الإمام أحمد (٤ / ١٢٦ - ١٢٧) وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذى (٢٦٧٦) . وقال : حسن صحيح وابن ماجه (٤٢ و ٤٣) عن العرياض ورواه مسلم (٨٦٧) وابن ماجه (٤٥) عن جابر بنحويه مرفوعاً .

(١٨) رواه مسلم (١٩٧٨) والإمام أحمد (١ / ١٠٨ و ١١٨ و ١٥٢) والنسائي (٧ / ٢٣٢) عن علي مرفوعاً كلهم بلفظ « لعن الله من آوى محدثاً » وليس عندهم : « لعن الله من أحدث حديثاً » وفي الباب عن علي وأنس متافق عليه بلفظ « من أحدث فيها حديثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » .

(١٩) رواه البخاري (١٣٥ و ٦٥٤) ومسلم (٢٢٥) عن أبي هريرة مرفوعاً « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وللفظ للبخاري في الموضع الثاني .

الاتصال بها أو يمكنه ذلك ولا يتصف بها .

وأيضاً فإذا قدر اثنان أحدهما موصوف بصفات الكمال التي هي أعراض وحوادث على اصطلاحهم كالعلم والقدرة والفعل والبطش ، والآخر يمتنع أن يتصل بهذه الصفات التي هي أعراض وحوادث كان الأول أكمل ، كما أن الحي المتصل بهذه الصفات أكمل من الجمادات .

وكذلك إذا قدر « اثنان » أحدهما يحب نعوت الكمال ويفرح بها ويرضاها والآخر لا فرق عنده بين صفات الكمال وصفات النقص فلا يحب لا هذا ولا هذا ولا يرضى لا هذا ولا هذا ، ولا يفرح لا بهذا ولا بهذا كان الأول أكمل من الثاني .

ومعلوم أن الله تبارك وتعالى يحب المحسنين والمتقين والصابرين والمسطين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهذه كلها صفات كمال .

وكذلك إذا قدر اثنان : أحدهما يبغض المتصل بضد الكمال كالظلم والجهل والكذب ويغضبه على من يفعل ذلك ، والآخر لا فرق عنده بين الجاهل الكاذب الظالم وبين العالم الصادق العادل لا يبغض لا هذا ولا هذا ولا يغضبه لا على هذا ولا على هذا كان الأول أكمل .

وكذلك إذا قدر اثنان : أحدهما يقدر أن يفعل بيديه ويقبل بوجهه والآخر لا يمكنه ذلك إما لامتناع أن يكون له وجه ويدان ، وإما لامتناع الفعل والإقبال عليه باليدين والوجه كان الأول أكمل .

فالوجه واليدان لا يعدان من صفات النقص في شيء مما يوصف بذلك ، ووجه كل شيء بحسب ما يضاف إليه وهو مدحوب به لا مذموم كوجه النهار ، ووجه الثوب ، ووجه القوم ، ووجه الخيل ، ووجه الرأي ، وغير ذلك ، وليس الوجه المضاف إلى غيره هو نفس المضاف إليه في شيء من موارد الاستعمال سواء قدر الاستعمال حقيقة أو مجازاً .

فإإن قيل : من يمكنه الفعل بكلامه أو بقدرته بدون يديه أكمل من يفعل
بيديه . قيل من يمكنه الفعل بقدرته أو تكريمه إذا شاء وبيديه إذا شاء هو
أكمل من لا يمكنه الفعل إلا بقدرته أو تكريمه ، ولا يمكنه أن يفعل باليد ،
ولهذا كان الإنسان أكمل من الجمادات التي تفعل بقوى فيها كالنار والماء ،
فإذا قدر اثنان أحدهما لا يمكنه الفعل إلا بقوه فيه ، والآخر يمكنه الفعل
بقوه فيه وبكلامه فهذا أكمل ، فإذا قدر آخر يفعل بقوه فيه وبكلامه وبيديه
إذا شاء فهو أكمل وأكمل !!

وأما صفات النقص فمثل النوم ، فإن الحي اليقظان أكمل من النائم
والوسنان والله لا تأخذه سِنة ولا نوم ، وكذلك من يحفظ الشيء بلا اكتراش
أكمل من يلزمـه ذلك والله تعالى وسع كرسـيـه السـموـات والأـرـضـ ولا يـؤـودـهـ
حـفـظـهـماـ .ـ وـكـذـلـكـ مـنـ يـفـعـلـ وـلـاـ يـتـعـبـ أـكـمـلـ مـنـ يـتـعبـ وـالـلـهـ تـعـالـىـ خـلـقـ
الـسـمـوـاتـ وـالـأـرـضـ وـمـاـ يـبـنـهـماـ فـيـ ستـةـ أـيـامـ وـمـاـ مـسـهـ مـنـ لـغـوـبـ وـهـذـاـ وـصـفـ
الـرـبـ بـالـعـلـمـ دـوـنـ الـجـهـلـ وـالـقـدـرـةـ دـوـنـ الـعـجـزـ ،ـ وـالـحـيـاةـ دـوـنـ الـمـوـتـ ،ـ وـالـسـمـعـ
وـالـبـصـرـ وـالـكـلـامـ دـوـنـ الصـمـ وـالـعـمـيـ وـالـبـكـمـ ،ـ وـالـضـحـكـ دـوـنـ الـبـكـاءـ وـالـفـرـحـ
دـوـنـ الـحـزـنـ .ـ

وأما الغضب مع الرضا والبغض مع الحب فهو أكمل من لا يكون منه
إلا الرضا والحب دون البغض والغضب للأمور التي تستحق أن تذمـ
وتبغضـ ،ـ وـهـذـاـ كـانـ اـتـصـافـهـ بـأـنـ يـعـطـيـ وـيـمـنـ ،ـ وـيـخـفـضـ وـيـرـفـعـ ،ـ وـيـعـزـ
وـيـذـلـ ،ـ أـكـمـلـ مـنـ اـتـصـافـهـ بـمـجـرـدـ إـلـاعـطـاءـ وـإـلـاعـزـاـرـ وـالـرـفـعـ ،ـ لـأـنـ الـفـعـلـ
الـآـخـرـ -ـ حـيـثـ تـقـتـضـيـ الـحـكـمـ -ـ ذـلـكـ أـكـمـلـ مـنـ لـاـ يـفـعـلـ إـلـاـ أـحـدـ الـنـوـعـينـ
وـيـخـلـ بـالـآـخـرـ فـيـ الـمـلـكـ الـمـنـاسـبـ لـهـ .ـ

من اعتبر هذا الباب ، وجده على قانون الصواب ، والله المادي لأولي
الألباب .

فصل

وأما قول ملاحدة «المتكلفة» وغيرهم : إن اتصفه بهذه الصفات إن أوجب له كلاماً فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز اتصفه بها - فيقال :

قد تقدم أن الكمال المعين هو الكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه .
وحيثند قول القائل يكون ناقصاً بذاته إن أراد به أنه يكون بدون هذه الصفات ناقصاً فهذا حق ، لكن من هذا فررنا وقدرنا أنه لابد من صفات الكمال وإلا كان ناقصاً وإن أراد به أنه إنما صار كاملاً بالصفات التي اتصف بها فلا يكون كاملاً بذاته المجردة عن هذه الصفات - فيقال :

(أولا) : هذا إنما يتوجه أنه لو أمكن وجود ذات مجردة عن هذه الصفات ، أو أمكن وجود ذات كاملة مجردة عن هذه الصفات ، فإذا كان أحد هذين ممتنعاً امتنع كله بدون هذه الصفات ، فكيف إذا كان كلامها ممتنعاً ؟ فإن وجود ذات كاملة ، بدون هذه الصفات ممتنع ، فإننا نعلم بالضرورة أن «الذات» التي لا تكون حية عليمة ، قديرة سميحة بصيرة متكلمة : ليس أكمل من الذات التي تكون حية عليمة ، سميحة بصيرة متكلمة .

وإذا كان صريح العقل يقضي بأن الذات المسلوبة هذه الصفات ليست مثل الذات المتصفه ؛ فضلاً عن أن تكون أكمل منها ، ويقضي بأن الذات المتصفه بها أكمل : علم بالضرورة امتناع كمال الذات بدون هذه الصفات ، فإن قيل بعد ذلك لا تكون ذاته ناقصة مسلوبة الكمال إلا بهذه الصفات .
قيل : الكمال بدون هذه الصفات ممتنع ، وعدم المتنع ليس ناقصاً ، وإنما النقص عدم ما يمكن :

وأيضاً فإذا ثبت أنه يمكن اتصفه بالكمال ، وما اتصف به وجب له ، وامتنع تجرب ذاته عن هذه الصفات ؛ فكان تقدير ذاته منفكة عن هذه الصفات تقديرًا ممتنعاً .

وإذا قدر للذات تقدير ممتنع ، وقيل إنها ناقصة بدونه : كان ذلك مما يدل على امتناع ذلك التقدير ؛ لا على امتناع نقشه ، كما لو قيل : إذا مات كان ناقصاً فهذا يتضمن وجوب كونه حياً ، كذلك إذا كان تقدير ذاته حالية عن هذه الصفات يوجب أن تكون ناقصة : كان ذلك مما يستلزم أن يوصف بهذه الصفات .

وأيضاً فقول القائل : أكتمل بغيره ممتوء ؛ فإنما لا نطلق على صفاته إنها غيره ، ولا إنها ليست غيره ؛ على ما عليه « أئمة السلف » كإمام أحمد بن حنبل وغيره ، وهو اختيار حذاف المثبتة ؛ كابن كلاب وغيره .

ومنهم من يقول : أنا لا أطلق عليها أنها ليست هي هو ، ولا أطلق عليها أنها ليست غيره ، ولا أجمع بين السلين فأقول لا هي هو ولا هي غيره . وهو اختيار طائفة من المثبتة كالأشعري ؛ وأظن أن قول أبي الحسن التميمي هو هذا أو ما يشبه هذا .

ومنهم من يجوز إطلاق هذا السلب وهذا السلب : في إطلاقهما جميماً ، كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلي .

ومنشأ هذا أن لفظ « الغير » يراد به المغاير للشيء ، ويراد به ما ليس هو إياه ، وكان في إطلاق الألفاظ المجملة إيهام لمعاني فاسدة .

ونحن نحيب بجواب علمي فنقول : قول القائل : يتكمel بغيره . أ يريد به بشيء منفصل عنه أم يريد بصفة لوازم ذاته ؟ أما الأول فممتنع . وأما الثاني فهو حق ، ولو الزم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها ؛ كما لا يمكن وجودها بدونه ، وهذا كمال بنفسه لا بشيء مباين لنفسه .

وقد نص الأئمة - كأحمد بن حنبل وغيره - وأئمة المثبتة كأبي محمد ابن كلاب وغيره ، على أن القائل إذا قال : الحمد لله . أو قال : دعوت الله وعبدته . أو قال : بالله . فاسم الله متناول لذاته المتصفة بصفاته ؛ وليس صفاته زائدة على مسمى أسمائه الحسنى .

وإذا قيل : هل صفاته زائدة على الذات أم لا ؟ قيل : إن أريد بالذات المجردة التي يفر بها نفأة الصفات ، فالصفات زائدة عليها ، وأن أريد بالذات الذات الموجودة في الخارج فتلك لا تكون موجودة إلا بصفاتها الالزمه . والصفات ليست زائدة على الذات المتصفة بالصفات ؛ وإن كانت زائدة على الذات التي يقدر تجربتها عن الصفات .



فصل

وأما قول القائل : لو قامت به صفات وجودية لكان مفتقرًا إليها وهي مفتقرة إليه ، فيكون الرب مفتقرًا إلى غيره ، فهو من جنس السؤال الأول .

فيقال أولاً : قول القائل : « لو قامت به صفات وجودية لكان مفتقرًا إليها » يقتضي إمكان جوهر تقوم به الصفات ؟ وإمكان ذات لا تقوم بها الصفات ؟ فلو كان أحدهما ممتنعًا ببطل هذا الكلام ، فكيف إذا كان كلاهما ممتنعًا ؟ فإن تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات إنما يمكن في الذهن لا في الخارج ، كتقدير وجود مطلق لا يتعين في الخارج .

ولفظ « ذات » تأنيث ذو ، وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافاً إلى غيره ، فهم يقولون : فلان ذو علم وقدرة ، ونفس ذات علم وقدرة . وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ « ذو » ولفظ « ذات » لم يجيء إلا مقروناً بالإضافة كقوله ﴿ فاتقوا الله وأصلحوا ذات يبنكم ﴾ وقوله : ﴿ عليم بذات الصدور ﴾ .

وقول خبيب رضي الله عنه : -
وذلك في ذات الإله
ونحو ذلك .

لكن لما صار الناظار يتكلمون في هذا الباب قالوا : إنه يقال إنها ذات علم وقدرة ، ثم إنهم قطعوا هذا اللفظ عن الإضافة وعرفوه ؛ فقالوا : « الذات » . وهي لفظ مولد ليس من لفظ العرب العرباء ، وهذا أنكره طائفة من أهل العلم ؛ كأبي الفتح بن برهان ، وابن الدهان وغيرهما ، وقالوا : ليست هذه اللفظة عربية ورد عليهم آخرون كالقاضي وابن عقيل وغيرهما .

(وفصل الخطاب) : إنها ليست من العربية العرباء ، بل من المولدة كلفظ الموجود ولفظ الماهية والكيفية ونحو ذلك ، فهذا اللفظ يقتضي وجود صفات تضاف للذات إليها ، فيقال : ذات علم وذات قدرة وذات كلام والمعنى كذلك ، فإنه لا يمكن وجود شيء قائم بنفسه في الخارج لا يتصرف بصفة ثبوتية أصلًا ؛ بل فرض هذا في الخارج كفرض عرض يقوم بنفسه لا بغيره .

فرض عرض قائم بنفسه لا صفة له ، كفرض صفة لا تقوم بغيرها ، وكلامها ممتنع ، فما هو قائم بنفسه فلا بد له من صفة ، وما كان صفة فلا بد له من قائم بنفسه متصرف به .

ولهذا سلم المنازعون أنهم لا يعلمون قائمًا بنفسه لا صفة له ، سواء سموه جوهراً أو جسماً أو غير ذلك ، ويقولون : وجود جوهر معرى عن جميع الأعراض ممتنع ، فمن قدر إمكان موجود قائم بنفسه لا صفة له فقد قدر ما لا يعلم وجوده في الخارج ولا يعلم إمكانه في الخارج ، فكيف إذا علم أنه ممتنع في الخارج عن الذهن .

وكلام نفاة الصفات جميعه يقتضي أن ثبوته ممتنع ، وإنما يمكن فرضه في العقل ، فالعقل يقدر في نفسه ، كما يقدر ممتنعات ، لا يعقل وجودها في الوجود ولا إمكانها في الوجود .

وأيضاً « فالرب تعالى » إذا كان اتصافه بصفات الكمال ممكناً - وما يمكن له وجوب - امتنع أن يكون مسلوباً صفات الكمال ، ففرض ذاته بدون صفات الالزمة الواجبة له فرض ممتنع .

وحيثند فإذا كان فرض عدم هذا ممتنعاً عموماً وخصوصاً : فقول القائل : يكون مفتقرًا إليها ، وتكون مفتقرة إليها ، إنما يعقل مثل هذا في شيئاً . يمكن وجود كل واحد منها دون الآخر ، فإذا امتنع هذا بطل هذا التقدير .

ثم يقال له : ما تعنى بالافتقار ؟ أتعنى أن الذات تكون فاعلة للصفات مبدعة لها أو بالعكس ؟ أم تعنى التلازم وهو أن لا يكون أحدهما إلا بالأخر ؟ فإن عنيت افتقار المفعول إلى الفاعل فهذا باطل ، فإن الرب ليس بفاعل لصفاته الازمة له ، بل لا يلزمـه شيءـ معينـ منـ أفعالـهـ ومـفعـولـاتـهـ . فـكـيفـ تـجعلـ صـفـاتـهـ مـفـعـولـةـ لـهـ ، وـصـفـاتـهـ لـازـمـةـ لـذـاتـهـ لـيـسـ مـفـعـولـاتـهـ ؟ وإن عنيت التلازم فهو حق .

وهذا كما يقال : لا يكون موجوداً ، إلا أن يكون قدماً واجباً بنفسه ولا يكون عالماً قادراً إلا أن يكون حياً ، فإذا كانت صفاتـهـ مـلاـزـمـةـ (لـذـاتـهـ) كان ذلك أبلغـ فيـ الـكمـالـ منـ جـواـزـ التـفـرـيقـ بيـنـهـماـ فإـنـهـ لوـ جـازـ وـجـودـهـ بـدـونـ صـفـاتـ الـكمـالـ : لمـ يـكـنـ الـكمـالـ وـاجـباـ لـهـ ، بلـ مـمـكـناـ لـهـ ؛ وـحـيـنـعـذـ فـكـانـ يـفـتـقـرـ فيـ ثـبـوـتـهاـ لـهـ إـلـىـ غـيرـهـ ، وـذـلـكـ نـقـصـ مـمـتـنـعـ عـلـيـهـ كـاـ تـقـدـمـ بـيـانـهـ ؛ فـعـلـمـ أـنـ التـلـازـمـ بـيـنـ الذـاتـ وـصـفـاتـ الـكمـالـ : هـوـ كـاـلـ الـكمـالـ .

الخلاصة

فصل

وأما القائل : إنها أعراض لا تقوم إلا بجسم مركب ، والمركب ممكן
احتاج ، وذلك عين النقص . فللمثبتة للصفات في إطلاق لفظ « العرض »
على صفاته (ثلاث طرق) : -

(منهم) من يمنع أن تكون أعراضاً : ويقول : بل هي صفات وليس
أعراضاً ، كما يقول ذلك الأشعري ، وكثير من الفقهاء من أصحاب أحمد
وغيره .

(ومنهم) من يطلق عليها لفظ الأعراض كهشام وابن كرام وغيرهما .

(ومنهم) من يكتنف من الإثبات والنفي ، كما قالوا في لفظ الغير ، وكما
امتنعوا عن مثل ذلك في لفظ الجسم ونحوه ، فإن قول القائل : « العلم
عرض » بدعة ، وقوله : ليس بعرض « بدعة » ، كما أن قوله « الرب جسم »
بدعة ، وقوله « ليس بجسم » بدعة .

وكذلك أيضاً لفظ « الجسم » يراد به في اللغة : البدن والجسد ، كما ذكر
ذلك الأصمي وأبو زيد ، وغيرهما من أهل اللغة .

(وأما أهل الكلام) فمنهم من يريد به المركب ، ويطلقه على الجوهر
الفرد بشرط التركيب ، أو على الجوهرتين ، أو على أربعة جواهر ، أو ستة ،
أو ثمانية ، أو ستة عشر ، أو اثنين وثلاثين ، أو المركب من المادة والصورة .
(ومنهم) من يقول : هو الموجود أو القائم بنفسه .

وعامة هؤلاء وهؤلاء يجعلون المشار إليه ، متساوياً في العموم
والخصوص ، فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معان بعضها حق وبعضها
باطل : صار مجملاً .

وحيثئذ (فالجواب العلمي) أن يقال : أتعني بقولك إنها أعراض أنها قائمة بالذات أو صفة للذات ونحو ذلك من المعاني الصحيحة ؟ أم تعني بها أنها آفات ونفائص ؟ أم تعني بها أنها تعرض وتزول ولا تبقى زمانين ؟ فإن عنيت الأولى فهو صحيح ، وإن عنيت الثاني فهو منوع ، وإن عنيت الثالث فهذا مبني على قول من يقول : العرض لا يبقى زمانين . فمن قال ذلك وقال : هي باقية ، قال : لا أسميه أعراضا ، ومن قال بل العرض يبقى زمانين لم يكن هذا مانعاً من تسميتها أعراضا .

وقولك : العرض لا يقوم إلا بجسم . فيقال لك هو حي ، عليم قادر عندك . وهذه الأسماء لا يسمى بها إلا جسم ، كما أن هذه الصفات التي جعلتها أعراضا لا يوصف بها إلا جسم ، فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء : كان جواباً لأهل الإثبات عن إثبات الصفات .

ويقال له : ما تعني بقولك : هذه الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم ؟ أتعني بالجسم المركب الذي كان مفترقاً فاجتمع ؟ أو مركبه مركب فجمع أجزاءه ؟ أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعض ونحو ذلك ؟ أم تعني به ما هو مركب من الجواهر الفردة ، أو من المادة والصورة ؟ أو تعنى به ما يمكن الإشارة إليه ؟ أو ما كان قائماً بنفسه ؟ أو ما هو موجود ؟ .

فإن عنيت « الأولى » لم نسلم أن هذه الصفات التي سميتها أعراضا لا تقوم إلا بجسم بهذا التفسير ، وإن عنيت به « الثاني » لم نسلم امتناع التلازم ؛ فإن الرب تعالى موجود قائم بنفسه ، مشار إليه عندنا ، فلا نسلم انتفاء التلازم على هذا التقدير .

وقول القائل : المركب ممكן ، إن أراد بالمركب : المعاني المتقدمة ، مثل كونه كان مفترقاً فاجتمع ، أو ركبه مركب أو يقبل الانفصال : فلا نسلم المقدمة الأولى التلازمية ، وإن عنى به ما يشار إليه أو ما يكون قائماً بنفسه

موصوفا بالصفات فلا نسلم انتفاء الثانية ، فالقول بالأعراض مركب من (مقدمتين) تلزمية ، واستثنائية بالفاظ بجملة ؛ فإذا استفصل عن المراد حصل المنع والإبطال لأحدهما أو لكليهما ، وإذا بطلت إحدى المقدمتين على كل تقدير بطلت الحجة .



فصل

وأما قول القائل : لو قامت به الأفعال لكان محلاً للحوادث ، والحادث إن أوجب له كلاماً فقد عدمه قبله وهو نقص ، وإن لم يوجب له كلاماً لم يجز وصفه به . فيقال (أولاً) هذا معارض بنظيره من الحوادث التي يفعلها ، فإن كلّهما حادث بقدرته ومشيئته ، وإنما يقتربان في الحال . وهذا التقسيم وارد على الجهاتين :

وإن قيل في الفرق : المفعول لا يتصف به ، بخلاف الفعل القائم به قيل في الجواب . بل هم يصفونه بالصفات الفعلية ، ويقسمون الصفات إلى نفسية وفعلية ؛ فيصفونه بكلّ منه حالقاً ورازقاً بعد أن لم يكن كذلك ، وهذا التقسيم وارد عليهم .

وقد أورده عليهم فلاسفة في « مسألة حدوث العالم » فزعموا أن صفات الأفعال ليست صفة كمال ولا نقص .

فيقال لهم : كما قالوا لهؤلاء « في الأفعال » التي تقوم به ، إنها ليست كلاماً ولا نقصاً .

فإن قيل : لابد أن يتصف إما بنقص أو بكمال . قيل : لابد أن يتصف من الصفات الفعلية إما بنقص وإما بكمال ، فإن جاز ادعاء خلو أحدّها عن القسمين أمكن الدعوى في الآخر مثله ، وإلا فالجواب مشترك .

· وأما « المتفلسفة » فيقال لهم : القديم لا تحمله الحوادث ، ولا يزال محلاً للحوادث عندكم ، فليس القدم مانعاً من ذلك عندكم ؟ بل عندكم هذا هو « الكمال الممكّن » الذي لا يمكن غيره ، وإنما نفوه عن واجب الوجود ؟ لظنه عدم اتصافه به .

وقد تقدم التنبية على إبطال قوله في ذلك ، لا سيما وما قامت به الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده عن علة تامة ، أزليّة موجبة لعلوها ؛ فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتاخر عنها معلوها ، أو شيء من معلوها ، ومتى تأخر عنها شيء من معلوها كانت علة له بالقوة لا تصير علة بالفعل واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر : فإن كان المخرج لها من القوة إلى الفعل هو نفسه صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل ، وذلك يستلزم أن يكون قابلاً أو فاعلاً ، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب ، وإن كان المخرج له غيره كان ذلك ممتنعاً بالضرورة والاتفاق ، لأن ذلك ينافي وجوب الوجود ولأنه يتضمن الدور المعى والتسلسل في المؤثرات ، وإن كان هو الذي صار فاعلاً للمعين بعد أن لم يكن امتنع أن يكون علة تامة أزليّة ، فقدم شيء من العالم يستلزم كونه علة تامة في الأزل وذلك يستلزم أن لا يحدث عنه شيء بواسطة وبغير واسطة وهذا مخالف للمشهود .

ويقال (ثانيا) : في إبطال قول من جعل حدوث الحوادث ممتنعاً : -
هذا مبني على تجدد هذه الأمور بتجدد الإضافات والأحوال والأعدام فإن الناس متفقون على تجدد هذه الأمور ، وفرق الأمدي بينهما من جهة اللفظ ، فقال : هذه حوادث وهذه متتجددات ، والفرق للفظية ، لا تؤثر في الحقائق العلمية . فيقال : تجدد هذه المتتجددات إن أوجب له كلاماً فقد عدمه قبله وهو نقص ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز وصفه به .

ويقال (ثالثا) : الكمال الذي يجب اتصافه به هو الممكن الوجود ، وأما الممتنع فليس من الكمال الذي يتصف به موجود ، والحوادث المتعلقة بقدرته ومشيئته يمتنع وجودها جميعاً في الأزل ، فلا يكون انتفاءها في الأزل نقصاً لأن انتفاء الممتنع ليس بنقص .

ويقال (رابعا) : إذا قدر ذات تفعل شيئاً بعد شيء وهي قادرة على

ال فعل بنفسها وذات لا يمكنها أن تفعل بنفسها شيئاً بل هي كالجماد الذي لا يمكنه أن يتحرك كانت الأولى أكمل من الثانية . فعدم هذه الأفعال نقص بالضرورة . وأما وجودها بحسب الإمكان فهو الكمال .

ويقال (خامساً) : لا نسلم أن عدم هذه مطلقاً نقص ولا كمال ولا وجودها مطلقاً نقص ولا كمال ، بل وجودها في الوقت الذي اقتضته مشيئته وقدرته وحكمته هو الكمال وجودها بدون ذلك نقص ، وعدها مع اقتضاء الحكمة عدمها كمال ، وجودها حيث اقتضت الحكمة وجودها هو الكمال . وإذا كان الشيء الواحد يكون وجوده تارة كاماً وتارة نقصاً ، وكذلك عدمه . بطل التقسيم المطلق ، وهذا كما أن الشيء يكون رحمة بالخلق إذا احتاجوا إليه كالمطر ويكون عذاباً إذا ضرهم ، فيكون إنزاله حاجتهم رحمة وإحساناً ، والحسن الرحيم متصرف بالكمال ولا يكون عدم إنزاله - حيث يضرهم - نقصاً ، بل هو أيضاً رحمة وإحسان فهو محسن بالوجود حين كان رحمة ، وبالعدم حين كان العدم رحمة .



فصل

وأما نفي النافي للصفات الخيرية المعينة فلا يستلزم الترکيب المستلزم للحاجة والافتقار فقد تقدم جواب نظيره ، فإنـه إن أريد بالترکيب ما هو المفهوم منه في اللغة أو في العُرف العام أو عرف بعض الناس - وهو ما ركبه غيره أو كان مفترقاً فإنـ أريد أنه لابد من وجود ما بالحاجة والافتقار إلى مبادرـ له فهو منـوع ، وإنـ أريد أنه لابد من وجود ما هو داخلـ في مسمى اسمـه وأنـه يمتنـع وجود الواجب بدون تلك الأمور الداخـلة في مسمى اسمـه فـعلومـ أنه لابد من نفسه فلا بـد له مما يدخلـ في مسمـاهـا بطريقـ الأولى والأخرى . وإذا قـيلـ هو مـفتقرـ إلى نفسه لم يكنـ معناـهـ أنـ نفسه تـفعـلـ نفسهـ ، فـ كذلكـ ماـ هوـ داخلـ فيهاـ ولكنـ العـبارةـ موـهـمةـ مجـملـةـ فإذاـ فـسرـ المعـنىـ زـالـ الحـذـورـ .

ويقالـ أيضاً : نـحنـ لاـ نـطلقـ علىـ هـذاـ الـلـفـظـ الغـيرـ فـلاـ يـلـزـمـهـ أـنـ يـكـونـ مـحـتـاجـاًـ إـلـيـ الغـيرـ ،ـ فـهـذـاـ مـنـ جـهـةـ الإـطـلاقـ الـلـفـظـيـ ،ـ وـأـمـاـ مـنـ جـهـةـ الدـلـيلـ الـعـلـميـ فـالـدـلـيلـ دـلـ عـلـيـ وـجـودـ مـوـجـودـ بـنـفـسـهـ لـاـ فـاعـلـ وـلـاـ عـلـةـ فـاعـلـةـ وـأـنـ مـسـتـغـنـ بـنـفـسـهـ عـنـ كـلـ مـاـ يـبـاـيـنـهـ .

أـمـاـ الـوـجـودـ الـذـيـ لـاـ يـكـونـ لـهـ صـفـةـ وـلـاـ يـدـخـلـ فيـ مـسـمـىـ اـسـمـهـ مـعـنـيـ مـنـ المعـانـيـ الـشـبـوتـيـةـ فـهـذـاـ إـذـاـ اـدـعـيـ أـنـهـ الـمـعـنـيـ بـوـجـوبـ الـوـجـودـ وـبـالـغـنـيـ ،ـ قـيلـ لـهـ لـكـنـ هـذـاـ الـمـعـنـيـ لـيـسـ هـوـ مـدـلـولـ الـأـدـلـةـ ،ـ وـلـكـنـ أـنـتـ قـدـرـتـ أـنـ هـذـاـ مـسـمـىـ اـسـمـ ،ـ وـجـعـلـ الـلـفـظـ دـلـيـلـاًـ عـلـيـ هـذـاـ الـمـعـنـيـ لـاـ يـنـفـعـكـ إـنـ لـمـ يـثـبـتـ أـنـ الـمـعـنـيـ حـقـ فيـ نـفـسـهـ ،ـ وـلـاـ دـلـيـلـ عـلـيـ ذـلـكـ بـلـ الـدـلـيلـ يـدـلـ عـلـيـ نـفـيـصـهـ .ـ فـهـؤـلـاءـ عـمـدـواـ إـلـيـ لـفـظـ الـغـنـيـ وـالـقـدـيمـ وـالـوـاجـبـ بـنـفـسـهـ فـصـارـواـ يـجـعـلـونـهـاـ عـلـىـ

معاني^(*) تستلزم معاني تناقض ثبوت الصفات وتوسعوا في التعبير ثم ظنوا أن هذا الذي فعلوه هو موجب الأدلة العقلية وغيرها . وهذا غلط منهم . فموجب الأدلة العقلية لا يتلقى من مجرد التعبير ، وموجب الأدلة السمعية يتلقى من عرف المتكلم بالخطاب لا من الوضع المحدث ، فليس لأحد أن يقول إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعاني^(*) ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني هذا من فعل أهل الإلحاد المفترين فإن هؤلاء عمدوا إلى المعاني وظنوا ثابتة فجعلوها هي معنى الواحد والوجوب^(٢٠) والغنى والقدم^(٢١) ونفي المثل ، ثم عمدوا إلى ما جاء في القرآن والسنة من تسمية الله تعالى بأنه أحد وواحد علىٰ ونحو ذلك من نفي المثل والكفر عنه فقالوا هذا يدل على المعاني التي سميها بهذه الأسماء وهذا من أعظم الافتراء على الله .

وكذلك المتكلفة عمدوا إلى لفظ الخالق والفاعل الصانع والمحدث ونحو ذلك فوضووها لمعنى ابتداعوه ، وقسموا المحدث إلى نوعين : ذاتي وزماني ، وأرادوا بالذاتي كون المربوب مقارناً للرب أولاً وأبداً ، وأن اللفظ على هذا المعنى لا يعرف في لغة أحد من الأمم ، ولو جعلوا هذا اصطلاحاً لهم لم ننزعهم فيه ، لكن قصدوا بذلك التلبيس على الناس ، وأن يقولوا نحن نقول بحدث العالم وأن الله خالق له وفاعل له وصانع له^(٢٢) ونحو ذلك من المعاني التي يعلم بالاضطرار أنها تقتضي تأثير المفعول لا يطلق على ما كان قد يأدي بقدم الرب مقارناً له أولاً وأبداً ، وكذلك فعل من فعل بلفظ المتكلم

(*) كذا في الأصل والمراد أنهم يطلقونها على مسميات مخترعة محدثة .

(*) كذا في الأصل والمراد معاني محدثة اصطلاحية فلعله سقط الوصف .

(٢٠) في مجموع الفتاوى : الواجب .

(٢١) في مجموع الفتاوى : والقديم .

(٢٢) من مجموع الفتاوى : وكان في الأصل : وأن لا خالق له ولا فاعل له ولا صانع .

وغير ذلك من الأسماء ولو فعل هذا بكلام سيبويه وبقراط لفسد ما ذكروه من النحو والطب ، ولو فعل هذا بكلام آحاد العلماء كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة لفسد العلم بذلك ولكن مليوساً عليهم فكيف إذا فعل هذا بكلام رب العالمين ؟

وهذه طريقة الملاحدة الذين أخذوا في أسماء الله وآياته ومن شاركهم في بعض ذلك مثل قول من يقول الواحد الذي لا ينقسم ، ومعنى قوله : لا ينقسم ، أي لا يتميز منه شيء عن شيء ، ويقول لا تقوم به صفة . ثم زعموا أن الأحد والواحد في القرآن يراد به هذا .

ومعلوم أن كل ما في القرآن من اسم الواحد والأحد كقوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النَّصْفُ﴾ [سورة النساء : ١١] . وقوله : ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتْ اسْتَأْجِرْهُ﴾ [سورة القصص : ٢٦] . وقوله : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَد﴾ [سورة الإخلاص : ٤] . وقوله : ﴿وَانْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبه : ٦] . وقوله : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [سورة المدثر : ١١] . وأمثال ذلك ينافي ما ذكروه فإن هذه الأسماء أطلقت على قائم بنفسه يشار إليه يتميز منه شيء عن شيء ، وهذا الذي يسمونه في أصطلاحهم جسماً .

وكذلك إذا قالوا الموصفات تتمثل والأجسام تتمثل والجواهر تتمثل ، وأرادوا أن يستدلوا بقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى : ١١] . على نفي مسمى هذه الأمور التي سموها بهذه الأسماء في أصطلاحهم الحادث ، كان هذا افتراء على القرآن ، فإن هذا ليس هو المثل في لغة العرب ولا لغة القرآن ولا غيرها . قال تعالى : ﴿وَإِنْ تَوْلُوا يَسْتَبَدُّ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ [سورة محمد : ٣٨] . فنفي مائة هؤلاء مع اتفاقهم في الإنسانية فكيف يقال إن لغة العرب توجب أن كل ما يشار إليه مثل

كل ما يشار إليه ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تر كِيف فَعَلْ رَبُك بَعْدِ إِرَامِ ذاتِ الْعِنَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلِقْ مِثْلَهَا فِي الْبَلَادِ ﴾ [سورة الفجر : ٦ - ١٠] . فأخبر أنه لم يخلق مثلها في البلاد وكلاهما بلد فكيف يقال إن كل جسم فهو مثل لكل جسم في لغة العرب ، حتى يحمل على ذلك قوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ .

وقد قال الشاعر :
 * ليس كمثل الفتى زهير *
 وقال : ما إن كمثلهم في الناس من بشر

ولم يقصد هذا أن ينفي وجود جسم من الأجسام ، وكذلك لفظ التشابه ليس هو الماثل في اللغة : قال تعالى : ﴿ وَأَتَوْا بِهِ مُتَشَابِهً﴾ [سورة البقرة : ٢٥] . وقال تعالى : ﴿ مُتَشَابِهً وَغَيْرُ مُتَشَابِهٖ ﴾ [سورة الأنعام : ١٤١] . ولم يرد به شيئاً هو ماثل في اللغة ، وليس المراد هنا كون الجواهر مماثلة في العقل^(٢٣) وليس مماثلة . فإن هذا مرسوط في موضعه بل المراد أن أهل اللغة التي بها نزل القرآن لا يجعلون مجرد هذا موجباً لإطلاق اسم المثل ، ولا يجعلون نفي المثل نفياً لهذا فحمل القرآن على ذلك كذب على القرآن .

الجواب على

(٢٣) في مجموع الفتاوى : أو ليست .

فصل

وقول القائل : « المناسبة » لفظ مجمل فإنه قد يراد بها التولد والقرابة فيقال : هذا نسيب فلان وبناسبه إذا كان بينهم قرابة مستندة إلى الولادة والأدبية والله سبحانه وتعالى متزه عن ذلك ، ويراد بها المماثلة فيقال : هذا يناسب هذا أي يماثله والله سبحانه وتعالى أحد صمد ، ﴿لَمْ يلدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَفُواً أَحَدٌ﴾ . ويراد بها الموافقة في معنى من المعاني وضدتها الخالفة .

والمناسبة بهذا الاعتبار ثابتة ، فإن أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمر به فيفعلونه وفيما يحبه فيحبونه ، وفيما نهى عنه فيتركونه ، وفيما يعطيه فيصيرونها . والله وتر يحب الوتر ، جليل يحب الجمال ، عليم يحب العلم ، نظيف يحب النظافة ، محسن يحب المحسنين ، مقسط يحب المقصطين ، إلى غير ذلك من المعاني . بل هو سبحانه يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد لراحته عليها طعامه وشرابه في الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس ، فالله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحته كما ثبت ذلك في الصحاح عن النبي ﷺ فإذا أريد بالمناسبة هذا وأمثاله فهذه المناسبة حق وهي من صفات الكمال كما تقدم الإشارة إليه . فإن من يحب صفات الكمال أكمل من لا فرق عنده بين صفات النقص والكمال أو لا يحب صفات الكمال . وإذا قدر موجودان أحدهما يحب العلم والصدق والعدل والإحسان ونحو ذلك ، والآخر لا فرق عنده بين هذه الأمور وبين الجهل والكذب والظلم ونحو ذلك [والآخر : لا فرق عنده بين هذه الأمور وبين الجهل والكذب والظلم ونحو ذلك]^(٤) لا يحب هذا ولا يبغض هذا ، كان الذي يحب

(٤) من مجموع الفتاوى .

تلك الأمور أكمل من هذا .

فدل على أن من جرد عن صفات الكمال والوجود بأن لا يكون له علم كالجماد فالذي يعلم أكمل منه العالم الذي يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل من لا يحبهما وأما أن يحبهما^{*)} ومعلوم أن الذي يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل من يحبهما أو يبغضهما .

وأصل هذه المسألة هي الفرق بين حبة الله ورضاه وغضبه وسخطه وبين إرادته كا هو مذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم وصار طائفة من القدريه والمثبتين للقدر إلى أنه لا فرق بينهما . ثم قالت القدريه : هو لا يحب الكفر والفسق والعصيان ولا يريد ذلك فيكون ما لم يشاء ويشاء ما لم يكن .

وقالت المثبتة ما شاء كان وما لم يشاً لم يكن ، وإن قد أراد الكفر والفسق والعصيان ، ولم يرده ديناً ، أو أراده من الكافر ولم يرده من المؤمن ، فهو لذلك يحب الكفر والفسق والعصيان ولا يحبه ديناً ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن .

وكلا القولين خطأً مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها فإنهم متفقون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشاً لم يكن . وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ، وجمعون على أنه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وأن الكفار يُبَيِّنُونَ مَا لا يرضى من القول والذين نفوا محبتهم بنوها على هذا الأصل الفاسد .

(*) لعل أصل الكلام : فهو إما أن يبغضهما معاً وإما أن يحبهما إلخ .

فصل

وأما قول القائل : الرحمة ضعف وخور في الطبيعة وتألم على المرحوم ، فهذا باطل أما أولاً : فلأن الضعف والخور مذموم من الآدميين ، والرحمة مدودة وقد قال تعالى : ﴿ وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة ﴾ [سورة البلد : ١٧] . وقد نهى الله عباده عن الوهن والحزن فقال تعالى : ﴿ ولا تهنووا ولا تخزنووا وأنتم الأغلونَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٣٩] . وندبهم إلى الرحمة ، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « لا ينزع الرحمة إلا من شقي »^(٢٥) وقال : « من لا يرحم لا يُرحم »^(٢٦) وقال : « الراهون يرحمون الرحمن : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء »^(٢٧) وحال أن يقول لا ينزع الضعف والخور إلا من شقي ، ولكن لما كانت الرحمة تقارن في حق كثير من الناس الضعف والخور كما في رحمة النساء ونحو ذلك ظن الغالط أنها كذلك مطلقاً .

(٢٥) رواه الإمام أحمد (٢ / ٤٤٢ و ٤٦١ و ٥٣٩) وأبو داود (٤٩٤٢) والترمذى (١٩٢٣) وقال : حديث حسن وابن حبان (٢٠٦٥) كلهم من طريق منصور عن أبي عثمان مولى المغيرة بن شعبة عن أبي هريرة مرفوعاً به وعند ابن حبان : إن الرحمة ... ، وأبو عثمان مقبول كما في « التقريب » يعني عند المتابعة وإلا فهو لين الحديث ولكن يشهد له ما بعده من الحديث .

(٢٦) رواه البخاري (٥٩٩٧) ومسلم (٢٣١٨) عن أبي هريرة مرفوعاً واللفظ للبخاري . وفي الباب عن جرير .

(٢٧) رواه الإمام أحمد (٢ / ١٦٠) وأبو داود (٤٩٤١) والترمذى (١٩٢٤) وقال : حسن صحيح والحاكم (٤ / ١٥٩) وصححه ، ووافقه الذهبي . كلهم من طريق عمرو بن دينار ، عن أبي قابوس ، عن ابن عمرو مرفوعاً ، وزاد أحمد والترمذى والحاكم : « الرحمن شجنة من الرحمن ، فمن وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطعه الله » . واللفظ - في الزيادة - للترمذى وفي إسناد الحديث أبو قابوس ، وهو مقبول كما في « التقريب » يعني عند المتابعة ، وللحديث شواهد منها ما تقدم .

وأيضاً فلو قدر أنها في حق المخلوقين مستلزمة لذلك لم يجب أن تكون في حق الله تعالى مستلزمة لذلك كأن العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام فيما يستلزم من النقص وال الحاجة ما يجب تزييه الله عنه .

وكذلك الوجود والقيام بالنفس فيما يستلزم احتياجاً إلى خالق يجعلنا موجودين والله متره في وجوده عما يحتاج إليه وجودنا ، فنحن وصفاتنا وأفعالها مقرنون بال الحاجة إلى الغير وال الحاجة لنا أمر ذاتي لا يمكن أن يخلو عنه ، وهو سبحانه الغنى له أمر ذاتي لا يمكن أن يخلو عنه ، فهو بنفسه حي قيوم واجب الوجود ، ونحن بأنفسنا محتاجون فقراء ، فإذا كانت ذاتنا وصفاتنا وأفعالنا وما اتصفنا به من الكمال من العلم والقدرة وغير ذلك هو مقرن بال الحاجة والخدوث والإمكان لم يجب أن يكون الله ذات ولا صفات ولا أفعال ، ولا يقدر ولا يعلم ، لكون ذلك ملازماً لل الحاجة فيما . فكذلك الرحمة وغيرها إذا قدر أنها في حقنا ملازمة لل الحاجة والضعف لم يجب أن تكون في حق الله ملازمة لذلك .

وأيضاً فنحن نعلم بالاضطرار أنا إذا فرضنا موجودين أحدهما يرحم غيره فيجلب له المنفعة ويدفع عنه المضرة ، والآخر قد استوى عنده هذا وهذا وليس عنده ما يقتضي جلب منفعة ولا دفع مضره كان الأول أكمل .



فصل

وأما قول القائل : الغضب غليان دم القلب بطلب الانتقام : فليس بصحيف في حقنا بل الغضب قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده فلا يكون هناك انتقام أصلاً . وأيضاً فغليان دم القلب يقارنه الغضب ليس أن مجرد الغضب هو غليان دم القلب ، كما أن الحياة يقارن حمرة الوجه والوجل يقارن صفرة الوجه . لا أنه هو ، وهذا لأن النفس إذا قام بها دفع المؤذى فإن استشعرت القدرة فاض الدم إلى خارج فكان منه الغضب وإن استشعرت العجز عاد الدم إلى داخل فاصرف الوجه كما يصيب الحزين .

وأيضاً فلو قدر أن هذا هو حقيقة غضبنا لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا ، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا ، فليس هو مماثل لنا لا لذاتنا ولا لأرواحنا ، وصفاته كذاته . ونحن نعلم بالاضطرار أنا إذا قدرنا موجودين أحدهما عنده قوة يدفع بها الفساد والآخر لا فرق عنده بين الصلاح والفساد كان الذي عنده تلك القوة أكمل . وهذا يذم من لا غيرة له على الفواحش كالديوث ، ويذم من لا حمية له يدفع بها الظلم عن المظلومين ، ويمدح الذي له غيرة يدفع بها الفواحش وحمية يدفع بها الظلم . ويعلم أن هذا أكمل من ذلك . وهذا وصف النبي ﷺ الرب بالأكمالية في ذلك فقال في الحديث الصحيح : « لا أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن »^(٢٨) وقال : « أتعجبون من غيرة سعد ؟ أنا أغير منه والله أغير مني »^(٢٩) .

وقول القائل : إن هذه انفعالات نفسانية : فيقال : كل ما سوى الله

(٢٨) رواه البخاري (٤٦٣٧) ومسلم (٢٧٦٠) واللفظ للبخاري .

(٢٩) رواه البخاري (٧٤١٦) ومسلم (١٤٩٩)

مخلوق منفعل ونحن وذواتنا منفعة فكونها انفعالات فينا لغيرنا نعجز عن دفعها ، لا يوجب أن يكون الله منعلاً لها عاجزاً عن دفعها ، وكان كل ما يجري في الوجود فإنه بمشيئة وقدرته لا يكون إلا ما يشاء ولا يشاء إلا ما يكون له الملك وله الحمد .



فصل

وقول القائل : إن الضحك خفة روح - ليس ب الصحيح وإن كان ذلك قد يقارنه ثم قول القائل : « خفة الروح » إن أراد به وصفاً مذموماً فهذا يكون لما لا ينبغي أن يضحك منه ، وإلا فالضحك في موضعه المناسب له صفة مدح وكمال ، وإذا قدر حيان أحدهما يضحك مما يضحك منه والآخر لا يضحك قط ، كان الأول أكمل من الثاني ، وهذا قال النبي ﷺ : « ينظر إليكم الرب قاطنين فيظل يضحك ، يعلم أن فرجكم قريب » فقال له أبو رزين العقيلي يا رسول الله : أو يضحك الرب ؟ قال : « نعم » قال : لن نعد من رب يضحك خيراً^(٣٠) فجعل الأعرابي العاقل بصحة فطرته ضاحكه دليلاً على إحسانه وإنعامه ، فدل على أن هذا الوصف مقوون بالإحسان المحمود ، وأنه من صفات الكمال ، والشخص العبوس الذي لا يضحك قط هو مذموم بذلك ، وقد قيل في اليوم الشديد العذاب أنه ^{﴿ يوماً عبوساً قمطرياً ﴾} [سورة الإنسان : ١٠] .

وقد روى أن الملائكة قالت لآدم : حياك الله وبياك ، أي أضحكك . والإنسان حيوان ناطق ضاحك ، وما يميز الإنسان عن البهيمة صفة كمال ، فكما أن النطق صفة كمال فكذلك الضحك صفة كمال ، فمن يتكلم أكمل من لا يتكلم ، ومن يضحك أكمل من لا يضحك ، وإذا كان الضحك فيما مستلزم لشيء من النقص فالله منزه عن ذلك ، وذلك الأكثر مختص لا عام فليسحقيقة الضحك مطلقاً مقوونة بالنقص كما أن ذواتنا وصفاتنا مقوونة بالنقص ، ووجودنا مقووناً بالنقص ، ولا يلزم أن يكون الرب موجوداً

(٣٠) رواه ابن أبي عاصم في « السنّة » (٥٥٤) والأجري في « الشريعة » (ص ٢٧٩ - ٢٨٠) وفي إسناد الحديث وكيع بن حُدُس ، مقبول كما في « التقرير » يعني عند المتابعة ، وإلا فهو لين الحديث ، ولم يتابع على هذا الحديث .

وأن لا تكون له ذات .

ومن هنا ضلت القرامطة الغلاة كصاحب « الأقليد » وأمثاله فأرادوا أن ينفوا عنه كل ما يعلمه القلب وينطق به اللسان من نفي وإثبات ، فقالوا : لا نقول موجود ولا لا موجود ، ولا موصوف ولا لا موصوف ، لما في ذلك - على زعمهم - من التشبيه ، وهذا يستلزم أن يكون ممتنعاً وهو مقتضي التشبيه بالمتنع والتشبيه المتنع على الله أن يشارك الخلوقات في شيء من خصائصها ، وأن يكون مماثلاً لها في شيء من صفاته كالحياة والعلم والقدرة ، فإنه وإن وصف بها فلا تماثل صفة الخالق صفة الخلق كالحدوث والموت والفناء والإمكان .



فصل

وأما قوله : التعجب : استعظام للمتعجب منه - فيقال : نعم وقد يكون مقرورناً بجهل بسبب التعجب ، وقد يكون لما خرج عن نظائره ، والله تعالى بكل شيء عالم ، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيمًا له . والله تعالى يعظم ما هو عظيم إما لعظمة سببه أو لعظنته . فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم . ووصف بعض الشر بأنه عظيم . فقال تعالى : ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة التمل : ٢٦] وقال : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [سورة الحجر : ٨٧] وقال : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَبْيَانًا﴾ وإذاً لآتيناهم من لدنا أجراً عظيمًا [سورة النساء : ٦٦ ، ٦٧] وقال : ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعُوهُ قَلَمٌ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَكْلُمَ بِهِذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة النور : ١٦] وقال : ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لِظُلْمٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة الصافات : ١٣] وهذا قال تعالى : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [سورة الصافات : ١٢] على قراءة الضم فهنا هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة .

وقال النبي ﷺ للذى آثر هو وامرأته ضيفهما : «لقد عجب الله» وفي لفظ الصحيح : «لقد ضحك الله الليلة من صنعكم البارحة»^(٣١) وقال : «إن رب ليعجب من عبده إذا قال رب اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، يقول علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا»^(٣٢) وقال :

(٣١) رواه البخاري (٣٧٩٨ و ٤٨٨٩) ومسلم (٢٠٥٤) .

(٣٢) رواه مسلم (٢٧٥٨) بنحوه وفيه «فقال : أي رب اغفر لي ذنبي . فقال تبارك وتعالى : أذنب عبدي ذنباً ، فلم أن له ربًا يغفر الذنب ...» الحديث .

« عجب ربك من شاب ليست له صبوة »^(٣٣) وقال : « عجب ربك من راعي غنم على رأس شظية يؤذن ويقيم فيقول الله انظروا إلى عبدي »^(٣٤) أو كما قال ونحو ذلك .



(٣٣) ضعيف رواه ابن أبي عاصم في « السنة » (٥٧١) وفي سنته ابن هبعة ، وهو ضعيف لسوء حفظه في غير رواية العادلة عنه .

(٣٤) صحيح رواه الإمام أحمد (٤ / ١٤٥ و ١٥٧) وأبي داود (١٢٠٣) والنسائي / ٢٠) وأبن حبان (٢٦٠) وعنه « تعجب ربنا ... » وأبن أبي عاصم في « السنة » (٥٧٢) كلهم من طريق عمرو بن العاص عن أبي عثمانة المعافري ، واسمه حني بن يؤمن ، المصري عن عقبة بن عامر مرفوعاً ، وهذا إسناد مصرى صحيح .

والشظية : بفتح الشين وكسر الظاء المعجمتين ، وتشديد الشناء التحتية ، وهي قطعة مرتفعة في رأس الجبل . وتنمية الحديث : « انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة » واللفظ للنسائي .

فصل

وأما قول القائل : لو كان في مُلكه مالا يريد له كان نقصاً . وقول الآخر لو قدر وعذب له كان ظلماً ، والظلم نقص - فيقال : أما المقالة الأولى فظاهرة فإنه إذا قدر أنه يكون في مُلكه مالا يريد له وما لا يقدر عليه وما لا يخلقه ولا يحدثه له كان نقصاً من وجوه :

(أحدها) إن افراد شيء من الأشياء عنه بالإحداث نقص لو قدر أنه في غير ملكه فكيف في ملكه ؟ فإننا نعلم أنا إذا فرضنا اثنين أحدهما يحتاج إليه كل شيء ولا يحتاج إلى شيء ، والآخر يحتاج إليه بعض الأشياء ويستغني عنه ببعضها كان الأول أكمل ، فنفس خروج شيء عن قدرته وخلقه نقص ، وهذه دلائل الوحدانية ، فإن الاشتراك نقص بكل من المشتركين ، وليس الكمال المطلق إلا في الوحدانية ، فإننا نعلم أن من قدر بنفسه كان أكمل من يحتاج إلى معين ، ومن فعل الجميع بنفسه فهو أكمل من له مشارك وتعاون على فعل البعض ، ومن افتقر إليه كل شيء فهو أكمل من استغنى عنه بعض الأشياء .

ومنها أن يقال : كونه خالقاً لكل شيء وقدراً على كل شيء أكمل من كونه خالقاً للبعض وقدراً على البعض .

«والقدريّة» لا يجعلونه خالقاً لكل شيء ولا قدراً على كل شيء . و«المتفلسفة» القائلون بأنّه علة غائية شرّ منهم ، فإنهم لا يجعلونه خالقاً لشيء من حوادث العالم لا لحركات الأفلاك ولا غيرها من المتحرّكات ، ولا خالقاً لما يحدث بسبب ذلك ولا قدراً على شيء من ذلك ولا عالماً بتفاصيل ذلك والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿الله الذي خلق سبع سمواتٍ ومن الأرض مثُلُهنَّ يتزلّ الأُمُر ينْهَى لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً [سورة الطلاق : ١٢] . وهو لاء ينظرون في العالم ولا يعلمون أن الله على كل شيء قادر ، ولا أن الله قد أحاط بكل شيء علماً .

(منها) أنا إذا قدرنا مالكين أحدهما يريد شيئاً فلا يكون ويكون مالا يريد ، والآخر لا يريد شيئاً إلا كان ولا يكون إلا ما يريد ، علمنا بالضرورة أن هذا أكمل .

وفي الجملة قول المثبتة للقدرة يتضمن أنه خالق كل شيء وربه وملكه وأنه على كل شيء قادر وأنه ما شاء كان فيقتضي كمال خلقه وقدرته ومشيئته ، ونفأة القدر يسلبونه هذه الكمالات .

وأما قوله إن التعذيب على المقدار ظلم منه - فهذه دعوى مجردة ليس معهم فيها إلا قياس الرب على أنفسهم ، ولا يقول عاقل إن كل ما كان نقصاً من أي موجود كان لزماً أن يكون نقصاً من الله ، بل ولا يتجه^(٣٥) هذا من الإنسان مطلقاً ، بل إذا كان له مصلحة في تعذيب بعض الحيوان وأن يفعل به ما فيه تعذيب له حسن ذلك منه ، كالذي يصنع القرف فإنه هو الذي يسعى في أن دور القرف ينسجه ، ثم يسعى في أن يلقى في الشمس ليحصل له المقصود من القرف ، وهو هنا له سعي في حركة الدود التي كانت سبب تعذيبه وكذلك الذي يسعى في أن يتواحد له ماشية وتبيض له دجاج ثم يذبح ذلك ليتتفع به فقد تسبب في وجود ذلك الحيوان تسبيباً أفضى إلى عذابه لمصلحة له في ذلك^(*) .

ففي الجملة : الإنسان يحسن منه إيلام الحيوان لمصلحة راجحة في ذلك ، وليس جنس هذا مذموماً ولا قبيحاً ولا ظلماً ، وإن كان من ذلك ما هو

(٣٥) في مجموع الفتاوى : ولا يقبح .

(*) أوضح من هذا المثل تعذيب الطبيب للمريض أو الجريح في معالجته لمصلحة

ظلم . وحينئذ فالظلم من الله إما أن يقال : هو ممتنع لذاته لأن الظلم تصرف المتصرف في غير ملكه والله له كل شيء ، أو الظلم مخالفة الأمر الذي يجب طاعته والله تعالى ممتنع منه التصرف في ملك غيره أو مخالفة أمر من يجب عليه طاعته . فإذا كان الظلم ليس إلا هذا أو هذا ممتنع الظلم منه .

وإما أن يقال : هو ممكн لكنه سبحانه لا يفعله لغناه وعلمه بقبحه وإلخاره أنه لا يفعله ، ولكمال نفسه ممتنع منه وقوع الظلم منه إذ كان العدل والرحمة من لوازمه ذاته فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التي هي من لوازمه . على هذا القول ، فالذي يفعله حكمة اقتضت ذلك ، كما أن الذي ممتنع منه فعله حكمة^(٣٦) تقتضى تزويجه عنه .

وعلى هذا فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة وهذا يكفيانا من حيث الجملة . وإن لم نعرف التفصيل ، وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته ، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا . وأما كنه ذاته فهو معلوم لنا ، فلا نكذب بما علمناه ما لم نعلمه ، وكذلك نحن نعلم أنه « حكيم » فيما يفعله ويأمره ، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته ، فلا نكذب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها . ونحن نعلم أن من علم حدق أهل الحساب والطب والنحو ولم يكن متخصصاً بصفاتهم التي استحقوا بها أن يكونوا من أهل الحساب والطب والنحو لم يمكنه أن يقدح فيما قالوه لعدم علمه بتوجيهه ، والعباد أبعد عن معرفة الله وحكمته في خلقه من معرفة عوامهم بالحساب والطب والنحو ، فاعتراضهم في حكمته أعظم جهلاً وتتكلفاً للقول بلا علم من العامي المخض إذا قدح في الحساب والطب والنحو بغير علم بشيء من ذلك .

(٣٦) في مجموع الفتاوى : حكمة .

وهذا يتبيّن بالأصل الذي ذكرناه في الكمال وهو قولنا إن الكمال الذي لا نقص فيه الممكّن الوجود يجب اتصافه به وتنزيهه عما ينافيّه ، فيقال خلق بعض الحيوان وفعله الذي يكون سبباً لعذابه هل هو نقص مطلقاً أم يختلف . وأيضاً فإذا كان في خلق ذلك حكمة عظيمة لا تحصل إلا بذلك ، فأياماً أكمل تحصيل ذلك بتلك الحكمة العظيمة أو تفوتها ؟ وأيضاً فهل يمكن حصول الحكمة المطلوبة بدون حصول هذا ؟

فهذه أمور إذا تدبرها الإنسان علم أنه لا يمكنه أن يقول خلق فعل الحيوان الذي يكون سبباً لتعذيبه نقص مطلقاً .

والمشتبه للقدر قد تحيّب بجواب آخر لكن ينافيّهم الجمهور فيه فيقولون كونه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد صفة كمال بخلاف الذي يكون مأموراً منهياً الذي يؤمر بشيء وينهى عن شيء . ويقولون إنما قبح من غيره أن يفعل ما شاء لما يلحقه من الضرر وهو سبحانه لا يجوز أن يلحقه ضرر .

والجمهور يقولون إذا قدرنا من يفعل ما يريد بلا حكمة محبوبة تعود إليه ولا رحمة وإنسان يعود إلى غيره كان الذي يفعل حكمة ورحمة أكمل من يفعل لا حكمة ولا رحمة .

ويقولون إذا قدرنا مريداً لا يميز بين مراده ومراد غيره ومريداً يميز بينهما في يريد ما يصلح أن يراد وينبغي أن يراد دون ما هو بالضد كان هذا الثاني أكمل .

ويقولون : المأمور المنهي الذي فوقه أمر ناهٍ هو ناقص بالنسبة إلى من ليس فوقه أمر ناهٍ ، لكن إذا كان هو الأمر لنفسه بما ينبغي أن يفعل والمحرم عليها مالا ينبغي أن يفعل ، وآخر يفعل ما يريده بدون أمر ونهي من نفسه . وهذا الملزوم لأمره ونهيه الواقعين على وجه الحكمة أكمل من ذلك وقد قال

تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ ﴾ [سورة الأنعام : ٥٤] . وقال : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محَرَّماً فلا ظالموا »^(٣٧).

وقالوا أيضاً : إذا قيل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على وجه بيان قدرته ، وأنه لا مانع له ولا يقدر غيره أن يمنعه مراده ، ولا أن يجعله مریداً ، كان هذا أكمل من له مانع يمنعه مراده ومعين لا يكون مریداً أو فاعلاً لما يريد إلا به .

وأما إذا قيل : يفعل ما يريد باعتبار أنه لا يفعل على وجه مقتضي العلم والحكمة بل هو متسلٌ^(*) فيما يفعله ، وآخر يفعل ما يريد لكن إرادته مقرونة بالعلم والحكمة كان هذا الثاني أكمل .

وجماع الأمر في ذلك : أن كمال القدرة صفة كمال ، وكون الإرادة نافذة لا تحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال .

وأما كون « الإرادة » لا تميز بين مراد ومراد بل جميع الأجناس عندها سواء فهذا ليس بوصف كمال ، بل الإرادة المميزة بين مراد ومراد كما يقتضيه العلم والحكمة هي الموصوفة بالكمال ، فمن نقصه في قدرته وخلقه ومشيئته فلم يقدره قدره . ومن نقصه من حكمته ورحمته فلم يقدره حق قدره . والكمال الذي يستحقه إثبات هذا وهذا .

(٣٧) رواه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رضي الله عنه .

* في مجموع الفتاوى : بل هو متسقٌ .

فصل

(في الرد على منكري البوات بالعقل)

وأما منكرو البوات وقولهم : ليس الخلق أهلاً أن يرسل الله إليهم رسولاً كأن أطراف الناس ليسوا أهلاً أن يرسل السلطان إليهم رسولاً . فهذا جهل واضح في حق الخلق والخلق ، فإن من أعظم ما تحمد به الملوك : خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرعية فكيف بإرسال رسول إليهم .

وأما في حق الخالق فهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها ، وهو قادر مع كمال رحمته ، فإذا كان كامل القدرة كامل الرحمة فما المانع أن يرسل إليهم رسولاً رحمة منه ؟ كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٧] وقال النبي ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهَدِّدَةٌ » ^(٣٨) . ولأن هذا من جملة إحسانه إلى الخلق بالتعليم والمداية وبيان ما ينفعهم وما يضرّهم كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٤] فيبين تعالى أن هذا من منه على عباده المؤمنين .

فإن كان المنكر ينكر قدرته على ذلك فهذا قدح في كمال قدرته ، وإن

(٣٨) رواه الدارمي (١٥) من طريق الأعمش عن أبي صالح مرسلاً صحيح الإسناد ، ووصله الحاكم (١ / ٣٥) من طريق مالك بن سعيد ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً بزيادة « يا أيها الناس ... » وهي أيضاً عند الدارمي ، وقال : صحيح على شرطهما فقد احتججا جميعاً بمالك بن سعيد ... ووافقه الذهبي .

ولكن البخاري إنما روى مالك بن سعيد حديثين توبع عليهما عنده كما قال الحافظ في « هدى الساري » ثم إن مسلماً لم يرو له في « صحيحه » فهو ليس إذن على شرطهما ، بالإضافة إلى أن مالكاً بن سعيد ضعفه أبو داود وقال أبو حاتم وغيره : صدوق واعتمد هذا القول الذهبي في « المعني » فكيف يوافق الحاكم على تصحيحه !!

كان ينكر إحسانه بذلك فهذا قدح في كمال رحمته وإحسانه . فعلم أن إرسال الرسول من أعظم الدلالة على كمال قدرته وإحسانه ، والقدرة والإحسان من صفات الكمال لا النقص . وأما تعذيب المكذبين بذلك داخل في القدر لما فيه من الحكمة .



فصل

وأما قول المشركين : إن عظمته وجلاله يقتضي أن لا يتقرب إليه إلا بواسطة وحجب ، والتقارب بدون ذلك غض من حنابه الرفيع : فهذا باطل من وجوه :

(منها) أن الذي لا يتقرب إليه إلا بوسائل وحجب إما أن يكون قادرًا على سماع كلام جنده وقضاء حوائجهم بدون الوسائل والحجاب ، وإما أن لا يكون قادرًا ، فإن لم يكن قادرًا كان هذا نقصاً . والله تعالى موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفًا بأنه يسمع كلام عباده بلا وسائل ، ويحب دعاءهم ، ويسعد إليهم بدون حاجة إلى حجاب ، وإن كان الملك قادرًا على فعل أمره بدون الحجاب ، وترك الحجاب إحساناً ورحمة كان ذلك صفة كمال .

وأيضاً : فقول القائل إن هذا غض منه إما يكون فيمن يمكن الخلق أن يضره ويفتقر في نفعه إليهم ، فأما مع كمال قدرته واستغنائه عنهم وأمنه أن يؤذوه فليس تقربيهم إليه غضًا منه ، بل إذا كان اثنان أحدهما يقرب إليه الضعفاء إحساناً إليهم ولا يخاف منهم . والآخر لا يفعل ذلك إما خوفاً وإما كبراً وإما غير ذلك كان الأول أكمل من الثاني .

وأيضاً فإن هذا لا يقال إذا كان ذلك بأمر المطاع بل إذا أذن للناس في التقارب منه ودخوله داره لم يكن ذلك سوء أدب عليه ولا غضًا منه ، فهذا إنكار على من تبعده بغير ما شرع . ولهذا قال تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٥، ٤٦] وقال تعالى : ﴿أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة الشورى : ٢١]

فصل

وأما قول القائل : إنه لو قيل لهم أيماء أكمل ؟ ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات من الذوق والشم واللمس أم ذات لا توصف بها ؟ لقالوا : الأول أكمل ، ولم يصفوه بها فنقول « مثبتة الصفات » لهم في هذه الإدراكات ثلاثة أقوال معروفة :

(أحدها) : إثبات هذه الإدراكات لله تعالى كما يوصف بالسمع والبصر . وهذا قول القاضي « أبي بكر » « وأبي المعالي » وأظنه قول « الأشعري » نفسه بل هو قول المعتزلة البصريين الذين يصفونه بالإدراكات وهؤلاء وغيرهم يقولون تتعلق به الإدراكات الخمسة أيضاً كما تتعلق به الرؤية . وقد وافقهم على ذلك القاضي أبو يعلى في المعتمد وغيره .

(والقول الثاني) : قول من ينفي هذه الثلاثة كما ينفي ذلك كثير من المثبتة أيضاً من الصفاتية وغيرهم : وهذا قول طوائف من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وكثير من أصحاب الأشعري وغيره .

(والقول الثالث) : إثبات إدراك اللمس دون إدراك الذوق لأن الذوق إنما يكون بالمطعوم^(٣٩) فلا يتصل به إلا من يأكل ولا يوصف به إلا ما يؤكل والله سبحانه مترى عن الأكل ، بخلاف اللمس فإنه بمنزلة الرؤية وأكثر أهل الحديث يصفونه باللمس وكذلك كثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، ولا يصفونه بالذوق .

وذلك لأن نفأة الصفات من المعتزلة قالوا للمثبتة : إذا قلت إنه يرى فقولوا إنه يتعلق به سائر أنواع الحس وإذا قلت إنه سمع بصير فصفوه بالإدراكات الخمسة .

(٣٩) في مجموع الفتاوى : للمطعوم .

قال أهل الإثبات قاطبة : نحن نصفه بأنه يُرى وأنه يُسمع كلامه كما جاءت بذلك النصوص . وكذلك نصفه بأنه يَسمع ويَرى . وقال جمهور أهل الحديث والسنّة نصفه أيضاً بإدراك اللمس لأن ذلك كمال لا نقص فيه ، وقد دلت عليه النصوص بخلاف إدراك الذوق ، فإنه مستلزم للأكل وذلك مستلزم للنّقص كلاماً تقدماً . وطائفة من نظار المثبتة وصفوه بالأوصاف الخمس من الجانبيين .

ومنهم من قال إنه يمكن أن يتعلق به هذه الأنواع كما تتعلق به الرؤية ، لاعتقادهم أن مصحح الرؤية الوجود ، ولم يقولوا إنه متصل بها .

وأكثر مثبتي الرؤية لم يجعلوا مجرد الوجود هو المصحح للرؤيه ، بل قالوا إن المقتضى أمور وجودية ، لا أن كل موجود يصح رؤيته ، وبين الأمرين فرق ، فإن الثاني يستلزم رؤية كل موجود بخلاف الأول ، وإذا كان المصحح للرؤيه هي أمور وجودية لا يشترط فيها أمور عدمية ، فما كان أحق بالوجود وأبعد عن العدم كان أحق بأن تجوز رؤيته ، ومنهم من نفى ما سوى السمع والبصر من الجانبيين .



فصل

وأما قول القائل : الكمال والنقص من الأمور النسبية – فقد بينا أن الذي يستحقه الربُّ هو الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وأنه الكمال الممكن للوجود^(٤٠) ، ومثل هذا لا ينتفي عن الله أصلاً ، والكمال النسبي هو المستلزم للنقص فيكون كالأَنْجَوْنَ من وجه دون وجه كالأَكْلَ للجائع كمال له وللشبعان نقص فيه ، لأنه ليس بكمال مخصوص بل هو مقترون بالنقص .

والتعالي والتكبر والثناء على النفس وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه ونحو ذلك مما هو من خصائص الربوبية هذا كمال محمود من الرب تبارك وتعالى ، وهو نقص مذموم من الخلق ، وهذا كالخبر عما هو من خصائص الربوبية كقوله : ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُنِي﴾ [سورة طه : ١٤] وقوله تعالى : ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [سورة غافر : ٦٠] وقوله : ﴿إِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تَخْفُوهُ يَحْسَبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٤] وقوله : ﴿أَمْ حَسِبَ الظِّنَّ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ [سورة العنكبوت : ٤] وقوله : ﴿إِنْ عَبَدْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ سُلْطَانٌ﴾ [سورة الإسراء : ٦٥] وقوله : ﴿إِنَّا لَنَصَرْ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آتَيْنَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُولُ الْأَشْهَادُ﴾ [سورة غافر : ٥١] وقوله : ﴿وَمَنْ يَتَقَرَّبْ إِلَيَّ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْسَبُ * وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسِيبٌ﴾ [سورة الطلاق : ٣،٢] . وأمثال هذا الكلام الذي يذكر الرب فيه عن نفسه بعض خصائصه وهو في ذلك صادق في إحياءه عن نفسه بما هو من نعمات الكمال – هو أيضاً من كماله ، فإن بيانه لعباده وتعريفهم بذلك هو أيضاً من كماله . وأما غيره فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه لكان كاذباً مفترياً ، والكذب

(٤٠) في مجموع الفتاوى : للموجود .

من أعظم العيوب والقائص .

وأما إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو صادق فيه فهذا لا يلزم مطلقاً ،
بل قد يحمد منه إذا كان في ذلك مصلحة كقول النبي ﷺ : « أنا سيد
ولد آدم ولا فخر »^(٤١) وأما إذا كان فيه مفسدة راجحة أو مساوية ، فيلزم
ل فعله ما هو مفسدة لا لكتبه ، والرب تعالى لا يفعل ما هو مذموم عليه
بل له الحمد على كل حال فكل ما يفعله هو منه حسن جميل محمود^(*) .

* * *

وأما على قول من يقول : الظلم منه ممتنع لذاته ظاهر . وأما على قول
الجمهور من أهل السنة والقدريه فإنه إنما يفعل بمقتضى الحكمة والعدل
فأخباره كلها وأقواله وأفعاله كلها حسنة محمودة واقعة على وجه الكمال
الذي يستحق عليه الحمد وله من الأمور التي يستحق بها الكبراء والعظمة
ما هو من خصائصه تبارك وتعالى فالكباراء والعظمة له منزلة كونه حياً قيوماً
قدماً واجباً بنفسه وأنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه العزيز الذي
لا ينال وأنه قهار لكل ما سواه وهذه كلها صفات كمال لا يستحقها إلا
هو فما لا يستحقه إلا هو كيف يكون كمالاً من غيره ، وهو معدوم لغيره ؟
فمن ادعاه كان مفترياً منازعاً للربوبية في خواصها كما ثبت في الحديث
الصحيح عن النبي ﷺ قال : « يقول الله تعالى : العظمة إزارى ،

(٤١) صحيح رواه الإمام مسلم (٢٢٧٨) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ « أنا سيد ولد آدم
يوم القيمة ... » الحديث مطولاً . ورواه الإمام أحمد (١ / ٢٨١) عن ابن عباس
مطولاً جداً في حديث الشفاعة وفي أوله : « أنا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا
فخر » الحديث . ورواه أيضاً من حديث أبي سعيد مرفوعاً « أنا سيد ولد آدم
يوم القيمة ولا فخر » .

(*) من مجموع الفتاوى .

والكُبْرِيَاءِ رَدَائِيٌّ ، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَبَتْهُ »^(٤٢) وَجَمِلَةُ ذَلِكَ أَنَّ
الْكَمَالَ الْمُخْتَصَ بِالرِّبُوبِيَّةِ لَيْسَ لِغَيْرِهِ فِيهِ نَصِيبٌ ، فَهَذَا تَحْقِيقُ اتِّصافِهِ بِالْكَمَالِ
الَّذِي لَا نَصِيبَ لِغَيْرِهِ فِيهِ . وَمِثْلُ هَذَا الْكَمَالِ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ فَادِعَاؤُهُ مُنَازِعَةً
لِلرِّبُوبِيَّةِ وَفُرِيقَةٌ عَلَى اللَّهِ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ كَلَّا لِلنَّبِيِّ وَإِذَا ادْعَاهُ الْمُفْتَرُونَ كَمْسِيلَمَةً وَأَمْثَالَهُ كَانَ
ذَلِكَ نَقْصًا مِنْهُمْ لَا لِأَنَّ النَّبِيَّ نَقْصٌ وَلَكِنَّ دُعَواهُمَا مِنْ لِيْسَ لَهُ النَّقْصُ ،
وَكَذَلِكَ لَوْ ادْعَى الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالصَّالِحُ مِنْ لِيْسَ مُتَصِّفًا بِذَلِكَ كَانَ مَذْمُومًا
مَقْوِتًا ، وَهَذَا يَقْنَصِي أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى مُتَصِّفٌ بِكَمَالٍ لَا يَضُلُّ لِلْمُخْلُوقِ ،
وَهَذَا لَا يَنَافِي أَنَّ مَا كَانَ كَلَّا لِلْمُوْجُودِ مِنْ حِيثُ هُوَ مُوْجُودٌ فَالْخَالِقُ أَحَقُّ
بِهِ وَلَكِنَّ يَفِيدُ أَنَّ الْكَمَالَ الَّذِي يُوصَفُ بِهِ الْمُخْلُوقُ بِمَا هُوَ مِنْهُ إِذَا وُصِّفَ
الْخَالِقُ بِمَا هُوَ مِنْهُ فَإِنَّذِي لِلْخَالِقِ لَا يَمْاثِلُهُ مَا لِلْمُخْلُوقِ وَلَا يَقْارِبُهُ ، وَهَذَا
حَقٌّ فَالرَّبُّ تَعَالَى مُسْتَحْقٌ لِلْكَمَالِ مُخْتَصٌ بِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَمْاثِلُهُ فِيهِ شَيْءٌ فَلَيْسَ
لَهُ سَمِّيٌّ وَلَا كَفُؤٌ ، سَوَاءٌ كَانَ الْكَمَالُ مَا لَا يَبْتَدِئُ مِنْهُ شَيْءٌ لِلْمُخْلُوقِ كَرِبُوبِيَّةُ
الْعِبَادِ وَالْغَنِيَّ الْمُطْلَقِ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ مَا يَبْتَدِئُ مِنْهُ نَوْعٌ لِلْمُخْلُوقِ فَإِنَّذِي
يَبْتَدِئُ لِلْخَالِقِ مِنْهُ نَوْعٌ هُوَ أَعْظَمُ مَا يَبْتَدِئُ مِنْ ذَلِكَ لِلْمُخْلُوقِ عَظِيمَةٌ هِيَ
أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِ أَعْلَى الْخَلْوَقَاتِ عَلَى أَدْنَاهَا .

وَمُلْخَصُ ذَلِكَ أَنَّ الْخَلْوَقَ يَنْدِمُ مِنْهُ الْكُبْرِيَاءِ وَالتَّجْبِيرِ وَتَزْكِيَّةِ نَفْسِهِ أَحْيَانًا
وَنَحْوُ ذَلِكَ .

* * *

(٤٢) صَحِيحُ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢ / ٣٧٦) مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ – وَهُوَ الثُّورِيُّ – عَنْ
عَطَاءِ بْنِ السَّائبِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا « قَالَ اللَّهُ : الْكُبْرِيَاءُ رَدَائِيٌّ
وَالْعَظِيمَةُ إِذْارِيٌّ فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا أَدْخَلْتَهُ جَهَنَّمَ » وَهَذَا مِنْ صَحِيحِ عَطَاءِ
لَا الثُّورِيَّ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْأَخْتِلاطِ وَرَوَاهُ مُسْلِمُ (٢٦٢٠) بِنَحْوِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي
هُرَيْرَةَ .

وأما قول السائل فإن قلتم نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها هل هي كمال أم نقص ؟ فذلك يحيل^(٤٣) الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالاً لذات نقصاً لأن أخرى على ما ذكر - فيقال : بل نحن نقول الكمال الذي لا نقص فيه الممكن^(٤٤) الوجود هو كمال مطلق لكل ما يتصل به . وأيضاً فالكمال الذي هو كمال للموجود من حيث هو موجود يمتنع أن يكون نقصاً في بعض الصور ، لأن ما كان نقصاً في بعض الصور تماماً في بعض ، هو كمال لنوع من الموجودات دون نوع فلا يكون كمالاً للموجود من حيث هو وجود .

ومن الطرق التي بها يعرف ذلك أن نقدر موجودين أحدهما متصل بهذا والآخر بنقضه فإنه يظهر من ذلك أحيمماً أكمل ، وإذا قيل هذا أكمل من وجه وهذا أنقص من وجه لم يكن كمالاً مطلقاً .

والله أعلم والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وسلم^(٤٥) .

وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة ست وثلاثين وسبعمائة .

* * *

(انتهى)

(٤٣) في مجموع الفتاوى : وكذلك نحيل .

(٤٤) في مجموع الفتاوى : للمسكن الوجود .

(٤٥) إلى هنا تنتهي الإجابة في مجموع الفتاوى بدون إثبات التاريخ .

يقول محمد رشيد رضا

إن هذه الرسالة من أنفس ما كتبه شيخ الإسلام وامتاز به على جميع علماء الملة ، وأدّها على إتقانه لجميع العلوم العقلية ولا سيما المنطق والفلسفة ، وهي حجة من حجج الله تعالى على حقيقة مذهب السلف في إثبات جميع ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من الصفات والأفعال بدون تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ، وخطأ نظار المتكلمين وال فلاسفة الذي أنكروها أو ألووها ، وبطلان نظرياتهم التي بناوا عليها مذاهبهم . وكونها اصطلاحات مجملة موهمة أساسها قياس الخالق على المخلوق ، فليقرأها المخدوعون بتآویلات كتب الكلام القائلين بأن مذهب السلف أسلم ، ومذهب الخلف أعلم ، يعلموا أن من قال هذا فهو لا يعلم ولا يفهم ، فمذهب السلف هو الأسلم والأعلم والأحكم ، وقد رجع إليه أكبر علماء نظارهم ، في أواخر أعمارهم ، ولكن لم يستطع منهم لا من المتقدمين ولا من المتأخرین أن يثبته بالبراهين العقلية ، على الأساليب الفلسفية ، والقوانين المنطقية .



رسالة العبادات الشرعية
(والفرق بينها وبين البدعة)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام ، بقية السلف الكرام ، العالم الرباني ، المقنوف في قلبه النور القرآني ، أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، وأسكنه فسيح الجنان :

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعواذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً . فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصر الأمة وكشف الغمة ، وجاحد في الله حق جهاده ، وعبد الله مخلصاً حتى أتاه اليقين من ربه . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .



(فصل)

في العبادات ، والفرق بين شرعها وبدعها . فإن هذا باب كثُر فيه الاضطراب كما كثُر في باب الحلال والحرام . فإن أقواماً استحلوا بعض ما حرمه الله ، وأقروا حرَّموا بعض ما أحلَّ الله تعالى ، وكذلك أقروا أحدهما عبادات لم يشرعها الله بل نهى عنها . وأصل الدين أن الحلال ما أحلَّ الله ورسوله ، والحرام ما حرَّم الله ورسوله ، والدين ما شرعه الله ورسوله ، ليس لأحد أن يخرج عن الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله . قال الله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَبْغُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاحِبُوكُمْ بِهِ لَعْنَكُمْ تَتَقَوَّنُ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٣] .

وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه خط خطأً وخط خطوطاً عن يمينه وشماله ثم قال : « هذه سبيل الله وهذه سُبُل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه » ثم قرأ : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَبْغُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٤٦]. [سورة الأنعام : ١٥٣]

وقد ذكر الله تعالى في سورة الأنعام والأعراف وغيرهما ماذم به المشركين حيث حرَّموا ما لم يحرِّم الله تعالى ، كالبhireة والسبابة ، واستحلوا ما حرَّم الله كقتل أولادهم ، وشرعوا ديناً لم يأذن به الله ، فقال تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءٌ شَرَّعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة الشورى : ٢١] ومنه أشياء هي محظمة جعلوها عبادات كالشرك والفوائح ، مثل الطواف

(٤٦) رواه الإمام أحمد (٤١٤٢ و ٤٤٣٧) والحاكم (٣١٨ / ٢) من طريقين عن عاصم ابن أبي النجود عن أبي وائل - واسمه شقيق بن سلمة - عن ابن مسعود مرفوعاً به . الطيالسي (٢٤٤) ابن أبي عاصم في السنة (١٧) وهذا إسناد حسن ، وفي الباب عن جابر وعن التواد بن سمعان وانظر - للفائدة - تفسير ابن كثير (٢ / ١٩٠) .

باليبيت عراة وغير ذلك .

والكلام في الحلال والحرام ، له مواضع أخرى . والمقصود هنا العبادات فنقول :

العبادات التي يُقترب بها إلى الله تعالى منها ما كان محبوباً لله ورسوله مرضياً لله ورسوله ، إما واجب وإما مستحب ، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى « ما تَقْرَبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمُثْلِ أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقْرَبُ إِلَيَّ بِالْتَوَافِلِ حَتَّىٰ أَحْبَهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمِعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَصْرُبُ بِهِ ، وَيَدُهُ الَّتِي يَطْشُبُ بِهَا ، وَرَجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، فَيَسْمَعُ وَيَصْرُبُ وَيَطْشُبُ وَيَمْشِي ، وَلَئِنْ سَأَلْتَنِي لِأُعْطِينَهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعْيَذَنَهُ ، وَمَا ترددَتْ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعْلَمُ بِهِ ترددِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِي عَبْدِي الْمُؤْمِنُ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ وَلَا بَدْ لَهُ مِنْهُ » ^(٤٧) .

ومعلوم أن الصلاة منها فرض ، وهي الصلوات الخمس ، ومنها نافلة كقيام الليل وكذلك الصيام فيه فرض ، وهو صوم شهر رمضان ، ومنه نافلة كصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وكذلك السفر إلى المسجد الحرام فرض ، وإلى المسجدين الآخرين : مسجد النبي ﷺ وبيت المقدس - مستحب .

وكذلك الصدقة منها ما هو فرض ومنها ما هو مستحب ، وهو العفو كما قال تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفَعُونَ قُلُّ الْعَفْوِ »

[سورة البقرة : ٢١٩] .

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « يا ابن آدم إنك إن تتفق الفضل خير لك ، وإن تمسكته شر لك ، ولا تلام على كفاف ، واليد

(٤٧) رواه الإمام البخاري (٦٥٠٢) بنحوه دون قوله : « فَيَسْمَعُ وَيَصْرُبُ وَيَطْشُبُ وَيَمْشِي » .

العليا خير من اليد السفل ، وابداً من تقول «^(٤٨)» والفرق بين الواجب والمستحب له موضع آخر غير هذا ، والمقصود هنا الفرق بين ما هو مشروع سواء كان واجباً أو مستحباً ، وما ليس بمشروع .

فالمشروع هو الذي يُتَقْرِب به إلى الله تعالى ، وهو سبيل الله ، وهو البر والطاعة والحسنات والخير والمعروف ، وهو طريق السالكين ، ومنهاج القاصدين والعابدين ، وهو الذي يسلكه كُلُّ من أراد الله وسلك طريق الزهد والعبادة ، وما يسمى بالفقر والتتصوف ونحو ذلك .

ولا ريب أن هذا يدخل فيه الصلوات المشروعة واجبها ومستحبها ، ويدخل في ذلك قيام الليل المشروع وقراءة القرآن على الوجه المشروع ، والأذكار والدعوات الشرعية . وما كان من ذلك موقتاً بوقتٍ كطرف النهار ، وما كان متعلقاً بسبب كتحية المسجد ، وسجدة التلاوة ، وصلاة الكسوف ، وصلاة الاستخارة ، وما ورد من الأذكار والأدعية في ذلك . وهذا يدخل فيه أمور كثيرة ، وفي ذلك من الصفات ما يطول وصفه ، وكذلك يدخل فيه الصيام الشرعي كصيام نصف الدهر وثلثه أو ثلثيه أو عُشره وهو صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ويدخل فيه السفر الشرعي ، كالسفر إلى مكة وإلى المسجدين الآخرين ، ويدخل فيه الجهاد على اختلاف أنواعه ، وأكثر الأحاديث النبوية في الصلاة والجهاد ، ويدخل فيه قراءة القرآن على الوجه المشروع .

والعبادات الدينية أصولها الصلاة والصيام والقراءة التي جاء ذكرها في الصحيحين في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، لما أتاه النبي ﷺ وقال : « ألم أحدثك أنك قلت لأصوم من النهار ، ولا قوم من الليل ، ولا قرآن القرآن في ثلاثة ؟ » قال : بلى : قال : « فلا تفعل : فإنك إذا فعلت ذلك

^(٤٨) رواه مسلم (١٠٣٦)

هجمت له العين ، ونفهت له النفس »^(*) ثم أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، فقال : إني أطيق أكثر من ذلك ، فانتهى به إلى صوم يوم وفطر يوم فقال : إني أطيق أكثر من ذلك فقال : « لا أفضل من ذلك » وقال : « أفضل الصيام صيام داود عليه السلام ، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا يفر إذا لاق . وأفضل القيام قيام داود ، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثة وينام سدسها »^(٤٩) وأمره أن يقرأ القرآن في سبع .

ولما كانت هذه العبادات هي المعروفة قال في حديث الخوارج الذي في الصحيحين : « يحقر أحدكم صلاتهم مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية »^(٥٠) فذكر اجتيازهم بالصلوة والصيام والقراءة ، وإنهم يغلون في ذلك حتى تحقر الصحابة عبادتهم في جنب عبادة هؤلاء .

وهو لا غلو في العبادة بلا فقه فالأمر بهم إلى البدعة فقال : « يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية . أينا وجدتوهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً عند الله من قتلهم يوم القيمة »^(٥١) فإنهم قد استحلوا دماء المسلمين وكفروا من خالفهم . وجاءت فيهم الأحاديث الصحيحة ، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : صح فيهم الحديث من عشرة أوجه ، وقد أخرجها مسلم في صحيحه وأخرج البخاري قطعة منها .

(*) هجمت : أي غارت ودخلت في موضعها . ونفهت : أعيت وكلت .

(٤٩) رواه الإمام البخاري (١١٣١) و مسلم (١١٥٣ و ١١٥٤ و ١٩٧٤ - ١٩٨٠) وفي مواضع أخرى متعددة . و مسلم (١١٥٩) و جمع روایاته في موضع واحد وهذا من مميزات

« صحيحه » .

(٥٠) رواه البخاري (٦٩٣١) و مسلم (١٠٦٤) وليس عندهما لفظ « وقراءته مع قراءتهم » وقد تقدم شيء من هذا في الفتوى ، نعم عند مسلم (١٠٦٦) من حديث على مرفوعاً

ولفظه : « ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء » .

(٥١) رواه البخاري (٦٩٣٠) و مسلم (١٠٦٦) .

ثم هذه الأجناس الثلاثة مشروعة^(*) ولكن يبقى الكلام في القَدْر المشرع منها . وله صنف كتاب الاقتصاد في العبادة . وقال أبي بن كعب وغيره « اقتصاد في سنة ، خير من اجتهاد في بدعة »^(٥٢) .

والكلام في سرد الصوم وصيام الدهر سوى يومي العيد وأيام التشريق وقيام جميع الليل ، هل هو مستحب - كما ذهب إلى ذلك طائفة من الفقهاء والصوفية والعباد ، أو هو مكروه - كما دلت عليه السنة وإن كان جائزًا ؟ لكن صوم يوم وفطر يوم أفضل ، وقيام ثلث الليل أفضل ، ولبسطه موضع آخر .

إذ المقصود هنا الكلام في أجناس عبادات غير مشروعة حدثت في المتأخرین كالخلوات فإنها تشبه بالاعتکاف الشرعي . والاعتکاف الشرعي في المساجد كما كان النبي ﷺ يفعله هو وأصحابه من العبادات الشرعية .

وأما الخلوات فبعضهم يحتاج فيها بتحثه^(*) بغار حراء قبل الوحي وهذا خطأ ، فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيه وإلا فلا . وهو من حين نبأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون . وقد أقام صلوات الله عليه بمكة قبل الهجرة بضع عشرة سنة ودخل مكة في عمرة القضاء وعام الفتح أقام بها قريباً من عشرين ليلة وأتاهما في حجة الوداع وأقام بها أربع ليال ، وغار

(*) أي الصلاة والصيام والقراءة .

(٥٢) الإمام أحمد في الزهد (ص ١٩٦ - ١٩٧) عن أبي وورد عن ابن مسعود أخرجه الدارمي (٢٢٣) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢ / ٨٤) وورد من قول أبي الدرداء أخرجه اللالكائي (١١٥) .

(**) التحث : التبعد وأصله التزه من الحنى وهو الإثم وزناً ومعنى كالتحرّج ويقرب منه التحنّف وأصل معناه الميل عن القبيح إلى الحسن والخنيفية ملة إبراهيم واختلف في عبادة نبينا ﷺ في غار حراء قبل النبوة فقيل كانت تفكراً وقيل غير ذلك .

حراء قريب منه ولم يقصده ، وذلك أن هذا كانوا يأتونه في الجاهلية ويُقال
أن عبد المطلب هو سَنَّ لهم إتيانه لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية
التي جاء بها بعد النبوة صلوات الله عليه كالصلوة والاعتكاف في المساجد ،
فهذه تغنى عن إتيان حراء بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي ، فإنه
لم يكن يقرأ بل قال له الملك عليه السلام (أقرأ) قال صلوات الله وسلامه :
« فقلت لست بقاريءٍ »^(٥٣) ولا كانوا يعرفون هذه الصلاة . ولهذا لما
صَلَّاها النبي ﷺ نهاد عنها من نهاد المشركين كأبي جهل ، قال الله
تعالى : « أرأيت الذي يَهْيَى عبداً إذا صَلَّى * أرأيت إن كان على الْهُدَى *
أوْ أَمْرَ بالْتَقْوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى * كَلَا
لَئِنْ لَمْ يَتَتْهُ لَنْسَفُهَا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٌ كاذبَةٌ خاطئَةٌ * فَلِيَدْعُ نَادِيهِ * سَنَدْعُ
الْزَّبَانِيَةَ * كَلَا لَا ثُطْعَةٌ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ » [سورة العلق : ٩ - ١٩] .

وطائفة يجعلون الخلوة أربعين يوماً ويعظّمون أمر الأربعينية ويحتاجون فيها
بأن الله تعالى واعد موسى عليه السلام ثلاثين ليلةً وأتمها عشر ، وقد روي
أن موسى عليه السلام صامها وصام المسيح أيضاً أربعين لله تعالى وخطب
بعدها . فيقولون يحصل بعدها الخطاب والتنزل كما يقولون في غار حراء
حصل بعده نزول الوحي .

وهذا أيضاً غلط فإن هذه ليست من شريعة محمد ﷺ بل شرعت لموسى
عليه السلام كشرع له السبت والمسلمون لا يسبتون ، وكما حرم في شرعه
أشياء لم تحرم في شرع محمد ﷺ فهذا تمسك بشرع منسوخ ، وذاك تمسك
بما كان قبل النبوة .

وقد جُرِّبَ أن من سلك هذه العبادات البدعية أتته الشياطين وحصل له
تنزل شيطاني ، وخطاب شيطاني ، وبعضهم يطير به شيطانه ، وأعرّف من

(٥٣) رواه البخاري (٣) وفي مواضع متعددة ولقطعه « ما أنا بقاريء » .

هؤلاء عدداً طلبو أن يحصل لهم من جنس ما حصل للأنبياء من التنزيل فنزلت عليهم الشياطين لأنهم خرجو عن شريعة النبي ﷺ التي أمروا بها . قال تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَنَ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَقِينَ ﴾ [سورة الحجاثة : ١٨ ، ١٩] . وكثير منهم لا يجد للخلوة مكاناً ولا زماناً بل يأمر الإنسان أن يخلو في الجملة .

ثم صار أصحاب الخلوات فيهم من يتمسك بجنس العبادات الشرعية : الصلاة والصيام والقراءة والذكر . وأكثرهم يخرجون إلى أحناش غير مشروعة ، فمن ذلك طريقة أبي حامد ومن تبعه ، وهؤلاء يأمرون صاحب الخلوة أن لا يزيد على الفرض ، لا قراءة ولا نظراً في حديث نبوى ولا غير ذلك ، بل قد يأمرون بالذكر ، ثم قد يقولون ما ي قوله أبو حامد : ذكر العامة : لا إله إلا الله ، وذكر الخاصة : الله الله ، وذكر خاصة الخاصة : هو .

والذكر بالاسم المفرد مظهراً ومضميراً بدعة في الشرع وخطأ في القول واللغة ، فإن الاسم المجرد ليس هو كلاماً لا إيماناً ولا كفراً .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « **أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن** : سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، **والله أكبر** » ^(٤)

(٤) رواه البخاري (١١ / ٥٦٦) معلقاً مجزوماً ، وهو من الأحاديث التي لم يصلها البخاري في موضع آخر كما قال الحافظ في « الفتح » وقال أيضاً : وقد وصله النسائي من طريق ضرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً . قلت : ووصله أيضاً الإمام أحمد (٤ / ٣٦) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً والله الموفق . ورواه مسلم (٢١٣٧) من حديث سمرة بن جندب مرفوعاً بلفظ « **أحب الكلام إلى الله أربع ...** » الحديث . هذا ولم يرد عند الشعixin =

وفي حديث آخر : «أفضل الذكر لا إله إلا الله»^(٥٥) وقال : «أفضل ما قلْتُ أنا والنبيون من قبلِي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قادر»^(٥٦) والأحاديث في فضل هذه الكلمات كثيرة صحيحة .

وأما ذكر الاسم المفرد فبدعة لم يشرع وليس هو بكلام يعقل ولا فيه إيمان ، ولهذا صار بعض من يأمر به من التأخرین يبين أنه ليس قصدنا ذكر الله تعالى ، ولكن جمع قلب على شيء معين حتى تستعد النفس لما يرد عليها ، فكان يأمر مريده بأن يقول هذا الاسم مرات ، فإذا اجتمع قلبه ألقى عليه حالاً شيطانياً فيلبسه الشيطان ويختل إليه أنه قد صار في الملأ الأعلى ، وأنه أعطى ما لم يعطه محمد ﷺ ليلة المعراج ولا موسى عليه السلام يوم الطور ، وهذا وأشباهه وقع لبعض من كان في زماننا .

وأبلغ من ذلك من يقول ليس مقصودنا إلا جمع النفس بأي شيء كان ، حتى يقول لا فرق بين قولك ياحي وقولك ياجحش . وهذا مما قاله لي شخص منهم وأنكرت ذلك عليه ، ومقصودهم بذلك أن تجتمع النفس حتى

= حرف : «بعد القرآن» وهي عند الإمام أحمد (٥ / ٢٠) من حديث سمرة .
 (٥٥) رواه الترمذی (٣٣٨٣) وقال : حسن غريب وابن ماجه (٣٨٠٠) وابن حبان (٣٣٢٦) والحاکم (١ / ٤٩٨ و ٥٠٣) وصححه في الموضعين ، ووافقه الذهبي ، وقال الترمذی : لا نعرف إلا من حديث موسى بن إبراهيم . قلت : وهو صدوق يخطيء كاف في «التفرب» فمثله حديثه حسن ما لم يخالف والله أعلم وتنتمي الحديث «أفضل الدعاء الحمد لله» .

(٥٦) رواه مالك في «الموطأ» (ص ٢١٤ و ٤٢٢) مرسلًا بإسناد صحيح بلفظ «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ...» الحديث دون قوله «له الملك ...» وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً رواه وقال : «غريب» يعني ضعيف وله شاهد آخر بسند ضعيف . رواه الطبراني في «الدعاء» (٨٧٤) عن علي فالحديث بهما حسن .

يتنزل فيها الشيطان .

ومنهم من يقول إذا كان قصد وقصد ومقصود فاجعل الجميع واحداً
فيدخله في أول الأمر في وحدة الوجود .

وأما أبو حامد وأمثاله^(*) من أمروا بهذه الطريقة فلم يكونوا يظنون أنها
تُفضي إلى الكفر ، لكن ينبغي أن يُعرف أن البدع بريد الكفر ، ولكن أمروا
المريد أن يُفرغ قلبه من كل شيء ، حتى قد يأمروه أن يقعد في مكان مظلم
ويغطي رأسه ويقول : الله الله ، وهم يعتقدون أنه إذا فرغ قلبه استعد بذلك
فينزل على قلبه من المعرفة ما هو المطلوب ، بل قد يقولون : إنه يحصل له
من جنس ما يحصل للأنبياء .

ومنهم من يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء ، وأبو حامد يكثر
من مدح هذه الطريقة في الإحياء وغيره^(*) كما أنه يبالغ في مدح الزهد ،
وهذا من بقايا الفلسفة عليه . فإن المتفلسفة كابن سينا وأمثاله يزعمون أن
كل ما يحصل في القلوب من العلم للأنبياء وغيرهم فإذا هو من العقل الفعال .
ولهذا يقولون النبوة مكتسبة فإذا تفرغ صفي قلبه عندهم وفاض على قلبه
من جنس ما فاض على الأنبياء وعندهم أن موسى بن عمران عليهما السلام^{صلوات الله عليهما} كلام من
سماء عقله لم يسمع الكلام من خارج فلهذا يقولون إنه يحصل لهم مثل ما
حصل لموسى وأعظم مما حصل لموسى .

وأبو حامد يقول : إنه سمع الخطاب كما سمعه موسى عليه السلام وإن لم

(*) يعني بأمثاله من سلكوا طريقة التصوف بعد التفقه في الدين وقلما تُفضي بأمثالهم إلى الكفر إلا إذا اختلت عقوتهم بالإفراط في التتشف والاستسلام للتخيّلات .

(*) ولكنه لم يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء ولا مثله بل هو يفضل مثل الشافعي على نفسه ويفضل الصحابة على الشافعي بل بين غرور بعض الصوفية وضلالهم في ذلك في كتاب « ذم الغرور » من الإحياء .

يُقصد هو بالخطاب ، وهذا كله لنقص إيمانهم بالرسل وأئمّة آمنوا ببعض ما جاءت به الرسل وكفروا ببعض ، وهذا الذي قالوه باطل من وجوه :
(أحددها) : أن هذا الذي يُسمونه العقل الفعال باطل لا حقيقة له كما قد بسط هذا في موضع آخر .

(الثاني) : أن ما يجعله الله في القلوب يكون تارةً بواسطة الملائكة ، إن كان حقاً ، وتارةً بواسطة الشياطين إذا كان باطلًا والملائكة والشياطين أحى ناطقون كما قد دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من جهة الأنبياء ، وكما يدعى ذلك من باشره من أهل الحقائق . وهم يزعمون أن الملائكة والشياطين صفات لنفس الإنسان فقط وهذا ضلال عظيم .

(الثالث) : أن الأنبياء جاءتهم الملائكة من ربهم بالوحي ومنهم من كَلَّمَه الله تعالى فقربه وناداه ، كما كلام موسى عليه السلام ، لم يكن ما حصل لهم مجرد فيض كما يزعمه هؤلاء .

(الرابع) : أن الإنسان إذا فرغ قلبه من كل خاطر ، فمن أين يعلم أن ما يحصل فيه حق ؟ هذا إما أن يُعلم بعقل أو سمع ، وكلاهما لم يدل على ذلك .

(الخامس) : أن الذي قد عُلم بالسمع والعقل أنه إذا فرغ قلبه من كل شيء حلّت فيه الشياطين ثم تنزلت عليه الشياطين ، كما كانت تننزل على الكهان ، فإن الشيطان إنما يمنعه من الدخول إلى قلب ابن آدم ما فيه من ذكر الله الذي أرسل به رسلاً ، فإذا خلا من ذلك تولّه الشيطان ، قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ ثُقِّيْضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِّيْبٌ * وَإِنَّهُمْ لِيَصْدُّوْنَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسِبُوْنَ أَنَّهُمْ مَهْتَدُوْنَ﴾ . [سورة الزخرف : ٣٦] . وقال الشيطان فيما أخبر الله عنه : ﴿فَبَعَزَّرْتَكَ لَاْغُوْنِيْهِمْ أَجْعَيْنِ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُحْلَصِيْنَ﴾ [سورة ص : ٨٢] . وقال

تعالى : ﴿إِنَّ عَبْدِي لَيْسَ لَكُمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكُمْ مِّنَ الْغَاوِينَ﴾ [سورة الحجّر : ٤٢] والخلصون هم الذين يعبدونه وحده لا يشركون به شيئاً وإنما يعبد الله بما أمر به على ألسنة رسله ، فمن لم يكن كذلك تولته الشياطين .

وهذا باب دخل فيه أمر عظيم على كثير من السالكين واشتبهت عليهم الأحوال الرحمانية بالأحوال الشيطانية ، وحصل لهم من جنس ما يحصل للكهان والسحرة ، وظنوا أن ذلك من كرامات أولياء الله المتقيين كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

(السادس) : إن هذه الطريقة لو كانت حقاً فإنما تكون في حق من لم يأته رسول . فأما من أتاه رسول وأمر بسلوك طريق فمن خالفه ضل . وخاتم الرسل ﷺ قد أمر أمته بعبادات شرعية من صلاة وذكر ودعاء وقراءة لم يأمرهم قط بتفریغ القلب من كل خاطر وانتظار ما ينزل .

فهذه الطريقة لو قدر أنها طريق لبعض الأنبياء لكان منسوخة بشرع محمد ﷺ ، فكيف وهي طريقة جاهلية لا توجب الوصول إلى المطلوب إلا بطريق الاتفاق ، بأن يقذف الله تعالى في قلب العبد إهاماً ينفعه ، وهذا قد يحصل لكل أحد ليس هو من لوازم هذه الطريق ؟

ولكن التفریغ والتخلية التي جاء بها الرسول أن يفرغ قلبه مما لا يحبه الله ، ويملئه بما يحبه الله ، فيفرغه من عبادة غير الله ويملئه بعبادة الله ، وكذلك يفرغه عن محبة غير الله ، ويملئه بمحبة الله ، وكذلك يخرج منه خوف غير الله ويدخل فيه خوف الله تعالى ، وينفي عنه التوكل على غير الله ويثبت فيه التوكل على الله وهذا هو الإسلام المتضمن للإيمان الذي يمدح القرآن ويقويه ، لا ينافقه وينافيء ، كما قال جندب وابن عمر : « تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازدادنا إيماناً » .

وأما الاقتصار على الذكر المجرد الشرعي مثل قول : لا إله إلا الله - فهذا قد ينفع به الإنسان أحياناً لكن ليس هذا الذكر وحده هو الطريق إلى الله تعالى دون ما عداه ، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة ثم القراءة ثم الذكر ثم الدعاء والمفضول في وقته الذي شرع فيه أفضل من الفاضل كالتسبيح في الركوع والسجود فإنه أفضل من القراءة ، ثم قد يفتح على الإنسان في العمل المفضول ما لا يفتح عليه في العمل الفاضل . وقد ييسر عليه هذا دون هذا فيكون هذا أفضل في حقه لعجزه عن الأفضل كالجائع إذا وجد الخبز المفضول متيسراً عليه والفاضل متعرضاً عليه فإنه ينفع بهذا الخبز المفضول ، وشبعه واغتناؤه به حينئذ أولى به .

(السابع) : أن أبي حامد يشبه ذلك بنقش الصين والروم على تزويق الحائط وأولئك صقلوا حائطهم حتى يمثل ما صقله هؤلاء وهذا قياس فاسد لأن هذا الذي فرغ قلبه لم يكن هناك قلب آخر يحصل له به التحلية كما حصل لهذا الحائط من هذا الحائط ، بل هو يقول إن العلم منقوش في النفس الفلكلية ويسمى ذلك اللوح المحفوظ تبعاً لابن سينا .

وقد بينا في غير هذا الموضوع أن اللوح المحفوظ الذي ذكره الله ورسوله ليس هو النفس الفلكلية ، وابن سينا ومن تبعه أخذوا أسماء جاء بها الشرع فوضعوا لها مسميات مخالفة لسميات صاحب الشرع ثم صاروا يتكلمون بتلك الأسماء فيظن الجاهل أنهم يقصدون بها ما قصده صاحب الشرع فأخذوا نع الفلسفة وكسوه لحاء الشريعة وهذا كلفظ الملك والملكون والجبروت واللوح المحفوظ والملك والشيطان والحدوث والقدم وغير ذلك وقد ذكرنا من ذلك طرفاً في الرد على الاتحادية لما ذكرنا قول ابن سبعين وابن عربي وما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يحرفون كلام الله ورسوله عن مواضعه كما فعلت طائفة القرامطة الباطنية .

والمقصود هنا أنه لو كانت العلوم تنزل على القلوب من النفس الفلكية كما يزعم هؤلاء فلا فرق في ذلك بين الناظر والمستدل والمفرغ قلبه ، فتمثيل ذلك بنقش أهل الصين والروم تمثيل باطل .

ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة وقوت معين وهم تنزلات معروفة . وقد بسط الكلام عليها ابن عربي الطائي ومن سلك سبيله كالتلمساني وهي تنزلات شيطانية قد عرفتها وخبرت ذلك من وجوه متعددة ، لكن ليس هذا موضع بسطها ، وإنما المقصود التنبية على هذا الجنس .

وما يأمرن به الجوع والسهر والصمت مع الخلوة بلا حدود شرعية ، بل سهر مطلق ، وجوع مطلق ، وصمت مطلق ، مع الخلوة كما ذكر ذلك ابن عربي وغيره وهي تولد لهم أحوالاً شيطانية . وأبو طالب قد ذكر بعض ذلك لكن أبو طالب أكثر اعتصاماً بالكتاب والسنة من هؤلاء ، ولكن يذكر أحاديث ضعيفة بل موضوعة ، من جنس أحاديث المسبعات التي رواها عن الخضر عن النبي ﷺ وهو كذب محض وإن كان ليس فيه إلا قراءة قرآن ويذكر أحياناً عبادات بدعية من جنس ما بالغ في معراج الجوع هو وأبو حامد وغيرهما وذكروا أنه يزن الخبر بخشب رطب ، كلما جف نقص الأكل .

وذكروا صلوات الأيام والليالي ، وكلها كذب موضوعة ، وهذا قد يذكرون مع ذلك شيئاً من الخيالات الفاسدة وليس هذا موضع بسط ذلك .

إنما الغرض التنبية بهذا على جنس من العبادات البدعية . وهي الخلوات البدعية سواء قدرت بزمان أو لم تقدر لما فيها من العبادات البدعية . إما التي جنسها مشروع ولكن غير مقدرة . وإما ما كان جنسه غير مشروع ، فاما الخلوة والعزلة والانفراد المشروع فهو ما كان مأموراً به أمر إيجاب أو

استحباب .

فالأول كاعتزال الأمور الحرجة ومجانتها كما قال تعالى : ﴿إِذَا رأيْتُ
الَّذِينَ يَحْوِضُونَ فَأَغْرِضْتُ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَحْوِضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾
[سورة الأنعام : ٦٨] ومنه قوله تعالى عن الخليل : ﴿فَلَمَّا اعْتَزَّهُمْ وَمَا
يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، وَكُلُّاً جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾
[سورة مريم : ٤٩] وقوله عن أهل الكهف : ﴿وَإِذَا عَتَزَّلُتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ
إِلَّا اللَّهُ فَأُولَئِكُمْ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [سورة الكهف : ١٦] فإن أولئك لم يكونوا في
مكان فيه جماعة ولا جماعة ، ولا من يأمر بشرع النبي فلهذا أتوا إلى الكهف
وقد قال موسى : ﴿وَإِنْ لَمْ تَؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُوْنَ﴾ [سورة الدخان : ٢١] .
وأما اعتزال الناس في فضول المباحثات وما لا ينفع ، وذلك بالزهد فيه
 فهو مستحب وقد قال طاووس : نعم صومعة الرجل بيته يكف فيه بصره
 وسمعيه .

وإذا أراد الإنسان تحقيق علم أو عمل فتخل في بعض الأماكن مع تحافظته
 على الجماعة والجماعة ، فهذا حق كما في الصحيحين أن النبي ﷺ سُئل :
 أي الناس أفضل ؟ قال : « رجل آخذ بعنان فرسه في سبيل الله كلما سمع
 هيبة (*) طار إليها يتبع الموت مظانه ، ورجل معتزل في شعب من الشعاب
 يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خير » (٥٧) قوله : « يقيم
 الصلاة ويؤتي الزكاة » دليل على أن له مالاً يزكيه وهو ساكن مع ناس يؤذن
 بينهم وتقام الصلاة فيهم فقد قال صلوات الله عليه : « ما من ثلاثة في قرية

(*) الهيبة : الصوت الذي تفرع منه وتخافه من عدو .

(٥٧) رواه مسلم (١٨٨٩) عن أبي هريرة دون قوله « أي الناس أفضل » وهو من أفراده
 وعزاه أيضاً المنذري في « الترغيب » (٣ / ٧٤) مسلم فقط . نعم رواه
 البخاري بنحوه (٢٧٨٦) عن أبي سعيد .

ولا بدّو لا تقام فيهم الصلاة جماعة إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان »^(٥٨)
وقال : « عليكم بالجماعة فإنما يأخذ الذئب القاصية من الغنم »^(٥٩).

(٥٨) رواه الإمام أحمد (٦ / ٤٤٦) وأبو داود (٥٤٧) والنسائي (٢ / ١٠٦ - ١٠٧)
وابن حبان (٤٢٥) والحاكم (١ / ٢١١ و ٢٤٦) (٤٨٢) وصححه ووافقه
الذهبي . كلهم من حديث السائب بن حبيب الكلاعي عن معدان بن أبي طلحة عن
أبي الدرداء به مرفوعاً والسائب مقبول كذا في « التقريب » يعني عند المتابعة وإلا فهو
لين الحديث ولكن له شواهد في معناه يتقوى بها .

(٥٩) هذا عَجُزُ الحديث المتقدم قبله . والجماعة هنا المراد بها « الجماعة في الصلاة » ورد
كذلك موقعاً عند النسائي .

فصل

وهذه الخلوات قد يقصد أصحابها الأماكن التي ليس فيها أذان ولا إقامة ولا مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس إما مساجد مهجورة وإما غير مساجد مثل الكهوف والغيران^(*) التي في الجبال ، ومثل المقابر لا سيما قبر من يحسن به الظن ومثل المقابر التي يُقال إن بها أثرنبي أو رجل صالح وهذا يحصل لهم في هذه الموضع أحوال شيطانية ، يظنون أنها كرامات رحمانية .

فمنهم من يرى أن صاحب القبر قد جاء إليه وقد مات من سنين كثيرة ويقول أنا فلان ، وربما قال له نحن إذا وضعنا في القبر خرجنَا كا للتونسي مع نعمان السلامي .

والشياطين كثيراً ما يتظاهرون بصورة الإنسان في اليقظة والمنام ، وقد تأتي من لا يعرف فتقول : أنا الشيخ فلان أو العالم فلان ، وربما قالت : أنا أبو بكر وعمر وربما قال : أنا المسيح أنا موسى أنا محمد ، وقد جرى مثل ذلك أنواع أعرفها وثم من يصدق بأن الأنبياء يأتون في اليقظة في صورهم ، وثم شيخ لهم زهد وعلم ودين يصدقون بمثل هذا .

ومن هؤلاء من يظن أنه حين يأتي إلى قبر النبي يخرج من قبره في صورته فيكلمه . ومن هؤلاء من رأى في دائرة الكعبة صورة شيخ قال إنه إبراهيم الخليل ، ومنهم من يظن أن النبي عليه صلوات الله خرج من الحجرة وكلمه . وجعلوا هذا من كراماته ، ومنهم من يعتقد أنه إذا سأله المقبول أجابه !!

وبعضهم كان يحكى أن ابن منده كان إذا أشكل عليه حديث جاء إلى الحجرة النبوية ودخل فسأل النبي عليه صلوات الله عن ذلك فأجابه . وآخر من أهل

(*) الغiran : جمع غار وهو كاليلت في الجبل ، أو المنخفض في « قاموس » .

المغرب حصل له مثل ذلك ، وجعل ذلك من كراماته ، حتى قال ابن عبد البر لمن ظن ذلك ويحك أترى هذا أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ؟ فهل في هؤلاء من سأله النبي ﷺ بعد الموت وأجابه ؟ وقد تنازع الصحابة في أشياء ، فهلا سألوا النبي ﷺ فأجابهم ، وهذه ابنته فاطمة تنازع في ميراثه فهلا سأله فأجابها ؟



فصل

والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين قد أمرنا أن نؤمن بما أوته
وأن نقتدي بهم وبهدائهم . قال الله تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا
وَمَا أَنْزَلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى
وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نَفْرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ
مُسْلِمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] وقال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ
فِيهُدَاهُمْ افْتَدَهُ ﴾ [سورة الأنعام : ٩٠] ومحمد ﷺ خاتم النبيين لا نبي
بعده ، وقد نسخ بشرعه ما نسخه من شرع غيره ، فلم يبق طريق إلى الله
إلا اتباع محمد ﷺ فما أمر به من العبادات أمر إيجاب أو استحباب فهو
مشروع وما رغب فيه وذكر ثوابه وفضله .

ولا يجوز أن يقال أن هذا مستحب أو مشروع إلا بدليل شرعي ، ولا
يجوز أن يثبت شريعة بحديث ضعيف ، لكن إذا ثبت أن العمل مستحب
بدليل شرعي ، وروي له فضائل بأسانيد ضعيفة جاز أن ثروى إذا لم يعلم
أنها كذب (*) ، وذلك أن مقدار الثواب غير معلومة ، فإذا روي في مقدار
الثواب حديث لا يعرف أنه كذب لم يجز أن يكذب به ، وهذا هو الذي
كان للإمام أحمد بن حنبل وغيره ، يرخصون فيه ، وفي روايات أحاديث

(*) يزيد شيخ الإسلام أن يبين أن جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال
إنما يكون في الأعمال التي ثبتت مشروعيتها بما تقوم به الحجة شرعاً من كتاب أو
سنة ، ولكن يرد على هذا أن كثيراً من الأحاديث الضعيفة لم يثبت ما تضمنته من
العمل في أدلة أخرى ثابتة من كتاب أو سنة فكم من أمور مستحبة شرعت بأحاديث
ضعيفة لا أصل لما تضمنته من العمل في السنة الصحيحة ، والظاهر ما ذهب إليه
الحافظ رحمه الله من أنه لا يعمل بالحديث الضعيف في الأحكام أو في الفضائل « إذ
الكل شرع » وصدق رحمة الله وانظر « تمام المنة » (ص ٣٤ - ٣٨) القاعدة الثانية
عشرة (المحق)

الفضائل . وأما أن يثبتوا أن هذا عمل مستحب مشروع بحديث ضعيف فحاشى لله ، كما أنهم إذا عرّفوا أن الحديث كذب فإنّهم لم يكونوا يستحقون روایته إلا أن يثبتوا أنه كذب لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « من روى عنِي حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »^(٦٠) .

وما فعله النبي ﷺ على وجه التعمّد فهو عبادة يُشرع التأسي به فيه فإذا تخصص زمان أو مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة تخصيصه مقام إبراهيم بالصلاحة فيه فالتأسي به أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل لأنّه فعل .

وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلاً قصد ، فإذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافرنا لذلك كنا متبوعين له ، وكذلك إذا ضرب لإقامة حد ، بخلاف من شاركه في السفر وكان قصده غير قصده أو شاركه في الضرب وكان قصده غير قصده ، فهذا ليس بمتابع له ، ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله في السفر بمكان أو أن يصب في إداوته ماء فصبه في أصل شجرة ، أو أن تمشي راحلته في أحد جانبي الطريق ونحو ذلك ، فهل يستحب قصد متابعته في ذلك ؟ كان ابن عمر يجب أن يفعل مثل ذلك . وأما الخلفاء الرashدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك لأن هذا ليس بمتابعة له ، إذ المتابعة لابد فيها من القصد ، فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل بل حصل له بحكم الاتفاق كان في قصده غير متابع له وابن عمر رحمه الله يقول : وإن لم يقصده لكن نفس فعله حسن على أي وجه كان فأحب أن أفعل مثله ، إما لأن ذلك زيادة في محبته وإما لتركه مشابهته .

(٦٠) رواه الإمام أحمد (٤ / ٢٥٠) ، من حديث المغيرة بن شعبة ورواه أيضاً (٥ / ١٤) و (٢٠) من حديث سمرة بن جندب . والحديث رواه مسلم عن المغيرة وسمة معاً (١٦٨٣) . قوله « الكاذبين » تضبط بفتح الباء الموحدة أو بكسرها .

ومن هذا الباب إخراج التمر في صدقة الفطر لمن ليس ذلك قوته وأحمد قد وافق ابن عمر على مثل ذلك ويُرخص في مثل ما فعله ابن عمر وكذلك رخص أحمد في التمسح بمقعده من المنبر اتباعاً لابن عمر . وعن أحمد في التمسح بالمنبر روایتان : أشهرهما أنه مكروه كقول الجمهور وأما مالك وغيره من العلماء فيكرهون هذه الأمور وإن فعلها ابن عمر فإن أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم لم يفعلها فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان في السفر فرأهم يتتابون مكاناً يصلون فيه فقال ما هذا ؟ قالوا مكان صلوا فيه رسول الله ﷺ فقال أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد ؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، من أدركته فيه الصلاة فليصل فيه وإلا فليمض . وهكذا للناس قولان فيما فعله من المباحات على غير وجه القصد هل متابعته فيه مباحة فقط أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد وغيره كما قد بسط ذلك في موضعه ، ولم يكن ابن عمر ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها ويبيت فيها مثل بيوت أزواجه ومثل مواضع نزوله في مغازييه ، وإنما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط وإن كان هو لم يقصد التعبد به فأما الأمكنة نفسها فالصحابة متفقون على أنه لا يعظم منها إلا ما عظمته الشارع .



فصل

وأما قصد الصلاة والدعاء والعبادة في مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة بل رُوي أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه فهذا كما تقدم لم يكن ابن عمر ولا غيره يفعله فإنه ليس فيه متابعتهم لا في عمل عمليه ولا قصد قصده وعلوم أن الأمكانه التي كان النبي ﷺ يحل فيها إما في سفره وإما في مقامه مثل طرقه في حجه وغزواته ومنازله في أسفاره ، ومثل بيته التي كان يسكنها والبيوت التي كان يأتي إليها أحياناً^(*) فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك .

فهذه نصوصه الصریحة توجب تحريم اتخاذ قبورهم مساجد مع أنهم مدفونون فيها ، وهم أحياء في قبورهم ، ويستحب إتیان قبورهم للسلام عليهم ، ومع هذا يحرم إتیانها للصلوة عندها واتخاذها مساجد .

ومعلوم أن هذا إنما ثُبٰي عنه لأنه ذريعة إلى الشرك ، وأراد أن تكون المساجد خالصة لله تعالى ثُبٰنِي لأجل عبادته فقط ، لا يشركه في ذلك مخلوق ، فإذا بُنِيَ المسجد لأجل ميت كان حراماً ، فكذلك إذا كان لأثر آخر ، فإن الشرك في الموضعين حاصل ، وهذا كانت النصارى يبنون الكنائس على قبر النبي والرجل الصالح وعلى أثره وباسمه . وهذا الذي خاف عمر رضي الله عنه أن يقع فيه المسلمين هو الذي قصد النبي ﷺ منع أمته منه ، قال الله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ اللَّهُ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾

(*) سقط من هنا ورقة من الأصل . والظاهر من سياق الكلام أنه تكلم فيه على ما اتخذه الناس من القبور والأماكن محال عبادة . وأن ذلك غير مشروع . واحتج على ذلك بأحاديث . منها حديث « إن من كان قبلكم كانوا يتخدون قبور آبيائهم مساجد فلا تتخذوا القبور مساجد إلخ » . ويلزم تفصيل هذا من كتاب « التوسل والوسيلة » وهو مطبوع مشهور .

[سورة الجن : ١٨] وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَمْرِ رَبِّيْ بِالْقَسْطِ وَأَقِيمُوا وَجْهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينِ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٩] وقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَرُوا مَساجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِالْكُفَّارِ ، أُولَئِكَ حَبَطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ * إِنَّمَا يَعْمَرُ مَساجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهُ فَعْسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهَتَّدِينَ ﴾ [سورة التوبة : ١٧ - ١٨].

ولو كان هذا مستحباً لكان يستحب للصحابة والتابعين أن يصلوا في جميع حجَّرِ أزواجه وفي كل مكان نزل فيه في غرواته أو أسفاره . ولكان يستحب أن يبنوا هناك مساجد ، ولم يفعل السلف شيئاً من ذلك .

ولم يشرع الله تعالى للمسلمين مكاناً يقصد للصلوة إلا المسجد . ولا مكان يقصد للعبادة إلا المشاعر . فمشاعر الحج كعرفة ومزدلفة ومنى تقصد بالذكر والدعاء والتکير لا الصلاة ، بخلاف المساجد ، فإنهما هي التي تقصد للصلوة ، وما ثمّ مكان يقصد بعينه إلا المساجد والمشاعر . وفيها الصلاة والنسلك ، قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٢] وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يستحب قصد بقعة بعينها للصلوة ولا الدعاء ولا الذكر إذ لم يأت في شرع الله ورسوله قصدها لذلك وإن كان مسكوناً لنبي أو متزاً أو مراً .

فإن الدين أصله متابعة النبي ﷺ وموافقته بفعل ما أمرنا به وشرعه لنا وسنّه لنا ، ونقتدي به في أفعاله التي شرع لنا الاقتداء به فيها بخلاف ما كان من خصائصه .

فاما الفعل الذي لم يشرعه هو لنا ولا أمرنا به ولا فعله فعلاً سنّ لنا أن نتأسى به فيه ، فهذا ليس من العبادات والقرب ، فاتخاذ هذا قربة مخالفٌ

له عليه وما فعله من المباحثات على غير وجه التعبيد يجوز لنا أن نفعله مباحاً كـ فعله مباحاً ولكن هل يشرع لنا أن نجعله عبادةً وقربةً؟ فيه قولان كما تقدم ، وأكثر السلف والعلماء على أنا لا نجعله عبادةً وقربةً بل نتبعه فيه فإن فعله مباحاً فعلناه مباحاً وإن فعله قربة فعلناه قربة . ومن جعله عبادة رأى أن ذلك من تمام التأسى به والتتشبه به ورأى أن في ذلك بركة لكونه مختصاً به نوع اختصاص^(*).



(*) أي هذا مدركُ اجتهد مخالفي جمهور السلف وأئمة الأمصار في المسألة ومدرك الجمهور أقوى فإن التعبد بما لم يجعله الشارع عبادة شرع لم يأذن به الله وغلو في الدين وكلامها من عظام الموبقات المذمومة في القرآن وقصد التبرك لا يبيح مخالفته في أصل التشريع وكون دينه وسطاً لا غلو فيه .

فصل

وأهل العبادات البدعية يزين لهم الشيطان تلك العبادات ويعُغض إليهم السبل الشرعية ، حتى يغوضهم في العلم والقرآن والحديث ، فلا يحبون سماع القرآن والحديث ولا ذكره . وقد يغض إليهم جنس الكتاب فلا يحبون كتاباً ولا من معه كتاب ولو كان مصحفاً أو حديثاً ، كما حكى النصر أبازدي أنهم كانوا يقولون : يدع علم الخرق ، ويأخذ علم الورق ، قال ولست أستر أواحى منهم ، فلما كبرت احتاجوا إلى علمي ، وكذلك حكى السري السقطي أن واحداً منهم دخل عليه فلما رأى عنده محبرة وقلماً خرج ولم يقعد عنده . وهذا قال سهل بن عبد الله التستري : يا عشر الصوفية لا تفارقوا السواد على البياض فما فارق أحد السواد على البياض إلا تزندق وقال الجنيد : علمنا هذا مبني على الكتاب والسنّة فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الشأن . وكثير من هؤلاء ينفر من يذكر الشرع أو القرآن أو يكون معه كتاب أو يكتب ، وذلك أنهم استشعروا أن هذا الجنس فيه ما يخالف طريقهم فصارت شياطينهم تهربهم من هذا ، كما يهرب اليهودي والنصراني ابنه أن يسمع كلام المسلمين حتى لا يتغير اعتقاده في دينه ، وكما كان قوم نوح يجعلون أصابعهم في آذانهم ويستغشون ثيابهم لعلًا يسمعوا كلامه ولا يروه ، وقال الله تعالى عن المشركين : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا هَذَا الْقُرْآنُ وَالْغَوَا فِيهِ لِعْلَكُمْ تُغْلَبُونَ ﴾ [سورة فصلت : ٢٦] وقال تعالى : ﴿ فَمَا هُمْ بِالْمُذَكَّرَةِ مُغَرِّضُينَ * كَأَنَّهُمْ حُمَرٌ مُسْتَفَرَّةٌ * فَرَرُثُ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ [سورة المدثر : ٤٩ - ٥١] وهو من أرغب الناس في السماع البدعى سماع المعاذف . ومن أزهدهم في السماع الشرعي سماع آيات الله تعالى .

وكان مما زَيَّنَ لهم طريقهم أن وجدوا كثيراً من المشغلي بالعلم والكتب

معرضين عن عبادة الله تعالى وسلوك سبيله إما اشتغالاً بالدنيا وإما بالمعاصي وإما جهلاً وتكندياً بما يحصل لأهل التأله والعبادة فصار وجود هؤلاء مما ينفرهم وصار بين الفريقين نوع تباغض يشبه من بعض الوجوه ما بين أهل المللتين : هؤلاء يقولون ليس هؤلاء على شيء ، وهؤلاء يقولون ليس هؤلاء على شيء ، وقد يظنون أنهم يحصل لهم بطريقهم أعظم مما في الكتب .

فمنهم من يظن أنه يُلْقَن القرآن بلا تلقين . ويبحكون أن شخصاً حصل له ذلك وهذا كذب . نعم قد يكون سمع آيات الله فلما صفى نفسه تذكرها فتلاها . فإن الرياضة تصقل النفس فيذكر أشياء كان قد نسيها ، ويقول بعضهم أو يحكي أن بعضهم قال : أخذوا علمهم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت . وهذا يقع ، لكن منهم من يظن ما يلقى إليه من خطاب أو خاطر هو من الله تعالى بلا واسطة ، وقد يكون من الشيطان . وليس عندهم فرقان يفرق بين الرحماني والشيطاني فإن الفرق الذي لا يخطيء هو القرآن والسنة فما وافق الكتاب والسنة فهو حق وما خالف ذلك فهو خطأ .

وقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْשُّ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضُ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لِهِ قَرِيبٌ * وَإِنَّهُمْ لِيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مَهْتَدُونَ * حَتَّىٰ إِذَا جَاءُنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنِكَ بُعْدَ الْمَشْرِقِينَ فَبَشِّرْنَاهُمْ ﴾ [سورة

الزخرف : ٣٦ - ٣٨] .

وذكر الرحمن هو ما أنزله على رسوله قال تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مَبَارِكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٠] وقال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [سورة القلم : ٥٢] وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْتِينَكُمْ مِنْ هُدًى فَمَنْ أَتَبَعَ هُدًى فَلَا يُضَلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَخَشْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبُّهُ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُثُرَ بَصِيرًا * قَالَ

كذلك أتتك آياتنا فنسيّها وكذلك اليوم تنسى ﴿ [سورة طه : ١٢٣ - ١٢٦] . وقال تعالى : ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويسير المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن هم أجرًا كبيراً * وأن الذين لا يؤمنون بالأخرة أعدتنا لهم عذاباً أليماً ﴾ [سورة إسراء : ٩ ، ١٠] وقال تعالى : ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحًا من أمرنا ما كثُر تدرِّي ما الكتاب ولا الإِعْيَان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم * صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ألا إلى الله تسير الأمور ﴾ [سورة الشورى : ٥٢ ، ٥٣] وقال تعالى : ﴿ آلُوكَاتُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [سورة إبراهيم : ١] وقال تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] .

ثم إن هؤلاء لما ظنوا أن هذا يحصل لهم من الله بلا واسطة صار عند أنفسهم أعظم من اتباع الرسول . يقول أحدهم : فلان عطيته على يد محمد وأنا عطيتي من الله بلا واسطة . ويقول أيضًا : فلان يأخذ عن الكتاب وهذا الشيخ يأخذ عن الله ومثل هذا .

وقول القائل يأخذ عن الله وأعطياني الله لفظ مجلمل ، فإن أراد به الإعطاء والأخذ العام وهو الكوني الخلقي أي بمشيئة الله وقدرته حصل لي هذا ، فهو حق ، ولكن جميع الناس يشاركونه في هذا ، وذلك الذي أخذ عن الكتاب هو أيضًا عن الله أخذ بهذا الاعتبار . والكافر من المشركين وأهل الكتاب أيضًا هم كذلك ، وإن أراد أن هذا الذي حصل لي هو مما يحبه الله ويرضاه ويقرب إليه وهذا الخطاب الذي يلقى إلى هو كلام الله تعالى : فهنا طريقان :

أحدهما : أن يقال له من أين لك أن هذا إنما هو من الله لا من الشيطان وإلقاءه ووسوسته ؟ فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم كما أخبر الله تعالى بذلك في القرآن ، وهذا موجود كثيراً في عباد المشركين وأهل الكتاب وفي الكهان والسحرة ونحوهم ، وفي أهل البدع بحسب بدعهم . فإن هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية ، فلابد من الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، والفرقان إنما هو الفرقان الذي بعث الله به مهداً ﷺ فهو : ﴿الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان : ١] وهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال ، وبين الرشاد والغبي ، وبين طريق الجنة وطريق النار ، وبين سبيل أولياء الرحمن ، وسبيل أولياء الشيطان . كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع .

ومقصود هنا أنه يُقال لهم : إذا كان جنس هذه الأحوال مشتركاً بين أهل الحق وأهل الباطل فلابد من دليل يبين أن ما حصل لكم هو الحق .

(الطريق الثاني) : أن يُقال : بل هذا من الشيطان لأنه مخالف لما بعث الله به مهداً ﷺ وذلك أنه يُنظر فيما حصل له وإلى سببه وإلى غايته فإن كان السبب عبادةً غير شرعية مثل أن يقال له اسجد لهذا الصنم حتى يحصل لك المراد ، أو استشفع بصاحب هذه الصورة حتى يحصل لك المطلوب ، أو ادع هذا الخلق واستغث به مثل أن يدعوا الكواكب كما يذكرونها في كتب دعوة الكواكب ، أو أن يدعوا مخلوقاً كما يدعوا الخالق سواء كان الخلق ملكاً أو نبياً أو شيخاً ، فإذا دعاه كما يُدعى الخالق سبحانه إما دعاء عبادة وإما دعاء مسألة صار مشاركاً به ، فحيثئذ ما حصل له بهذا السبب حصل بالشرك كما كان يحصل للمشركين ، وكانت الشياطين تتراءى لهم أحياناً وقد يخاطبونهم من الصنم ويخبرونهم بعض الأمور الغائبة أو يقضون لهم بعض الحوائج ، فكانوا ينزلون لهم هذا النفع القليل بما اشتروه منهم من

توحيدهم وإيمانهم الذي هلكوا بزواله كالسحر قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمُنَّ
مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولُ إِنَّا نَحْنُ فَتَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ، فَيَتَعْلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يَفْرَقُونَ
بَيْنَ الْمَرْءَ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَيَتَعْلَمُونَ
مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ، وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ
خَلْقٍ * وَلِئِنْ شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة
البقرة : ١٠٢] .

وكذلك قد يكون سببه سماع المعاذف وهذا كما يذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال : « اتقوا الخمر فإنها أم الخبائث . وأن رجلاً سأله امرأة فقالت : لا أفعل حتى تسجد لهذا الوثن ، فقال : لا أشرك بالله ، فقالت : أو تقتل هذا الصبي فقال : لا أقتل النفس التي حرم الله ، فقالت : أو تشرب هذا القدر فقال : هذا أهون ، فلما شرب الخمر قتل الصبي وسجد للوثن وزنا بالمرأة » .

والمعاذف هي خمر النفوس ، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حمي الكؤوس ، فإذا سكروا بالأصوات حلّ فيهم الشرك ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله ويزنون .

وهذه الثلاثة موجودة كثيراً في أهل سماع المعاذف : سماع المكاء والتصدية ، أما الشرك فغالب عليهم بأن يحبوا شيخهم أو غيره مثل ما يحبون الله ، ويتواجدون على حبه .

وأما الفواحش فالغناء رقية الزنا وهو من أعظم الأسباب لوقوع الفواحش ويكون الرجل والصبي والمرأة في غاية العفة والحرمة حتى يحضره فتنحل نفسه وتسهل عليه الفاحشة ويميل لها فاعلاً أو مفعولاً به أو كلامها كما يحصل بين شاربي الخمر وأكثر .

وأما القتل فإن قتل بعضهم بعضاً في السمع يقللون : قتله بحاله

ويعدُون ذلك من قوته ، وذلك أن معهم شياطين تحضرهم فأيهم كانت
شياطينه أقوى قتل الآخر ، كالذين يشربون الخمر ومعهم أعوان لهم فإذا
شربوا عربدوا فأيهم كانت أعوانه أقوى قتل الآخر ، وقد جرى مثل هذا
لكثير منهم ، ومنهم من يقتل إما شخصاً وإما فرساً أو غير ذلك بحاله ثم
يقوم صاحب الثأر ويستغيث بشيخه فيقتل ذلك الشخص وجماعةً معه إما
عشرة وإما أقل أو أكثر كما جرى مثل هذا لغير واحد ، وكان الجهال يحسبون
هذا من باب الكرامات .

قلما تبين لهم أن هذه أحوال شيطانية وأن هؤلاء معهم شياطين ثغينهم
على الإمام والعدوان عرف ذلك من بصرَّة الله تعالى وانكشف التلبيس والغشُّ
الذي كان لهؤلاء .

وكنت في أوائل عمري حضرت مع جماعةٍ من أهل الزهد والعبادة
والإرادة فكانوا من خيار أهل هذه الطبيقة فبتنا بمكان وأرادوا أن يقيموا سِياعاً
وأن أحضر معهم فامتنعت من ذلك فجعلوا لي مكاناً منفرداً قعدت فيه فلما
سمعوا وحصل الوجد والحال صار الشيخ الكبير يهتف بي في حال وجده
ويقول يا فلان قد جاءك نصيب عظيم ، تعال خذ نصيبك ، فقلت في نفسي
ثم أظهرته لهم لما اجتمعنا : أنتم في حل من هذا النصيب فكل نصيب لا
يأتي على طريق محمد بن عبد الله فإني لا آكل منه شيئاً . وتبيَّن لبعض منْ
كان فيهم من له معرفة وعلم أنه كان معهم الشياطين وكان فيهم من هو
سُكراً بالخمر .

والذي قلته معناه أن هذا النصيب وهذه العطية والموهبة وال الحال سببها غير
شرعى ليس هو طاعة الله ورسوله ولا شرعاً لها الرسُول فهو مثل من يقول
تعال اشرب معنا الخمر ونحن نعطيك هذا المال ، أو عَظِّم هذا الصنم ونحن
نوليك هذه الولاية ونحو ذلك .

وقد يكون سببه نذر لغير الله سبحانه وتعالى مثل أن ينذر لصنم أو كنيسة أو قبر أو نجم أو شيخ ونحو ذلك من النذور التي فيها شرك فإذا أشرك بالنذر فقد يعطيه الشيطان بعض حوائجه كما تقدم في السحر ، وهذا بخلاف النذر لله تعالى ، فإنه ثبت في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي عليه السلام أنه نهى عن النذر وقال : «إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل»^(٦١) وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام نحوه^(٦٢) ، وفي رواية «فإن النذر يلقي ابن آدم إلى القدر»^(٦٣) فهذا المنهي عنه هو النذر الذي يجب الوفاء به مني عن عقده ، ولكن إذا كان قد عقده فعليه الوفاء به كما في صحيح البخاري عن النبي عليه السلام أنه قال : «من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٦٤)

وإنما نهى عنه عليه السلام لأنه لا فائدة فيه إلا التزام ما التزمه وقد لا يرضي به فيبقى إثما . وإذا فعل تلك العبادات بلا نذر كان خيرا له . والناس يقصدون بالنذر تحصيل مطالبهم ، وبين النبي عليه السلام أن النذر لا يأتي بخير ، فليس النذر سببا في حصول مطلوبهم ، وذلك أن النادر إذا قال : لله علیّ إن حفظني الله القرآن أن أصوم مثلا ثلاثة أيام أو إن عافاني الله من هذا المرض أو إن دفع الله هذا العدو أو إن قضى عني هذا الدين فعملت كذا فقد جعل

(٦١) رواه البخاري (٦٦٩٣) ومسلم (١٦٣٩) واللفظ له من حديث ابن عمر .

(٦٢) رواه البخاري (٦٦٩٤) ومسلم (١٦٤٠) عن أبي هريرة بنحوه مرفوعاً .

(٦٣) رواه الإمام أحمد (٢ / ٣١٤) عن أبي هريرة مرفوعاً وفيه «ولكه يلقيه النذر بما قدرته» وهو حديث قدسي ، وهو على شرطهما ، وقد أخرجاه ، إلا أنهما لم يجعلاه حديثا قدسيا ، ويبدو أن شيخ الإسلام رحمه الله قد روى الحديث بالمعنى ، والله أعلم . وانظر «الإرواء» (٢٥٨٥) و«السلسلة الصحيحة» (٤٧٨) للشيخ ناصر حفظه الله .

(٦٤) رواه البخاري (٦٦٩٦ و ٦٧٠٠) عن عائشة رضي الله عنها ، والإمام أحمد

. (٦ / ٦)

العبادة التي التزمها عوضاً عن ذلك المطلوب والله سبحانه لا يقضي تلك الحاجة بمجرد تلك العبادة المنذورة بل ينعم على عبده بذلك المطلوب ليتليه أیشکر أم يکفر ؟ وشکره يكون بفعل ما أمره به وترك ما نهاه عنه .

وأما تلك العبادة المنذورة فلا تقوم بشكر تلك النعمة ولا بنعم الله ، تلك النعمة ليعبده العبد تلك العبادة المنذورة التي كانت مستحبة فصارت واجبة ، لأنه سبحانه لم يوجب تلك العبادة ابتداء بل هو يرضى من العبد بأن يؤدي الفرائض ويحتسب الحارم ، لكن هذا النادر يكون قد ضيّع كثيراً من حقوق الله ثم بذل ذلك النذر لأجل تلك النعمة ، وتلك النعمة أجل من أن ينعم الله بها ب مجرد ذلك المنذور المختصر ، وإن كان المبذول كثيراً والعبد مطاعن الله فهو أكرم على الله من أن يحوجه إلى ذلك المبذول الكثير فليس النذر سبباً لحصول مطلوبه كالدعاء فإن الدعاء من أعظم الأسباب ، وكذلك الصدقة وغيرها من العبادات جعلها الله تعالى أدسّاباً لحصول الخير ودفع الشر إذا فعلها العبد ابتداءً ، وأما ما يفعله على وجه النذر فإنه لا يجلب منفعة ولا يدفع عنه مضره ، لكنه كان بخيلاً فلما نذر لزمه ذلك ، فالله تعالى يستخرج بالنذر من البخيل فيعطي على النذر ما لم يكن يعطيه بدونه والله أعلم .

تم والحمد لله وحده . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلينا .

وذلك نهار الثلاثاء آخر شهر صفر من سنة تسعة وأربعين وسبعيناً وحسيناً الله ونعم الوكيل .



مقدمة :



قاعدة أهل السنة والجماعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم :

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، سبحانه لا يسئل عما يفعل وهم يسألون ، أمره سبحانه بين الكاف والنون ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة يس : ٨٢] .

وأشهد أن لا إله غيره سبحانه ، الأول بلا ابتداء ، والآخر بلا انتهاء ، والظاهر بلا خفاء ، والباطن بلا اختفاء ، ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى : ١١] .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد ولد آدم وحبيبه ، المبعوث رحمة للعالمين ، المشفع يوم تقوم الساعة في الموحدين ، الذي نعته ربه في كتابه الحكيم بقوله : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ .

وبعد :

هذه [قاعدة أهل السنة والجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة وذم الفرقـة] ، لشيخ الإسلام العالم الرباني «أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني» .

قمت بعون الله وحسن توفيقه بتحقيق نصها مما وقفت عليه من كتاب (الفتاوى) لشيخ الإسلام «ابن تيمية» وغيره من النسخ المطبوعة في هذه [القاعدة] ، وخرجت ما أورده الشيخ رحمه الله من الروايات ، وبيت صححها من سقيمها ، وعلقت على نقاط رأيت الحاجة إلى تفصيلها ، فاللهم إن أصببت بفضل منك ونعمـة ، وإن أخطأت فلةـ شـيطـانـ وـعـجزـ إـنـسانـ ، وأـسـأـلـكـ الغـفـرانـ . آمينـ .

وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله في موضع كثيرة إلى ما عليه أهل البدعة والانحراف في العقيدة والسلوك ، وهدف من هذه [القاعدة] إظهار أن الإسلام دين الوحدة والاتحاد ، وأقام الدليل الصحيح على ذلك ، وأن أهل السنة عليه كذلك ، وأن التفرق في الدين فيه الخزي والمهلك .

وأبرز من خذلهم شيخ الإسلام رحمه الله بهذه [القاعدة] هم الخوارج ، ومن نحا نحوهم ومسته عدوهم بتکفير المسلمين بالمعصية ، وإصدار هذا الحكم الخطير بدون اتباع للأصول الشرعية والضوابط الأصولية في هذه المسألة حتى اشتروا بها - أي جماعة التکفير - وكانت عليهم علامه عَبْرَت عن جهلهم ، وفضحت بين الناس أمرهم ، وأورثهم تقليدهم لغيرهم في هذه البدعة السواد في قلوبهم .

عافانا الله وإياكم من كل بدعة مضلة ، وهدانا وإياكم إلى ما كان عليه محمد ﷺ وسلف هذه الأمة ، ولا أنسى ولن أنسى يداً من أقوى الأيدي وأسخاها التي امتدت إلى وانتشرتني من مستنقع التکفير ، ومسحت على مسحة شفتني من عدوى الخوارج بإذن الله تعالى ، وهذه يد الشيخ الجليل « أبي عبد الرحمن الألباني » حفظه الله وأطال في عمره . آمين .

واللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .

فاللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما تعلمنا واجعلنا من المتقين ، وانحتم لنا خاتمة الصالحين . آمين .

والحمد لله رب العالمين . وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه

أبو المندى سامي بن أنور

قاعدة أهل السنة والجماعة

(في رحمة أهل البدع والمعاصي ومشاركتهم في صلاة الجماعة)

قال شيخ الإسلام تقى الدين أحمد ابن تيمية رحمه الله :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى وتقديس.. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقًّا تَقَاتِهِ وَلَا تَوَثِّنُ إِلَّا وَأَنْتُم مُسْلِمُونَ * وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ، وَإِذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَآلَّفُوا بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْرَانًا ، وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حَفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذْتُكُمْ مِّنْهَا ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لِعُلُوكِمْ تَهَدُونَ * وَلَتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَالْمُحَتَلِّفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبَيَّضُ وِجْهَهُ وَتَسُودُ وِجْهُهُ ﴾ قال ابن عباس وغيره : تبييض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدُتْ وِجْهُهُمْ أَكْفَرُتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضُتْ وِجْهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [سورة آل عمران]

. ١٠٢ - ١٠٧ .

وفي الترمذ عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ في الخوارج « إنهم كلاب أهل النار »^(٦٥) وقرأ هذه الآية ﴿ يَوْمَ تَبَيَّضُ وِجْهَهُ وَتَسُودُ

(٦٥) صحيح بمجموع طرقه . ورواه ابن ماجه في سنته [مقدمة ١ - ٦١] عن « ابن أبي أوفى » قال: قال رسول الله ﷺ: « الخوارج كلاب أهل النار ». وأورده « البوصيري » في [مصباح الرجاجة: ١ - ٨٣ - ٦٦] وقال: « إسناد ابن أبي أوفى » رجاله ثقات إلا أنه منقطع، الأعمش =

وجوه) قال الإمام أحمد : صح الحديث في الخارج من عشرة أوجه . وقد خرجها مسلم في صحيحه ، وخرج البخاري طائفته منها . قال النبي ﷺ : « يَخْفِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ . وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ . يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجُازِ حِنَاجِرِهِمْ ، يَمْرِقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرِقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ - وفي رواية - يَقْتَلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ

لم يسمع من « ابن أبي أوفى » قاله غير واحد . اهـ .

قلت : ومن قال ذلك « أبو حاتم » وقال : وكان مُذَلِّساً آخر جناه في التابعين - أي في كتاب التفاتات - لأن له حفظاً وبيانياً ، وقال الحافظ في « التقريب » : ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع ولكنه يدلّس ، وانظر صحيح ابن ماجة - الألباني (١٢٤ - ١٤٣) . والحديث رواه « أبو داود الطيالسي » في مسنده - منحة المعبود (٢٠ / ١٨٧) عن « الحشرج » وهو : حشرج بن ثابتة الأشجعي أبو مكرم الواسطي أو الكوفي - صدوق بهم . قال : ثنا « سعيد بن جمهان » وهو : « سعيد ابن جمهان الأسلمي أبو حفص البصري » ، له صحابة وثقة ابن معين وابن حبان وابن حنبل عن « ابن أبي أوفى » بسباق أتم من الذي قبله .

ورواه الإمام أحمد في [مسنده : ٤ / ٣٥٥] عن « الأعمش » عن « ابن أبي أوفى » ، ومن طريق « الحشرج » (٤ / ٣٨٢) وعن « أبي أمامة الباهلي » رضي الله عنه (٥ / ٢٥٠) من طريق « عبد الله بن بجير » وهو : « عبد الله بن بجير بن حران التبّمي القيسي أبو حران ثقة » ثنا « سيار » وهو : « سيار الأموي مولاهم الدمشقي ، قدم البصرة - صدوق ، وقيل اسم أبيه عبد الله » عن « أبي أمامة الباهلي » رضي الله عنه ، ورواه (٥ / ٢٥٣) من طريق « معمر » وهو : « معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن - ثقة ثبت فاضل » ، قال : سمعت « أبا غالب » وهو : صاحب « أبي أمامة » بصري نزل أصحابه قيل اسمه : حزور وقيل : سعيد بن الحزور . وقيل : نافع - صدوق يخطيء ، عن « أبي أمامة » رضي الله عنه . ورواه (٥ / ٢٦٩) من طريق « أنس بن عياضن » وهو : « أنس بن عياض بن ضمرة أبو عبد الرحمن الليثي أبو حزة المدني - ثقة » ، قال : سمعت « صفوان بن سليم » وهو : « صفوان بن سليم المدني أبو عبد الله الزهراني مولاهم - ثقة » ، عن « أبي أمامة رضي الله عنه ، والحديث عن الخارج بغير هذا اللفظ كثير في كتب السنن وانظر ظلال الجنة في تخریج السنة للشيخ / الألباني (٤٣٨ / ٢) .

الأوثان»^(٦٦).

والخوارج هم أول من كَفَرَ المسلمين بالذنوب . ويُكَفِّرونَ من خالفهم في بدعهم ويستحلون دمه وماله . وهذه حال أهل البدع يبتدعون بدعة ويُكَفِّرونَ من خالفهم في بدعهم . وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة وينطِيعُونَ الله ورسوله ، فيتبعون الحق ، ويرحمون الخلق^(٦٧).

(٦٦) صحيح والحديث بهذا السياق على ما يبدو من تركيب شيخ الإسلام « ابن تيمية » رحمة الله وتجد نحوه في روایات كثيرة ومن أوجه كثيرة كما ذكر . أخرجهما البخاري فتح (٩ / ٩٩ ، ١٠٠) عن « علي وأبي سعيد الخدري » رضي الله عنهما ، وكذلك (٦ / ٦١٧ ، ٦١٨) (٢٨٣ / ١٢) (٤١٦ / ٦) (٣٧٦ / ٨) (٥٣٥ / ١٣) (٥٥٢ / ١٠) (٢٩٠ / ١٢) . ومسلم - التوسي (٧ / ١٦٥) عن « جابر بن عبد الله » و « أبي سعيد الخدري » و « علي بن أبي طالب » و « سعد بن حُنْيف » و « أبي ذر » و « رافع بن عمرو الغفاري » .

والترمذى (٦ / ٤٢٤) عن « ابن مسعود » وقال الترمذى : وفي الباب عن « علي وأبي سعيد وأبي ذر » . هذا حديث حسن صحيح . اهـ . والنمساني (٥ / ٨٧) عن « أبي سعيد الخدري » (٧ / ١١٨) عنه وعن « علي وأبي بَرَزَةَ » رضي الله عنهم . وأبو داود في سنته (١٣ / ١٠٩) عن « أبي سعيد الخدري » و « أنس بن مالك وعلي » رضي الله عنهم . وابن ماجه [مقدمة ١٢] عن « ابن مسعود » و « أبي سعيد الخدري » و « أبي ذر » و « رافع بن عمرو الغفاري » و « ابن عباس » و « جابر بن عبد الله » و « ابن عمر » و « أنس بن مالك » رضي الله عنهم . والدارمي (٢ / ١٣٣) عن « أبي ذر » و « رافع بن عمرو الغفاري » . ورواه الإمام أحمد في مسنده من أوجه كثيرة في مواضع كثيرة من مسنده ، وأكفي بما ذكرته هنا . والله الموفق .

(٦٧) كلام شيخ الإسلام هنا عام في كل عصر ، وفي عصرنا هذا كثير من أهل البدع ، هؤلاء الذين يأتون بالأفكار من رؤوسهم الفارغة ، نتاج عقولهم الضئيلة وجهلهم الكبير ، ثم يتعاملون معها وبها مع الآخرين وأنفسهم على أنها وحى مُنزَّل من عند رب العالمين ، ويُكَفِّرونَ كل من يخالفهم فيها . كشراذمة لقيتها وَضَعَتْ بدعة ما قالها أحد من قبلهم - اللهم إلا الخوارج - وهي :

وأول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة ، حدثنا في أثناء خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، فعاقب الطائفتين . أما الخوارج فقاتلوا فقتلهم ، وأما الشيعة فحرق غالبيتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبا^(٦٨) فهرب منه ، وأمر بجلد من يفضله على أبي بكر وعمر . وروي عنه من وجوه كثيرة أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر . ورواه عنه البخاري في صحيحه^(٦٩) .



أن الحد الأدنى للإسلام هو القيام بكل واجب وترك كل محظور ، وبعد ابتداع هذه السفاهة التي ليس عليها دليل من كتاب أو سنة ، بل تناقض الأدلة القطعية من كتاب الله وسنة نبيه عليه صلوات الله عليه يجعلون كلامهم هذا كأنه قرآن يتلى ، فلا علم بالحق ، ولا رحمة بالخلق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(٦٨) « عبد الله بن سبا » أصله يهودي – أسلم ليهدم الإسلام ، كان رأس الفتنة التي أسفرت عن مقتل سيدنا « عثمان بن عفان » رضي الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين المهدىين ، وأدت إلى انقسام الخلافة الإسلامية واقتتال المسلمين .

(٦٩) روي البخاري في صحيحه (٢٠ / ٧) نحوه عن « محمد ابن الحنفية » قال : قلت لأبي : أي الناس خير بعد رسول الله صلوات الله عليه ؟ قال : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟ قال : ثم عمر ، وخشيته أن يقول عثمان ، قلت : ثم أنت ؟ قال : « وما أنا إلا رجل من المسلمين وبهذا المعنى وردت أحاديث كثيرة انظرها في منهاج السنة (ج ١٢ / ١) تعليق د. محمد رشاد سالم ... و « محمد بن الحنفية » هو ابن « علي بن أبي طالب » واسم الحنفية : « خولة بنت جعفر رضي الله عنهم جميعاً » .

فصل

[إمامية المستور والفاسق]

ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ، لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم^(٧٠) ، فإن كان الإمام مستوراً لم يظهر منه بدعة ولا فجور صلي خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ، ولم يقل أحد من الأئمة إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره ، بل ما زال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور^(٧١) ، ولكن إذا

(٧٠) قال «أبو العز الخنفي» في [شرح الطحاوية] (٥٣٢ / ٢) : «ومن ترك الجمعة والجماعات خلف الإمام الفاجر ، فهو مبتدع عند أكثر العلماء ، وال الصحيح أنه يصلحها ، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجّار ولا يبعدون». اهـ . وسيذكر شيخ الإسلام هنا الأدلة على ذلك .

(٧١) ومسألة مستور الحال هذه تحفيت على كثير من المترفين فكريًا ، والجهل بها كان سبباً في ضلالهم في هذه المسألة ، فقد يقولون بل يقولون فيما سبق ذكره - من عدم جواز ترك الجمعة والجماعة خلف الفاجر والفاسق : إن هذا فيما إذا كان فاجراً أو فاسقاً وليس كافراً ، مع العلم أنهم لا يعتبرون للفاجر أو الفاسق بندأ في أفكارهم ، فالأمر عندهم كافر أو مؤمن قائم بكل واجب تارك لكل محظوظ عافانا الله من التنطع في الدين .

فيقال لهم : إن الناس على حد العلم بالناس إما مؤمناً على حد الإيمان عند أهل العلم بالإسلام ، أو كافراً على حد الأصول والضوابط الثابتة عند هؤلاء العلماء لا هؤلاء الجهلاء ، أو مستوراً لا يعلم حاله وهذا بيت القصيد ، فإن كان مؤمناً فلا يجوز القول بعدم صحة الصلاة خلفه ، وإن كان كافراً معلوم عنه ذلك ، فلا خلاف في عدم صحة الصلاة خلفه .

وأما إن كان مستوراً : أي لا يعلم حاله - فقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في الأم (١٩٠/١) : ولو أن قوماً في سفر أو حضر أو غيره ائتموا برجل لا =

ظهر من المصلي بيعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأمور ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد^(٧٢) وأما إذا لم يكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر

= يعرفونه ، فأقام الصلاة أجرأت عنهم صلاتهم ولو شكوا أ المسلم هو أو غير مسلم ؟ أجرأتهم صلاتهم ، وهو إذا أقام الصلاة فلما مسلم في الظاهر حتى يعلموا أنه ليس ب المسلم . اهـ . وقال ابن قدامة في المغني (٢ / ٢٧) : ولو صلى خلف من يشك في إسلامه فصحته صحيحة ؛ لأن الظاهر أنه لا يتقدم للإمامية إلا مسلم . اهـ . فمن نادى بالأذان ، وهو شعيرة من شعائر الإسلام فيه الشهادتان لله سبحانه ورسوله ﷺ ، والإيمان بالكتاب بتلقى الفريضة - الصلاة - بالقبول ، والامتثال لِاقْتَها ، وكذلك الذي يريد أن يصلينا إماماً للصلاة ، ولم نعلم عنه كفراً ، فمثل هذا بعد ذلك قد زالت عنه الجهة ، وانكشف عنه الستر . ولكن لو صح القول - تجاوزاً - بأنه مع ذلك مستور الحال ، وذلك لشدة الفتنة واندثار السنة وانتشار البدعة والضلال ، فيكون معنى ذلك أنه مسلم في الظاهر ولا نعلم ما إن كان عنده شيء ضد ذلك أم لا ، ويكون هذا هو معنى المستور تجاوزاً ، وتكون الصلاة خلفه صحيحة ومجزئة على ما قاله أئمة المدى وذكرت منه فيما سبق ، وفوق ذلك قول رسول الله ﷺ نيع المدى لأنمه المدى . قال : « من صلى صلاتنا ، واستقبل قببتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فذلك المسلم له ذمة الله وذمة رسوله ، فلا تخفروا الله في ذمته » سياق تخرجه وقد قال : « أبو العز الخفي » رحمة الله في (شرح الطحاوية) (٢ / ٥٣١) : « أعلم رحمك الله وإلينا أنه يجوز للرجل أن يصلى خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقاً باتفاق الأئمة ، وليس من شرط الاتهام أن يعلم المأمور اعتقاد إيمame ، ولا أن يتحمّنه ، فيقول : ماذا تعتقد ؟ بل يصلى خلف المستور الحال ». اهـ . قلت : ولم يشترط ذلك إلا من ضل وأضل ، واشتهرت بغير ما اشترط الله ورسوله ﷺ ، وخالف ما اتفق عليه أئمة المدى رحمة الله .

(٧٢) قال النووي في المجموع (٤ / ٢٥٣) : ونص الشافعي في (المختصر) على : كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ، فإن فعلها صحت ، وقال مالك : لا تصح وراء فاسق بغير تأويل كشارب الخمر والرائي ، وذهب جمهور العلماء إلى صحتها . اهـ . قلت : والصواب مذهب الجمهور ؛ لأن من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره بلا خلاف .

كالجامعة التي إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جماعة أخرى فهذه تصل إلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة . وهذا مذهب الشافعى وأئمَّةٍ حنفية وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمَّةٍ أهل السنة بلا خلاف عندهم^(٧٣) .

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب أن لا يصل إلى خلف من يعرفه على سبيل الاستحساب ، كما نقل ذلك عن أحمد أنه ذكر ذلك لمن سأله . ولم يقل أحد أنه لا تصح إلا خلف من عرف حاله^(٧٤) .

ولما قَدِمَ أبو عمرو عثمان بن مرزوق^(٧٥) إلى ديار مصر وكان ملوكها في ذلك الزمان مظاهرين للتشييع ، و كانوا باطنية ملاحدة ، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع و ظهرت بالديار المصرية - أمر أصحابه أن لا يصلوا إلا خلف من يعرفونه لأجل ذلك^(*) ثم بعد موته فتحها ملوك السنة مثل صلاح

(٧٣) قال « أبو العز الحنفي » في (شرح الطحاوية) (٢ / ٥٣٣) : وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه - أي مظهر البدعة والفحور - يُفوت المأمور الجمعة والجماعة ، فهنا لا يترك الصلاة خلفه إلا مبتدع خالف للصحابة رضي الله عنهم .

(٧٤) انظر تفصيل ذلك في المغني (٢ / ٢٦ ، ٢٧) لابن قدامة ، وذلك على سبيل تحري إمامية الأفضل مع جواز الصلاة خلف المفضول ، إن لم يتمكن المأمور من ذلك

(٧٥) « عثمان بن مرزوق » هو : - عثمان بن مرزوق بن حميد القرشي أبو عمرو ، الفقيه العارف الزاهد ، نزيل مصر ، صاحب شرف الإسلام عبد الوهاب بن الحنبلي بدمشق ، وينسب إلى مذهب الإمام أحمد ، توفي رحمه الله (٦٥٤ هـ) وله كتاب (صفة الصفوة) مختصر كتاب (حلية الأولياء) للأصبهاني وهو غير (صفة الصفوة) لابن الجوزي ، انظر ترجمته في [الناج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول] (٢٠٣) و [كشف الظنون] (١٠٨٠) و [ذيل طبقات الحنابلة] لابن رجب (١ / ٣١١ - ٣٠٦) .

(*) قال الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله في تعليقه على مجموعة الرسائل والمسائل (١٩٩) : « أي لأجل كون ملوكهم الفاطميين ودعاتهم ملاحدة لا شيعة مبتدةعة » . اهـ .

الدين وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة ، ثم صار العلم والسنّة يكثر بها ويفيظها .

فالصلة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين ، ومن قال إن الصلاة محمرة أو باطلة خلف من لا يُعرَف حاليه فقد خالف إجماع أهل السنّة والجماعة . وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف الوليد بن فجوره ، كما صلّى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وقد كان يشرب الخمر وصلّى مرة الصبح أربعًا وجده عثّان بن عفان على ذلك^(٧٦) وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف^(٧٧) . وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متهمًا بالإلحاد وداعياً إلى الضلال^(٧٨) .



(٧٦) قصة « الوليد بن أبي معيط » في صحيح مسلم (١١ / ٢٣١ - ٢٣١) عن « حُضِينَ بن المذر أَبِي ساسان » .

(٧٧) صلاة « ابن عمر » خلف « الحجاج » رواها بسنده صحيح « ابن أبي شيبة » في مصنفه (٣٧٨ / ٢) و « الشافعى » في مسنده (١٣٠ / ١) - البناء ، و « ابن سعد » في الطبقات (١٤٩ / ٤) ، ورواه « البهقى » في سننه (١٢١ ، ١٢٢) .

(٧٨) ورد ذلك عن « ابن عمر » أيضًا عند « البهقى » في سننه (٣ / ١٢٢) باسم « الخشيبة » وهم أصحاب « المختار بن أبي عبيد » ، وبذكر « ابن أبي عبيد » في روایة عند « ابن أبي شيبة » في مصنفه (٣٧٩ / ٢) بسنده صحيح .

فصل

[تكفير المسلمين بالمعصية]

ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأً أخطأ فيه ، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة ، فإن الله تعالى قال : ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحدٍ من رسله ، وقالوا سمعنا وأطعنا غُفرانكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المصير﴾ [سورة البقرة : ٢٨٥] وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أحب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم^(٧٩).

والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين . واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قاتلهم ، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار . وهذا لم يسب حريمهم ولم يضم أموالهم .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت صلامتهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم ، فكيف بالطوائف المختلفةين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟ فلا يجل لإحدى هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها وما لها ، وإن كانت فيها بدعة محققة ، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً ؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلاط . والغالب

(٧٩) قال « الطحاوي » في [الطحاوية] (٤٣٢/٢) : « ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله » .

أنهم جمِيعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه^(٨٠).

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محَرّمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله . قال النبي ﷺ لما خطبهم في حجة الوداع : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا »^(٨١) وقال ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه »^(٨٢) وقال ﷺ : « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله »^(٨٣) وقال : « إذا التقى المسلم بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قيل يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه أراد قتل صاحبه »^(٨٤) وقال : « لا ترجعوا بعدي كُفَّاراً يضرب بعضكم رقباب بعض »^(٨٥) . وقال : « إذا قال المسلم لأخيه يا كافر فقد باء بها أحد هما »^(٨٦) وهذه الأحاديث كلها

(٨٠) قلت : وهذا هو القول المصيب في هذه المصيبة الموجودة ، ولو أنهم أدركوا حقائق ما يختلفون فيه لما وقع ما وقع من هذه الفتنة البهيماء ، وقد قال « أبو العز الخنفي » في (شرح الطحاوية) (٤٣٩/٢) : « فَيَمْنَعُ عِيوبَ أَهْلِ الْبَدْعِ تَكْفِيرَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ، وَمِنْ مَمَادِحِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْهُمْ يُحَكِّمُونَ لَا يُكَفِّرُونَ .. ».

(٨١) صحيح رواه « البخاري » (٣ / ٥٧٣ - ١٧٣٩) عن « ابن عباس وابن عمر وأبي بكره » رضي الله عنهم .

(٨٢) صحيح رواه « مسلم » في صحيحه (١٦ / ٣٥٧ - ٢٥٦٤) عن « أبي هريرة » رضي الله عنه .

(٨٣) صحيح رواه « البخاري » (١ / ٤٩٦ - ٣٩١) عن « أنس بن مالك » رضي الله عنه ، بنحو هذا اللفظ وبعده : « فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذُمْتِهِ » ومعناه : لا تغدروا .

(٨٤) صحيح رواه « مسلم » (١٨ / ٢٢٦ ، ٢٧٧ ، ١٤ - ١٥) عن « أبي بكره » رضي الله عنه .

(٨٥) صحيح رواه « البخاري » (١ / ٣١٧ - ١٢١) ، ومسلم (٢ / ٤١٥ - ١١٨) عن « جرير » رضي الله عنه .

(٨٦) صحيح رواه « البخاري » (١٠ / ٥١٤ - ٦١٠٣ ، ٦١٠٤) عن « أبي هريرة » =

في الصحاح .

وإذا كان المسلم متاؤلاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر ابن الخطاب لخاطب^(*) بن أبي بلتعة : « يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق » فقال النبي ﷺ : « إنه قد شهد بدرأ ، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟ » وهذا في الصحيحين^(٨٧) . وفيهما أيضاً : من حديث الإفك^(٨٨) أن أَسِيدَ بْنَ الْحُضَيْرَ قال لسعد بن عبدة : إنك منافق تجادل عن المنافقين ، واختصم الفريقان فأصلح النبي ﷺ بينهم . فهو لاء البدريون فيهم من قال لا آخر منهم إنك منافق ، ولم يكُفِّرَ النبي ﷺ لا هذا ولا هذا ، بل شهد للجميع بالجنة^(٨٩) .

= رضي الله عنه و « ابن عمر » رضي الله عنهما و مسلم رواه (٤١٠ / ٢ - ٤١١) عن « ابن عمر » رضي الله عنهما ، وليس فيه بلفظ « المسلم » وفيه بلفظ « الرجل » و « أمرىء » .

(*) أي في شأن خاطب .

(٨٧) قصة « خاطب بن أبي بلتعة » رضي الله عنه وردت عند البخاري (٣٩٨٣-٣٠٤) و عند مسلم (١٦ / ٢٨٧ - ٢٤٩٤) عن « علي » رضي الله عنه .

(٨٨) حديث الإفك هذا ورد عند البخاري (٧ / ٤٣١ - ٤٤١) وهو حديث طويل فيه ما ذكره شيخ الإسلام هنا ، وعند مسلم (١٧ / ١٠٨ - ٢٧٧٠) .

(٨٩) قلت : صدق الله العظيم القائل سبحانه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴾ ﷺ وغير ذلك كثير .

وفيما ذكره شيخ الإسلام هنا قاعدة عظيمة وهي :

أن المسلم قد يرتكب الكفر ولكنه لا يكفر به ، بمعنى أنه لا ينفي عنه حقيقة الإيمان ، لأنه لم يتطرق إلى أعماق الجنان ، فلربما يكون زلة شيطان كما وقع « خاطب بن أبي بلتعة » رضي الله عنه ، أو لظروف معتمدة غير واضحة ولم يتضح الحق فيها بجلاء وقطيع كا في واقعة الإفك قبل نزول الوحي براءة أمّنا « عائشة » رضي الله عنها ، وكهذا الذي قال لرسول الله ﷺ : « ما شاء الله وشئت » بجهل منه لحكم هذا القول ، فما كفَرَه رسول الله ﷺ ، بل أنكر عليه وعلمه ﷺ وقال له : « أَجْعَلْتِي اللَّهُ عِدْلًا بِلِّمَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ » [بسند حسن عند الإمام أحمد في مسنده =

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسماء بن زيد أنه قتل رجلاً بعد ما قال لا إله إلا الله وعظم النبي ﷺ ذلك لما أخبره وقال : « يا أسماء أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ » وكرر ذلك عليه حتى قال أسماء : تمنيت أنني لم أكن أسلمت إلا يومئذ^(٩٠). ومع هذا لم يوجب عليه قواداً ولا دية ولا كفارة ، لأنه كان متاؤلاً ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه أنه قالها تعوداً^(٩١).

(١) [والأمثلة على ذلك كثيرة ، وكلها تقرر هذه القاعدة : من أن المسلم قد يرتكب الكفر ولا يخرج بذلك من ملة الإسلام ، كما يؤيد تقسيم العلماء الكفر إلى كفر عقدي وكفر عملي ، وأن الأول يُخرج من ملة الإسلام ، والثاني لا يخرج من الملة ، وفي كلا الحالين يجب إقامة الحجّة . =

واعلم أن ذلك كان واضحاً للصحابي « حاطب بن أبي بلتعة » رضي الله عنه ببداهة العلم بالإسلام ، إذ قال رضي الله عنه في رواية البخاري : « والله ما بي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ﷺ ، أردت أن تكون لي عند القوم يَدْ يدفع الله بها عن أهلي ومالي » وفي رواية مسلم : « ولم أفعله كفراً ولا ارتداضاً عن ديني ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام » فأثبتت أنه بعيد عن الكفر العقدي والخروج من الملة ، وأن ذلك ضعف منه ورَأْلَه شيطان ، فما كان من رسول الله ﷺ إلا أن يأخذ بالظاهر على الرغم من ظنِّ « عمر بن الخطاب » رضي الله عنه ، وكانت فعلته معصية دون الكفر مما غفر الله لأهل بدر ، ولنا في قوله ﷺ : « ما حملك على ما صنعت » عند البخاري ، وعند مسلم : « يا حاطب ما هذا ؟ » أسوة حسنة في عدم التسرع بالتفكير ، وإخراج الناس من ملة الإسلام ، وأن تتأني في ذلك وتنزيل العارض من الجهل أو الموى ، وذلك بإقامة الحجّة بالحكمة والرحمة ، وإظهار العلم الصحيح وتعليمه للناس ، فانتظر للرسول ﷺ يُبيّن أن ذلك شرك يقول للرجل : « أجعلتني الله عدلاً » فيعلمه قاتلاً : « بن ما شاء الله وحده » عليه أفضل الصلوات وأذكي التسليمات .

(٩٠) قصة « أسماء بن زيد » رضي الله عنه هذه رواها البخاري (١٢/٦٨٧٢-١٩١) ومسلم (٢/٤٦١-٩٦ ، ٩٧) عن « أسماء بن زيد » رضي الله عنه .

(٩١) وفي حديث « أسماء بن زيد » رضي الله عنه قاعدة أخرى عظيمة أُبيّنها بتوفيق الله : فالرجل قال : « لا إله إلا الله » لا غير ، أي أنه انتهى للإسلام ، وهذه الشهادة =

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضاً من أهل الجمل وصفين ونحوهم وكلهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ يَعْثَرَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوهَا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [سورة الحجرات : ٩] فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتاهم وبغي بعضهم على بعض إخوة مؤمنون وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل^(٩١). ولهذا كان السلف مع الاقتال يوالى بعضهم بعضاً موالة الدين لا يعادون كمعاداة الكفار ، فيقبل بعضهم شهادة بعض ، ويأخذ بعضهم العلم من بعض ، ويتوارثون ويتناكحون ويعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض مع ما

صارت منه واقعاً لامراء فيه ، والظروف التي حدث فيها منه ذلك ترفع من قدر ظنَّ «أسامة» رضي الله عنه ، فإنه قال لرسول الله ﷺ «إنما كان متعمداً» أي من القتل وهذا في لفظ البخاري ، وعند مسلم : «إنما قالها خوفاً من السلاح» وعلى ذلك فكل من شهد أنه مسلم واتنى لهذا الدين فهو مسلم ، وإن كان هناك ظنٌ ولو ترجح بأنه يكون غير ذلك .

فلا يجوز دفع ما وقع بما هو ظنٌ ، فكيف بهؤلاء المبتعدة الذين لا يكفهم من يؤذن ، ويشهد الشهادتين وغيرها ، ومن يُقيم الصلاة ويصلِّي ، وبدون ممارسة لأي ضغط عليه لفعل ذلك ، بل الضغوط عليه قد تكون لترك ذلك ، ولا تجد عندهم إلا الظن من أنه قد يكون من أهل كذا أو وقع في كذا وكذا ، وإن الظن لا يعني من الحق شيئاً فاعلم رحمك الله أن هذا ضلال بعيد عن هدي النبي محمد ﷺ وأن خير الهدي هدي محمد ﷺ ، فاستمسك به وبالله التوفيق .

(٩٢) وهذه الآية تبيّن أن لفظ الكفر الوارد في حديث رسول الله ﷺ عند البخاري ح (٤٨) فتح - محمد فؤاد عبد الباقي - وغيره عن «عبد الله بن مسعود» «باب المسلم فسوق وقاتله كفر» وحديث «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» [سبق] ، لا يقصد به إلا الكفر العملي الذي لا يُخرج من الملة ، وهذا يجري بجرى ما ذكرته سابقاً من الدلالة على صحة تقسيم الكفر إلى عقدي وعملي ، وأن لفظ (الكفر) لا يقصد به مباشرة الإخراج من الملة إلا أن يخالف الاعتقاد باستحلال مثلاً ، وأنه يجب كما ذكرت سابقاً إقامة الحاجة بالحكمة والرحمة .

كان بينهم من القتال والتلاغن وغير ذلك .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ سأله ربه : « أَن لَا يهلك أُمّتَه بَسْنَةً عَامَةً فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ ، وَسَأْلَهُ لَا يُسْلِطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ ، وَسَأْلَهُ أَن لَا يَجْعَلَ بِأَسْهَمِهِمْ فَلِمْ يُعْطِ ذَلِكَ » وأخبر أن الله لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم يغلبهم كلهم حتى يكون بعضهم يقتل ببعضًا وبعضهم يسمى ببعضًا^(٩٣)

وثبت في الصحيحين لما نزل قوله : « قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَعْثِثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ » قال : « أَعُوذُ بِوجْهِكَ » أو من تحت أَرْجُلِكُمْ » قال : « أَعُوذُ بِوجْهِكَ » أو يَلْبِسُكُمْ شَيْئًا وَيُدِيقَ بَعْضَكُمْ بِأَسَّ بَعْضِهِمْ » قال : « هَاتَانِ أَهُونُ »^(٩٤)

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والائلاف ونهى عن البدعة والاختلاف ، وقال : « إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِيَنَهُمْ وَكَانُوا شَيْئًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ » [الأنعام : ١٥٩] وقال النبي ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنْ يَدْهُ اللَّهُ عَلَى الجماعة »^(٩٥) وقال : « الشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْأَثْنَيْنِ أَبْعَدُ »^(٩٦)

(٩٣) قصة سؤال النبي ﷺ ربه سبحانه وتعالى هذا السؤال وردت عند مسلم في [صحيحه] (٢٨٨٩) عن « ثوبان » رضي الله عنه .

(٩٤) روى ذلك البخاري (٧٣١٣) عن « جابر » رضي الله عنه ، ونحوه عند مسلم (٢٨٩٠) عن « سعد بن أبي وقاص » رضي الله عنه ، والآية رقمها (٦٥) من سورة الأنعام .

(٩٥) حسن رواه الترمذى (٢٢٥٦) عن « ابن عباس » رضي الله عنه بسنده رواته كلهم ثقات ، ووح (٢٢٥٥) عن « ابن عمر » رضي الله عنه بسنده فيه « سليمان بن سفيان » (ضعيف) ، والأول عن « ابن عباس » رضي الله عنه بلفظ « مع الجماعة » والثانى عن « ابن عمر » بلفظ « على الجماعة » ولكن رواه النسائي ح (٤٠٢٠) عن « عرفجة ابن شریع الأشجعی » بلفظ « على الجماعة » بسنده حسن .

(٩٦) رواه « الحاكم » في مستدركه (١١٤/١) عن « ابن عمر » وصححه « الحاكم » ووافقه =

وقال : « الشيطان ذئبُ الإنسان كذئب الغنم والذئب إنما يأخذ القاصية والثانية من الغنم »^(٩٧) .

فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدن المسلمين أن يصل إلى معهم الجمعة والجماعة ويواли المؤمنين ولا يعاد لهم ، وإن رأى بعضهم ضالاً أو تغواياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك ، وإلا فلا يكلف الله نفسها إلا وسعها . وإذا كان قادراً على أن يولي في إمامية المسلمين الأفضل ولاء ، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفحور منه . وإن لم يقدر على ذلك فالصلة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضلي ، كما قال النبي ﷺ في الصحيح : « يومَ الْقِيَامَةِ أَقْرَأُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ . فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءٌ فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ . فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءٌ فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً . فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءٌ فَأَقْدَمُهُمْ سَنَّاً »^(٩٨) وإن كان في هجره لظهور البدعة والفحور مصلحة راجحة هجره ، كما هجر النبي ﷺ الذين حُلِّفُوا حتى تاب الله عليهم . وأما إذا ولد غيره بغیر إذنه وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً وكان قد رد بدعة ببدعة^(٩٩) .

= (الذهبي) ورواه الترمذى عنه (٢٢٥٤) بسنده حسن .

(٩٧) صحيح بنحو لفظه عند الإمام أحمد في مستنته (٢٣٣/٥) عن « معاذ بن جبل رضي الله عنه » بسنده رجاله ثقات ، وأبو داود (٥٠٤٣) عن « أبي الدرداء » بسنده حسن والنسائي (٨٤٧ - ١٠٦/٢) عن « أبي الدرداء » بسنده رجاله ثقات عدا « السائب بن حبيش الكلاعي » مقبول من السادسة .

(٩٨) صحيح رواه مسلم ح (٦٧٣) عن « أبي مسعود الأنصاري » رضي الله عنه ، وأصحاب السنن والإمام أحمد في مستنته (١١٨/٤) .

(٩٩) قلت : هذه الفقرة والتي قبلها عليها نور الحق ، وثاج العلم ، وعين الحكمة ، ولطف الرحمة ، عافانا الله وإياكم من ظلمة الباطل ، ونار الجهل ، وعمى السفاهة ، وشين الغلظة . آمين .

حتى إن المصلى الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس في إعادته الصلاة وكرهها أكثرهم ، حتى قال أحمد بن حنبل في رواية عبدوس : من أعادها فهو مبتدع . وهذا أظهر القولين ، لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلَّى كَمْ أَمْرَ بِحَسْبِ اسْتِطاعَتْهُ أَنْ يَعِدَّ الصَّلَاةَ . ولهذا كان أصح قول العلماء أن من صلَّى بحسب استطاعته أَنْ لا يَعِدَّ ، حتى المتيم لخشية البرد ، ومن عُدِمَ الماء والترباب إذا صلَّى بحسب حاله ، والمحبوس وذوو الأعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطعة لا يجب على أحد منهم أن يَعِدَّ الصَّلَاةَ إِذَا صلَّى الْأُولَى بحسب استطاعته .

وقد ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيم لما فَقَدَتْ عائشة عِقدَها ولم يأمرهم النبي ﷺ بالإعادة^(١٠٠) ، بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلاً بوجوبها لم يأمره بالقضاء ، فعمر وعمران لما أجنبا وعمر لم يصلّ وعمران تمرغ كَمْ تَمْرَغَ الدَّاهِيَةَ لَمْ يَأْمُرْهُمَا بِالْقَضَاءِ^(١٠١) ، وأبو ذر لما كان يَجْتُبُ ولا يصلّى لم يأمره بالقضاء^(١٠٢) ، والمستحاضة لما استحاضت حِيضة شديدة منكرة منعتها الصلاة والصوم لم يأمرها بالقضاء^(١٠٣) والذين أكلوا في رمضان حتى يتبيَّن لأحدِهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود لم يأمرهم بالقضاء ، وكانوا قد غلطوا في معنى الآية فظنوا أن قوله تعالى : «**هُنَّا يَتَبَيَّنُ لَكُمُ الْخِيطُ الْأَيْضُ** من **الْأَسْوَدِ** من

(١٠٠) قصة عقد أمانتها «عائشة» رضي الله عنها رواها البخاري (٣٧٧٣) ومسلم (٣٦٧) عنها رضي الله عنها وغيرها.

(١٠١) قصة «عمر وعمار» رضي الله عنهمـا عند البخاري (٣٣٨) وعند مسلم (٣٦٨) .

(١٠٢) قصة «أبي ذر» هذه رواها أبو داود (٣٢٨) عنه رضي الله عنه بسنده حسن وغيره.

(١٠٣) قصة المستحاضة رواها البخاري (٣٢٧) ومسلم (٣٣٤).

الفجر ﴿ [سورة البقرة : ١٨٧] هو الحبل فقال النبي ﷺ : « إنما هو سواد الليل وبياض النهار »^(١٠٤) ولم يأمرهم بالقضاء ، والمسيء في صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات^(١٠٥) ، والذين صلوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نُسخت بالأمر بالصلاحة إلى الكعبة وصلوا إلى الصخرة حتى بلغهم النسخ لم يأمرهم بإعادة ما صلوا^(١٠٦) ، وإن كان هؤلاء أعندهم من غيرهم تمسكهم بشرع منسوخ .

وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ ؟ على ثلاثة أقوال ، في مذهب أحمد وغيره . قيل يثبت وقيل لا يثبت ، وقيل يثبت المبتدأ دون الناسخ . وال الصحيح مادل عليه القرآن في قوله تعالى : ﴿ وما كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] وقوله : ﴿ لَئِلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حِجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ ﴾ [النساء : ١٦٥] وفي الصحيحين : « ما أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسَلَ مبشرين ومنذرين »^(١٠٧)

فالمتأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر بل قد جعل الله لكل شيء قدرًا^(١٠٨)

(١٠٤) روى ذلك البخاري (٤٥٠٩ ، ٤٥١٠ ، ٤٥١١) عن « عدي بن حاتم » و « سهل بن سعد » رضي الله عنهما في تفسير الآية وفي الصوم (١٩١٦).

(١٠٥) قصة المسيء في صلاته رواها البخاري (٧٩٣) عن « أبي هريرة » رضي الله عنه ، ومسلم بمعناه (٤٢٣) عنه أيضًا .

(١٠٦) قصة تحويل القبلة رواها البخاري (٣٩٩) عن « البراء بن عازب » رضي الله عنهما .

(١٠٧) رواه البخاري (٧٤١٦) عن « المغيرة بن شعبة » رضي الله عنه ، ورواه مسلم (٢٧٦٠) عن « عبد الله بن مسعود » رضي الله عنه .

(١٠٨) أخي المسلم عليك بهذه ، تمسك بها وغض عنها بالتواجد ، رحنا الله وإياك .

فصل

[الاستثناء في الإيمان والتوبة من الكفر]

أجمع المسلمين على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن ذلك حق يَجْزِم به المسلمين ويقطعون به ولا يرتابون ، وكل ما عَلِمَهُ المسلم وجزم به فهو يقطع به وإن كان الله قادرًا على تغييره ، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه ، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء ، وإذا قال المسلم أنا أقطع بذلك فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره ، بل من قال إن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم وعلى تسخير الجبال وتبدل الأرض غير الأرض فإنه يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل .

والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبي عمرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا ذلك من عندهم ولم يكن هذا الشيخ ينكر هذا ، ولكن أصل هذا أنهم كانوا يستثنون في الإيمان كما نقل ذلك عن السلف فيقول أحدهم : أنا مؤمن إن شاء الله ، ويستثنون في أعمال البر ، فيقول أحدهم : صليت إن شاء الله . ومراد السلف من ذلك الاستثناء كونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كما أمر الله ورسوله ، فيشك في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك ، أو للشك في العاقبة ، أو يستثنى لأن الأمور جميعها إنما تكون بمشيئة الله كقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [سورة الفتح : ٢٧] . مع أن الله عالم بأنهم يدخلون لا شك في ذلك ، أو لغلا يزكي أحدهم نفسه .

وكان أولئك يمتنعون عن القطع في مثل هذه الأمور ، ثم جاء بعدهم قوم جهال فكرهوا لفظ القطع في كل شيء ، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة ، وكل من روى عن النبي ﷺ أو عن أصحابه أو واحد من علماء المسلمين أنه كره لفظ القطع في الأمور المجزوم بها فقد كذب عليه . وصار الواحد

من هؤلاء يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة فقد أقر بأمر عظيم في الدين ، وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف المسلمين ، ولا كان شيخهم أبو عمرو بن مرزوق ولا أصحابه في حياته ولا خيار أصحابه بعد موته يمتنعون من هذا اللفظ مطلقاً ، بل إنما فعل هذا طائفة من جهالهم^(١٠٩) .

كما أن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب ورروا عن النبي ﷺ أنه قال : « سب أصحابي ذنب لا يغفر »^(١١٠) وهذا الحديث كذب على رسول الله ﷺ لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتبهم المعتمدة وهو خالف للقرآن لأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [سورة النساء : ٤٨] هذا في حق من لم يتبع . وقال في حق التائبين : ﴿ قُلْ يَا عَبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [سورة الزمر : ٥٣] فثبتت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أن كل من تاب تاب الله عليه .

ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار الخارجين وقال : هو ساحر أو شاعر أو مجنون أو معلم أو مفتر وتاب تاب الله عليه . وقد كان طائفة يسبون النبي ﷺ من أهل الحرب ثم أسلموا وحسن إسلامهم وقبل النبي ﷺ منهم : منهم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ^(١١١)

(١٠٩) راجع تفصيل مسألة (الاستثناء في الإيمان) في « شرح العقيدة الطحاوية » (٤٩٤/٢) للإمام أبي العز الحنفي بتحقيق - التركى والأرناؤوط - الرسالة ، تجد هناك فوائد عظيمة إن شاء الله .

(١١٠) هذا حديث ذكره « الملا على القاري » في كتابه (الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة) برقم (٢٢٣) ، وذكر بعده من كلامشيخ الإسلام الوارد هنا .

(١١١) هو : أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ، ابن عم رسول الله =

وعبد الله بن سعد بن أبي سرح^(١١٢)، وكان قد ارتدَّ وكان يكذب على النبي ﷺ ويقول : أنا كنت أعلم القرآن ثم تاب وأسلم وباعه النبي ﷺ على ذلك .

وإذا قيل : سب الصحابة حق لآدمي . قيل : المستحل لسبهم كالرافضي يعتقد ذلك ديناً ، كما يعتقد الكافر سب النبي ﷺ ديناً . فإذا تاب وصار بحبهم ويثنى عليهم ويدعو لهم بما الله سيثاته بالحسنات . ومن ظلم إنساناً فقد ذفه أو اغتابه أو شتمه ثم تاب قبل الله توبته . لكن إن عرف المظلوم مكنته من أخذ حقه ، وإن قد ذفه أو اغتابه ولم يبلغه فقيه قولان للعلماء ، هما روایتان عن أَحْمَدَ : أَصْحَحُهُمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنِّي اغْتَبْتُكَ . وقد قيل بل يُخْسِنُ إِلَيْهِ فِي غَيْبِتِهِ كَأَسَاءِ إِلَيْهِ فِي غَيْبِتِهِ . كما قال الحسن البصري : كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته . فإذا كان الرجل قد سب الصحابة أو غير الصحابة وتاب فإنه يحسن إليهم بالدعاء لهم والثانية عليهم بقدر ما أساء إليهم . والحسنات يذهبن السينات . كما أن الكافر الذي كان يسب النبي ﷺ ويقول إنه كذاب إذا تاب وشهد أن محمداً رسول الله الصادق المصدق وصار يحبه ويثنى عليه

عليه ، وأخوه من الرضاعة ، أرضعهما « حليمة السعدية » ، وكان أبو سفيان من يؤذى النبي ﷺ ويهجوه ويتؤذى المسلمين ، أسلم أبو سفيان في الفتح ، وشهد حينئذ فكان من ثبت مع النبي ﷺ ، ويقال : إنه لم يرفع رأسه إلى رسول الله ﷺ حياءً منه . رضي الله عنه [انظر الإصابة في تمييز الصحابة] ترجمة رقم (٤٠٢٢) .

(١١٢) هو : عبد الله بن أبي سرح بن الحارث بن حبيب بن حذافة بن مالك بن جسل ابن عامر بن لؤي العامري القرشي ، أخو « عثمان » رضي الله عنه من الرضاعة ، وقال « ابن عباس » : كان « عبد الله بن سعد بن أبي سرح » يكتب للنبي ﷺ فأزله الشيطان فلحق بالكافر ، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل - يعني يوم الفتح - فاستجear له « عثمان » رضي الله عنه فأجاشه النبي ﷺ . [وانظر الإصابة في تمييز الصحابة] (٤٧١٤) .

ويصلی علیه کانت حسنهات ماحیةً لسیناته والله تعالیٰ ﴿يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنْ عَبادِهِ وَيَغْفِرُ عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشوری : ٢٥] وقد قال تعالیٰ :

﴿ حَمَ ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ شَدِيدُ الْعَقَابِ ذِي الْطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [سورة غافر: ٣-١].

آخر کلام شیخ الإسلام ابن تیمیة ، قدس الله روحه الزکیة ، وأسکتنا وإیاه بمنه الغرف العلیة . وصلی الله علی محمد وصحبه وسلم .

[يقول محمد رشید صاحب المنار] هذه الرسالة من أنفس ما كتبه شیخ الإسلام وأنفعه في التأليف بين أهل القبلة الذين فرق الشیطان بينهم بأهواء البدع وعصیيات المذاهب ، على كونه أقوى أنصار السنة برهاناً ، وأبلغ المفتدين للبدع قلماً ولساناً ، ومنهاجه في الرد على المبتدةعة ببيان الحق بالأدلة ، وحكم ما خالفه من شرك وكفر وبذلة ، مع عدم الجزم بتکفیر شخص معین له شبهة تأویل ، فضلاً عـ۔ تکفیر فرقہ تقيم أركان الدين .

فجزاه الله أفضیل الجزاء علی إرشاده ونصحه للمسلمین .

ترجمة شيخ الإسلام

ابن تيمية

وقد أوردت ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقلم المؤرخ الكبير محمد كرد علي - رئيس المجتمع العلمي العربي - رحمه الله ، وذلك لعم الفائدة إن شاء الله تعالى ، واعتمدت في ذلك على مطبوعة الأستاذ زهير الشاويش حفظه الله تعالى .

وقد تناولت هذه الترجمة الموجزة النقاط التالية :

- * ولادة شيخ الإسلام .
- * طلبه للعلم .
- * أخلاقه .
- * محته .

والله يوفق المخلصين من هذه الأمة لما يحب ويرضى .

« الحفق »



ابن تيمية

ولد بحران سنة إحدى وستين وستمائة ، وقدم مع والده وأهله إلى دمشق ، وكانوا قد خرجنوا من بلاد حران مهاجرين بسبب جور التتار وقدموها دمشق سنة سبع وستين .

طلبه للعلم

فسمع الحديث من أئمته في دمشق ، وسمع « مسند » أحمد مرات ، و« معجم » الطبراني الكبير ، والكتب الكبار والأجزاء .

وعنى بالحديث ، وقرأ بنفسه الكثير ، ولازم السماع مدة سنين ، ونسخ وانتقى وكتب الطباق والأثبات ، وتعلم الخط والحساب في المكتب ، واشتغل بالعلوم ، وحفظ القرآن ، وأقبل على الفقه ، وقرأ أياماً في العربية على ابن عبد القوي ثم فهمها ، وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهمه ، وبرع في النحو وأقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى حاز فيه قصب السبق ، وأحكם أصول الفقه ، كل هذا وهو ابن بضع عشرة سنة ، فعجب الفضلاء من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه وقوته حافظته ، وسرعة إدراكه . ذلك ما قاله من ترجموا له في نشأته .

أخلاقه

أما أخلاقه فقالوا :

إنه نشأ في تصون^(١١٣) تام ، وعفاف وتاله ، واقتصاد في الملبس والماكل ، ولم ينزل على ذلك خلقاً صالحاً ، برأً بوالديه تقىً ورعاً عابداً ناسكاً صواماً قواماً ، ذاكراً الله تعالى في كل أمر ، وعلى كل حال ، رجاعاً إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا ، وقافاً عند حدود الله تعالى وأوامره ونواهيه أمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، « فارغاً من شهوات المأكل والملابس والجماع ، لا لذة له في غير نشر العلم وتدريسه ، عرض عليه منصب قضاء القضاة ومشيخة الشيوخ فلم يقبل » .

وقبل وظائف والده في التدريس وله إحدى وعشرون سنة . وكان والده من كبار الخنابلة وأئمته ، ودرس هو بعده ، فاشتهر أمره وبعد صيته في العالم ، وما أتى له ثلاثون سنة ، حتى كان من أعظم علماء عصره ، بل أعظم عالم في عصره ، لا تكاد نفسه تشبع من العلم ، ولا تروي من المطالعة ، ولا تمل من الاشتغال ، ولا تكُل من البحث ، وقل أن يدخل في باب من أبواب العلوم إلا وفتح له من ذلك الباب أبواب ، واستدرك أشياء في ذلك العلم على حُذّاق أهله .

وكان يحضر المجالس والمحافل في صغره ، فيتكلم وينظر ويفحّم الكبار ، ويأتي بما يختار منه أعيان البلد ، وشرع في الجمع والتأليف وله نحو سبع عشر سنة .

قال الحافظ الزملکاني : كان إذا سُئل عن فن من الفنون ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وحكم أن أحداً لا يعرف مثله . وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك ، ولا يعرف أنه ناظر أحداً فانقطع معه ، ولا

(١١٣) في الأصل « تصوف » والصواب ما أثبتناه نقاً عن « الرد الوافر » و « العقود الدرية » .

تكلم في علم من العلوم سواء كان من علوم الشرع أو غيرها إلا فاق فيه أهله والنسب إليه . وكانت له اليد الطولى في حسن التصنيف ، وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين .

وقالوا فيه : وأخذ في تفسير الكتاب العزيز أيام الجمع على كرسي من حفظه ، فكان يورد ما يقوله من غير توقف ولا تلعم ، وكذا كان يورد الدروس بتؤدة وصوت جهوري فضيح .

وانتهت إليه الإمامة في العلم ، والعمل ، والزهد ، والورع ، والشجاعة ، والكرم ، والتواضع ، والخلم ، والأناة ، والجلالة ، والمهابة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، مع الصدق ، والأمانة ، والعفة ، والصيانة ، وحسن القصد ، والإخلاص ، والابتهاج إلى الله تعالى ، وشدة الخوف منه ، ودؤام المراقبة له ، والتمسك بالأمر والدعاء إلى الله تعالى ، وحسن الأخلاق ، ونفع الخلق والاحسان إليهم .

وكان رحمة الله سيفاً مسلولاً على المخالفين ، وشجئ في حلوق أهل الأهواء والمبتدعين ، وإماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين ، طنت بذكره الأمصار ، وضفت بمثله الأعصار .

وقال الذهبي : إنه صار من أكابر العلماء في حياة شيوخه ... ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراس وأكثر ، وفسر كتاب الله تعالى مدة سنتين من صدره أيام الجمعة ، وكان يتقد ذكاءً ، وسماعاته من الحديث كثيرة ، وشيوخه أكثر من مئتي شيخ ، ومعرفته بالتفسير إليها المتنى ، وحفظه للحديث ورجاله وصححه وستقيمه مما لا يُتحقق فيه ، وأما نقله للفقه ولماهات الصحابة والتابعين ، فضلاً عن مذاهب الأربعة ، فليس له فيه نظير ، وأما معرفته بالملل والنحل ، والأصول والكلام فلا أعلم له فيه مثيلاً ، ويدري جملة صالحة من اللغة ، وعربيته قوية جداً ، وأما معرفته

بالتاريخ والسير فعجب عجيب .

قال : فإن ذكر التفسير ، فهو حامل لواهه ، وإن عد الفقهاء ، فهو مجتهدهم المطلق ، وإن حضر الحفاظ نطق وخرسوا ، واستزيد وأبلسوا ، واستغنى وأفسوا .

وإن سمي المتكلمون ، فهو فردهم وإليه مرجعهم ، وإن لاح ابن سينا يُقدم الفلسفه فلّسهم وبخسهم وهتك أستارهم ، وكشف عوارهم .
وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة . وهو أعظم من أن تصفه كلامي ، أو تبينه إشارة قلمي .

وقال في مكان آخر : وله خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم ومعرفة بفنون الحديث ، وبالعالي والنازل ، وبالصحيح وبالسقيم مع حفظه لمتونه الذي انفرد به ، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ولا يقاربه ، وهو عجيب في استحضاره واستخراج الحجج منه ، وإليه المتنى في عزوه إلى « الكتب الستة » و « المسند » بحيث يصدق عليه ، أن يقال : كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث ، ولكن الإحاطة لله ، غير أنه يغترف فيه من بحر ، وغيره يغترف من السوافي .

وقال أيضاً : كان يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف واستدل ورجح ، وكان يحق له الاجتهد لاجتئاع شروطه فيه .

قال : وما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه ، ولا أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه ، كأن السنة نصب عينيه ، وعلى طرف لسانه ، بعبارة رشيقه وعين مفتوحة ...

ومن خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير فيه ، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه ، وقد أوذيت من الفريقين من أصحابه وأضداده .

وكان أليض ، أسود الرأس وللحية ، قليل الشيب ، شعره إلى شحمة
أذنيه ، كان عينيه لسانان ناطقان ، ربعة من الرجال ، بعيد ما بين المنكبين ،
جهوري الصوت فصيحاً ، سريع القراءة ، تعرية حدة لكن يقهرها
بالحلم ...

وقال : تعرية حدة في البحث وغضب تزرع له عداوة في النفوس .
كتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية
فأجابه :

وأما قول سيدي في الشيخ تقى الدين ، فالمملوك يتحقق كبير قدره ،
وزخاره بحره ، وتوسعه في العلوم النقلية والعقلية ، وفرط ذكائه والجهادة
وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف ، والمملوك يقول ذلك
دائماً ، وقدره في نفسي أكثر من ذلك وأجل ، مع ما جمعه الله له من الزهادة
والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه ، لا لغرض سواه ، وجريه على سنن
السلف ، وأخذه من ذلك بالأخذ الأولي ، وغرابة مثله في هذا الزمان ، بل
من أزمان .

وقال ابن سيد الناس : إنه بُرُّز في كل فن على أبناء جنسه ، ولم تر عين
من رأه مثله ، ولا رأت عينه مثل نفسه .



محنة ابن تيمية

بدأت محنة شيخ الإسلام لما تمت أدواته وشاعت فتاويه في مسائل وجد منها حсадه مدخلًا لهم ، فنافضوه وكفروه وبدعوه ، واعتقله الولاة وغربوه .

وكان منذ سنة تسع وسبعين و (ستمائة) ظهرت شخصيته السياسية في البلاد ، وببدأ تعویل الأمة عليه في دفع أعدائها عنها في نوبة غازان فقام بأباء الأمر بنفسه ، واجتمع بنايه وجزء على المغول وتوجه بعد ذلك بعام إلى الديار المصرية لما اشتد الأمر بالشام من المغول ، واستصرخ بأركان الدولة وحضهم على الجهاد ، ثم عاد بعد أيام إلى دمشق ، وظهر اهتمامه بجهاد التتار وتحريضه الأمراء على ذلك إلى ورود الخبر بانصرافهم ، وقيامه القيام محمود في وقعة (شقب) سنة اثنين وسبعمائة واجتماعه بال الخليفة والسلطان ، وأرباب الحل والعقد ، وتحريضهم على الجهاد .

ثم توجهه في آخر سنة أربع وسبعمائة لقتال الكسروانين واستئصال شأنهم .

ثم مناظراته للمخالفين في سنة خمس في المجالس التي عقدت له بحضور نائب السلطنة الأفروم ، وظهوره عليهم بالحججة والبيان ، ورجوعهم إلى قوله طائعين ومكرهين .

ثم توجهه بعد ذلك في السنة المذكورة إلى الديار المصرية ، في صحبة قاضي القضاة الشافعية ، وعقدهم له مجلساً حين وصوله بحضور القضاة وأكابر الدولة ، ثم حبسه في الجب بقلعة الجبل ، ومعه أخواه سنة ونصفاً ، ثم إخراجه بعد ذلك ، وعقدهم له مجلساً ظهر فيه على خصومه ، ثم عقد لهم له مجلساً سنة سبع لكلامه في طريقة الاتحادية ثم الأمر بتسفيره إلى الشام

على البريد ، ثم الأمر بردہ من مرحلة وسجنه بحبس القضاة سنة ونصفاً ، ثم إخراجه منه وتوجيهه إلى الإسكندرية ، وجعله في برج حبس فيه ثمانية أشهر .

ثم توجهه إلى مصر واجتمعه بالسلطان في مجلس ضم القضاة وأعيان النساء ، وإكرامه له إكراماً عظيماً ومشاورته له في قتل بعض أعدائه ، وامتناع الشيخ عن ذلك .

ثم سكناه القاهرة ، ثم توجهه إلى الشام ، ثم ملازمته بدمشق لنشر العلوم وتصنيف الكتب وإفتاء الخلق .

إلى أن تكلم بمسألة الحلف بالطلاق ، فأشار عليه بعض القضاة بترك الإفتاء بها في سنة ثمانى عشرة (وبسبعيناته) فقبل إشارته دفعاً للفتنة ، ثم ورد كتاب السلطان بعد أيام بالمنع من الفتوى بها ، ثم عاد الشيخ إلى الإفتاء بها وقال :

لا يسعني كتمان العلم ، وبقي كذلك مدة إلى أن جبوه بالقلعة خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً ، ولم يزل على عادته من الاشتغال والتعليم . إلى أن ظفروا له بجواب يتعلق بمسألة شد الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين ، وكان أجاب به من نحو عشرين سنة ، فشنعوا عليه بسبب ذلك ، وورد مرسوم السلطان في شعبان من سنة ست وعشرين بجعله في القلعة ، فأخليت له قاعة حسنة وأقام فيها ومعه أخوه يخدمه ، فكتب في المسألة التي جبوه بسببها مجلدات عديدة وظهر بعض ما كتبه واشتهر ، وأآل الأمر إلى أن منع من الكتابة والمطالعة ، وأخرجوا ما عنده من الكتب ، ولم يتركوا له دواة ولا قلماً ولا ورقة ، وكتب عقيب ذلك بفحم . وكان إخراج الكتب من عنده من أعظم النقم ، وبقي أشهراً على ذلك ، وأقبل على التلاوة والعبادة والتهجد حتى أتاه اليقين .

هذا بجمل ما قيل في حالة شيخ الإسلام ، ومع ما حاول أعداؤه أن ينفصوا عيشه دأب في كل زمن على التأليف ، فألف ثلثمائة مجلد وكلها في الشرع ، وفي حل مسائل عوいصة من الدين تقرأ فيما وصلنا منها مثلاً من علمه النفيض ، وعمله الذي عقّلت القرون أن يأتي رجل بما يماثله .

كثُرت تأليفه ، لأنَّه كان يؤلِّف من صدره ، حفظ الكتاب والسنة وما دون في شروحها ، وما قاله العلماء في تفسيرها ، وقد ساعدته كثرة محفوظه ، وفيض خاطره ، وسعة بيانه على تدوين حقائق لم يكتب لها مثيل في موضوعه ، ولو لم يكن له إلا « منهاج السنة » لكتابه على الأيام فخراً لا يبلِّى ، فقيه مثال من علمه وقوه حجته ، ومعرفته بالملل والنحل ، وإذا قلنا : إنه لم يؤلِّف نظيره في الرد على المخالفين لأهل السنة ، لصدقنا كل منصف من أهل القبلة .

وكتاب « منهاج السنة » من أصح الشهادات على علو كعبه في معرفة الشرع وما تقلب عليه ، وما حاول بعض أهل الأهواء من العبث به ، وفيما أورده الموافقون والمخالفون من صحيح الآراء وبهرجها ، وكان عنوان مداركه الواسعة بتاريخ الإسلام ، وتاريخ الملل والتخل .

ولو أدعينا : أنه لم يأت عالم (مثله) يعرف ما طرأ على الدين ومذاهب أهله فيه ساعة ساعة ويوماً يوماً ما قدر أحد على رد دعوانا .

رد على المعتزلة ، وعلى الجهمية ، وعلى الشيعة ، وعلى الفلاسفة ، وعلى غيرهم . فجاء بالعجب من الآراء التي استخرجها من روح الشريعة واستبططها ببعد نظره ، وشدة بحثه ، فما كتب لإمام من الأئمة في عصره وبعد عصره أن يناقضه ويرد أقواله .

وعلى كثرة ما حرص الشافعية للتفوق على هذا الحنبلي ، وإيقاع العلماء بفتاويهم وتربيط فتاويه ، ما كانوا معه إلا كالأطفال أمام الرجال ، وفي

مقدمة المشايخ بنو السبكي ، وما كان لهم في دولة مصر والشام من السلطان .

اعتقلوه في القاهرة والإسكندرية أشهرأً لم تمنعه عن التأليف والتدريس والوعظ ، وما حالوا دون إعجاب المنصفين من العلماء به وقول الحق فيه ، ولا دون تقدير الأمة له يوم موته ، وهي التي عرفته سباقاً إلى كل خير يقصد منه صلاح دنياه ودينه ، وكان له في انتصار دولة المماليك على التتار اليد الطولى التي لا تنكر ، ودل أنه في السياسة كما هو في الدين إمام عظيم ، وأن الدين لا ينفصل عن السياسة في نظره .

وما سمع لأحد علماء الدين في عصره صوت مثل صوته ، في إحقاق الحق ، ونصرة سلطان الإسلام .

ونسبة قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى فإنه كان يلهج بذلك ابن تومرت ويطريه ، فكان ذلك مؤكداً لطول سجنه .

ولم يرضه يوم عقد الصلح مع التتار أن يتخل عن الأسرى من النصارى واليهود ، فقال : إنهم ذمتنا ولا بد من إرجاعهم إلى ديارهم .

وكم له من مثل هذه الحسنات التي أصبحت كأنها قواعد من قواعد الشرع والسياسة ، لا يستغنى عنها خليفة ولا سلطان .

إن استعانته خصوم ابن تيمية بقوة رجال الدولة في مسألة شد الرحال إلى قبور الأنبياء والأولياء والصالحين ، وفي غير ذلك من البدع التي أفروها !! والشريعة تنكرها إنكاراً ظاهراً !!

كما يفهم من آي الكتاب العزيز ! ، وهدى الصحابة والتابعين والعلماء العاملين ، واعتباطهم بما ظنوه ظفراً لهم ، في تلك المعركة الشديدة . قد كان من نتائجه مسخ الشريعة عند المتأخرین ، وبقيت الأمة على إقرار الخرافات

والبدع ، إلى يوم الناس هذا في بلاد المسلمين كافة ، وكأنهم اخترعوا شريعة أخرى ، استحالوا بها العوام ومزجوها بالشريعة الأصلية ، رغم أنوف الخواص فركبوا عار الأبد ، ولعنوا بما بدلوا وحرفوا ، هو لم يأت ببدع ، وهم سلموا بكل البدع ، فكان العالم العامل حقاً ، وكانوا عبدة أوهام وضلالات .

أراد شرعاً نقىًّا من الأدران ، وهم تساوت عندهم النقاوة والنفاية ، لأنهم يقصدون بمناقشتهم الظهور ، وكسب قلوب الغوغاء على أي حال .

لو عمّت دعوة ابن تيمية – ولدعوته ما يماثلها في المذاهب الإسلامية ولكنها عنده كانت حارة ، وعند غيره فاترة – لسلم هذا الدين من تخريف المخرفين على الدهر ، ولما سمعنا أحداً في الديار الإسلامية يدعو لغير الله ، ولا ضريحاً تشد إليه الرجال بما يخالف الشرع ، ولا يعتقد بالكرامات على ما ينكره دين أقى للتوحيد لا للشرك ، ولسلامة العقول لا للخيال .

كان ابن تيمية في النصف الثاني من عمره سراجاً وهاجاً أطفأً بعلمه وعمله شهرة أرباب المظاهر من القضاة والعلماء ، وكان الصدر المقدم كلما دخل في موضوع ديني أو سياسي ، وعيثاً حاول بعض الشافعية والمالكية أن يسلموه للعامة عليهم يقتلونه فما استطاعوا أكثر من حجز حريته أشهراً في سجن ، وكان الملوك يحمونه من تعصب خصومه ويعرفون قدره .

وكان الملك الناصر صاحب مصر يرفع من مقام ابن تيمية كثيراً ، وأراد أن يقتل من أفتوا بخلعه من العلماء ، وحثه على أن يفتئي في قتل بعضهم ، فأنكر أن ينال أحداً منهم بسوء ، وقال له : إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم ، فقال له : إنهم آذوك وأرادوا قتلك مراراً ، فقال الشيخ : من آذاني فهو في حل ، ومن آذى الله ورسوله ، فالله ينتقم منه ، أنا لا أنتصر لنفسي ، وما زال به حتى حلم عنهم السلطان وصفح .

وكان قاضي المالكية ابن مخلوف يقول : ما رأينا مثل ابن تيمية حرضنا

عليه ، فلم نقدر عليه ، وقدر علينا ، فصفح عنا وحاجج عنا .
 فعل هذا ابن تيمية وخصومه يقولون : يجب التضييق عليه إن لم يقتل ،
 وإلا فقد ثبت كفرا .

ونحن نقول : إن هذا هو الفرق العظيم بين أخلاقه وأخلاق مشاكسيه ،
هم كانوا من يهتمون لدنياهم ومظاهرهم ، وهو كان يهتم للأخرى فقط ،
وشتان بين المطلبين .

كان يهتم لنشر الدين والقضاء على البدع بقلبه ولسانه وقلمه ، وهمهم
أن يرضي عنهم السلطان فيقيهم في مناصبهم ويستميلوا العامة فيقبلوا أيديهم .

هو يقول لنائب قلعة دمشق في فتنة غازان : لو لم يبق فيها إلا حجر
واحد ، فلا تسلّمهم ذلك إن استطعت ، فسلمت القلعة من أذى التار ،
وكان يدور كل ليلة على الأسوار يحرض الناس على الصبر والقتال ، ويتلو
 عليهم آيات الجهاد والرباط .

وكذلك كان شأنه في وقعة شقحب ، وكان يعد المسلمين بالنصر هذه
المرة ، ويفوكد كلامه في ذلك حتى نصروا على عدوهم .

وفي قتال الجردين والكسرانيين ، أبان أيضاً عن سياسة رشيدة ، وأرجع
بعض الناشزين من أهلها إلى الإسلام .

من أهم المسائل التي حاول حсад ابن تيمية أن ينالوا بها منه مسألة شد
الرحال إلى قبور الصالحين وغيرهم .

قال ابن كثير : إن جواب ابن تيمية في هذه المسألة ليس فيه منع زيارة
قبور الأنبياء ، والصالحين وإنما فيه ذكر قولين في شد الرحل والسفر إلى مجرد
زيارة القبور .

وزيارة القبور من غير شد رحل إليها مسألة ، وشد الرحل بمجرد الزيارة

مسألة أخرى .

والشيخ لم يمنع الزيارة الخالية عن شد رحل بل يستحبها ، ويندب إليها وكتبه ومناسكه تشهد بذلك ، ولم يتعرض إلى هذه الزيارة في هذا الوجه في الفتيا ، ولا قال : إنها معصية ، ولا حتى الإجماع على المنع منها ، ولا هو جاهل قول الرسول ﷺ : « زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة ». وثار عليه مرة جماعة من الحسنة ، وشكوا منه أنه يقيم الحدود ، ويغزير ، ويخلق الرؤوس أيضاً ، وتكلم هو فيمن يشكوا منه ذلك وبين خطأهم .

واراح مرة في ثلاثة من أصحابه ومعهم حجارون وأمرهم بقطع صخرة ، كانت بنهر قلوط بدمشق تزار وينذر لها ، فقطعها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها ، فأذاج عن المسلمين شبهة كان شرها عظيماً .

وله اختيارات كثيرة في مجلدات عديدة أقتى فيها بما أدى إليه اجتهاده ، واستدل على ذلك من الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة والسلف .

رجل هذا شأنه يكفره القاضي المالكي ، ويحاول قتله - والتعزير عند المالكية القتل - ولا تشتفى نفوس بعض العلماء والسياسيين حتى ينادي بدمشق :

من اعتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله خصوصاً لحنابلة .

قال ابن كثير : وبهذا ، وأمثاله حسدواه وأبرزوا له العداوة ، وكذلك بكلامه بابن عري وأتباعه فحسد على ذلك وعدوي ، ولم يصلوا إليه بمكروه ، وإنما أخذوه وحبسوه بالجاه .

قال : ولم ينزل الشيخ ملازماً الاستغال في العلوم ، ونشر العلم ، وتصنيف الكتب ، وافتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة والاجتهد في الأحكام الشرعية .

ففي بعض الأحكام يفتني بما أدى إليه اجتهاده من موافقة أئمة المذاهب الأربع ، وفي بعضها يفتني بخلافهم وبخلاف المشهور في مذاهبهم . وجمعوا الخاتمة من صالحية دمشق وغيرها ، وأشهدوا على أنفسهم أنهم على معتقد الإمام الشافعي :

قال الصلاح الصدفي كان كثيراً ما ينشدني :
 تَسْوِيْتُ النُّفُوسَ بِأَوْصَابِهَا وَلَمْ يَدِرِ عَوَادُهَا مَا بِهَا
 وَمَا أَنْصَفَتْ مُهْجَةً تَشْتَكِي أَذَاهَا إِلَى غَيْرِ أَحْبَابِهَا
 وأنشد على لسان الفقراء (جماعة الطرق) :
 وَاللَّهِ مَا فَقَرُنَا اخْتِيَارٌ وَإِنَّا فَقَرَنَا اضطِرَارٌ
 جَمَاعَةً كُلُّنَا كُسَالٍ وَأَكُلُّنَا مَا لَهُ عِيَارٌ
 تَسْمَعُ مِنَا إِذَا اجْتَمَعْنَا حَقِيقَةً كُلُّهَا قَسَارٌ
 وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا ،

الحرمين

جمع تصويرى * مراجعة
 ٧٢ شارع مصر والسودان
 حدائق القبة - القاهرة
 ت: ٨٢٠٣٩٢

فهرس الفتوى النافعة

لأهل العصر

(مختصر مجموع الفتوى)

السؤال	ص	
٢٤ (٨) سؤل عن «الجهة»؟	٣ - ١٣	مقدمة الحق
٢٥ (٩) معنى «الكترسى» الوارد في القرآن	٨	تعريف الفتوى
٢٦ (١٠) سؤل عن حديث «إذا زان العبد خرج منه الإيمان.....»	٨	خطر الفتوى وذم من سارع فيها
٣٢ (١١) هل الشر من النفس خاصة؟	٩	صفة الفتوى وشروطه
٣٣ (١٢) هل المقتول مات بأجله؟	١٠	هل يجوز لمن يملك كتب الحديث أن يفتئي؟
٣٥ (١٣) سؤل عن قوم يسجد بعضهم بعض؟!	١٢	حكم العامي إذا لم يجد مقنعاً
٣٥ (١٤) سؤل عن مجالس الذكر بالدف والمزمار؟!	١٢	هل يجوز العمل بفتوى الميت
٣٩ (١٥) ماذا يصنع بالصحف إذا غرق؟	١٢	أدب المستفتى مع الفتوى
٤١ (١٦) سؤل عن أقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة؟	١٣	العمل عند اختلاف المفتين
٤٢ (١٧) هل يجوز جمع القراءات السبع في الصلاة؟	١٣	سقوط الفتوى إذا كانت تختلف الكتاب والسنة
٤٤ (١٨) سؤل عن قوله تعالى (أو ننسها)	١	* مسائل الاعتقاد *
٤٤ (١٩) سؤل عن معانى (النشوز)	١٤	(١) سؤل عن قول: أسألك بحق السائلين عليك؟
٤٥ (٢٠) سؤل عن قوله تعالى: (ما دامت السموات والأرض)	١٤	(٢) سؤل عن القيام عند قドوم شخص
٤٦ (٢١) معنى قوله تعالى: (أضاعوا الصلاة)	١٧	(٣) معنى الفطرة في حديث «كل مولود يولد على الفطرة»
٤٩ (٢٢) سؤل عن قوله تعالى: (توبوا إلى الله توبة نصوحها)	٢١	(٤) سؤل عن «الميزان» ما معناه؟
٥٢ (٢٣) تستعمل الكلمة (لو) على وجهين. ما هما؟	٢٢	(٥) هل يكفر المؤمن بالمعصية
٥٣ (٢٤) هل يجب اتباع مذهب معين؟	٢٣	(٦) سؤل عن «الشفاعة» لأهل الكبار
		(٧) هل أهل الجنة يأكلون ويشربون وهل عسني حى أم ميت؟

- * مسائل الطهارة باب الماء *
- (٤٧) حكم المسح على الجورب. وهي هامة. ٨٠
 (٤٨) حكم قلع الجبيرة بعد الوضوء. ٨١
 (٤٩) هل يجوز المسح على الحمار؟ ٨١

* باب نوافض الوضوء *

- (٥٠) الإحساس بتنزول البول بعد الوضوء. ٨٢
 (٥١) هل الرعاف ينقض الوضوء؟ ٨٢
 (٥٢) هل التوم ينقض الوضوء؟ ٨٢
 (٥٣) حكم لبس ذكر الآدمي أو الحيوان ٨٤
 (٥٤) حكم من لم يعتمد لبس الذكر ٨٥
 (٥٥) حكم من أمندى ٨٥
 (٥٦) هل لبس النساء ينقض الوضوء؟ وهي هامة ٨٥
 (٥٧) هل الوضوء من المس واجب؟ ٨٨
 (٥٨) حكم الوضوء من أكل لحم الإبل. ٨٨
 (٥٩) هل يجوز من المصحف بغیر وضوء. ٩٢
 (٦٠) حمل المصحف لغير المتوضئ ٩٣
 (٦١) كيف يحمل غير المتوضئ المصحف. ٩٣

* باب الغسل *

- (٦٢) حكم التي التي يخرج بغیر شهرة ٩٥
 (٦٣) ما يجب على المرأة في الغسل. ٩٥
 (٦٤) مثل عن امرأة تضع معها دواء تمنع به نفود التي ٩٥
 (٦٥) مثل عن رجل الخصل ولم يغوضاً. ٩٦

* باب التيمم *

- (٦٦) هل يقوم التيمم مقام الطهارة بالماء؟ ٩٧
 (٦٧) أغذار التيمم. ٩٧
 (٦٨) التيمم خشية البرد ٩٨
 (٦٩) حكم عادم التراب ٩٨
 (٧٠) حكم من خشى فوات الوقت إذا اغسل ٩٩

- (٢٥) هل الماء المغير ظهور. ٥٥
 (٢٦) حكم الماء إذا لاقه نجاسته. ٥٥
 (٢٧) حكم الماء إذا لم تغيره النجاسته. ٥٦
 (٢٨) هل يجس الماء إذا ماتت فيه دجاجة؟ ٥٧
 (٢٩) حكم الماء المغير بالزبيل ٥٧
 (٣٠) هل يجوز الوضوء بالماء إذا كان مزيلاً؟ ٥٧
 (٣١) هل حديث «القلين» صحيح أم لا؟ ٥٧
 (٣٢) الحكمة في غسل اليد بعد القيام من اللوم. ٦٠
 (٣٣) هل الماء المستعمل نجس؟ ٦١
 (٣٤) حكم ما يطير من بدن المغسل من الرشاش. ٦١
 (٣٥) الوضوء بالماء المستعمل. ٦٢
 (٣٦) حكم الماء ولع فيه كلب ٦٣

* باب الآنية *

- (٣٧) هل تطهر جلود الميت بالدباغ؟ ٦٤
 * باب الختان *
- (٣٨) متى يكون الحنان. ٧٠
 (٣٩) هل تخن المرأة أم لا؟ ٧٠
 (٤٠) توقيت حلق العائنة. ٧١
 (٤١) حكم نف الشيب. ٧١
 (٤٢) هل يجوز للجنب قص ظفره؟ ٧١

* باب الوضوء *

- (٤٣) حكم مسح الرأس في الوضوء ٧٣
 (٤٤) هل صح مسح العنق في الوضوء؟ ٧٧
 (٤٥) بما يعرف غير المعرضاً يوم القيمة؟ ٧٨
 * باب المسح على الخفين *
- (٤٦) هل يجوز المسح على الحرف المخرق؟ ٧٩

* باب شروط الصلاة *

- ١١٧ (٩٣) هل تفضي الفائدة بستتها؟
 ١١٨ (٩٤) أيها أفضل صلاة التافلة أم القضاء؟
 ١١٩ (٩٥) حكم من فاتته صلاة العصر وأقيمت
المغرب
 ١٢٠ (٩٦) إذا ظهر شيء من شعر المرأة في
الصلاحة. هل تعيد؟
 ١٢١ (٩٧) إذا صلت المرأة وظاهر قدمها
مكشوف. هل تصح؟
 ١٢٢ (٩٨) هل يجوز خياطة الحبر على الرجال وحكم
أجرتها.
 ١٢٣ (٩٩) سئل عن طول السراويل
 ١٢٤ (١٠٠) حكم الصلاة في موضع نجس:
 ١٢٥ (١٠١) هل تكره الصلاة في مواضع من
الأرض؟
 ١٢٦ (١٠٢) دخول النصارى المسجد
 ١٢٧ (١٠٣) حكم الصلاة في المسجد إذا كان فيه
قبر.

١٢٣ (١٠٤) هل يجوز النوم في المسجد؟

١٢٤ (١٠٥) هل يجوز التسوق وتسرع اللحمة في

١٢٥ (١٠٦) حكم الجهر بالتعوذ في الصلاة!

١٢٦ (١٠٧) حكم السؤال في المسجد.

١٢٧ (١٠٨) هل يقول المصل: نوبت أصل؟!

١٢٨ (١٠٩) تحول المأمور إماماً في الصلاة.

١٢٩ (١١٠) سئل هل من يلعن في الفائحة تصح

١٣٠ (١١١) حكم من أخطأ في إعراب القرآن

١٣١ (١١٢) سنية رفع اليدين بعد القيام من

الركعين

١٣٢ (١١٣) هل يصح أن يقال اللهم صل على

١٣٣ (١١٤) حكم من سمع المؤذن وهو في الصلاة شيء

٩٩ (٧١) هل يتيم من خاف خروج الوقت

١٠٠ (٧٢) ما ينقض التيم

١٠٠ (٧٣) حكم صلاة الحاقن

* باب إزالة التجasse *

١٠١ (٧٤) حكم تغير التجasse (الاستحاله)

١٠١ (٧٥) حكم استهلاك التجasse في البشر

١٠٢ (٧٦) حكم الجن المجلوب من بلاد الإفرنج

١٠٤ (٧٧) هل المنى نجس؟

١٠٥ (٧٨) سئل عن وقع على ثيابه ماء لا يدرى

ما هو.

١٠٥ (٧٩) بول ما يؤكل حمه.

١٠٧ (٨٠) سئل عن قرآن يحمى بالزيل وينثر

١٠٧ (٨١) سئل عن كلب طلع من ماء فانتقض

١٠٧ (٨٢) على شيء

١٠٧ (٨٣) هل سور الحمار ظاهر؟

١٠٨ (٨٤) حكم بول الفار.

* باب الحيض *

١٠٩ (٨٤) حكم وطء الحائض.

١٠٩ (٨٥) وطء الحائض بعد انقطاع الدم وقبل

١١٠ (٨٦) الفسل

١١٠ (٨٧) حكم وطء النساء

١١٠ (٨٨) هل يجوز وطء النساء قبل الأربعين

١١١ (٨٩) سئل عن رجل يشرب الخمر ويصل

١١١ (٩٠) الحمس

١١٢ (٩١) سئل عن قوله تعالى: «ولا تقربوا

١١٢ (٩٢) الصلاة وأتم سكارى»

١١٢ (٩٣) حكم من امتنع عن الصلاة

١١٥ (٩٤) استابة من لم يصل.

* باب الأذان والإقامة *

١١٦ (٩٤) حكم من سمع المؤذن وهو في الصلاة شيء

- * باب صلاة أهل الأعذار *
- (١٣٦) هل تجوز صلاة المرأة قاعدة مع قدرها على القيام ١٤٢
- (١٣٧) هل القصر في السفر سنة أو عزيمة؟ ١٤٢
- (١٣٨) المسافة التي يقصر فيها المسافر ١٤٤
- (١٣٩) السنة في الجمع بين الصلاتين في السفر ١٤٧
- (١٤٠) هل تتعقد الجمعة بثلاثة؟ ١٤٩
- (١٤١) هل تجب المداومة بقراءة السجدة في صبح الجمعة؟ ١٤٩
- (١٤٢) المقصود من قراءة «سورة السجدة» ١٥٠
- (١٤٣) هل المسبوق يجهر بصلاته؟ ١٥١
- (١٤٤) إذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد ١٥١
- * باب صلاة العيددين *
- (١٤٥) التهنة في العيد. ١٥٣
- * كتاب الجنائز *
- (١٤٦) هل يجوز عيادة المسلم للمريض النصراوي؟ ١٥٤
- (١٤٧) هل يجوز إخراج المريض من سكناه؟ ١٥٤
- (١٤٨) هل يشرع تلقين الميت؟ ١٥٤
- (١٤٩) حكم إهداء التواب إلى الميت؟ ١٥٥
- (١٥٠) هل يجوز نقل الميت من قبره؟ ١٥٦
- (١٥٠) هل يعرف الميت من يزوره؟ ١٥٦
- (١٥١) حكم زيارة النساء للقبور ١٥٧
- * باب زيارة القبور *
- (١٥٢) سُئل عما يتعلّق بالعزبة؟ ١٥٩
- * مسائل الزكاة *
- (١٥٣) زكاة السنين الماضية ١٦١
- (١١٤) حكم دعاء الإمام والمؤمنين جمِيعاً بعد الصلاة ١٣١
- (١١٥) من أحدث قبل السلام. ١٣١
- (١١٦) سُئل عن رجل ضحك في الصلاة ١٣٢
- (١١٧) حكم المرور بين يدي المؤمن ١٣٢
- * باب سجود السهو *
- (١١٨) حكم من سها عن التشهد الأوسط ١٣٣
- (١١٩) سُئل عن إمام قام إلى ركعة خامسة! ١٣٣
- * باب صلاة التطوع *
- (١٢٠) أيما أفضل حفظ القرآن أم طلب العلم ١٣٤
- (١٢١) هل سنة العصر مستحبة ١٣٤
- (١٢٢) هل تقضى السنن الرواتب ١٣٥
- (١٢٣) من لا يواكب على السنن ١٣٥
- (١٢٤) هل لصلاة المسافر سنن ١٣٥
- (١٢٥) مشروعية سنة المغرب القبلية ١٣٦
- (١٢٦) سُئل عن دعاء الاستخاراة ١٣٧
- (١٢٧) تحية المسجد في أوقات النهار ١٣٧
- (١٢٨) من ترك الصلاة في الجماعة ١٣٨
- (١٢٩) حكم من صلى جماعة في بيته ١٣٨
- (١٣٠) سُئل عن من صلى التافلة إذا أقيمت الصلاة ١٣٩
- (١٣١) هل المصالحة عقب الصلاة سنة؟ ١٣٩
- (١٣٢) صلاة المفترض خلف الشغل ١٤٠
- (١٣٣) من صلى الصبح خلف من يصلى العصر ١٤٠
- (١٣٤) حكم التبليغ في الصلاة ١٤٠
- (١٣٥) حكم صلاة من صلوا وبينهم وبين الصف الآخر طريق ١٤٠
- (...) حكم صلاة من كان بينهم وبين الصفوف حافظ ١٤٠

- (١٦٩) هل يجوز أن تخرج المرأة بلا حرم؟ ١٧٢
 (١٧٠) هل يجوز الحج عن الميت مقابل مال؟ ١٧٢
 (١٧١) من حج وعليه ذئن إذا حججه غيره. ١٧٣
 (١٧٢) من أدركه الموت وهو خارج إلى الحج ١٧٣
 (١٧٣) هل تطوف بالبيت حائض؟ ١٧٤
 (١٧٤) إذا حاضت المرأة وقت الطواف ١٧٥
- * باب الهدى والأضحية والحقيقة *
- (١٧٥) سُئل عنم لا يقدر على الأضحية هل يستدين؟ ١٧٧
 (١٧٦) عادة السلف في الأسماء والكتاب ١٧٧
- * باب الزيارة *
- (١٧٧) سُئل عن قوله «من حج فلم يزور..» ١٧٩
 (١٧٨) هل يجوز الدعاء عند قبور الصالحين؟ ١٨٠
 (١٧٩) هل دفن الحسين بمصر؟ ١٨١
 (١٨٠) حكم الذبح بالقرافة (المقابر) ١٨١
- * الجهاد *
- (١٨١) سُئل عن سفر صاحب العمال. ١٨٣
 (١٨٢) هل يكره السفر في يوم عيّن؟ ١٨٣
 (١٨٣) شارب الحمر هل يُسلّم عليه؟ ١٨٤
 (١٨٤) من أظهر الفجور، فلا غيبة له. ١٨٦
 (١٨٥) أنواع من لا غيبة له ١٨٧
 (١٨٥) من حضر للأماكن التي يشهد فيها التكارات ١٨٨
 (١٨٦) سُئل عن سُيّ من دار الحرب ١٨٨
 (١٨٧) سُئل عن رجل له حق في بيت المال ١٨٧
- (١٥٤) حكم كتابة القرآن على الذهب والفضة ١٦٢
 * باب صدقة الفطر *
- (١٥٥) هل يجزيء الأرض والذرة في صدقة الفطر؟ ١٦٣
 (١٥٦) هل يجوز إخراج القيمة في صدقة الفطر؟ ١٦٤
 (١٥٧) هل تُعطى الزكاة للأقارب؟ ١٦٥
 (١٥٨) ما يؤخذ بغير اسم الزكاة ليس من الزكاة. ١٦٥
- * مسائل الصيام *
- (١٥٩) يفطر الصائم بمجرد غروب الشمس ١٦٥
 (١٦٠) من أكل بعد آذان الصبح في رمضان ١٦٦
 (١٦١) حكم من كان عاجزاً عن الصيام ١٦٦
 (١٦٢) هل تفطر الحامل؟ *
- * ما يفطر الصائم وما لا يفطره *
- (١٦٣) من جامع بعد آذان الصبح في رمضان ١٦٨
 (١٦٤) من افطر معمداً ثم جامع. ماذا عليه؟ ١٦٨
 (١٦٥) إذا وطئ أمرأته معتقداً بقاء الليل. ١٦٩
 (١٦٦) حكم المضمضة والاستنشاق والسوالك ١٦٩
 (١٦٧) حكم ذوق الطعام للصائم ١٦٩
 (١٦٨) حكم القيء، وخروج الدم من الصائم ١٦٩
 (١٦٩) حكم الاتكحال والإدهان للصائم ١٦٩
 (١٧٠) حكم من يعمل كل سنة خمسة ١٧٠
- * مسائل الحج *
- (١٧١) حكم من حج ولم يضر ١٧٢

فأحيل بعض حقه على بعض المظالم؟ وهي
هامة.

١٨٩

* البيع *

١٨٨) بيع المكره بغير حق بيع غير لازم

١٨٩) البيع الصحيح ملزم

١٩٠) حكم بيع ملك الغير بدون إذنه

١٩١) هل يجوز البيع بالصفة؟

١٩٢) إذا لم يبر المشتري البيع ولم يوصف

١٩٣) إذا اشتري من حرفي وجب رد
المن

١٩٤) لا تجوز الشهادة على العقود الخرمة

١٩٥) هل يجوز بيع العنب من يعصمه

١٩٦) هل يجوز الجمع بين بيع وإيجاره؟

١٩٧) معاملة من في أموالهم حلال وحرام

١٩٨) هل يجوز لوكيل البائع أن يكون

١٩٩) شريكًا للمشتري؟

١٩٩) هل يتفعى الوارث بعيارات المراتب؟

٢٠٠) سل عن رجل يخلط ماله الحلال
بالحرام.

٢٠١) إذا ثابت المغبة، ماذا تفعل بما

٢٠٢) أكسبته من المال؟

٢٠٢) حكم التجش

٢٠٣) حكم بيع السلعة بشمن كثير خارج

٢٠٤) عن العادة

٢٠٤) هل يجوز بيع القمح بالقمح

٢٠٥) متفاضلاً؟

٢٠٥) هل يجوز بيع الذهب بشمن معين إلى

٢٠٦) أجل معين؟

٢٠٦) مسألة العينة، ما هي؟

٢٠١) بيع الفضة بالفضة.

٢٠١) هل يجوز بيع شاة بشاة إلى أجل؟

٢٠١) هل يجوز بيع الرهن؟

* كتاب الصلح *

٢٠٢) ضمان المقرض

٢٠٢) هل يجوز حبس المفسر المدين؟

٢٠٢) إلزام الماءط بالتعاب.

٢٠٣) سل عن حبس بدين وليس له

٢٠٣) وفاء..

٢٠٤) هل بيع المدين ملكه بدون ثمن

٢٠٣) المثل؟

٢٠٣) من أنكر ما عليه من الدين؟

٢٠٤) من أركب صغيراً دابه بغير إذن

٢٠٤) والده.

٢٠٤) جمد مال البيتم

٢٠٤) لا يجوز كسوة الصيام الحرير

* باب الوكالة *

٢٠٦) هل يصح الإبراء من الوكيل؟

٢٠٦) من أرسل قوماً في مصالحة وجبت

٢٠٦) عليه نفقتهم

٢٠٦) هل يجوز سداد الدين من مال

٢٠٦) المضاربة؟

٢٠٦) هل يجوز للعامل في القراض أن يفق

٢٠٧) على نفسه من مال القارض؟

٢٠٧) الشركة بين المزارع ورب الأرض.

٢٠٧) من أعطى الريح ثم ادعى أنه من

٢٠٨) رأس المال.

٢٠٩) من حرث أرضاً ثم زرعها غيره

٢٠٩) من استعارات حلية ثم فقد منها.

٢٠٩) بيع بضاعة المدين.

٢١٠) هل يجوز الاقتراض من الوديعة؟

- ٤١٧ —
- * باب اللقطة *
 - ٢٢٠ (٢٤٧) تحريم التصریع بخطبة المحدثة
 - ٢٢١ (٢٤٨) لا نکاح إلا بولی
 - ٢٢١ (٢٤٩) النکاح بدون إذن الولي لا یصح
 - ٢٢١ (٢٥٠) رجل أسلم. هل له ولایة على أولاده؟
 - ٢٢٢ (٢٥١) سئل عن بنت زالت بكارتها
 - ٢٢٢ بمکروه ..
 - ٢٢٣ (٢٥٢) حکم الإکراه على الزواج بغیر کفء
 - ٢٢٣ (٢٥٣) لا یجوز تزوج المصر على الفسق
 - (٢٢٤) مثل عن مساجد لها أوقاف
 - (٢٢٤) متى يستحق الناظر معلومة؟
 - (٢٢٤) بناء مسكن خدم المسجد من ريع الوقف
 - * باب الحرمات في النکاح *
 - ٢٢٤ (٢٥٤) هل یجوز الجمع بين المرأة وحالة أمها؟
 - ٢٢٥ (٢٥٥) هل یجوز الدخول بأم أمرأته بعد طلاق بنته؟
 - ٢٢٥ (٢٥٦) المطلقة ثلاثة قبل الدخول.
 - ٢٢٦ (٢٥٧) من طلاق قبل الإصابة.
 - ٢٢٦ (٢٥٨) النکاح بولاية الفاسق. هل یصح؟
 - ٢٢٦ (٢٥٩) وطء المرأة المطلقة ثلاثة في دبرها لا يحلها
 - ٢٢٧ (٢٦٠) هل یجوز نکاح البنت بن زنا بأمه؟
 - ٢٢٨ (٢٦١) لا یجوز نکاح الزانية.
 - ٢٢٨ (٢٦٢) سئل عن رجل تزوج ابنته من زوجنا؟
 - ٢٢٩ (٢٦٣) سئل عن رجل زنى بامرأة وأراد ابنته أن يتزوجهما
 - (٢٣٠) مثل عن وجذ دراهم متشرة.
 - (٢٣١) هل یجوز تعريف اللقطة سرا؟
 - * كتاب الوقف *
 - ٢١١ (٢٢٩) تعريف اللقطة لمدة عام
 - ٢١١ (٢٣٠) مثل عن وجذ دراهم متشرة.
 - ٢١١ (٢٣١) هل یجوز تعريف اللقطة سرا؟
 - * باب الھبة والعلطية *
 - ٢١٤ (٢٣٥) هل یصح تخصيص أحد الأولاد بهبة؟
 - ٢١٤ (٢٣٦) هل یرجع الواهب في هبة؟
 - ٢١٤ (٢٣٧) مثل عن رجل خص بعض الأولاد على بعض؟
 - * كتاب الوصايا *
 - ٢١٦ (٢٣٨) الوصیة للذین لا یوثون هل یجوز؟
 - ٢١٦ (٢٣٩) الوصیة بأکثر من الظٹ. ما حکمها؟
 - ٢١٦ (٢٤٠) هل یأخذ الوصی من مال العیم؟
 - ٢١٧ (٢٤١) إثبات الوصیة
 - * كتاب الفرائض *
 - ٢١٨ (٢٤٢) هل یرث الإبنة الأشقاء مع وجود الآباء؟
 - ٢١٨ (٢٤٣) سئل عن امرأة توفيت وتوركت.....
 - ٢١٨ (٢٤٤) میراث العم
 - ٢١٨ (٢٤٥) هل ترث البنت الأخ من الأم؟
 - * كتاب النکاح *
 - ٢٢٠ (٢٤٦) هل یجوز أن یخلو الرجل بامرأة أخيه؟
 - ٢٣١ (٢٦٦) هل یسقط الصداق بالإعسار؟

<p>(٢٨٦) سفر الزوجة بغير إذن زوجها ٢٤٦</p> <p>(٢٨٧) هل يطلق الرجل زوجه من أجل الشوز؟ ٢٤٦</p> <p>(٢٨٨) سُئل عن رجل تزوج بامرأة لا تطأوه. ٢٤٦</p>	<p>(٢٦٧) المغالاة في الصداق للسمعة، هل يجوز المطالبة به ٢٣١</p> <p>(٢٦٨) سُئل عن امرأة تزوجت برجل، فهرب.. ٢٣١</p>	<p>* باب وليمة العرس: *</p>
<p style="text-align: center;">* باب الخلع *</p>	<p>(٢٨٩) ما هو الخلع؟ ٢٤٨</p> <p>(٢٩٠) الموافاة على الإبراء. ٢٤٨</p> <p>(٢٩١) حكایة الطلاق، هل يعتبر طلاقاً؟ ٢٤٩</p> <p>(٢٩٢) الطلاق على شرط كفالة الولد ٢٤٩</p> <p>(٢٩٣) هل يصح إبراء المكرهة؟ ٢٥٠</p> <p>(٢٩٤) هل تدخل نفقة الحمل في الإبراء؟ ٢٥٠</p>	<p>(٢٦٩) سُئل عن طعام الزواج؟ ٢٣٢</p> <p>(٢٧٠) سُئل عن طعام الحنان. ٢٣٢</p> <p>(٢٧١) سُئل عن الأكل والشرب قاتماً ٢٣٣</p> <p>(٢٧٢) إجابة دعوة من ماله من حلال وحرام ٢٣٣</p> <p>(٢٧٣) سُئل عن رجل لعب بالشطرنج؟ ٢٣٣</p> <p>(٢٧٤) حكم اللعب بالتردد «الطاولة» ٢٣٦</p> <p>(٢٧٥) سُئل عن اللعب بالحمام ٢٣٦</p>
<p style="text-align: center;">* كتاب الطلاق *</p>	<p>(٢٩٥) هل يقع طلاق الغضبان؟ ٢٥٢</p> <p>(٢٩٦) سُئل عن رجل قال: طلاق (فقط) ٢٥٢</p> <p>(٢٩٧) هل يقع الطلاق بالوعده؟ ٢٥٢</p> <p>(٢٩٨) هل يطعن الرجل أمه إذا أمرته بفارق زوجته؟ ٢٥٣</p> <p>(٢٩٩) هل تطعن المرأة أمها في فراق زوجها؟ ٢٥٣</p> <p>(٣٠٠) حكم إذا سبق لسانه بالطلاق. ٢٥٣</p> <p>(٣٠١) ماذا عليه إذا قال: أنت على حرام؟ ٢٥٤</p> <p>(٣٠٢) من قال: إذا دخلت الدار فأنت طلاق. ٢٥٤</p> <p>(٣٠٣) إن قال: إن خرجت وأنا غائب فأنت طلاق. ٢٥٤</p> <p>(٣٠٤) إذا حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانة؟ ٢٥٥</p>	<p style="text-align: center;">* باب العشرة *</p>
<p style="text-align: center;">* باب النشوذ *</p>	<p>(٢٧٦) حكم وطء الزوجة في ذيابها ٢٣٧</p>	<p style="text-align: center;">* باب القسم بين الزوجات *</p>
		<p>(٢٧٧) العدل بين الزوجين ٢٣٩</p> <p>(٢٧٨) هل يأثم الرجل بعدم وطء زوجته؟ ٢٤٠</p> <p>(٢٧٩) استعمال دواء لمنع نفوذ المني هل يجوز؟ ٢٤١</p> <p>(٢٨٠) هل يكره النظر إلى فرج زوجته؟ ٢٤١</p> <p>(٢٨١) هل للزوجة أن ترضع غير ولدها؟ ٢٤١</p> <p>(٢٨٢) هل يجوز تحريق المثل؟ ٢٤٢</p>
		<p style="text-align: center;">* باب النشوذ *</p>
		<p>(٢٨٢) حكم المرأة التي تقدم صلاتها وصيامها على طاعة الزوج..... ٢٤٣</p> <p>(٢٨٣) هل تسقط النفقة بالنشوز؟ ٢٤٥</p> <p>(٢٨٤) حكم نشوذ المرأة في بيت أبيها ٢٤٥</p> <p>(٢٨٥) حكم المرأة التي تمنع عن زوجها ٢٤٥</p>

* باب العدة *

- (٣٠٦) هل يجوز السفر في أثناء عدة الوفاة؟ ٢٥٧
- ٢٦٧ أنت علق
- ٢٦٨ حكم الاستمناء، هل هو حرام؟
- * باب حد قطاع الطريق * ٢٥٨
- ٢٦٩ (٣٢٥) إذا اجتمعوا ليأخذوا المال؟
- * باب قال أهل البغي * ٢٥٩
- ٢٧٠ (٣٢٦) قال الطائفة المتنعة
- ٢٧٠ (٣٢٧) صناعة «التجيم». ما حكمها
- ٢٧١ (٣٢٨) حكم من قال: لو جاءني محمد بن عبد الله فيه ما قبلت؟.....
- * كتاب الأطعمة * ٢٦١
- ٢٧٢ (٣٢٩) هل أكل لحوم الخيل حلال؟
- * باب الزكاة * ٢٦٢
- ٢٧٣ (٣٣٠) سُل عن دابة ذُبخت، ولم تتحرك
- ٢٧٣ (٣٣١) إذا لم يعلم الإنسان هل سمى الذابح أم لا؟
- * باب الأيمان والنذور * ٢٦٣
- ٢٧٤ (٣٣٢) سُل عن حلف أن يعشى إلى مكة؟!
- * باب الشبهات * ٢٦٤
- ٢٧٥ (٣٣٣) هل تقبل شهادة الضرّة؟
- ٢٧٥ (٣٣٤) هل يُقبل رجوع الشهود؟
- * باب القسمة * ٢٦٥
- ٢٧٦ (٣٣٥) هل يغير الشريك على المقاسة؟
- * باب الإقرار * ٢٦٦
- ٢٧٧ (٣٣٦) هل يصح إقرار المكره؟
- * باب الرضاع *
- (٣٠٧) هل يصح زواج بنت الأخ من الرضاعة؟
- ٢٥٨ حكم من ولد قبل الرضاع وبعده.
- (٣٠٩) رجل له امرأتان أرضعت إحداهما طفلة، والأخرى طفل فهل يتزوج أحد هما الآخر؟
- * باب النفقات *
- ٢٦٠ (٣١٠) إذا خرجت المرأة بغير إذن زوجها.
- ٢٦٠ (٣١١) إذا سافرت المرأة بغير إذن زوجها.
- * باب الحضانة *
- ٢٦١ تغیر الولد بين أبويه
- * باب الجنایات *
- ٢٦٢ حكم قتل الخطأ
- ٢٦٣ من اشترك مع جماعة في قتل رجل؟
- ٢٦٣ (٣١٥) إذا لم تعلم عن القاتل؟
- ٢٦٣ (٣١٦) من مات من الضرب
- ٢٦٤ الضرب على الإقرار
- ٢٦٤ (٣٢٨) إذا تواعد اثنان على قتل مسلم!!
- ٢٦٤ (٣١٩) عقوبة الإجهاض في الشريعة
- ٢٦٥ (٣٢٠) حق المظلوم هل يسقط باستغفار الظالم؟
- * كتاب الحدود *
- * باب حد الزنا *
- ٢٦٦ (٣٢١) لا يجوز إقامة الحد إلا للحاكم
- ٢٦٦ (٣٢٢) من قاتب قبل إقامة الحد عليه

- * رسالة تفصيل الإجحاف فيما يجب الله من صفات الكمال ٣٦٣
 - * مناقشة الصوفية أن الذى يلقى إليهم من المخاطبات هو كلام الله تعالى. ٢٧٩
 - * المعاذف خنزير النقوس. ٢٧٩
 - * الغناء من أعظم أسباب وقوع الفواحش. ٢٨٢
 - * ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوهه. ٢٨٥
 - * ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه. ٢٨٩
 - * ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق. ٢٩٥
 - * فصل في الرد على منكري البوات بالعقل. ٣٢١
 - * تعليق الشيخ محمد رشيد رضا على الفتوى. ٣٤٠
 - * رسالة العبادات الشرعية..... ٣٤١
 - * العبادات المشروعة هي التي يقرب بها إلى الله. ٣٤٢
 - * الفرق بين الاعتكاف الشرعي والخلوات. ٣٤٦
 - * الذكر باسم المفرد بدعة في الشرع وخطأ في القول واللغة، والدليل على ذلك. ٣٤٩
 - * تفنيد قول الفلسفه في أن النبوة مكتسبة من سبع وجوه. ٣٥١
 - * لا يجوز أن يقال هذا مستحب أو مشروع إلا بدليل شرعى. ٣٥٩
 - * تحريم اغتسال القبور مساجد. ٣٦٢
- * * *

انتهى بحمد الله

تم هذا المختصر بملاحقه ومراجعته من قبل
الأخ عبد الرحمن فودة ، والأخ محمد تامر من
لجنة مكتبة التوعية الإسلامية العلمية
ت : ٨٦٨٦ .٥ - الجيزة - ج . م . ع .

طبع بمطبعة ابن تيمية - الفتاوى المهرة